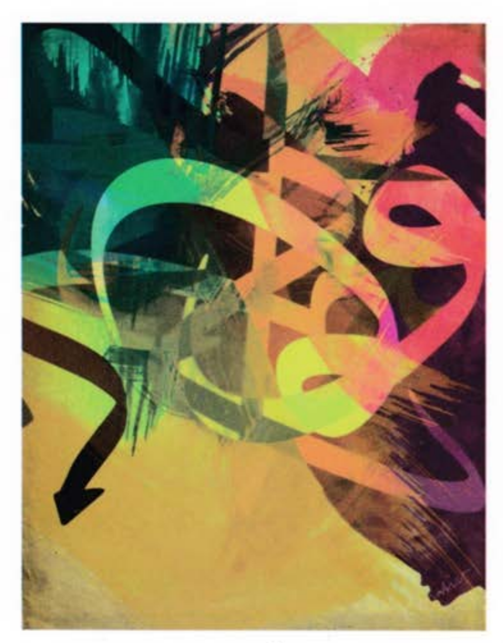
مكتبة ٣٤٥

اللسانيات العربية
رؤى وآفاق

الجزء الثاني

مراجعات لسانية



موسوعة لسانية أشرف عليها وحررها
الأستاذ المساعد الدكتور
حيدر غضبان

اللسانيات العربية

رؤى وآفاق

الجزء الثاني

مراجعات لسانية

موسوعة لسانية أشرف عليها وحررها

الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر غضبان

تقديم الأستاذ الدكتور

أبو بكر العزاوي

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد- الأردن

2019

الكتاب

اللسانيات العربية رؤى وآفاق

تأليف

حيدر غضبان

الطبعة

الأولى، 2019

عدد الصفحات: 370

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2018/6/2726)

ISBN 978-9923-14-008-6

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

facebook.com/modernworldbook

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905



الفهرست

اللهم أنزل على قبرها الضياء والنور
والفسحة والسرور
اللهم اقبلها في عبادك الصالحين
واجعلها من ورثة جنة النعيم

أولا: اللسانيات العربية بين التجديد والتراث:

1- سؤال اللسانيات، د.لطيف حاتم الزاملي.

2- هل من سبيل لنظرية لسانية عربية؟ باقر جاسم محمد.

3- المرجعية التراثية وأفق التنظير اللساني العربي، د.كريمة سالمي.

4- نحو تأصيل عربي لتداولية المضمرات، بوراس علي.

5- قواعد التخاطب اللساني، د.حيدر غضبان وعلي محمد نور

6- التداولية وبناء النظرية النحوية العربية؛ بحث في المبادئ المقامية عند النحاة، د.عبد الله الكدالي.

سؤال اللسانيات – مقاربة تأسيسية

أ.د. لطيف حاتم الزاملي

جامعة القادسية/ العراق

ثمّةَ إشكالية تعتري طريق هذا الدرس في ثقافتنا العربية الإسلامية، ألا وهي إشكالية الصرّاع بين التقليد والتجديد، أو التراث والمعاصرة. فهو صراع بين اتجاهين:

الأول: الاعتزاز بالتراث، وبكُلّ ما هو قديم – بعدّه جزءاً من تأريخ الأمة، اعتزازاً يصلُ إلى حدّ التقديس أحياناً.

فالذي يتعرض لهذا القديم بالنقد، أو يحاول أن يدنو من أسواره، سيلقى ما يلقى من العنت والمواقف المضادّة، والنعوت التي قد تصل أحياناً إلى الطعن بهويته، واتهامه بالاستلاب الفكري.

وقيمة هذا التراث لا تخفى على كُل دارسٍ، فهو بلا أدنى شك تراثٌ ثرّ قائمٌ على التأصيل والتوثيق والتحقيق والمتابعة والوصف والتحليل والملاحظة الدقيقة، فأفرز فكراً لغوياً كبيراً يستمد شرعيته وصلابة عوده من كُلّ ذلك.

والثاني: اتجاه يتطلع إلى معرفة كلّ ما هو جديد في عالم الفكر واللغة، ومتابعته بغضّ النظر عن الزمان والمكان وما يتعلق بهما.

فأصحاب هذا الاتجاه يَرَوْنَ في التجديد حاجة إنسانية ومعرفية، ومطلباً من مطالب العصر؛ لاختلاف الزمان، وتغيّر حاجات الإنسان، وعلاقته بالآخر غير العربي، وضرورة التواصل معه، والإفادة من كلّ منجز يعززه الفكر الإنساني في العالم.

هذا التدافع بين الاتجاهين خلق لنا هذه الإشكالية التي عطّلت حركة التجديد طويلاً في عالمنا العربي من أن تحقق أهدافها.

وليست هذه الإشكالية هي الوحيدة التي أدت إلى التصادم بين الاتجاهين، وعطلت سبل التجديد في عالم الفكر واللغة، وإنّما هي طبيعة البنية الثقافية العربية التي ترفض كُلّ جديد في بدايته فلا تقبله بسهوله ويسر، وإنّما تقبله بعد مكابدات وعنت وعناء وزمان.

وهناك استفهامات أخرى رقنت في عقل دارس اللغة العربي بفعل التراكم والتقليد، فَصَيّرت عُوده صلباً، وعقله متزمتاً، يصعب إقناعه، وتجاوز موقفه الصلب المتعنّت، إمّا جهلاً بالجديد، أو مكابرةً في سلوك قد تعوّد عليه في ظلّ تربية قاسية ومتزمتة.

وسأوجز لأهم هذه العقبات على النحو الآتي:

1- الرّغبة الشديدة في حفظ هيكل العربية نقيّاً صافياً لا تشوبه شائبة بحسب ما يعتقدون؛ لارتباط الدرس اللغوي العربي بالدراسات القرآنية، فاكتسبت اللغة بهذه العلاقة سمة القداسة.

وهذا الموقف له ظرفه الخاص، وهو موقف الجيل الأول من اللغويين، ويُعذرون على موقفهم الذي تمخض عن عوامل دينية واجتماعية وسياسية أشار إليها الباحثون، وغدت في حكم البديهيات لدى دارسي اللغة العربية.

أمّا الدراسات الحديثة فترى في هذا الموقف جهلاً بأسرار اللغات، وأنّ اللغة لا تثبت على حال، وتخضع للتطور شأنها شأن أية ظاهرة أخرى في الحياة، فإن قطعت عن الروافد نَضَبَتْ ثم ماتت ثم اندثرت شأنها شأن الحضارة. ولنا في التاريخ أمثلةً شاخصةً ودالة على حضارات مندثرة ولغات ميتة[1].

2- ليست هناك رؤية فلسفية واحدة سياسية أو فكرية أو اجتماعية أو غيرها، يمكن أن تكون أرضية صالحة نحو التجديد. فهناك عوامل كثيرة أسهمت في ركود الحال، وتجميد الفكر، وتعزيز النزعات التقليدية المحافظة التي جعلت من الإنسان العربي

---

(1) فلسفة التاريخ والنهاية الحتمية للحضارة والدولة، أ.د عبد الجبار ناجي، ط1، مؤسسة المعارف، لبنان، 2008. جاء في ص (18-19): ((فالحضارة تولد لتنمو وتترعرع وتبدع الأصيل مادياً وفكرياً ومن رحم المجتمع والإنسان – صانعها الحقيقي- لتبلغ الذروة وبعدها تأخذ بالرتابة والخمول والجمود وأخيراً التدهور)).

إنساناً مُسْتَلَباً، ومستسلِماً للواقع الكائن الذي يرزح تحت خيمته، فصيّرت منه إنساناً نمطياً يرفض التغيير ولا يسعى إليه.

وجلّ الجهود التي ظهرت من بين تلك الحالات هي محاولة إحياء التراث دون تمحيص ونشره، والاكتفاء بذلك دون نقد أو تحليل، وأغلبها شروح تُعزز ما جاء فيه، وهي متشابهة مكرّرة.

فالتراث يتناسل عبر الزمان مولّداً موجودات متعدّدة من الموجود الواحد، ونصوصاً من النص الواحد على وفق منشأ النشوء والتوالد على حسب عبارة الدكتور عبد السلام المسدّي[1].

3- عملية النقل واستيعاب ما أفرزه الآخر – العربي – من مفاهيم ومناهج، مشكل كبير يواجه الرّاغبين في التجديد، فأغلبُ المترجمين هم ليسوا من أهل الاختصاص، وليسوا على مستوى واحد من الاستيعاب في اللغتين؛ لذلك تعدّدت المصطلحات، فهناك أكثر من مُسمّى لأصل واحد، وهذا المشكل يسير على المناهج أيضاً وصعوبة تطبيقها على النص العربي، أو مقاربتها بشكل سليم مثلما أراد لها واضعها في اللغة الأُخرى.

وهذا ما يسبب إرباكاً شديداً للدارس العربي الذي لا يعرف لغة الآخر، ويستمد المعلومة من المترجم، فيقع في شرك التبعية وفقدان الخصوصية؛ لعدم استيعابه ما نُقِلَ إليه، مفهوماً ومنهجاً.

4- مقاطعة الآخر فكرياً وإنسانياً وحضارة لسببٍ أو لآخر أدى إلى العزلة والانغلاق، وعدم التواصل والتلاقح الفكري والثقافي، ومن مظاهر هذا الانغلاق قلّة عدد الدارسين العرب في الجامعات الغربية، وضعف حركة الترجمة ومحدوديتها، مما أدى إلى عدم وصول كُلّ جديد في عالم الفكر واللغة إلى قسم كبير من بلادنا العربية.

---

(1) ينظر: التفكير اللساني للحضارة العربية، د. عبد السلام المسدّي، ط3، دار الكتاب الجديد المتحدة، الدار البيضاء، المغرب، 2009، ص22.

فمحاضرات دي سوسير مثلاً لم تصل إلينا إلاّ بعد ستة عقود من ظهورها في الغرب والإفادة منها، فظهرت عندنا في ثمانينيات القرن العشرين بطبعات خمسة مختلفة، وترجمات مختلفة، وعنوانات مختلفة.

ولم يكن هذا الانقطاع مع الغرب وحده، وإنما هناك عدم تواصل في داخل الوطن العربي نفسه بين مشرقه ومغربه، فلم يكن الدارس في المشرق العربي يعلم ماذا يُدرس في المغرب وكذلك العكس.

كلّ هذا يجعل الدرس يسير باتجاهات متباينة وبمستويات مختلفة، فلا يستطيع الناقد أن يحدد المرحلة التي وصلت إليها اللسانيات في عالمنا العربي، ومن ثم لا يستطيع اكتشاف مواضع الخلل، أو مواضع التقدم في هذا الدرس الجديد.

5- ما زال اللغويون أو المهتمون باللغة في عالمنا العربي مشدودين إلى فقه اللغة ومناهجها التأريخية والمقارنة، والبحث في أصول المفردات وتطورها التأريخي، وتطور دلالتها، والبحث في اللهجات وتطورها، والموقف منها. فالتطور اللهجي بحسب منهجهم وتصورهم أمر مخيف، ويعدّونه لحناً وانحرافاً وتجاوزاً على الموروث اللغوي الذي يجب أن يستمر صافياً لا تكدره شائبة. فتصور كيف نحافظ على مجرى نهر يمتد لآلاف الكيلومترات دون أن تعلق به شائبة ؟!.

فكانت نظرتهم إلى اللهجات مبتسرة ضيّقة محصورة في حدود معينة هي عندما يخرج شيء من اللغة عن قواعدهم المعيارية التي وضعوها، فيصفونه بأنه لغة. فيقولون: على لغة طي أو ربيعة أو هذيل أو..الخ.

أما اللسانيات الحديثة فتختلف في نظرتها إلى اللهجات، إذ تتعامل معها تعاملها مع اللغة؛ لأنها لا تفرّق بين لغة يتكلمها شخصان وأخرى منتشرة على أكثر من قارة، فكلاهما في عرف اللسانيات لغة تستحق الدراسة والاهتمام، لأجل ذلك أنشأت اللسانيات فرعاً لدراسة اللهجات، هو علم اللهجات diactolgy يدرس اللهجة في مستوياتها الأربعة (الصوت والصرف والنحو والبلاغة). هذا العلم يسير ببطء في عالمنا العربي، وفي حالات محدودة وعلى استحياء.

6- أمّا الدراسات الصوتية فما زالت مرتبطة بعلم التجويد والقراءات القرآنية، وتقوم على الملاحظة لا على الاختبار الآلي في مختبرات الصوت الخاصة.

والأصوات اللغوية هي الأكثر عرضة للتغيير غير المحسوس، وتغادر صفتها الأولى وتكتسب صفات جديدة، فيغدو المجهور منها مهموساً، والمستعلى مطبقاً وهكذا، وهذا ما يلحظ في مشرقنا العربي أكثر من المغرب الذي استحدث ما يسمى بالمخابر الصوتية، وهي أيضاً محدودة.

7- هناك مواقف يشوبها اللبس إزاء المفاهيم التي أفرزها الدرس اللساني المعاصر، وسعى إلى تعزيزها نظراً وتطبيقاً، كالاعتباطية والقصدية وللاستعمال والتداول وغيرها.

فهذه المفاهيم هي الأسس التصورية لقيام درس لغوي حديث يتجدد باستمرار، ويستدرك على نفسه الثغرات التي تعترض طريقه في الفهم والتحليل، فيكون لهذا الجدل المنتج أثر في تطور الدرس واجتراح آليات جديدة في التحليل والموقف من قضايا اللغة ومسائلها.

أمّا الدارسون العرب فيسيرون ببطء شديد محاولين إقحام المناهج الغربية التي انبثقت عبر رؤى مختلفة ومصادرات فكرية مختلفة أيضاً، وقسر تلك المناهج على نصوص معينة بأمثلة مترجمة، أو بأمثلة مصطنعة.

وهذا الأمر ينتج إشكالية وخاصة عندما يحاولون تطبيق تلك المناهج على النصوص الدينية، فتفرض تلك المحمولات القبلية سلطتها على مسار التوجيه، أو التحليل دون الخروج بنتائج خاصة تنطلق من المتن المدروس أو النص موضع الدراسة.

إن النتائج التي تنبثق من البحث نفسه لها أهميتها في التأسيس والتأصيل لخصوصية لسانية معينة.

موقف الدارسين العرب من اللسانيات:

إن عدم وضوح الأهداف، وتوحّد الرؤى لدى الدارسين العرب جعلهم يقفون إزاء هذا الدرس مواقف متباينة تصل إلى حدّ السخرية أحياناً، فينعتون هذا الدرس بالموضة، أو

البدعة، أو النزوة الفكرية وغيرها، وهذا يتعارض مع الموضوعية والحيادية التي هي من أهم شرائط العلم المضبوط.

ولو كانت اللسانيات مثلما يدّعون؛ لما استمرت ودخلت مجال العلوم الأخرى، حتى صارت علماً شاملاً لا يقتصر على مجال اللغة وحدها[1].

وهنا جاء موقف الدارسين العرب على اتجاهات:

- منهم من يحاول أن يجد أصلاً لغوياً لها في العربية، ليؤكد السبق العلمي العربي. فرأى أصحاب هذا الاتجاه أن ما ورد في كتب التراث ممّا يُسمّى بعلوم اللسان، كالنحو والبلاغة وغيرها هي اللسانيات.
- واتجاه آخر يرى أن اللسان هو اللهجة كقول أبي عمرو بن العلاء ((ولسانُ حمير ليس بلساننا)).
- ومنهم من يرى أنه علم جديد وافد من الغرب، ومصطلح مستوحى بفعل المترجمين؛ لذلك تجد الاختلاف في التسميات كعلم اللغة، واللّسنيات، والألسنية، واللسانيات.

وثمة أسئلة أخرى كثيرة تُراود أذهان الدارسين العرب. وقد استطاع الدكتور مصطفى غلفان في كتابه ((اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة – حفريات النشأة والتكوين)) الصادر عن شركة النشر والتوزيع في الدار البيضاء في المغرب العربي عام 2006م أن يجيب على تلك الأسئلة[2].

وهذا الكتاب جدير بالمطالعة من اللسانيين العرب، فقد تابع علاقة عالمنا العربي مع اللسانيات من النشأة مروراً بمراحل التكوين المتنوعة، ورصد حالات القوة والوهن، وإشارات الالتباس والغموض.

---

(1) ينظر: السابق: ص18-19.

(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة – حفريات النشأة والتكوين، مصطفى غلفان، ط1، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، 2006، ينظر: المقدمة والخاتمة والفصل السابع الخاص باللسانيات العربية الحديثة.

وكانت نتائج ما انتهى إليه الدكتور غلفان تشخيص واقع اللسانيات في عالمنا العربي مؤشراً عدم وجود درس لساني واضح المعالم والحدود، وَله خصائصه المنهجية، ويواكب التطور محلياً وعالمياً.

وأما المتلقي العربي فلم يستلم المعرفة اللسانية تدريجياً، ولم نتمكن من إيصال ما نريد إليه، وهذا ما ذكره في مقدمة كتابه الذي أشرنا إليه[1].

ويرى الدكتور غلفان أن التعدد الاصطلاحي يُربك الدارس ويزيد الخلط في ذهنه، موضحاً الأسباب التي أدت إلى تعدّد المصطلح وجعلت منه إشكالية تقتضي النظر والحل وتوحّد المصطلح[2]، ((وأوّل مظهر من مظاهر اكتمال العلم إفرازه لثبته الاصطلاحي الخاص به، والبحوث اللسانية ما انفكت تولد المصطلحات الفنية، فبعضها بالوضع، وبعضها بالاقتباس والمجاز وحتى تسنى تأسيس القواميس اللسانية المختصة، وذلك أوّل مظاهر استقلال العلم بنفسه وتكامل رصيده الفنّي، ويتمثل المظهر الثاني في محاولة روّاد العلم ضبط فلسفته التأسيسية، أو ما يمكن أن نسمّيه أصولية العلم)) [3].

ولم يغفل اللسانيون العرب ذلك، بل حاولوا إيجاد مصطلح عام يلبيّ حاجات هذا العلم نظراً وتطبيقاً، ((وتم الاتفاق في الدورة الرابعة للسانيات سنة 1978م على استعمال مصطلح اللسانيات والتخلي عن غيره من المصطلحات التي تثير كثيراً من الغموض والالتباس)) [4].

إذاً، فمصطلح اللسانيات المتَّفق عليه يصلح أن يكون عنواناً عامّا لهذا الدرس؛ لأن الاعتباطية في العلاقة بين الدّال والمدلول تسمح بحركة الدال وارتباطه بمدلولات آخر مختارة تدخل في الاستعمال وتصير جزءاً من اللغة، لاسيما حين تدخل في قواميس العلم الجديد، وفي استعمال الدارسين له بدلاً من التخبط والدوران حول مصطلحات كثيرة.

---

(1) ينظر: المصدر السابق: مقدمة الكتاب، 4-5.

(2) ينظر: المصدر السابق: 154-157.

(3) التفكير اللساني: 23.

(4) اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: 151.

وكـذلك ضـرورة الاتفـاق والتوجيـه للبـاحثين في بحـوثهم ومـؤتمراتهم ونـدواتهم بالالتزام بهذا المصطلح والعمل تحت ظله.

ولا تعني كلّ تلك العقبات انعدام محاولات التجديد في عالمنا العربي، فثمة محـاولات لا تُنكر قاد أصحابها مُقْوَد التجديد، ولربما قبل ظهـور اللـسانيات في عالمنـا العربـي، وعلـى الأصعدة كافة، فإنّه ((من غير الطبيعي ولا المنهجي أن ننكر تلك الجهـود الـسابقة المتمثلـة في انجازات فكرية وعلمية وفقهية ونقدية جادّة لثلة من المصلحين والمجدّدين والمجتهدين والـتي مـا يزال تأريخ الأمة شاهداً عليها. إلاّ أنّها لم تكن قادرة على حـلّ تلـك الإشـكاليات والإجابـة عن قضاياها ومفاهيمها التي لا زالت حتى الآن قائمة ويشكل أكثر حدّة))[1].

وقد تنوعت مشارب تلك المحـاولات التجديديـة واختلفـت في منطلقاتهـا ومنهجهـا وموضوعاتها بين الفكر والإصلاح والتجديد وتحرير العقل وغيرها.

والذي يهمّنا من تلك المحاولات وإن كان غير منفصل عـن النهـضة العامـة في حقـل التجديد هو التجديد في الدرس اللغوي؛ ذلك أن ((اللغة عنصر قار في العلم والمعرفـة سـواء ما كان منها علماً دقيقاً أو معرفة نسبية أو تفكيراً مجرداً. فباللغة نتحدث عن الأشياء، وباللغـة نتحِدث عن اللغة. بل إننا باللغة – بعد هذا وذاك – نتحدث عن علاقة الفكر إذ يفكر باللغـة من حيث هي تقول ما تقول، فكان طبيعياً أن تستحيل اللسانيات مولداً لشتّى المعارف))[2].

إذاً، مهمتنا ليست بيسيره لتـتم الـدعوة للبـاحثين بالـشروع لإيجـاد درس لـساني لـه معالمه الخاصة، ومناهجه الخاصة، ليواكب التطـور باسـتمرار، ويكـون فـاعلاً باسـتمرار دون انقطاع.

ولا بد لهذا الدرس من أن يلقى قبولاً واستحساناً لدى الدراسـيين العـرب، لاسـيما الكثير منهم فاقد للإمكانيات المعرفية والعلمية، فضلاً عن عدم استعداده لقبول الجديد.

لكننا نستطيع أن نفيد من كلّ الشذرات اللامعـة في تراثنـا الكـبير، والجهـود الحديثـة لدارسين معاصرين قطعوا شوطاً كبيراً في حقل اللسانيات بحثاً وتأليفاً وتدريساً. هـذه الجهـود

---

(1) اللغة والفكر، دراسات نقدية، د. حسن مسكين، ط1، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت- لبنان، 5: 2014.

(2) التفكير اللساني: 18.

يمكن أن تكون قاعدة للشروع ببناء مشروع لساني عربي له مصطلحاته الخاصة، ومنهاجه الخاصة المستوحية سواء من التراث أم من الغرب ((المطلوب أن نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا المكان لننقل عن الغرب، أو عبرنا الزمان لننشر عند العرب الأقدمين)) [1].

ويبقى السؤال الأهم هو كيف نستوحي؟

وهذه المسألة لا يمكن أن تتوافر بيسر لكن دارس في حقل اللغة، ولا يمكن انجازها بجهود فردية تنطلق من تصورات خاصة وتحركها نزعات خاصة.

فنحن أمام تراث له مقوماته، وله حضوره التأريخي الفاعل على وفق ما انتظم فيه بعد عصر التدوين، وهو تراث ضخم واسع ومتنوع ((يمدّنا بالخامة الولود التي يمكن أن نتخذها محوراً لموقف عربي أصيل إزاء القضايا الإنسانية المطروحة على الألسنية والأقلام)) [2].

وهنا يأتي دور المتخصصين في هذا التراث بالاعتكاف على قراءته وتشذيب ما علق به، وهو أمر لا يتأتى لكل لغوي. فاللغوي التقليدي يرى أنّ كلّ ما في هذا التراث مقدّس والتحرش به تجاوز لحرمات هذا المقدس.

إن التكرار والتشابه في آراء القدماء قد أثقل هذا الدرس كثيراً، وأثقل كاهل الدارسين أيضاً لاسيما في دراساتنا الجامعية، الحالية التي لا تسمح للباحث بالاجتهاد وحرية الرأي، بل على طريقة (قُل ولا تقُل) في مفهومها المعياري.

ممّا تقدم نستطيع أن نقدّم طائفة من المقترحات التي نراها مهمة لتطوير الدرس اللساني في عالمنا العربي وتقدمه نحو الأمام:

1- التواصل وإبداء الرأي بين الدارسين العرب المشارقة والمغاربة عن طريق الحوار المستمر في الندوات والمؤتمرات والبحوث، وتبادل النقد الموضوعي الذي يتجاوز الذات نحو الحقيقة. والهدف المشترك المطلوب.

---

(1) تجديد الفكر العربي، زكي نجيب محمود، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1973، ص254، نقلاً عن التفكير اللساني: 21.

(2) المصدر السابق: 254.

2- التعاون على إنشاء ثَبَت اصطلاحي، وإنشاء قواميس تُقابل بين المصطلحات في اللغة المنقول منها واللغة المنقول إليها، لاسيما اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول تسمح بذلك ولو كان على سبيل المقاربة لا المطابقة. والعربية لغة مجاز تتحرك فيها الألفاظ بحرية وترتبط بأكثر من مدلول.

3- والأهم من هذه المقابلة أن يتبناها طرفان أحدهما عالِمٌ باللغة المنقول منها، والآخر عالم بالعربية. وللعربية وسائل كثيرة ومتنوعة في تنمية ثروتها اللفظية كالارتجال والاشتقاق والتوليد والنحت والتعريب وغيرها.

ويمكن الإفادة من كلّ هذه الوسائل في صياغة مصطلح ينسجم مع الحالات المراد التعبير عنها.

4- التواصل مع المدارس اللسانية في العالم، ومتابعة كلّ الجهود التي تخوض في عالم اللسانيات، والاطلاع على كلّ ما هو جديد في عالم الفكر واللسانيات، ونقله إلى الدارس العربي بكلّ أمانة ودقة.

5- مراقبة النتاج اللساني العربي في الجامعات وفي البحوث والإصدارات؛ ليتسنى تقويمها، ومعرفة نسبة التقدم ومواضع الخلل في هذا النتاج.

6- الإفادة من محاولات السابقين في باب التجديد وفي حقل اللسانيات خاصة، كي لا يكون هناك انقطاع للدرس عن جذوره، وإن لم تتبلور تلك الجهود في نظريات ومناهج، لكنها نقاط مضيئة في مسيرة الدرس اللغوي العربي.

هل من سبيل لنظرية لسانية عربية؟

أ.باقر جاسم محمد

كلية التربية الأساسية/جامعة بابل

الخلاصة

شُغِلَ الباحث بسؤالين: الأول، حول الأسباب التي حالت دون أن تتحول جهود النحويين العرب والمسلمين القدماء إلى نظرية لسانية عامة، والثاني، حول إمكان جهود النحاة واللسانيين العرب المحدثين أن تنجح في صوغ نظرية لسانية عربية حديثة. وللإجابة على هذين السؤالين، كان لا بد لنا أن نفرق، في ثنايا البحث، بين مفهومي (النحو) من جهة، و(اللسانيات) من جهة أخرى. وبعد دراسة جهود النحاة العرب والمسلمين القدماء أولاً، والمحدثين ثانياً، توصلت الدراسة إلى بيان أسباب عدم تمكن هؤلاء جميعاً من صوغ نظرية لسانية عربية قديماً وحديثاً. وقد تم اختيار كتاب الدكتور د. جعفر دك الباب 'النظرية اللغوية العربية الحديثة' أنموذجاً للتطبيق لسببين مهمين: الأول، كون المؤلف قد أفصح عن هدفه في صوغ نظرية لسانية عربية حديثة؛ والثاني، ضيق مجال الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

نحاة قدماء، نحاة محدثون، نحو، نظرية نحوية، لسانيات، نظرية لسانية.

Summary:

The researcher has tried to answer two questions: First, why the efforts of ancient Arab and Muslim grammarians did not turn into a general linguistic theory; and secondly, can the efforts of modern Arabic grammarians and linguists succeed in formulating a modern Arabic linguistic theory? To answer these two questions, it has been necessary to distinguish the conceptual differences of grammar on the one hand, and linguistics on the other. After studying the efforts of Arab and Muslim scholars, whether ancient or modern, the study has shown the reasons behind failing to formulate an Arabic in linguistics. The book "Modern Arabic Linguistic Theory", written by Dr. Jaafar Duk al-Bab, was chosen as a model of application. The choice has been made according to two good reasons: first, that the author has revealed his goal in the formulation of modern Arabic linguistics theory, and secondly, the narrowness of field of study.

key words:

Ancient grammarians, modern grammarians, grammatical theory, linguistics, linguistic theory.



أولاً: في جهود النحاة القدماء

تقتصر هذه الدراسة على تسليط الضوء على جهود النحويين العرب والمسلمين القدماء والمحدثين في دراسة اللغة والإجابة على سؤال معرفي مهم حول موقع جهود هؤلاء النحاة من النظرية اللسانية الحديثة[1]. ونلاحظ هنا أن جهود النحاة القدماء لم تلق ما تستحق من عناية من لدن كثير من الباحثين الغربيين. وحين يدرس الباحثون العرب المتخصصون في اللسانيات الحديثة إسهامات النحاة العرب المسلمين القدماء وجهودهم في دراسة اللغة، لن يفوته أن يلحظ أن هذه الإسهامات والجهود تتسم بالسمات العامة الآتية:

1- إنها كانت، فيما أنجزته، سابقة لعصرها؛ فالمعرفة اللغوية في القرن السابع الميلادي كانت في بواكيرها. ولم يكن ما أنجزه اليونانيون والرومان في تصوراتهم عن اللغة ذا فائدة كبيرة في هذا المجال. وقد بدأت مناهج النحاة القدماء في دراسة اللغة العربية معتمدة الاستقراء أول الأمر، ثم تحولت إلى القياس لاحقاً. وبهذا الصدد، يقرر د. علي أبو المكارم أن المنهج الذي اتبعه النحاة المتقدمون كان منهجاً استقرائياً، ما لبث بعد بعض الوقت حتى أصبح منهجاً قياسياً." فقد روى البعض ابياتاً لعلي بن حمزة الكسائي (119-189 هجرية) استهلها بالقول: "**إنما النحو قياس يتبعْ /// وبه في كلّ أمرٍ ينتفعْ**" ويفهم من الشطر الأول أن القياس مصطلح مرادف لمصطلح (المعيارية) في الدرس النحوي فهو قياس، أو معيار، يتبع. ويعتقد الدكتور أبو المكارم أن هذا التحول من المنهج الاستقرائي [الوصفي] إلى المنهج القياسي كان تحت تأثير اتصال الفكر العربي بالثقافة اليونانية بشكل عام، وبالفلسفة والمنطق الأرسطي الشكلي بوجه خاص"[2].

---

(1) لا يقتصر الفكر اللغوي العربي على مصنفات النحويين العرب والمسلمين فقط، بل يتعدى ذلك إلى جهود بعض الفلاسفة، مثل ابن سينا والفارابي، والمفكرين مثل أبي حيان التوحيدي وابن خلدون، والفقهاء مثل ابن حزم والسيوطي. ينظر: د. عبد السلام المسدي "التفكير اللساني في الحضارة العربية" الدار العربية للكتاب، 1986. المقدمة (الصفحات 7-41).

(2) د.علي أبو المكارم، "أصول التفكير النحوي" دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة (2007) ص. 11.

وهذا الرأي في أثر الثقافة الفلسفية اليونانية في النحو العربي قد يعني، ضمنياً، أن الطور الاستقرائي كان ابتكاراً أصيلاً جاء نتيجة الحاجة الماسة، التي أدركها النحاة القدماء، إلى احصاء شواهد الظاهرة اللغوية العربية والإحاطة بمعطياتها على قدر الاستطاعة قبل البدء باستنباط قواعد هذه اللغة تحديداً؛ أما التحول إلى الطور القياسي فكان نتيجة لتأثير الثقافة الفلسفية اليونانية. وهذا الرأي يحصر تأثير الفكر اليوناني على النحو العربي في إطار المنهج الذي اتبعه النحاة القدماء، وليس في إطار الدرس النحوي من حيث هو. وهو رأي ربما تدعمه بعض الاعتبارات الموضوعية والتاريخية التي تخص فترة ترجمة الفلسفة اليونانية التي تتوافق زمنياً مع فترة التحول إلى المنهج القياسي المعياري. ولكن القياس قد يكون ذا جذر ديني إسلامي أيضاً، فهو كان معروفاً في تلك المرحلة بوصفه أحد طرق الاحتجاج والترجيح الفقهي عند أبي حنيفة النعمان (80-150 هجرية/ 699-767م) وهو أحد فقهاء العراق حيث ولدت المدرستان النحويتان: البصرية والكوفية، ثم أعقبتهما المدرسة البغدادية في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين. وقد سعت هذه المدرسة إلى الجمع والتوفيق بين أكثر الآراء صواباً ورجاحة لدى المدرستين البصرية والكوفية.

2- كما يمكن ملاحظة وجود أثر للفكر النحوي الهندي القديم، وبخاصة فكر اللغوي الهندي الكبير بانيني (القرن الخامس قبل الميلاد)، على جهود النحاة القدماء. وقد كان هذا الأثر مهماً، فترك بصمات واضحة في النحو العربي. ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن الأثر الهندي محتمل الوجود في الفكر النحوي العربي في المجالات اللغوية الآتية: الصوتيات ووصف مخارج الحروف، والدراسات الصرفية والنحوية، وتقسيمهم الكلمات إلى اسم وفعل وحرف، وتعريف الكلمة بأنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، والتمييز بين الحرف الأصلي والحرف الزائد في الكلمة، وبعض أصول وضع المعجمات. ولكنه يستدرك بالقول إن النحاة العرب والمسلمين قدموا إضافات مهمة خالفوا فيها النحاة الهنود[1]. وهذا يظهر سعة تأثير النحاة الهنود في النحو

(1) احمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، لبنان. 1972. ص 142-143.

العربي القديم ولكنه لا ينفي وجود إضافات أصيلة مهمة أدخلها النحاة العرب على الدرس اللغوي في زمانهم.

3- أن جهود النحاة القدماء اقتصرت، حصرياً، على دراسة اللغة العربية الفصحى فقط، بمعنى أن هذه الجهود تنتسب إلى النحو المختص بلغة بعينها بغية الكشف عن نظامها النحوي لأغراض بيداغوجية ذات علاقة بالنزوع الديني العام الذي يقدس اللغة العربية الفصحى لكونها لغة التنزيل، من أجل المحافظة عليها وعلى النص المقدس. ويتضح الغرض البيداغوجي في قول ابن جني معرفاً النحو: "والنحو هو انتحاءُ سَمْتِ كلامِ العرب... ليلحقَ مَنْ ليس من أهلِ اللغة العربية الفصحى بأهلِها بالفصاحة فينطقَ بها"[1]. وهكذا يتضح أن الغرض من الدرس النحوي العربي تعليمي محض، وهو جعل من ليس من أهل اللغة العربية الفصحى مماثلاً لأهلها بالفصاحة فينطق بها كما ينطقون. ومما لا شك فيه أن اللسانيات الحديثة تنطوي أيضاً على غرض أو جانب بيداغوجي مشابه، لكنه غرض ثانوي يقع في مجال علم اللسانيات التطبيقية (applied linguistics)، وليس بالغرض الأساس. كما أنه جانب يتسم بالعموم، بمعنى أنه يتعلق بقضية تدريس لغة ما، أو ما يسميه اللسانيون اللغة الهدف، لغير الناطقين بها. ومن الواضح أن هذا الفهم اللساني لموضوعة تعليم الأجانب لغة ما لا علاقة له بالنبرة المعيارية التي ينطوي عليها قول ابن جني في جعل الأعاجم (أو الأجانب) من غير الناطقين باللغة العربية الفصحى، يلحقون بأهلها من حيث الفصاحة، وهو هدف أثبت التاريخ العربي الإسلامي من جهة، واللسانيات الحديثة

(1) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص 34. ومما لا شك فيه أن المماثلة المطلقة بين نطق أهل اللغة ونطق متعلميها من الأجانب وهم من أوهام النحاة؛ فهي من المحال لأن اللكنة التي تتركها اللغة الأم تظل ظاهرة مصاحبة على الدوام لنطق المتعلمين الأجانب لأية لغة مهما أوتوا من ملكة التعلم، ولا يعتد بالحالات الشاذة النادرة جداً التي تخالف هذه الحقيقة اللسانية. ويطلق الباحثون في اللسانيات الحديثة مصطلح (interlanguage) على لغة المتعلمين. ويعرف (Crystal) هذا المصطلح بالقول إنه نظام لغوي ينشؤه متعلم اللغة الأجنبية في سياق عملية تعلمه لها؛ وهو مختلف عن كل من لغة المتعلم الأصلية (الأولى)، وعن اللغة الهدف التي يجري تعلمها. ينظر:
Crystal, David (2008) *A Dictionary of Linguistics and Phonetics,* 6th edition, Blackwell Publishing. Malden, USA. P. 249.

من جهة أخرى، استحالة تحقيقه لأن اللغة الواحدة لن تكف عن التغير والتحول سواء أكانت في بيئة ثقافية موحدة وشبه معزولة جغرافياً، كما هو حال اللغة العربية الفصحى قبل الإسلام حيث كان هناك تنوع لهجي واسع، أو بعد الإسلام حيث اتسعت الجغرافية واللسانية والحضارية اتساعاً عظيماً في مدة زمنية وجيزة، فصارت اللغة العربية الفصحى في حالة احتكاك وتفاعل دائمين بلغات متعددة ذات جذور ثقافية متعددة كما هو الحال في الأمصار والحواضر العربية الإسلامية على الرغم من وجود القرآن الكريم الذي افترض مبتكرو النحو العربي أنهم يحافظون على لغته من أن يطالها التغيير[1].

4- وبناءً على ما سبق، نلاحظ أن النحو العربي لم يبلغ درجة التجريد المعرفي والشمول اللازمين اللذين كانا مزيتين من جملة مزايا أخرى اتسمت بها النظرية اللسانية الحديثة. فالنحو العربي القديم قد اقتصر على دراسة اللغة العربية الفصحى وتقعيدها معيارياً فقط. وبما أن القوم قد أنزلوا هذه اللغة منزلة مقدسة، فقد أسهم هذا العامل الديني، مع عوامل أخرى، في تعزيز النزعة القياسية المعيارية في الدرس النحوي العربي القديم من جهة، وأغلق السبل على محاولة فتح آفاق الدرس اللغوي لينهض بمهمات أعظم من تلك المهمات التي تصدى لها أغلب النحاة القدماء. وتتلخص هذه المهمات والآفاق التي لم تحظ بجهد كافٍ من النحاة القدماء في معالجة قضايا اللسانيات العامة التي تدرس اللغة من حيث هي ملكة إنسانية فتنفتح على دراسة لغات متعددة وذات أنظمة نحوية مختلفة، كما أنها تدرس أيضاً الظاهرة اللسانية الإنسانية ومستوياتها البنيوية الداخلية فضلاً عن القضايا الدلالية وعلاقاتها المعقدة مع تلك المستويات الداخلية وعلاقات اللغة مع السياقات النفسية والاجتماعية والثقافية من خلال استقراء هذه القضايا في لغات متعددة. واستناداً إلى أحد الباحثين في علم اللغة، فإن

---

(1) نرى أن القرآن الكريم قد أثبت حقيقة التعدد اللهجي في عربية أهل الجزيرة قبل الإسلام، ووحد المسلمين على لهجة قريش التي غدت أساس الفصحى، ومنح أهل العربية الفصحى الأمل على أن تصمد لغتهم إزاء رياح التغيير، ولكن ذلك لم يحل دون حدوث ظاهرة التغيير اللغوي، أو language change، الذي هو من قوانين اللسانيات الكلية، في الحضارة العربية الإسلامية التي اتسعت حتى صرنا نتعلم العربية الفصحى كما نتعلم اللغات الأجنبية.

اللسانيات "تقودها ضرورة داخلية لإدراك ليس النسق اللغوي [أو النسق النحوي] فحسب، وإنما الإنسان عامة والمجتمع الإنساني الكامن خلف اللغة، وكل النطاق المعرفي للإنسان الذي يُنقل عبر اللغة"[1]. وهذا يعني أن عمل النحويين العرب والمسلمين القدماء، الذي كان يركز حصرياً على النسق النحوي للغة العربية، ملتزماً في ذلك منهجاً ذا نزعة معيارية، لم يكن ممكناً له أن يرتقي ليؤسس منهجاً لسانياً عاماً يستجيب للشروط المعرفية والعلمية للسانيات الحديثة، ومن أهم هذه الشروط أن اللسانيات الحديثة ذات نزعة وصفية تتناقض تماماً مع النزعة المعيارية.

5- ونلاحظ أيضاً أن المصطلحات اللغوية في النحو القديم قد صيغت لتوافق حاجات اللغة العربية الفصحى؛ وهذا أمر علمي محمود تماماً. ولكن كانت هناك ملاحظات على المصطلح النحوي العربي القديم، فقد كان هناك قصور في تعريفهم مصطلح "اللغة" الذي لم يلق اهتماماً كافياً من لدن اللغويين والنحاة العرب والمسلمين القدماء. فلم يعيروا تعريف اللغة ما ينبغي له من اهتمام قبل بدء البحث فيها[2]. والاستثناء الوحيد هو أبو الفتح عثمان بن جني (322 – 392 هجرية) الذي انفرد أنه قد أورد في كتابه المهم (الخصائص) حداً للغة، أو تعريفا لها، قائلاً إنها "أصواتٌ يعبرُ بها كلُ قومٍ عن أغراضِهم"[3]. وهذا التعريف يتضمن ثلاث حقائق أو خصائص جوهرية من خصائص اللغة هي: الحقيقة الصوتية أو الكلامية، فاللغة "أصوات" في جوهرها، وليست الكتابة إلا محاولة متأخرة لتمثيل أصوات الكلام. والحقيقة الوظيفية

---

(1) ينظر:
Robins, R. H. (1971) *General Linguistics: An Introductory Survey,* Longman, London. Pp. 9-10.

(2) لا بد من التوكيد على أن تعريف الظاهرة اللغوية، أو اللسان، إجراءٌ منهجيٌ ضروريٌ لا بد منه حتى ينهض الدرس النحوي على أسس راسخة تجعله مؤهلاً لإنتاج نظرية عامة في اللسانيات تستجيب للشروط العامة لفلسفة العلم.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، "الخصائص" ج1. تحقيق محمد علي النجار. عالم الكتب، بيروت. د. ت. ص 33. وقال الدكتور أحمد شفيق الخطيب، في كتابه "قراءات في علم اللغة" الصادر عن دار النشر للجامعات، القاهرة، 2006، أن أبا الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (398-458 هجرية) هو من أطلق هذا التعريف معتمداً على كتاب "تاج العروس" للزبيدي؛ وهو خطأ واضح لأن ابن سيده قد ولد بعد وفاة ابن جني، مبتكر التعريف مدار البحث، بست سنوات. ينظر كتابه المذكور، ص 9.

والاجتماعية للغة، لكون اللغة أصوات"يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"، أي أنها ملكية اجتماعية بدلالة استعماله لفظة "قوم" التي تشي بحضور الوظيفة الاجتماعية للغة في هذا التعريف الموجز الذي لم يقدم النحاة العرب سواه[1]. وأخيراً، حقيقة أهمية الكلام والسياق في تفعيل الحقيقتين السابقتين لأن التعبير عن الأغراض لا يكون إلا بكلام بعينه وفي سياق بعينه لأننا نعلم جيداً أن الأغراض ترتبط بالسياقات التي تحدث فيها وإن لم يكن كلام ابن جني مفصلاً أو وافياً في هذا الجانب. كما يمكن لنا القول أن هذا التعريف يتناول مفهوم اللغة من حيث هي ظاهرة عامة ومشتركة بين البشر؛ إذ ليس هو بالتعريف الذي يختص بلغة بعينها لأن كلام ابن جني هذا كان مرسلاً ولا يختص بتعريف العربية تحديداً. وقد جارى الفيروز ابادي (729-817 هجرية)، صاحب "القاموس المحيط"، ابن جني في ما ذهب إليه؛ فقال في تعريف اللغة إنها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[2]. وكذا فعل ابن منظور (630-711 هجرية) في "لسان العرب"، فقال معرفاً اللغة "... ولغا يلغو لغواً: تكلم وأفصح (...) واللغة اللسنُ [اللسان] وحدها [أي تعريفها] أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[3]. ولم يقل الأزهري (282-370 هجرية) شيئاً في تعريف اللغة، فلم يشر إلى تعريف ابن جني، لا تصريحاً ولا تلميحاً، على الرغم من كونه من لغويي القرن الرابع الهجري الأقرب زمناً إلى ابن جني من ابن منظور والفيروزابادي[4].

---

(1) د. عبده الراجحي "فقه اللغة في الكتب العربية" دار النهضة العربية، بيروت، (1972)، الهامش في ص 207. ويقول الراجحي في ص 60 الآتي: (ونظن أن أول من عَرَّف اللغة هو ابن جني في كتابه "الخصائص". ومن الملاحظ أن ابن فارس والثعالبي لم يعرفا باللغة فيما كتبا عن "فقه اللغة). ولعل من المهم التوكيد على حقيقة أن لا أحد من النحاة أو واضعي المعاجم قد أضاف شيئا ذا بال إلى تعريف ابن جني.

(2) الفيروزابادي، أبو طاهر محمد (729-817 هجرية) "القاموس المحيط". مادة لغا. ص. 1715.

(3) ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب"، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي. دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت. المجلد الثامن. مادة (لغا) ص 300.

(4) الأزهري، أبو منصور محمد بن احمد (282-370 هجرية) "تهذيب اللغة" بإشراف محمد عوض مرعب. علق عليه عمر سلامي وعبد الكريم حامد. دار إحياء التراث العربي. بيروت. مج 8، ص. 172.

6- وإذا عطفنا البحث للنظر في استعمال النحاة واللغويين العرب والمسلمين القدماء لمصطلح اللغة في كتبهم ومدوناتهم، وجدناه ينصرف إلى ثلاثة معان: الأول، بمعنى اللهجة مثل قولهم: "لغة طيء"، أو "لغة تميم"؛ والثاني، بمعنى كلام مخصوص نادر الوقوع، فلا يقاس عليه، مثل قولهم: لغة "أكلوني البراغيث" في مسألة تعدد الفاعلين، أو لغة "جحرُ ضبٍ خربٍ" في مسألة الإعراب على المجاورة؛ والثالث، بمعنى المعجم مثل قولهم: "الجزم، ومعناه في اللغة كذا وكذا"، أو الصلاة، ومعناها في اللغة كذا وكذا[(1)].

7- إن ما سبق قوله لا ينفي حقيقة أن بعض مصنفات النحو العربي القديم قد اشتملت على شذرات وإضاءات وتلميحات وإجراءات منهجية مهمة كان لها دور في تطوير دراسة بعض الحقائق اللسانية الكلية؛ كما كانت هناك إسهامات مفصلة ومتقدمة في مجال دراسة اللغة العربية الفصحى وابتكار وتطوير المصطلحات الخاصة بها؛ فمثلاً، كانت هناك بعض المناقشات السريعة لبعض القضايا المهمة ذات الجوهر اللساني مثل قضية أصل اللغة بين المواضعة والتوقيف كما هو الحال عند ابن الراوندي وابن جني والأزهري. وقد تمت دراسة البعد الدلالي للغة بين الحقيقة والمجاز على نحو فيه استقصاء وشمول؛ وجرى استظهار المستويات أو الأبعاد الداخلية للغة (صوت، صرف، نحو، دلالة) والتفريق بينها على نحو علمي دقيق لأغراض الدراسة من دون إغفال حقيقة أن هذه المستويات تعمل على نحو متكامل ومتداخل حتى تؤدي اللغة وظيفتها في التواصل بين الناس بوصفها كياناً عضوياً متكاملاً.

---

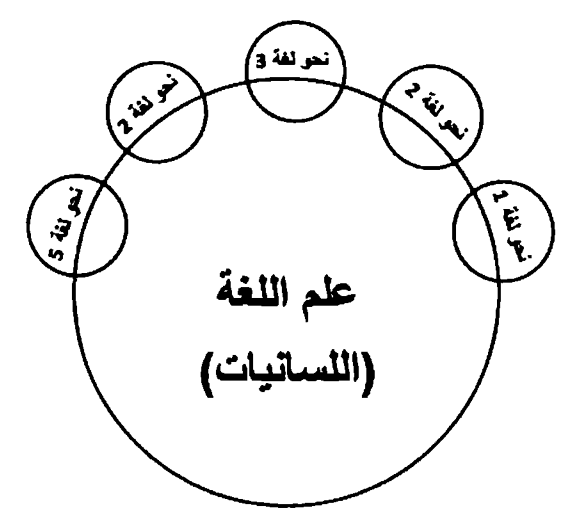
(1) فحصنا تسعاً وعشرين كتاباً من أمهات كتب النحو العربي بوساطة الحاسوب، فوجدنا أنها تضمنت كلمة اللغة 347 مرة. وفي هذه الكتب جميعا، باستثناء ما أوردناه من تعريف لابن جني، لم يورد النحاة العرب والمسلمون القدماء تعريفات للغة أو تحديدا لماهيتها الخاصة. كما فحصنا كتابي "مختار الصحاح" لأبي بكر بن أبي محمد بن عبد القادر، و«القاموس المحيط» للفيروزابادي في غير موضع مادة (لغا)، وبوساطة الحاسوب أيضا، فوجدنا أن الكاتبين قد ذكرا مصطلح (اللغة) 39 مرة. ولم يخرج المعنى لديهما عما قال به النحاة من احتمالات ثلاثة هي: اللهجة، والكلام المخصوص الذي لا يقاس عليه، والمعجم. تنظر: دراستنا "اللغة والمعنى: من التفاهم إلى سوء التفاهم"، مجلة (اللسان العربي) العدد 63-64، كانون الأول 2009. (ص 289-323).

8- ومن خلال فحص النقاط السبع السابقة، نجد أن الجهد العلمي الكبير الذي قدمه النحاة القدماء كان في نطاق انتاج نحو مخصوص للغة العربية؛ ولذلك فإنه لم يرتق إلى مستوى انتاج خطاب لساني بالمعنى الحديث. وهذا لا يعنى أن النتاج النحوي العربي الإسلامي يخلو تماماً من عناصر أولية وملاحظات مهمة يمكن أن تحتل مكانة خاصة في الفكر اللساني الحديث لأن الحقائق الوصفية لأية لغة من اللغات تسهم في رفد الفكر اللساني بالمعطيات التي يتمكن، من خلالها، منظرو اللسانيات من إرساء آرائهم على أسس رصينة مستمدة من الواقع الفعلي لهذه اللغات الحية وما ينتظمها من وقائع ومعطيات لا تتبع نسقاً بنيوياً واحداً على الدوام. ومن أهم أسباب ذلك كون اللسانيات الحديثة، في المقام الأول، لسانيات وصفية وشاملة للغات كافة لأنها تدرس اللغة من حيث هي ملكة إنسانية وظاهرة ملازمة للوجود البشري، أو ما يسميه دي سوسور (langage)[1]، وهي ليست دراسة متخصصة بوصف نظام نحوي للغة واحدة بعينها؛ أي أنها تستثمر، في عملها هذا، أمثلة مأخوذة من هذه اللغة أو تلك للمقارنة أو للتدليل على جوانب معينة من النظرية اللسانية[2]. ويمكن تمثيل التداخل بين المعرفة النحوية في لغات بأعيناها من جهة والمعرفة اللسانية العامة في الخطاطة الآتية:

---

(1) حين أسهم فرديناند دي سوسور في وضع اللبنات الأولى في الدرس النحوي الحديث، طرح ثلاثة مصطلحات في دراسة ظاهرة اللغة هي: الأداء parole، واللغة langue، واللسان langage. وهناك ترجمات مختلفة لهذه المصطلحات لا يتسع المجال لمناقشتها في هذه الورقة.

(2) على سبيل المثال لا الحصر، فإن العلاقات الدلالية النحوية (كون الكلمة في الجملة فاعلاً أو مفعولاً به، أو مبتدأ، أو خبراً،... إلخ)، التي تبين وظائف مكونات الجملة الداخلية يمكن أن تأخذ صوراً شتى في مختلف اللغات، فهي في العربية محكومة، أساساً، بنظام الإعراب المعبر عنه بالحركات الإعرابية الأصلية والفرعية، فالحركات الإعرابية هي التي تحدد هذه العلاقات بصرف النظر عن موقع الكلمة في الجملة. ويستند نظام الإعراب في اللغة العربية الفصحى إلى 'نظرية العامل' النحوية؛ أما في اللغة الإنجليزية، فإن هذه العلاقات محكومة بنظام الرتبة (word order) الذي يكون لموقع الكلمة في الجملة الدور الحاسم في تحديد العلاقات الدلالية النحوية بين مكوناتها.



خطاطة التداخل بين المعرفة النحوية والمعرفة اللسانية

ثانياً: الجهود النحوية العربية الحديثة

يواجه المؤلف في اللسانيات العامة مفارقة مثيرة للأسف لما تنطوي عليه من مغالطة معرفية تتمثل في أن كثيراً من المؤلفين الغربيين في اللسانيات وتاريخها لا يولون اهتماماً كافياً لجهود النحاة العرب والمسلمين في مجال الدراسة التطبيقية للغة واللسان والكلام وما تستحقه من تنويه كما يفعلون حين يدرسون جهود وإسهامات الهنود واليونانيين واللاتين القدماء. والقارئ لتاريخ اللسانيات في صورتها البدائية الأولى يجد أن الحقبة العربية الإسلامية تمثل ما يشبه الفجوة في هذا التاريخ. فكثير من المؤلفين الغربيين يقفز، فجأة، من العصور القديمة إلى العصور المدرسية الوسيطة من دون الإشارة والبحث في جهود النحاة العرب والمسلمون القدماء الذين قدموا الكثير للدراسات اللسانية من خلال الارتقاء بنحو اللغة العربية الفصحى من جهة ومن خلال بعض الجوانب النظرية في النحو العربي التي ترقى إلى مستوى الإسهام في النظرية اللسانية العامة. وإذا كان القسم الأول من هذه الورقة قد ألقى الضوء على جهود النحاة القدماء، فإننا سنناقش جهود بعض اللسانيين العرب المحدثين بخصوص محاولة تقديم ما يطلقون عليه "النظرية اللسانية العربية"؛ ونظراً لسعة مثل هذا الموضوع، فأننا سنقصر القول فيه على جهود المؤلف السوري الدكتور جعفر دك الباب لأنه يصرح، على

نحو لا لبس فيه، أنه يحاول تقديم نظرية "عربية" حديثة في "علم اللغة" في كتاب يفصح عنوانه عن مقصد مؤلفه[1]. وهذا يعني أن المؤلف يشتغل على مستوى النظرية اللغوية أو اللسانية مما يفرض علينا أن ننظر في الكتاب، من حيث المبدأ، على أسس نظرية من دون أن يمنعنا ذلك من الإتيان بشواهد نحوية عند الحاجة لغرض الاستدلال النظري[2].

اشتمل الكتاب على ثلاثة أبواب: ففي الباب الأول "الخصائص البنيوية للكلمة في النظام اللغوي للعربية"، ففي الفصل الأول تناول المؤلف جملة أمور تتعلق بالبنية الصرفية للكلمة العربية، وفي الفصل الثاني درس البنية الدلالية للكلمة في اللغة العربية الفصحى. أما في الباب الثاني "الخصائص البنيوية للجملة في النظام اللغوي للعربية" فقد قدم المؤلف ما عدَّه طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال، وطريقة جديدة في دراسة النحو العربي. ومهما كان الرأي بخصوص ما تضمنه هذان الفصلان من إضافة حقيقية للبحث النحوي العربي، فإننا نلاحظ هنا أن الباب الأول يختص بالبحث في النظام الصرفي، والباب الثاني يختص بالبحث في النظام النحوي في اللغة العربية الفصحى حصراً، فهما إذن مما يقع في باب النحو grammar لا باب اللسانيات أو علم اللغة linguistics. وحين ننظر في الباب الثالث، وعنوانه "نظريتنا اللغوية العامة الجديدة وتطبيقاتها"، نجد أن المؤلف قد خرج من نطاق النحو والصرف العربيين فقفز من الحقائق والمعطيات المستمدة من نحو اللغة العربية الفصحى وصرفها ليصوغ منها نظرية لغوية (أو لسانية) عامة. والحقيقة أنه لا يمكن صوغ نظرية لسانية

---

(1) ينظر د. جعفر دك الباب، "النظرية اللغوية العربية الحديثة" منشورات اتحاد الأدباء العرب، دمشق. 1996.

(2) قد يرد مصطلح "النظرية" في سياق الدراسة النحوية للغة العربية فيتحدث المتخصصون في النحو العربي عن "نظرية العامل" في النحو التي تمتد جذورها إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هجرية)، وتبعه في ذلك عيسى بن عمر (ت 149)، وترسخت النظرية واتسع نطاقها عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-170 هجرية)، وطبقت النظرية في النحو على يد سيبويه (148-180 هجرية) في كتابه الذي انطلق فيه من نظرية العامل في تقسيم أبوابه، وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف. وسار من بعده عدد كبير من العلماء في مؤلفاتهم النحوية بناء على فكرة العامل وأثرها في التراكيب النحوية. ونلاحظ هنا أن نظرية العامل تختص، حصرياً، بوقائع ومعطيات النحو العربي، فلم يعالج من كتبوا فيها أية أمثلة من اللغات الأخرى. وهناك مؤلفات كثيرة، ورقية والكترونية، تبحث في نظرية العامل، وللاختصار، ينظر: أبو عبد الله التميم "نظرية العامل، نشأتها ومفهومها وأنواعها وموقف العلماء منها" في موقع (شبكة طريق السنة) التي يشرف عليها د. عبد الله بن عيسى الفيفي: تاريخ الزيارة: 20/ 7/ 2015
http://www.sunnahway.net/vb/showthread.php?t=729

عامة انطلاقاً من معطيات لغة واحدة لأن النظرية اللسانية العامة تعالج القضايا المرتبطة بمستوى الملكة اللسانية كما تظهر في لغات البشرية كافة، وهي التي يصطلح عليها سوسور بـ(langage).

وعلى أية حال، يمكن وضع ملاحظاتنا الأخرى على الكتاب في النقاط الآتية:

1- أولاً، يقرر المؤلف أنه يعتمد نظرية أبي علي الفارسي النحوي (288-377 هجرية) الذي "يتميز... بالانطلاق من مفهوم منظومي [يقصد نسقي] للغة، يأخذ بمبدأ الثنائية ويقوم على الوحدة التي لا تنفصل بين الشكل والمضمون[1] وعلى التلازم بين اللغة والتفكير." ومن الواضح أن هذا مبدأ نظري لساني مهم. ويرى المؤلف أن ما يسميه باتجاه مدرسة أبي علي الفارسي قد تكامل على أيدي ابن جني (322-392 هجرية)، وعبد القاهر الجرجاني (400-471 هجرية) لأن الأول قد قدم دراسة تطورية للغة في حين قدم الثاني دراسة وصفية تزامنية لها[2]، وهو يدعو إلى تبني "المنهج التاريخي العلمي" لأنه يقرر أن اللغة ظاهرة اجتماعية ترتبط بالتفكير منذ نشأتها[3]، كما يدعو إلى تبني البنيوية الوظيفية لأنها، حسبما يرى، "منهج في الدراسة اللغوية وصفي وظيفي: منهج وصفي لأنه يصف البنية اللغوية، ومنهج وظيفي في الوقت نفسه لأنه يبين الوظيفة الابلاغية التي تؤديها اللغة"[4] وسرعان ما سنلاحظ أن المؤلف ينسخ كلامه هذا الذي صرح فيه أنه سيتبع منهاج مدرسة أبي علي الفارسي الذي طوره كل من ابن جني في "الخصائص" والجرجاني في "دلائل الإعجاز"، حين أكد أنه سيعتمد على هذا الثلاثي من النحويين القدماء حين يقرر في موضع آخر أنه سيعتمد جهود الزمخشري (467-538 هجرية) في كتابيه "المفصل في علم العربية" و"الكشاف"

---

(1) د. جعفر دك الباب، م. س. ص. 28.

(2) لقد فات المؤلف أن يلاحظ ان أهمية عمل عبد القاهر الجرجاني تكمن في أنه أول من أدمج الدرس النحوي بالدرس البلاغي؛ وهذه نقلة معرفية مهمة للغاية أسهمت في تطوير النظريتين النحوية والبلاغية فاغنت النقد الأدبي.

(3) يلاحظ هنا أن هذه الأفكار ليست بالجديدة حتى يدعو المؤلف إلى اعتمادها وكأنه أول من قال بها، وكان عليه أن يشير إلى مصادرها الأصلية.

(4) د. جعفر دك الباب. م.س. ص. 151.

والسكاكي (555-626 هجرية) في كتابه "مفتاح العلوم"، فصار عدد النحاة القدماء المعتمدين لديه خمسة لا ثلاثة، وليس هناك من منطلقات مشتركة بينهم!

ثانياً، لقد سعى المؤلف إلى إرساء دراسته هذه على أساس فلسفي عام يدعم نظريته، ونرى أن هذا الإجراء سليم انطلاقاً من مبدأ أن النظريات العامة تنبني على مداميك فلسفية شاملة تدعم منهجها م تجعل من النتائج المترتبة على تطبيقها مسوغة فكرياً. وهكذا نلاحظ أن يقدم مبحثاً فكرياً قد يبدو للناظر المتعجل غير ذي صلة بموضوع الكتاب، وعنوانه "دعوة إلى رشدية عربية"[1] ويشغل هذا المبحث عشرين صفحة (161-181) من الكتاب. وكانت النتيجة التي خلص إليها المؤلف أنه دعا "... إلى رشدية عربية تعتمد نظرية المعرفة العقلية التي تنطلق من المحسوسات لتبلغ المعرفة النظرية المجردة بواسطة (كذا) التعليم وتحصيل المعرفة"[2]. وليست الرشدية العربية التي دعا إليها المؤلف سوى اسم آخر للنزعة المادية في المعرفة، وهو أمر نجد أن للكاتب كل الحق في أن يتخذه منهجاً، ولكننا نلاحظ أنه قد استند على أفكار (تأملية) محضة فيما يخص نشأة الملكة اللسانية، أو اللغة الأولى، أول مرة، ولم ينطلق من المحسوسات ليبلغ المعرفة النظرية المجردة كما تفترض الرشدية العربية في شرح المؤلف نفسه لها. وقد اتخذ المؤلف من هذه الأفكار التأملية أساساً لتكوين النظرية اللغوية الجديدة التي يدعو لها. والفرق كبير بين الأفكار أو التصورات أو التأملات والحقائق الوصفية التي تفضي إلى معرفة تاريخية علمية موثوقة ومدعمة بالأدلة المستمدة من اللقى والآثار والمدونات. ولما كان العصر الذي يتحدث عنه المؤلف موغل في القدم ولا توجد لدينا أية مدونات عنه، فإن أي وصف لطبيعة ما جرى في حقبة تعلم الإنسان اللغة لأول مرة لن يعدو أن يكون ضرباً من الفرضيات والمزاعم والآراء التي تحتمل الخطأ أو الصواب. ولعل من المهم أن نشير هنا إلى أن هذه النظرية ليست عامة في اللغة بقدر ما هي نظرية في نشأة اللغة وأصلها الأول

---

(1) ينظر: د. جعفر دك الباب، "دعوة إلى رشدية عربية"، مجلة (دراسات عربية) العدد2، 1989.

(2) د. جعفر دك الباب، "النظرية اللغوية العربية الحديثة" م. س. ص. 181.

تحديداً؛ ومن المعروف أن قضية أصل اللغة مسألة خلافية لا سبيل لحلها، وذلك لانعدام الأدلة القاطعة فيها حتى ساعة كتابة هذا البحث[1].

والآن، لنر كيف يصف المؤلف ذلك الحدث الفريد في الصيرورة الإنسانية، أعني حدث اكتساب الإنسان للمقدرة اللسانية. يقرر المؤلف، في أكثر من موضع من الكتاب، أن تطور اللغة (الافتراضي) قد بدأ على النحو الآتي:

أولاً، بدأ الإنسان الأول بتقليد أصوات الطبيعة والحيوانات، ويسميه المؤلف بالطور الأول. وهذا الكلام ليس جديداً، إنما هو تبن لرأي واحد من جملة آراء في أصل اللغة مع غض النظر عن عرض بقية الآراء ومناقشتها لبيان اسباب عدم الأخذ بأي منها وتطويبه لنظرية تقليد أصوات الطبيعة على أنها الحقيقة الوحيدة بخصوص أصل اللغة.

ثانياً، في الطور الثاني، أو ما يسميه بطور التواضع، بدأ الإنسان باستخدام الأصوات عشوائياً لإبلاغ رسائل معينة. وحسبما يرى المؤلف، يمكن أن يعدَّ هذا الطور بداية اللغة؛ أما كيف تطورت هذه اللغة (البدائية) فإن المؤلف يعتقد أن "صيغة فعل الأمر العامة المجردة للشخص الثاني" هي الأصل الأول الذي تطورت منه اللغة لتيسر أربعة شروط فيها، وهذه هي الشروط كما يراها المؤلف:

1- أن تكون لفظة مؤلفة من مقطعين صوتيين متميزين بعضهما عن بعض، لأن النطق الإنساني تميز عن النطق الحيواني بتقطيع السلسلة الصوتية إلى مقاطع متميزة. ولنا على هذا الشرط الملاحظات: 1. إن من الأسهل أن تكون اللفظة مؤلفة من مقطع واحد مثل: (قُمْ.)، و(كُلْ.) و(نَمْ.)، فلماذا لم يأخذ المؤلف بفرضية اللفظة ذات المقطع الواحد؟ في الجواب نقول: ربما كان المؤلف قد استخدم مصطلح (المقطع الصوتي)، بالإنجليزية syllable، بمعنى الصوت المفرد، بالإنجليزية phoneme،

---

(1) هناك نظريات متعددة في أصل اللغة، وهي جميعاً تفتقر إلى الدليل التجريبي والحجة الحاسمة؛ لذلك فإن الجامعات الغربية ترفض أي رسالة أو أطروحة لدراسة أصل اللغات لأن الموضوع برمته لا يستند إلى أسس موضوعية للبحث العلمي. بخصوص بعض نظريات أصل اللغة، ينظر:

1- Yule, George (2006) *The Study of Language,* Chapter 1. 'The Origins of Language', Cambridge, Cambridge University Press.
2- Taylor, Charles V. *The Origin of Language,* http://creation.com/origin-of-language.

وهذا مما لا يقبل في بحث في اللسانيات. 2. إن المؤلف قد استخدم لفظ (النطق)، بالإنجليزية uttering، لوصف الكلام البشري وأصوات الحيوانات من دون الالتفات إلى الفروق الجوهرية الأخرى بين الكلام البشري وأصوات الحيوانات. 3. تغافل المؤلف عن حقيقة أن من معاني الفعل (نَطَقَ) هو: تَكلّم بصَوْت وحُروف تُؤدّي المَعَاني، ونطَقَ/ يَنطِق، نُطْقًا ونَطْقًا فهو ناطِق، ونطَقَ الشّخصُ لفظَ وتكلَّمَ بصوت وحروف تُعرف بها المعاني. ومن هنا كان تعريف الإنسان أنه حيوان ناطق. ولا يستخدم الفعل (نَطَقَ) للحيوانات إلا مجازاً وبمعنى (صوَّتَ).

2- أن تكون كلمة تفيد جملة ضمن سياق استخدامها. ونرى أن هذا الشرط لا يتيسر إلا في جملة الأمر التي لا تتضمن سوى الفعل اللازم أو غير المستوفي لمفعوله ومن دون متعلقات أخرى مثل الظروف بأنواعها.

3- أن تعبر عن بداية التفكير القائم على إدراك مشخص. وهذا يعني أن جملة الطلب ترتبط بالمحيط المادي.

4- أن تؤدي أول وظيفة ابلاغية للغة الإنسانية[1].

وهكذا نرى أن هذه الشروط الأربعة لا تخلو من نقاط ضعف واضحة، فهي ليست سوى استنتاجات تأملية مبنية على تصورات بصدد ما حصل فعلاً في تلك المرحلة الموغلة في القدم حين انتقل الإنسان إلى مرحلة استخدام اللغة. ولكن المؤلف لا يكتفي بذلك، بل يرتب على ما سبق نتائج إضافية ليست لغوية تماماً. وهذه النتائج الإضافية هي:

1- العرب هم عرب منذ ظهور الحياة الإنسانية في وطنهم. وهي نتيجة ليست لسانية على الإطلاق.

2- اللغة العربية الفصحى هي اللغة الأصلية للشعب العربي منذ بداية وجوده. وللوهلة الأولى، تبدو هذه النتيجة ذات علاقة باللسانيات أو اللغة العربية الفصحى. لكنها

---

(1) ينظر د. جعفر دك الباب، النظرية اللغوية العربية الحديثة. ص. 231.

نتيجة أنثروبولوجية وتاريخية ليس هناك من دليل حاسم على صحتها؛ فإن جلّ ما لدينا مجموعة من القرائن غير الكافية للقول إن الأقوام الجزرية هي العربية.

3- كشف زيف فرضية (أسرة اللغات السامية أو اسرة اللغات السامية الحامية) وكذلك كشف زيف فرضية (الشعب السامي أو الشعب الحامي) ويستتبع ذلك بالضرورة إعادة كتابة التاريخ العربي(1). وهنا تعود النتائج الأنثروبولوجية والتاريخية للظهور مرة أخرى انطلاقاً من أسانيد غير كافية لجعلها مسوغة. وقد أضاف المؤلف لها شيئاً من البهارات السياسية تمثلت في دعوته لإعادة كتابة التاريخ العربي استناداً إلى ما قدمه من مزاعم! والحقيقة أن مسألة نشأة اللغة خلافية بامتياز، ونجد ذلك في الأدبيات اللسانية في اللغة العربية الفصحى واللغات الأجنبية على حد سواء. ولو اكتفينا بالعربية فسنجد أن الدكتور رمضان عبد التواب يقرر أن العلماء والمفكرين لم يختلفوا في شيء كما اختلفوا حول موضوع نشأة اللغة، وقد تنوعت آراؤهم واختلفت مذاهبهم، ومع ذلك لم يصلوا إلى نتائج يقينية، بل كان جلُّ آرائهم يصطبغ بالصبغة الشخصية، ولم يتجاوز مرحلة الفرض المبني على الظن والحدس(2) وهكذا فإننا نرجح أن الدكتور جعفر دك الباب قد أخطأ الهدف وحرث في أرض بور، فجهده لم يتجاوز ما ورد في كلام الدكتور رمضان عبد التواب في كثير أو قليل فهو محض فرض مبني على الظن والحدس. واستناداً إلى ما سبق، يمكننا القول إن النتائج التي توصل إليها تمثل قفزة غير مسوغة علمياً أو منهجياً لكونها مبنية على تصورات غير دقيقة وتتناقض مع أصول البحث اللساني الحديث. فقد بدأ من القول بالأصل الأول للجملة ليصل إلى إنكار ما يسميه فرضية أسرة اللغات السامية مع العلم أن قضية العوائل اللغوية ليست فرضية فحسب، وإنما هي نظرية مدعمة بالمعطيات والتشابهات اللسانية المأخوذة من دراسة المستويات الصوتية والتركيبية والاشتقاقية لكل مجموعة

---

(1) ينظر د. جعفر دك الباب، النظرية اللغوية العربية الحديثة. ص. 235

(2) د. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة. ط3. 1997. الفصل الثاني (نشأة اللغة الإنسانية) ص 109.

من اللغات التي تنتمي لكل عائلة أو أسرة لغوية واحدة على حدة. كما أن جهود المستشرقين العلماء من أمثال كارل بروكلمان (1868-1956م) وبيرجشتراسر (1886-1911م) وفندريس (1875-1960م) ويوهان فك (1894-1974م)، وسواهم من المتخصصين في العربية قد كشفت الكثير من التماثلات المذهلة بين اللغات العربية والعبرية والحبشية والسريانية، وهي اللغات التي تنتمي لأرومة لسانية واحدة مما يعزز نظرية العوائل اللغوية. وإذا كان هناك من يعتقد أن علينا الحذر حين نتعامل مع آراء المستشرقين، فهذا ابن حزم الأندلسي (384-456 هجرية) يقرر بوضوح تام أن "من تدبر العربية والعبرانية والسريانية، أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم وأنها لغة واحدة في الأصل"[1] (التوكيد من الباحث) وهذا الرأي قد ظهر قبل حوالي ألف عام، وهو يتبنى مسألة الأسر أو العوائل اللغوية على نحو حاسم مما يظهر أن مسالة العوائل اللغوية ليست من بنات أفكار المستشرقين، وإنما هي مسألة ماثلة لدى بعض النحاة والمفكرين العرب والمسلمين القدماء أيضاً إلى الدرجة التي دفعت أبا حيان الأندلسي (654-745 هجرية) إلى أن ينظر بعمق كافٍ في مسالة العلاقة بين العربية والحبشية (الأمهرية). ليصل به الأمر إلى أن يقرر الآتي: "... وكثيراً ما تتوافق اللغتان: لغة العرب ولغة الحبش، في ألفاظ، وفي قواعد من التركيب نحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية"[2]. وهذا الكلام يتضمن مستويين من مستويات دراسة اللغة هما مستوى المعجم (الألفاظ) أو lexicon، ومستوى النظام النحوي أو syntax (حروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية) وما هذه الحقيقة اللسانية التي أفصح عنها أبو حيان الأندلسي إلا نتيجة لكون هاتين اللغتين تنتميان إلى أسرة لغوية واحدة هي أسرة اللغات السامية.

---

(1) أبو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي "الإحكام في أصول الأحكام" طبعة محققة على مخطوطتين ومقابلة على النسخة التي حققها الشيخ أحمد شاكر. تقديم إحسان عباس دار الآفاق الجديدة، 1983. ج1، ص 30.

(2) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط في التفسير" تحقيق صدقي محمد جميل. دار الفكر، بيروت. ج4. ص 162.

4- ونلاحظ أيضاً أن النتائج التي توصل إليها المؤلف تنفي عن الظاهرة موضوع البحث، وهي اللغة العربية الفصحى، صفة التطور والتغيير لأنها، كما يبدو من ظاهر كلامه، قد استقرت على حال واحدة منذ نشأتها الأولى في الأزمان السحيقة إلى الوقت الراهن. وهذا ما لا تقول به الرشدية العربية التي يدعو المؤلف نفسه إلى تبنيها ويتخذ منها أساساً فلسفياً لكتابه هذا، ولا المذهب المادي للمعرفة الذي يعتمد، بطبيعته، على مفاهيم الصيرورة والتحول والتغيير أساساً فكرياً فلسفياً في دراساته. والحقيقة هي أن اللغة التي يمكن وصفها بالسكون والاستعصاء على التطور والتغيير هي اللغة الميتة التي انقطع الناس عن استخدامها انقطاعاً مطلقاً منذ زمن بعيد ولم تبق منها سوى المدونات. وما حال اللغة العربية الفصحى بشبيه بحال اللغة الميتة[1].

وهكذا نستنتج أن النظرية اللغوية العربية للدكتور جعفر دك الباب ليست سوى محاولة لم يكتب لها النجاح في تفسير أصل اللغة.

والحقيقة أن النظريات أو المدارس اللغوية أو اللسانية لا تسمى أو تنسب إلى لغات أو قوميات معينة، فلا يقال النظرية اللسانية الإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية أو الألمانية أو اليابانية أو الإسبانية... إلخ لأن ذلك يعني إمكان وجود عدد من النظريات اللسانية يكافئ عدد اللغات على الحية القائمة الآن أو عدد القوميات، وهذا ضرب من الخطأ المعرفي لأنه يخرج اللسانيات من المستوى التجريدي لفلسفة العلم. ولكن يمكننا أن نتحدث عن نظرية نحوية متخصصة بلغة ما لتفسير ظواهر تلك اللغة على وجه الخصوص[2]. ولو عدنا لأبي

---

(1) لعل اللغتين السومرية والمصرية القديمة من الأمثلة البارزة للغة التي يمكن وصفها بالميتة؛ أما اللغة العربية الفصحى، فهي لغة حية وإن كانت قد تحولت إلى لغة يستخدمها المتخصصون الأكاديميون، على نطاق الدرس الأكاديمي، وأيضاً بعض الدوائر الدينية والثقافية والإعلامية المعنية بالخطاب الفكري. وقد تستخدم اللغة العربية الفصحى في التدوين الأدبي والمخاطبات الرسمية على نطاق واسع. وهناك رأي شائع أن اللاتينية لم تمت إنما هي قد تطورت إلى عدد من اللغات، ومنها الاسبانية والبرتغالية والفرنسية والإيطالية...إلخ.

(2) على سبيل المثال لا الحصر، من الظواهر التي تختص بها اللغة العربية الفصحى، ظاهرتا الإعلال والإبدال على المستويين الصوتي والصرفي، وظاهرة الأبنية الصرفية ودلالاتها على المستوى الصرفي، و(إنّ) و(كان) واختلاف إعراب اسميهما وخبريهما، والجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر، على المستوى النحوي.

عبد الله محمّد بن يحي الأندلسيّ المعروف بابن البرذعيّ (ت 646 هجرية) فسنجده يعرف النّحو على أنه "علم بأقيسة تغيّر ذوات الكلم وأواخرها بالنّسبة إلى لغة لسان العرب"[1].

والحقيقة أن المدارس اللسانية الحديثة تكتسب تسميتها من المنهج المعرفي الذي تعتمده وليس من اللغة أو القومية التي تنشأ فيها، فيقال، مثلاً، هناك اللسانيات التاريخية historical linguistics، ولسانيات النحاة الجدد، والمدرسة البنيوية، وهذه تنقسم إلى نوعين بنيوية دو سوسور السويسري الذي كتب بالفرنسية دارساً الملكة اللسانية langage واللغة langue والكلام parole، ومدرسة اللسانيات الوصفية descriptive linguistics التي عرف بها الأنثروبولوجي اللساني الأمريكي فرانز بواس (1858-1942)التي اهتمت بدراسة لغات ليست مدونة مثل لغات الهنود الحمر، وبنيوية ليونارد بلومفيلد الأمريكي التي تأثرت بالمدرسة النفسية السلوكية وعرفت بالوصف الشكلي للغة، وأهملت دراسة الدلالة لاعتقاد رأسها بلومفيلد أن دراسة الدلالة لم تتطور بما يكفي لدراستها. وقد كتب بالإنجليزية دارساً لغات معروفة مثل الإنجليزية ولغات غيرها، ومدرسة نعوم تشومسكي المسماة النحو التحويلي التوليدي transformational generative grammar التي ناهضت البنيوية وأعادت التوكيد على أهمية دراسة الدلالة في اللسانيات

---

(1) أول من عرَّفَ النحو هو ابن السراج (المتوفى في 316 هجرية) إذ قال: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب." ينظر كتابه "الأصول في النحو" تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، د. ت. ج1، ص. 35. وقد أحصى عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، في كتابه "الاقتراح في أصول النحو" ستة تعريفات للنحو من أهمها تعريف محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الذي يقول فيه إن النحو "علم بأقيسة ذوات الكلم، وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب." في هذا التعريف قصر للصرف "علم بأقيسة ذوات الكلم" والنحو "وأواخرها" على اللغة العربية فقط. ينظر: جلال الدين السيوطي، "الاقتراح في أصول النحو"، ضبط وتحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 2006. ص. 23.

الحديثة حتى أن بعض اتباع تشومسكي طوروا ما يسمى بعلم الدلالة التحويلي التوليدي[1].
وتضع مدرسة تشومسكي هدفاً أساسياً لها هو الوصول إلى صوغ نظرية نحوية لسانية كونية شاملة للغات كافة، وهو ما يعرف بـ universal grammar[2]. وهذا ما لم يكن في تصور النحاة العرب والمسلمين القدماء والمحدثين.

ومن هذا العرض المكثف، نستنتج الآتي:

أولا، أن جميع المدارس اللسانية الحديثة لا تختص بدراسة لغة واحدة بعينها حتى وإن استخدمت لفظ النحو أو grammar في ما يدل على بعضها.

ثانياً، أن الكلام المذكور في (أولاً) أعلاه يمثل الفرق الجوهري الأكثر أهمية الذي يميز اللسانيات الحديثة عن النظرية النحوية العربية قديماً وحديثاً.

---

(1) رداً على رأي بلومفيلد في إقصاء دراسة الدلالة من حقل اللسانيات، ولإظهار أهمية الدلالة في البحث اللساني، صاغ نعوم تشومسكي جملته الشهيرة التي نصها بالإنجليزية "The green colorless ideas sleep furiously". وهي جملة صحيحة تماماً على المستوى التركيبي او syntactic level ولكنها نوع من الهراء، وترجمتها للعربية 'الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشراسة.' وقد عُدت هذه الجملة أشهر جملة لا معنى لها على مدى التاريخ. وهو يرى أنه لا بد أن تتضافر البنيتان التركيبية syntactic structure والبنية المعجمية lexical structure حتى يمكن صوغ جملة ذات معنى. ويترتب على ذلك ضرورة أن يتضمن النحو grammar هاتين البنيتين معاً حتى يكون قادراً على وصف الجمل السليمة نحوياً. والحقيقة أننا نعتقد أن هذه الجملة غير ذات معنى إن قيلت في سياق الكلام السائد بين عامة الناس، أو إذا قيلت مجردة من السياق، ولكن، إذا قيلت في السياق التداولي pragmatic context، كما هو الحال في سياق الدراسات اللسانية الحديثة، فهي ذات معنى مهم للغاية هو إظهار الدور الأساسي للمعجم في التركيب النحوي.
وقد ظهرت هذه الجملة، اول الأمر، في العام 1955 في أطروحته: "Logical Structure of Linguistic Theory"، ثم ظهرت في العام 1956 في بحث له عنوانه: "Three Models for the Description of Language"، وأخيراً، ظهرت الجملة في كتابه الأول: 'Syntactic Structures' في العام 1957.

(2) يلاحظ الباحث أن نعوم تشومسكي يستخدم مصطلح Grammar بثلاثة معان: الأول هو النحو المختص بلغة بعينها، ويرى تشومسكي أن هذا النحو يتمثل في الكفاية اللسانية الداخلية التي يصطلح عليها بـ Competence في مقابل الأداء الكلامي، أو Performance. وهو نحو كامن في عقل مستخدم تلك اللغة؛ وما على دارس نحو تلك اللغة إلا أن يصف هذا النحو ليصف نحو اللغة التي يتكلم بها متحدث مثالي Ideal Speaker لمستمع مثالي Ideal Listener. وفي رأينا أن هذين المستخدمين للغة كيانان نظريان افتراضيان، ولا وجود لهما في واقع الاستخدام الفعلي للغة كما توحي صفة (مثالي) نفسها؛ والثاني هو نظرية النحو التحويلي التوليدي بشتى نسخها Transformational Generative Grammar؛ والثالث هو النحو الكوني Universal Grammar الذي ما زال في طور التصور العقلي، فلم يتيسر له، حتى الآن، أن يكتسب صيغة نظرية متكاملة أو منهجية إجرائية راسخة على المستوى التطبيقي.

ثالثاً، أن جهود النحاة العرب والمسلمين القدماء لم تتغيا أن تكون نظرية عامة في اللسان أو الملكة اللغوية، وإنما كانت الغاية منها حفظ اللغة العربية، وضبط استخدامها وتقنينه، وحثُّ مستخدميها العرب والأعاجم على الالتزام بطرائقها في التلفظ (الصوتيات) والصرف والنحو. لذلك فهذه الجهود، في مجملها، تمثل أسساً سليمة وكافية لنظرية عامة في نحو اللغة العربية حصراً؛ ولا تخرج عن ذلك إلى غاية أبعد.

رابعاً، أن جهد الدكتور جعفر دك الباب في كتابه "النظرية اللغوية العربية الحديثة" ليست سوى محاولة لم يكتب لها النجاح للأسباب العلمية والمعرفية الماثلة في صلب ما طرحه الكاتب من تصورات ذات جوهر تأملي، وأيضاً فيما وجهنا له من نقد علمي ومنهجي. وهو جهد لا يرتقي إلى درجة أن يكون نظرية عامة في اللغة العربية أو في سواها من اللغات.

المرجعية التراثية وأفق التنظير اللساني العربي

أ/ د. كريمة سالمي

جامعة مولود معمري، تيزي وزو (الجزائر)

مقدمة:

يقتضي الطرح الإبستمولوجي فيما يتعلق بالدرس اللغوي العربي العودة إلى المنطلقات المعرفية التي اعتُمدت في تأسيس الدراسات اللغوية العربية، وهو الموضوع الذي لازال يُثير إشكالات جديرة بأن تُطرح في نقاش علمي جاد، وتستوقفنا في ذلك قضايا إبستمولوجية نجد مصدرها فيما عرفه مسار الدراسات الحديثة من اتجاهات مختلفة. وممّا قد يكون محلّ تساؤل الباحثين هو تلك الجوانب المتصلة بالأبعاد التي أخذتها والمفاهيم التي اعتمدتها، وكذا مدى انسجامها على مستوى التنظير.

وقد ظهرت وفق هذه الاتجاهات أنواع مختلفة من الأبحاث، وهي: الكتابات التمهيدية، اللسانيات التراثية واللسانيات العربية. وتضمّنت الكتابات التمهيدية عرضا للنظريات اللسانية الغربية من حيثُ المفاهيم والأدوات الاجرائية قصد التعريف بها وتقديمها للقارئ العربي، وقد نقلت بعض عناوين هذه الكتابات هذه الغاية بوضوح، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال كتاب: "علم اللغة- مقدمة للقارئ العربي"[1]. وهذه الكتابات، وإن تمكّنت من ربط واقع البحث اللغوي في الوطن العربي بالحركة اللغوية عند الغربيين إلاّ أنها لم تساهم في خلق وعي لغوي عربي، إذ لم ينظر اللغويون العرب أصحاب هذه الكتابات في الأساس المنهجي الذي بُنيت عليه النظريات اللسانية الغربية ولم يتساءلوا عن عوامل تقدم الفكر اللساني الغربي.

---

(1) محمود السعران، علم اللغة- مقدمة للقارئ العربي – دار الفكر العربي، الإسكندارية، مصر، 1962.



أمّا اللسانيات التراثية فقد قامت على إعادة قراءة التراث اللغوي العربي، وبالخصوص ما ألّف في مجال فقه اللغة والنحو والبلاغة، وذلك بغرض استنطاقه للكشف عن بنية التفكير اللساني عن العرب القدامى، والتأكيد على سبقهم الى إثارة القضايا الأساسية التي تحاول اللسانيات الغربية الإجابة عنها. وممّا يدعم هذه الفكرة أنّ عددا من المفاهيم التي كرّستها النظريات الغربية نجد لها أثرا فيما تطرّق إليه النحويون واللغويون العرب، وهو الأمر الذي يفسّر في تصوّر البعض كون أصولها الأولى عربية، وهذا ما يراه بعض الباحثين الذين يتحدثون مثلا عن أصول النظرية التوليدية في التراث اللغوي العربي، وهي النظرية التي أسّسها نعوم شمسكي حديثا، ويقول عنها حافظ اسماعيلي علوي: "ما إن رسَّخت هذه النظرية أقدامها على خريطة البحث اللساني، حتى تهافت عليها لسانيو التراث في محاولة لتلمُّس السُبُل التي يمكن عبرها الربط بين التراث اللغوي العربي وبين هذه النظرية الجديدة"[1].

وبالفعل فإنّ بعض الدراسات كرّس ذلك التقارب بين نظرية شمسكي التوليدية وبين نظرية النظم لعبد القاهر جرجاني والبعض الآخر يتحدّث عن تأثر شمسكي بالخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد ذهب البعض إلى حدّ القول: إنّ ثورة تشومسكي اللغوية هي ثورة نحوية خليلية أصلا جرجانية تفصيلا في النحو الإنجليزي؛ وذلك من خلال البنية العميقة والسطحية. وإن تشومسكي هو تلميذ الخليل في هذا العصر. وهو الذي أعاد للنحو العربي قوته ودوره في الحياة اللغوية وأحياه من جديد..."[2]. ويجسّد البحث في إطار الدراسات التراثية العودة إلى الماضي من أجل التنقيب عن مصادر الفكر اللساني العربي وإحيائه، وذلك بهدف التأصيل للدرس اللغوي العربي، وهو ما أملته الحاجة إلى إثبات الذات أمام هيمنة الفكر اللساني الغربي بنظرياته ومناهجه التي اقتحمت ميدان البحث اللغوي العربي.

---

(1) حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009، ص 142 و143.

(2) جاسم علي جاسم، تأثير الخليل بن أحمد الفراهيدي والجرجاني في نظرية تشومسكي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 116، 2009، ص 80.

ما زالت الدراسات اللسانية العربية يتجاذبها الاتجاه التأصيلي (التراثي) والاتجاه التحديثي، واتخذ هذا الوضع شكل نزاع يخصّ في العمق المرجعية الفكرية والمعرفية التي من شأنها تحديد الإطار النظري لهذه الدراسات.

يهتمّ أصحاب الاتجاه التأصيلي بتثمين ما تكوّن من تراث لغوي على مستوى أبحاث اللغويين العرب القدامى لاسيما أبحاث الخليل بن أحمد الفراهيدي (100هـ- 175هـ)، وسيبويه (148هـ-180هـ)، وابن جني (322هـ-392هـ). وينطلقون في مسعاهم من اعتبار أن هذا التراث يُمثل نسقا خاصّا مميّزا للفكر اللغوي العربي في أبعاده الحضارية والثقافية، فمن المؤكد أنّ أساس الاهتمام بالبحث اللغوي عند العرب كان العامل الديني والثقافي، وفي ذلك يقول محمود السعران: "نشأت الدراسات اللغوية عند العرب خدمة للقرآن الكريم، فعني المسلمون منذ القرن الأوّل الهجري بتدقيق الكتابة العربية وتقييد "الحروف" الكتابية بـ"الشكل" صوناً لكلام الله عز وجل عن أن يصيبه التحريف"[1]، ويُضيف في حديثه عن وضع قواعد العربية في ذلك السياق التاريخي: "وفي هذا الوقت بدأت المحاولات وتوالت للكشف عن القواعد التي يسير عليها الكلام العربي، ولوضع هذه القواعد في قوالب تتخذ للتعليم. ويبرز في هذه المحاولات اسم أبي الأسود الدؤلي، ومن وليه من نحاة البصرة والكوفة، إلى أن يأتي الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ وللخليل شأن جليل في كثير من جوانب الدراسات اللغوية..."[2].

ومن الواضح أنّ جهود اللغويين العرب الأوائل ارتبطت بجمع مدوّنة اللغة العربية وتصنيفها وتحليلها، وكانت الغاية من ذلك الحفاظ على لغة القرآن الكريم وصونها من اللحن والتحريف. بدأ البحث عن خصائص العربية مبنى ومعنى، وخلال ذلك تمّ فرز الشاذ من المطرد لينتهي إلى رصد قواعد اللغة السليمة كما جرت على ألسنة العرب. وقد

---

(1) محمود السعران، علم اللغة- مقدمة للقارئ العربي، ص 324 و325.

(2) المرجع نفسه، ص 325.

سجّل تاريخ هذه الدراسات اقتران قدسية اللغة العربية بقدسية القرآن الكريم الذي نقلته وحفظته كما نقلت أعراف العرب اللغوية والاجتماعية.

كانت اللغة العربية أكثر من مجرّد لغة كأداة للتداول والتدوين حيث اكتست قيمة حضارية بكونها رمزا للعروبة والإسلام؛ ولغة الحضارة والقومية: "فحضارة العرب في كُليّتها مبنيَّة على الكلمة وسحرها وبيانها"[1]. وقد تشعبت مجالات الاهتمام بها من نحو ومعجم وبيان، وفي هذا يسعنا القول إنّ المكوّن الثقافي كان العنصر المُهيمِن على تصوّر اللغويين العرب لحقيقة لغتهم، "ومن مميزات التراث العربي أنّه يتمركز حول الوحي(القرآن الكريم) بأبعاده الروحية والعقائدية، والاجتماعية، والعلمية، واللسانية. إذ منذ نزل القرآن الكريم كان التأمل في العلامة، واعتبار دلالتها بالنظر والتدبر والتفكر"[2].

أمّا الاتجاه التحديثي فقد تبنى مبدأ أنّ المدارس اللسانية الغربية هي التي توفّر النموذج العلمي الدقيق لدراسة اللغة، وهذا على أساس أنّها تشكّلت كنظريات عامة قائمة على مفاهيم منسجمة وفق رابط نظري واضح، وعلى أدوات تحليل دقيقة بالإمكان تطبيقها على كلّ اللغات؛ وأنّ اللغة العربية لا يمكن أن تستثنى من ذلك، فراحوا يعتمدون نماذج التحليل التي تقترحها المدارس الغربية على اختلاف اتجاهاتها في وصف خصائص العربية وتفسير كيفية حدوث الظواهر فيها، "وإن المعروف في كل منهج علمى من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعنى أولا وآخرا بالإجابة عن "كيف" تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن "لماذا" تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا"[3]. وهذه هي الفكرة التي اقتنع بها أصحاب هذا الاتجاه فوضعوا دراسة اللغة العربية في ضوء تلك المناهج الغربية، واعتمدوا مقولاتها في مقاربة نصوصها.

وعلاوة على ذلك فإنّ ما أفادوه منها مكّنهم من الكشف عن مميزات لغتهم وخصائصها الداخلية، فرأوا أنّ زاوية النظر الحديثة إلى اللغة هي الأجدى، وهو ما يُفسّره

---

(1) حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 74.

(2) أحمد حساني، مبادئ في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص 139.

(3) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958، ص 42.

حافظ إسماعيلي علوي بقوله: "نجد من اللسانيين من يرفض الرجوع الى الماضي، فالمعرفة اللسانية معرفة حديثة يجب أن نجردها من أي تاريخية مُمكنة؛ لأنَّ ذلك مما يُسيء إلى الفهم، ويُبعدنا عن الانخراط في منجزات العصر، فالطريق الأمثل لتفادي الاستلاب التراثي، هو الخضوع للوعي التاريخي الذي سيفتح أعيننا على الواقع"[1]. وبمنطق الحال ازدادت ثقة هؤلاء اللسانيين بالمناهج الغربية بعدما تأكّدوا من علميتها واقتنعوا بأنّها ناتجة عن تراكم معرفي ذي مسار نظري متجانس أفضى الى ثقافة علمية، وأنها حاملة لمعرفة حديثة اجتمعت فيها عناصر المنطق العلمي، وهذا الجانب بات أمرا كافيا لتجاوز منطق الدراسات القديمة ورفضه.

وحري بنا أن نقف عند بعض جوانب الضعف في المنهج الذي اعتمده اللغويون العرب القدامى، التي حالت دون تأسيس لسانيات عربية بالمعايير المنهجية التي تقتضيها النظرية العلمية. فعلى عظمة جهودهم في الاستقراء والتفسير إلاّ أنّ اللغويين وقعوا في كثير من أعمالهم في المعيارية، ويصرّح تمام حسان بهذا الأمر في قوله: "وحين نظرت في كتب اللغة العربية، فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا. وإن هذه المعيارية لتتضح في طريقة التناول، كما تتضح في طريقة التعبير، في جمهرة كتب النحو، والصرف، والبلاغة، لا نكاد نستثنى منها إلا قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع في التعبير. من ذلك كتاب سيبويه، وكتابا عبد القاهر الجرجاني "أسرار البلاغة" و"دلائل الاعجاز"[2]. ونذهب مع تمام حسان في القول بابتعاد البحث اللغوي العربي عن المنهج العلمي مع الإقرار بوجود حالات استثنائية تتعلق بأعمال سيبويه والجرجاني. ويشرح لنا بعد ذلك ما آلت إليه دراسة اللغة العربية موضّحا: "فلما انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه

---

(1) حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص71 و72.

(2) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958، ص2.

السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد؛ وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النصوص"[1].

ويتبيّن من هذا أنّ البحث اللغوي عند العرب في عمومه كان أبعد ما يكون عن التصوّر العلمي، إذ إنّه لم يتشكل وفق نسق منهجي واضح. وإنْ كان البعض يتحدّث عن اتباع اللغويين العرب للخطة المنهجية في المحاولات الأولى في وصف لغتهم إلاّ أنّها لا تُمثل حالات عامة من حيث إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم. ولكن بعض الأخطاء المنهجية في طريقتهم لم تمكنهم من الخلاص من النقد،... لكن تطور التاريخ بالدراسات العربية حرمها من المادة الجديدة التي يمكن أن تجرى عليها الملاحظة؛ فكان لابد في تلك الحالة من أن يكون النشاط الدراسي للغة العربية نشاطاً انطوائياً، إذا صح هذا التعبير، فلجأ النحاة إلى تقديس القواعد، بعد أن كانت خاضعة للنص، وأصبحت عباراتهم تبدو فيها المعيارية الصارخة"[2]، ولهذا نعتقد أنّ العودة إلى تاريخ الدراسات اللغوية عند العرب في بحوث جادة تقتضي تدقيق النظر والتعمق في المسائل ستُمكّننا بالتأكيد من الوقوف على تلك الفجوات التي سجّلها هذا التاريخ بشكل أو بآخر، ولعلّ ذلك سيفسر الكثير من النقائص المنهجية الملحوظة في المنظور اللساني العربي.

ومن ينظر في كتب اللغة العربية يجد ذلك المجال الواسع الذي خصّص لوصف اللغة العربية في تجلياتها الصوتية، النحوية والدلالية، ممّا أسهم بدرجة كبيرة في تحديد القواعد التي تتحكم في استعمالها، لكن ما قد يؤخذ على اللغويين العرب هو عدم بناء آرائهم على الظواهر العامة التي كانت ستسمح باستخلاص آليات تشكل الكلام في اللغة العربية، وإنّما

---

(1) المرجع نفسه، ص2.

(2) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 20 و21.

اعتمدوا على ما كان يؤدى ويُسمع في شكل حالات معزولة في بعض الأحيان، ونتصوّر أنّ هذا ما لم يمكّنهم من بناء نظرة كلّية حول نظام لغتهم. وفي هذا الموضوع يدلي ابراهيم أنيس برأيه قائلا: "نعى على اللغويين القدماء مسلكهم حين خلطوا بين الصفات الخاصة والصفات العامة للغة، فبينما نراهم يحكمون حكما عاما على لغة العرب، نراهم في بعض الأحيان يقحمون في حكمهم تلك التجارب الخاصة فيقول أحدهم مثلا سمعت أعرابيا يقول كذا، أو سمعت امرأة من غنى تقول كذا، متخذين من تلك الصفات الخاصة وجوها من القول أو رخصة يضعونها جنباً إلى جنب مع الوجه العام أو المسلك العام الذي ينتظم كل البيئة العربية"[1]. وفضلا عن ذلك فإنّ عدم التطرق للغة العربية في نحوها واستعمالها وفق مبدأ الشمولية قد يُبرّر تلك الطبيعة التجزيئية التي عرفت بها البحوث اللغوية عند العرب.

إنّ ما قد يعاب على هذه البحوث إضافة إلى ما تمّ ذكره، هو العناية الكبرى التي أوليت للدرس النحوي على حساب القضايا اللغوية المحضة، فصحيح أنّ للنحاة الفضل العظيم في استنباط قواعد العربية وضبط أصول الكلام العربي حيث كانت من مهامهم "الوقوف أمام ما جُمع من اللغة، مفرداتها، ومركباتها، ومراقبته مراقبة دقيقة؛ تكشف عما يلحقه من تغير في المواقف المختلفة، والحالات الكلامية المتباينة"[2]، غير أن اقتران التصوّر النحوي للغة بالوصف اللساني لم يفسح المجال لبروز تصوّر لغوي خالص، ما قد يفسّر عدم استقامة الدرس اللغوي كبحث لساني متخصّص مثلما حدث في اللسانيات الغربية.

وفي هذا السياق يُمكن التأكيد على أنّه لم تحصر المسائل اللسانية الصرفة في البحث اللساني عند العرب، وقلّما كان التعرّض لها بمعزل عن المسائل النحوية، وبالفعل فإنّه " زاد من مناعة النحو وقوة حضوره في ثقافة العرب ارتباطه المكين باللغة العربية، وبقضاياها، لذا كانت أهمية النحو من أهمية اللغة، وقداسته من قداستها"[3]. وفي حقيقة الأمر، اقترن البحث اللغوي بالدراسة النحوية لاجتماعهما في غاية واحدة تتصل بخدمة لغة القرآن والحفاظ

(1) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1972 ص61.

(2) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر،1971، ص20 و21.

(3) حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص77.

عليها، وفي ذلك يعرض علينا عباس حسن موقفه متسائلا: "فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وأصول العقائد، وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية، وبحوث شرعية مختلفة – إلا بإلهام النحو، وإرشاده؟"[1]، كما أنّ له قولا في أهمية النحو بالنسبة لعلم اللغة علاقته به مفاده أنّ "منزلة النحو من العلوم اللسانية منزلة الدستور من القوانين الحديثة، هو أصلها الذى تستمد عونه، وتستلهم روحه، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها، فلن تجد علماً من تلك العلوم يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغنى عن معونته، أو يسترشد بغير نوره وهداه"[2]. هذا، ونرى أنه يجوز الحديث عن عدم تجانس البحث اللساني العربي من حيث القضايا والغاية العلمية، إذ نفترض أنّ امتزاج الدراسة اللغوية بالخلفية النحوية تقريبا بشكل طبيعي، وفي معظم الحالات، يكون قد خلَق نوعا من الضبابية في المنظور اللساني العربي، وحجَب الكثير من الجوانب اللغوية الصرفة.

لسانيات عربية أم لسانيات العربية؟

إنّ ما قد يُفهم حينما نتحدث عن اللسانيات العربية هو أنّها دراسات لسانية قائمة على أسس معرفية منبثقة عن الفكر اللغوي العربي، لكن على خلاف ذلك فإنّ ما تعنيه في الواقع هو تلك الأبحاث التي تقام حول اللغة العربية، والتي تُعتمد فيها مناهج اللسانيات الغربية، وهذا من باب تخصيص الدراسة لبحث الظواهر في اللغة العربية مثلما تخصّص لِغيرها من اللغات فنقول مثلا: اللسانيات الفرنسية؛ اللسانيات الانجليزية؛ ...الخ. وفي هذه الحالة نرى أن استعمال مصطلح لسانيات العربية هو الأصوب كدراسات تُقام حول اللغة العربية.

وتُعدّ في واقع الأمر دراسات تطبيقية تستخدم فيها الإجراءات التي تقترحها النظريات اللسانية القائمة كعلم يدرس كل اللغات البشرية. وتكمن مهمّة هذا العلم كما

(1) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص66.

(2) المرجع نفسه، ص66.

حـدّده فردينانـد دي سوسـير- Ferdinand. De Saussure في وصـف جميـع اللغـات وتحديد القوانين التي تتحكّم فيها، وألوصف هو دراسة آنية تتعلق بحالة معينـة للغـة وفي زمـن معين. هذه الحالة محددة بخصائص خارجية وداخلية[1]، وتلـك هـي الجوانـب الـتي تجسّدها اللسانيات الوصفية في تحليلها للأنظمـة اللغويـة المختلفـة بتطبيـق المنـاهج اللـسانية الحديثـة، وأهمها: البنيوية، التوليدية والوظيفية، وتُحدّد أهميتها في أنّه " لا يمكن القيام بدراسـة تاريخيـة ولا بدراسة تصنيفية للغة ما دون وصف دقيق ومحدد. ولا تتحقق عمليـات الوصـف الجيـدة إلا إذا راعت اللسانيات الوصفية كل جوانب موضوعها واعتمدت في مقاربتـه علـى منهجيـة صارمة[2]. وعلى ذلك، تتأكد أهمية هذا النوع من الدراسات في تقـدم البحـث اللـساني مـن حيث إنّه يمدّه بمعطيات علمية حول الخصائص العامة التي تشترك فيها معظم اللغات.

وتبعاً لَمّا قلناه في موضوع لسانيات العربية نوضّح أنّـه يُفـترض أن تُجـسّد نوعـا مـن الدّراسات حول اللغة العربية، وتبقـى اللـسانيات العربيـة في تـصوّرنا حقـلا دراسـيا متميـزا يُمكنه أن يقوم بشكل مستقل عنها، ومن حيثُ المادة والموضـوع فإنّـه بطبيعـة الحـال يـشتمل على ما توصّل إليه التفكير اللساني العربي قديما وحديثا، ويُجسّد في ذات الوقـت جانبـا مـن منطق العقل العربي، زيادة على أنّه يُنتظر أن تتأسـس الأبحـاث فيـه علـى اسـتنباط الجهـاز المفاهيمي الناتج عن تصور اللغويين العرب لكيفية اشتغال لغتهم.

وقد تميّز البحث في إطار اللسانيات العربية بوصف المدوّنـة اللغويـة العربيـة وتحليـل ظواهرها وفق المناهج اللسانية المختلفة الـتي أقرتهـا مختلـف المـدارس الغربيـة: البنيويـة الـتي قامـت علـى أفكـار ف. ديـسوسير F. De Saussure، التوليديـة الـتي أرسـى مبادءهـا ن. شمسكي N.Chomsky، والوظيفية التي انطلقت من أعمال حلقة" براغ" ثمّ تبلورت في إطـار ابحاث أ. مارتيني A. Martinet ور. جاكسبون .R Jackobson حيثُ إنّ ملامـح الاتجـاه الوظيفي بدأت تتكوّن في "حلقة براغ" التي اسـتفادت مـن آراء دي سوسـير بقـدر مـا اسـتغلت

---

(1) جون بيرو- اللسانيات، تر: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001 ص31.

(2) جون بيرو- اللسانيات، ص30.

منطلقاتها النظرية في أعمالها وكونت لنفسها نظرية لغوية[1]. اتخذت كل تلك الدراسات طابعا وصفيا باعتماد الأدوات الاجرائية التي بلورتها المناهج الغربية متبعة التحليل اللساني للبنى في اللغة العربية. وحققت ما حققته من رصد لخصائص العربية من زاوية نظر لسانية معينة: بنيوية، توليدية، أو وظيفية، وكانت في عمومها عبارة عن إسقاط للمفاهيم اللسانية على النظام اللغوي بعدما كان المنطلق الأوّلي فيها الإلمام بقضايا اللغة العربية وتفسير آليات استعمالها.

إنّ التأرجح بين المجالين: لسانيات العربية واللسانيات العربية لدى المحدثين من اللغويين العرب يشكّل مظهرا من مظاهر الإشكالية الإيبستمولوجية التي يطرحها الدرس اللغوي العربي المعاصر، وينمّ عن عمق الشرخ المنهجي الذي أحدثه التقدم المذهل للسانيات الغربية في حقل الدراسات اللسانية العربية أو لنقُل بصريح العبارة هيمنة الفكر الغربي بشكل عام على كل المستويات، الأمر الذي فرض ما يعتبره عبد الله العروي 'انتقالية في الفكر' بالنسبة للمجتمع العربي أو الانقطاع بين الواقع الاجتماعي ووعي الذات، وهو الوضع الذي يؤدي في نظره الى أحد الأفقين كما يقول:

1- إما اعتبار أنّ هذا التحديد بواسطة المستقبل ليس حقيقيا، فعليّا. فيمكن حينئذ إعلان العودة إلى الذات، المدركة بمثابة واقع ثابت لا يتغير، يمكن إدراكه مباشرة وبدون قبلية. إنه الدعوة إلى الأصالة.
2- وإمّا اعتبار أنّ المستقبل ملزم وأنّ الوضع الذي خلقه حتمي لا يردّ. وحينئذ لا تعود المسألة قبول أو رفض هذا المستقبل المرتسم، بل فقط الاختيار بين الممكنات، الممكن الذي يبدو أنه يترتب على منطق مندرج مسبقاً في التاريخ[2].

وتبقى المسألة المطروحة في هذا الإطار متصلة بكيفية تموقع الباحث العربي اليوم إزاء ثقافته وثقافة الآخر، فهو في عمق تصوّره لا يرى لنفسه خلاصاً إلاّ في التمسك بثقافته

(1) عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، كتاب جماعي بعنوان: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، مارس 1986، ص40.

(2) عبد الله العروي، الاديولوجية العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، 1970، ص 109.

والاحتماء بها، مؤمنا بالعبقرية العربية التي أفرزتها ومتجنّبا الارتماء في أحضان ثقافة أخرى ليست له، وإنْ كانت تمارس عليه جاذبيتها وتهيمن عليه بشكل قوي.

وفي مجال البحث اللساني فإنّ النظريات الغربية الوافدة على الحقل الدراسي العربي وإنْ كانت تُثير الفضول العلمي لدى الباحثين العرب إلاّ أنها في الوقت نفسه تُذكّرهم في بعض جوانبها بما قال به اللغويون العرب القدامى وعُرفوا به، وقد بقي لدى الكثير منهم هاجس الحفاظ على التراث قويّا رغم انبهارهم بالثقافة الغربية. "وبما أنّ اللسانيات نتاج غربي محض، لم يكن من المستساغ، ولا من المقبول أن يُسلّم العربي أموره اللغوية إلى اللسانيات بعدما ظلّ تراثه اللغوي صامدًا لقرون عديدة حتى بلغ درجة النضج والاكتمال، وكل تفريط في هذا الإرث الزاخر يُعَدُّ طمساً لمقوماته الحضارية، وتفريطاً في نصيبه من تركة العلوم بعد تقسيم الاختصاصات بين الأمم"[1]، وقد يُعزى الأمر إلى ذلك الرابط القومي المتين الذي يُثير فيه بصورة ما مشاعر الانتماء الثقافي والحضاري.

المعرفة اللسانية العربية والحاجة إلى بحث تأسيسي:

إنّنا نفترض في هذا الموضوع إمكانية رسم أفق آخر للسانيات العربية، إذ نعتقد أنّ ما بين الاتجاه التأصيلي والاتجاه التحديثي فإنّ المعضلة فيما يخصّ الدرس اللغوي العربي تتمثّل في غياب ما يمكن أن نسمّيه: "بالبحث التأسيسي"، إنْ صحّت العبارة. ونعني به توجيه البحث والتفكير اللساني نحو بناء أرضية معرفية يستثمر فيها جلّ النتائج العلمية التي تحققت في إطار الدراسات التراثية والدراسات الحديثة في مجال اللغة العربية. والهدف من ذلك استثمار ذلك التراكم الذي تحقق في مجال الدراسات اللغوية العربية، وبعبارة أدق ما تشكّل كمعرفة لسانية عربية، ممّا يسمح في اعتقادنا بتبيان الرابط الإبستمولوجي الذي يصل الحديث بالتراث، وهي القضية التي نريد أن نثيرها.

ولا ندّعي الإجابة عنها بشكل جازم بقدر ما نريد اقتراح فتح مجال للبحث في التنظير اللساني العربي، وهذا في إطار مشروع واسع النطاق لا نتصوّر أن يكون على

---

(1) حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص79.



المستوى الفردي، بل أنْ تتكفّل به مراكز بحث متخصّصة، تعمل على فحص الفكر اللغوي العربي "الخالص" من خلال الاهتمام بالمدارس اللسانية التي برزت في التراث العربي. ولا يكون ذلك بقصد التأكيد على صحتها أو تبيان أهميتها، وإنّما بحث المسائل الأساسية التي أثارها اللغويون العرب.

ولن يكون هذا البحث في مفهومنا قراءة للموروث العربي من منظور ما توصّل إليه اللغويون الغربيون، ذلك أنّه في اعتقادنا لن يكون من السهل قراءته انطلاقا من مقولات غربية دون الوقوع في عملية إسقاط للتصور الغربي على الموروث العربي، وتلك هي المعضلة التي يصعب تفاديها. وفي الوقت ذاته لا نرى جدوى التركيز في هذا الموروث عمّا يُضاهي التصوّر اللغوي الذي تحمله المناهج اللسانية الغربية. وإنْ بدا لنا الاهتمام بالاختلافات بينهما أمرا قد يفيد أكثر في تحديد ما هو خاصّ بالدراسات العربية وما هو عام تلتقي فيه مع المنجز في الدراسات الغربية، فمن المنطق العمل بمبدأ أنّ كلّ منهما ينتمي إلى منظومة معرفية خاصّة.

ولن يكون ربّما من اليسير حصر بدقة كلّ القضايا التي طُرحت في الدراسات العربية قديما بحكم أنّ الفكر العربي على العموم اتّسم بكونه فكرا موسوعيا، الأمر الذي يصعب معه تحديد الرابط الإبستيمولوجي بين الأبحاث الخاصّة بالحقل اللغوي وبين تلك التي تشكّلت في حقول معرفية أخرى، وفي حقب زمنية أخرى، كما قد تستعصي عملية ضبط كلّ المعطيات العلمية المتوصل إليها في المنجَز اللساني العربي قديما وحديثا.

إنّ الغاية العلمية من هذا المشروع اللساني هو السعي إلى بناء قاعدة تنظيرية بأصول معرفية عربية، ونتطلق في ذلك من التساؤل: هل يمكن افتراض أفق التنظير اللساني في الدراسات العربية؟ وبعبارة أوضح: هل من إمكانية للتأسيس للنظرية العربية في المجال اللساني؟

وبالرغم من أنّ تبني اللسانيات الغربية في النظرية والتطبيق قد أفاد في الكشف عن جوانب كثيرة من حقيقة اللغة العربية، إلاّ أنّه في افتراضنا لم يسمح بالوصول إلى الجوهر، ليس هذا فحسب، وإنّما قد خلق إشكالا إبستيمولوجيا في الدرس اللغوي العربي من حيثُ

إنّه أحدثَ فيه قطيعة معرفية مع التراث. ومن منطق الحال أنّ ٱلنظرة السائدة هي انعدام بحث لساني عربي يضاهي نظيره في الغرب، وهذا يُعزى إلى غياب تراكم فعلي، وحتى إن وجدنا من الباحثين من يقرّ بوجود هذا التراكم، فإنه يعتبره تراكماً سلبيًا لا يختلف في شيء عن الفقر المعرفي"[1]. وعلى ساحة الدراسات العربية اليوم تقتضي الحاجة المعرفية إلى بحث تأسيسي، كما أسلفنا الذّكر، لإقامة لسانيات تستمدّ أسسها من صلب البحث النظري العربي.

ونعتقد أنّه على الرغم من عدم وضوح ما يمكن أن نسمّيه بالمسار الأيبستيمولوجي للبحث اللغوي عند العرب فإنّه لا يمكن التغاضي عن الموروث اللساني العربي كما لا يمكن إنكار جهود كبار النحاة واللغويين، وعلى رأسهم صاحب معجم ٱلعين" الخليل بن أحمد الفراهيدي (100هـ-175هـ)؛ وصاحب ٱلكتاب" إمام النحاة سيبويه (148هـ- 180هـ)؛ وصاحب ٱلبيان والتبيين ٱلجاحظ (159هـ-255هـ)؛ وصاحب كتاب ٱلخصائص" ابن جني (322هـ- 392هـ)؛ وصاحب "نظرية النظم" الجرجاني(400هـ-471هـ)؛ وصاحب "مفتاح العلوم ٱلسكاكي (555هـ-626هـ). وإن كان بوسعنا الحديث عن سبق العرب إلى إثارة كثير من المسائل اللغوية والتأسيس لعدد من المفاهيم اللسانية فإنّ ما قد يثير النقاش هو عدم تأسيسهم لعلم لساني مستقل بذاته بالنظر إلى سعة ثقافتهم وثراء فكرهم اللغوي.

ويفرض واقع اللسانيات العربية في الوقت الراهن إعادة طرح الإشكال الأيسيمولوجي على أساس عدم وضوح المعالم المنهجية فيما كرّسه اللغويون العرب قديما وحديثا، والتفكير في سُبل تفعيل جهود اللغويين في إطار مشروع بحث تأسيسي يأخذ بعين الاعتبار بعدين:

- الاشتغال على الموروث اللغوي في الجوانب التي جسّدت مظاهر الفكر النظري في بعده الشمولي، وهو ما يعني تجاوز ما قد يمثل الخصوصية العربية، ومحاولة استخراج المسائل العامة منه ويمكن أن يتمّ التركيز على سبيل المثال على مظاهر النحو العام في الدراسات النحوية العربية، والتي قد تنطبق على أنحاء لغات أخرى. ونعتبرها من الجوانب

---

(1) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص60.

التي قد تبرز المستوى التجريدي الذي وصلت إليه المعرفة اللسانية العربية، وهذا علماً أنّ الطبيعة التجريدية تعدّ مقياسا لارتقاء الدراسة العلمية إلى مستوى النظرية.

- البحث فيما يجمع بين كلّ الدراسات اللغوية العربية في التصوّر، والمفاهيم والاتجاه، وذلك في محاولة تتبع منطق الفكر اللغوي عند العرب في نظرتهم إلى اللغة بهدف إعادة رسم الإطار الايسيمولوجي للدرس اللغوي العربي. ولا تتصوّر أن تُعتمد في ذلك زاوية نظر اللسانيات الغربية، فالمنطق بالنسبة لنا أن يُقرأ التراث العربي من منظور داخلي فحسب، إيمانا منّا بأنه لا تجدي قراءة أي نتاج فكري كان بآليات ليست له. وما نصبو إليه عموما هو إنجاز دراسات في التراث وليس حول التراث، مع توخّي أقصى درجة من الدقة والموضوعية التي يقتضيه البحث العلمي.

وفي هذا الإطار تبدو لنا أهمية اعتماد المدارس اللسانية التي نشأت في صلب البحث النظري ركيزةً نظرية، وهذا على اعتبار أنّها استقلت بتصوّرها للظاهرة اللغوية وبمفاهيمها، وبالتالي يمكن أن تشكّل مبدئيا أطر التفكير في محاولة رسم معالم أخرى للسانيات العربية. وتتمثّل أهم هذه المدارس في المدرسة البيانية، ونظرية النظم، واللسانيات الشمولية.

تعرّف المدرسة البيانية بأنّها مدرسة لسانية بلاغية، تأسست على أفكار الجاحظ الذي عمل على بلورة ما يُعرف بنظرية المشاكلة، إضافة إلى إرسائه مجموعة من المفاهيم اللسانية. والمشاكلة عنده هي المرحلة القصوى التي يرتقي فيها النص إلى درجة الإبداع الفني وإلى الأدبية التي تأتي فوق المطابقة وتطمح إلى ما بعد البلاغة يعني تحقيق الأدب بشقيه الجمال والتربية في المعنى الواسع[1]. وإنّ المشاكلة التي يراها البعض في مستوى النظرية عند الجاحظ قد كرّست بشكل جليّ مفهوم الأدبية الذي يقترن بمعنى التطور الأسلوبي في النص.

ونجد أنّ نظرية الجاحظ هي ذات حصافة في عملية وصف بَنْيَنة النصوص من الناحية الأدبية، والمبدأ فيها أنّ التدرّج في النص من مستوى إلى آخر يُفضي إلى ارتقائه إلى درجة تجعل منه نصّا إبداعيا. وهي الفكرة التي من شأنها تبيان أهمية النظر إلى النصوص الكلامية من حيثُ أسلوبها الفني، وتُفيد أنّ الكلام على مراتب من الفنّ والإبداع.

---

(1) محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001، ص 25.

عُرف عبد القاهر الجرجاني بنظرية النظم، التي أسّسها على اعتبار ظاهرة الإعجاز القرآني. ولعلها النظرية التي حظيت بأكبر اهتمام لدى الباحثين المحدثين، فيما نعرِف. وقد بيّن فيها الجرجاني طبيعة التركيب الكلامي الذي يخضع لنظام علائقي بين عناصره، إذ يتحدّد بعضُها ببعض وفق نسق معيّن، وهو ما يتمّ تبعا للتأليف بين هذه العناصر، والذي تحكمه قواعد اللغة.

ويصف الجرجاني النظم على أنّه كالبناء والنسج يتم في معاقد النسب والشبكة، فمعاقد النسب تبرم الخيوط التي تذهب طولا ومعاقد الشبكة تبرم الخيوط التي تذهب عرضا فإذا نسجت خيوط الطول في خيوط العرض حصل النظم[1]، ومن الواضح أن الأمر هنا يتصل باستقامة الكلام على مستويين رئيسيين من هذا البناء: الوحدات والتركيب لتيشكل المعنى ويكتمل في النص الكلامي، ومن المفيد هنا القول إنّ ما يسمّيه الجرجاني بمعاقد النسب ومعاقد الشبكة فكرة يُوافق ما يتمّ تحديده في اللسانيات الحديثة من علاقات بين وحدات اللغة في السلسلة الكلامية، وهي العلاقات السياقية Syntagmatic relations والعلاقات الترابطية Paradigmatic relations، وتتمثل الأولى في العلاقات الأفقية بين الوحدات اللغوية ضمن السلسلة الكلامية الواحدة، كالعلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة وكلمات الجملة الواحدة. وتضفي كلّ وحدة معنى إضافيا على الكلّ، وتكون في حالة تقابليّة مع بقية الوحدات اللغوية الأخرى، ولا تكتسب قيمتها إلا بتقابلها مع الوحدات التي تسبقها أو تليها أو معهما جميعا، وتُسمّى هذه الأنساق الخطيّة تراكيب. بينما يتعلّق النوع الثاني بالعلاقات الترابطية، وهي عبارة عن علاقات استبدالية بين الوحدات اللغوية التي يمكن أن تحلَّ محلّ بعضها بعض في سياق واحد. وبعبارة أخرى فإنّها تعكس علاقات موجودة بين علامة في جملة ما وعلامة أخرى غير موجودة في الجملة أصلا، بل موجودة في أذهاننا طبعا[2]. وتُحيل فكرة الجرجاني إلى أهم خاصية في الكلام الإنساني، وهي البناء.

---

(1) المرجع نفسه، ص22.

(2) أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 130 و131.

اهتم السكاكي بالمنطق والاستدلال وأسّس مفهوم اللسانيات الشمولية، والفكرة المحورية في ما ذهب إليه تخصّ التعالقات القائمة بين مستويات العلوم اللسانية، والتي عرضها في صورة شجرة. فقد عدّ السكاكي النحو والصرف قاعدة أولى لتشكّل الكلام، ورأى أنّ ارتقاءه إلى درجة البلاغة هو ما يسمح بربطه بفرعين هما: علم المعاني وعلم البيان. ويكون الانتقال من البلاغة إلى علم الأسلوب في صورة علم البديع، ومنه ينتقل الكلام إلى مستوى آخر هو الشعر، وفي نهاية المطاف يتحقق ما يُسمّى بالأدبية.

وفي فهم السكاكي للغة تبرز رؤية خاصّة لا تُعتبر فيها المستويات اللغوية إلاّ في تكاملها، وهذا على أساس أنّ كلّ مستوى يُفضي إلى آخر بالضرورة. وينمّ ذلك عن تصوّر اللغة كظاهرة شاملة، وهي الفكرة التي تبدو لنا في غاية الأهمية لأنّها لا تأخذ بجانب واحد في اللغة، وهذا أمر كفيل بتدعيم مقاربة اللغة كظاهرة عامة، ونحسبها من الأفكار المؤسّسة التي قد تُهيئ المجال لبلورة نظرية عامة حول اللغة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، فإنّ أعمال السكاكي تكشف عن توجّه آخر في بحثه في اللغة، ويتصل بموضوع تخزين اللغة في شكل صور، أو في ما قد يُمثل خزانة أو مخزون الصّور، وهو أشبه ما يكون بالحافظة الآلية للمعلومات "لوجيسيال" (Logiciel) كما يقال اليوم في لغة الحاسوب الإلكتروني"[1]. وقد أورد السكاكي شروحات مفصّلة عن كيفية حدوث هذا التخزين. وتقوم فكرته على "المخيال" الذي تصنف فيه صور الأشياء والمعاني الآتية من الخارج فتنطبع رسومها في ذاكرة المتكلم والسامع، وهي تزداد رسوخا كلما ازداد تكرارها"[2]. ومن الواضح أنّ صاحب "مفتاح العلوم" قد عاد في ذلك إلى القدرة الكامنة في الإنسان، والتي تؤهله لتخزين المعطيات التي يتلقاها من العالم الخارج عن الذات، لاستحضارها عند الحاجة.

ولا يُمكن اختتام الحديث عن المدارس اللسانية العربية دون أن نشير إلى النظرية الخليلية الحديثة التي أسّس مفاهيمها عبد الرحمان الحاج صالح انطلاقا من أصول النظرية

---

(1) محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص44.

(2) المرجع نفسه، ص 45.

النحوية العربية التي حدّدها الخليل بن أحمد الفراهيدي. ونُشيد بمسعى الحاج صالح إلى إعادة بعث الفكر اللغوي القديم في إطار دراسات لسانية عربية تستوحي مباداءها من الموروث اللغوي العربي. وقامت النظرية الخليلية الحديثة إذن على نظرية النحو العربي أو بالأحرى على منطقه الخاص، ومن خلالها تحقّقت خطوة نحو إخراج البحث التراثي من مرحلة تحليل القضايا وتفسيرها إلى المرحلة التأسيسية، فتُعدّ تجربة رائدة في هذا المجال.

إنّ الإشكاليات القائمة في ميدان الدراسات التراثية العربية تتجاوز مجال اللغة والنحو، وهذا مع العلم أنّ القضايا اللغوية تُمثل جزءا كبيرا منها، فما يزخر به التراث في عمومه لازال يُثير مسائل في عمق المنطق العربي، وذلك من حيثُ "إنّ التراث الفكري العربي بشموليته الحضارية لا يعدو أن يكون في جوهره مخزونا معرفيا، وثقافيا، يتبدى في صورة نظام من العلامات الدالة، وتتحقق سيميائية هذا النظام في إطاره التاريخي والثقافي والحضاري المتجانس"[1]. وفي هذا الموضوع يبدو لنا أنّ المكوّن الثقافي للتراث العربي جانب تمّ حجبه في السياقات التاريخية التي عرفها الوطن العربي، وأنّنا ربّما لسنا في مستوى عظمة هذا التراث.

---

(1) أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 138.

خاتمة

إتماما للحديث عن أفق التنظير اللساني العربي يجدر التذكير بضرورة إعادة النظر في الدرس اللغوي بهدف إرساء معالم البحث التنظيري، وذلك بالاشتغال على المعرفة اللسانية التي يكتنزها التراث العربي، والتي تؤكّد عبقرية التفكير اللغوي عند العرب. ويتراءى لنا هذا التراث في صورة بناء نظري غير مكتمل، وفي اعتقادنا يبقى الإشكال في صلبه أبيستمولوجيا. ونرى في الوقت نفسه أنّ المدارس اللسانية العربية توفّر أنموذجا علميا جاهزا يمكن أن تُستوحى منه أطر التفكير في بناء تصوّر لساني عربي جديد.

ونرى في هذا السياق أنّ التحدّي الأكبر بالنسبة للسانيين العرب اليوم هو فرض الاعتراف بتميّز النموذج اللساني الخاصّ بالدرس اللغوي العربي وبأهميته، وهو ما سيتيح لهم إمكانية الإسهام في المعرفة العلمية اللسانية. إنّ مستقبل اللسانيات العربية مرهون بذلك، ويبقى المأمول النهوض بها.

المراجع:

- أنيس (ابراهيم)، دلالة الألفاظ، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972.
- بناني (محمد الصغير)، المدارس السانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001.
- بيرو (جون)، اللسانيات، تر: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الأفاق، الجزائر، 2001.
- جاسم (علي جاسم)، تأثير الخليل بن أحمد الفراهيدي والجرجاني في نظرية تشومسكي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 116، 2009.
- حسان (تمام)، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958.
- حساني (أحمد)، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- حسن (عباس)، اللغة والنحو بين القديم والحديث، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1971.
- السعران (محمود)، علم اللغة-مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، الإسكندارية، مصر، 1962.
- العروي (عبد الله)، الايديولوجية العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، 1970.
- علوي (حافظ إسماعيلي)، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة- دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009.
- المهيري (عبد القادر)، اللسانيات الوظيفية، كتاب جماعي بعنوان: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، مارس 1986.
- مومن (أحمد)، اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

نحو تأصيل نحوي عربي لتداولية المضمرات

دراسة مقارنة

أ. بوراس علي بن لحسن

كلية الآداب سايس-فاس- المملكة المغربية

تمهيد

لقد حظيت المضمرات باهتمام واسع قديما وحديثا لحضورها القوي والضروري في كل تواصل شفهي أو نص مكتوب، وقد اتجه البحث اللساني الحديث في هذه القضايا، مع التداوليات ولسانيات النص ولسانيات الخطاب، نحو التأصيل لتلك القضايا في التراث العربي مثلما قام بذلك عبد الرحمان طه في "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي 1998"، وعبد الهادي بن ظافر الشهري في كتابه "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية 2004" ومسعود الصحراوي في كتابه "التداولية عند العلماء العرب 2005" وغيرهم ممن توجهوا ببحوثهم نحو استخراج تلك الإشارات التداولية والسياقية من التراث العربي والمتعلقة بدرس المضمرات والإشاريات والمقام أو مقتضى الحال. إلا أن مقاربة هذه القضايا في علاقتها بنظرية التلفظ ومقارنة ما جاءت به هذه الأخيرة بدراسات القدامى تبقى نادرة وتحتاج إلى المزيد من التأمل والتقصي. ومن هذا المنطلق، تنصب هذه المشاركة ضمن جهود هؤلاء الباحثين، سأحاول فيها رصد الإجابات التي قدمها بعض اللغويين العرب القدماء حول إشكال المضمرات في اللغة بالمقارنة مع ما جاءت به نظرية التلفظ؛ وهذا بعد الإحاطة بالإشكال المفهومي والاصطلاحي للمضمرات؟.

1- المضمرات: التاطير المفهومي:

لقد استعمل النحاة العرب المضمر والضمير وعلامة المضمر في معنى واحد، ووضعوا الضمير مع أصناف المعرفة لأنه يقوم بتعيين مسماه متكلما أو مخاطبا أو غائبا.

جاء في "معجم مقاييس اللغة": "الضاد والميم والراء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على دقة في الشيء، والآخر يدل على غيبة وتستّر... وكل شيء غاب عنك فلا تكون منه على ثقة فهو ضِمار....

ومن هذا الباب: أضمرتُ في ضميري شيئا، لأنه يغيّبه في قلبه وصدره"[1].

المضمر أو الضمير هو أيضا "السر وداخل الخاطر، والجمع الضمائر. الليث: الضمير الشيء الذي تضمره في قلبك، تقول: أضمرت صرف الحرف إذا كان متحركا فأسكنته، وأضمرت في نفسي شيئا، والاسم الضمير، والجمع الضمائر. والمضمر الموضع والمفعول.... وأضمرت الشيء أخفيته، وهوى مضمر وضَمْر، كأنه اعتقد مصدرا على حذف الزيادة: مخفي... وأضمرته الأرض: غيّبته إما بموت وإما بسفر..."[2].

ويقال أيضا "قضيب ضامر ومضمر وقد انضمر إذا ذهب ماؤه"[3].

إذن تتفق هذه التعاريف على أن المضمر هو الشيء المخفي كما أن الإضمار هو الإخفاء وضده الإظهار.

والضمير أو المضمر هو من اصطلاح نحاة البصرة، وهو الكناية أو المكنى في اصطلاح نحاة الكوفة.

وحدد سيبويه المضمرات في قوله "وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتن، وهن، وهم، وهي، والتاء التي في فعلتُ وفعلتَ وفعلت، وما زيد على التاء نحو قولك فعلتما وفعلتم وفعلتن، والواو التي في فعلوا والنون والألف اللتان في فعلنا في

---

(1) ابن فارس، معجم المقاييس اللغة، ضبط وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/ 1991م، ج 3، ص: 371.

(2) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس ص 527.

(3) الزبيدي (محمد مرتضي)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، مراجعة عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت 1973. ج 12. ص 401.

الاثنين والجميع، والنون في فعلن. والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو: قد فعل ذلك، والألف التي في فعلا والكاف والهاء في رأيتك ورأيته وما زيد عليها نحو رأيتكما ورأيتكم"[1].

ويضيف قائلا في تحديد علة الإضمار في هذا الباب: "وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه.... واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة"[2].

وجاء أيضا في كتاب "الإيضاح في شرح المفصل" بأن المضمرات "ألفاظ موضوعة بقرينة لازمة للمتكلم والمخاطب، وهو موضع المضمر، ألا ترى أن المتكلم لا يقول عن نفسه إلا أنا وشبهه، ولا يقول للمخاطب إلا أنت وشبهه، فلو وقع موضعها غير مضمر لاختل وضع باب المضمرات"[3]. مفاد هذا الكلام أنه لا أستعمل "أنا" إلا للتكلم عن نفسي و"أنت" إلا للتكلم عن المخاطب.

إذن فالمضمر هو الاسم الجامد الذي يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو يلحق المعرفة والنكرة على السواء لأن المعرفة توصف بالمعرفة والنكرة توصف بالنكرة. كما يشترط هذا الإضمار معرفة السامع أو القارئ ما تضمره مثل ما تشترط ضمائر المتكلم والمخاطب حضور المعني بهما، وهذا ما سنبينه فيما يلي.

2- الخصائص التداولية للمضمرات:

تحمل المضمرات مجموعة من الخصائص التداولية جعلت منها المادة الخصبة للبحث التداولي الحديث، بكونها عناصر سياقية محضة يستوجب فهمها وتحليلها مراعاة الجوانب السياقية التي أنتجت فيها. ومن بين هذه الخصائص أن المضمرات لا تدل على ذواتها إلا في

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988، ج2، ص6.

(2) سيبويه، الكتاب، نفسه ص 6.

(3) ابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ج1 ص 467.

سياق استعمالها وتتغير بتغير السياق، لأنها ألفاظ موضوعة بقرينة لازمة للمتكلم والمخاطب، "فالذات المتلفظة تدل على المرسل في السياق، فقد تصدر خطابات متعددة عن شخص واحد، ولذا فذاته المتلفظة تتغير بتغير السياق الذي تلفظ فيه... وهذه الذات هي محور التلفظ في الخطاب تداوليا، لأن الأنا، قد تحيل على المتلفظ الإنسان، أو المعلم، أو الأب، وهكذا..."[1].

وتختص الضمائر تداوليا أيضا بإحالتها الفعلية والمرتبطة أشد الارتباط بمقام استعمالها، ولا تحيل على شيء إلا إذا تم التلفظ بها في وضعية تلفظية معينة، ويقول بنفنيست في هذا الصدد: "كل مقام لاستعمال اسم يحيل على مفهوم ثابت وموضوعي قابل بأن يبقى افتراضيا أو أن يخصص في موضوع متميز.... لكن لحظات استعمال أنا لا تتضمن قسما من الإحالة، لأنه لا يوجد موضوع يُعرف باعتباره "أنا" والذي تحيل عليه تلك اللحظات بالتدقيق. فكل أنا له إحالة خاصة، ويقابل في كل مرة كائنا فريدا"[2]، بهذا فالضمائر لا تحمل دلالة ولا تحيل إلا على "واقع الخطاب" من حيث هو واقع خاص جدا؛ لأن "الشخص يتقلد الضمير "أنا" كعامل من هذا النموذج محول إلى تعيين فريد، من حيث أنه ينتج في كل مرة شخصا جديدا...في كل إنية استعمال ومن اللحظة التي يتقلده المتلفظ فيه، إذا لا يتحقق مرتين بالطريقة نفسها، ولكن خارج الخطاب الحقيقي، ليس الضمير إلا شكلا فارغا لا يمكنه الارتباط لا بشيء ولا بمفهوم، فهو يأخذ حقيقته وماهيته من الخطاب فقط"[3].

3- الوظائف التداولية للمضمرات:

تضطلع المضمرات داخل النص أو الخطاب بمجموعة من الوظائف اللغوية والتي تمنح الخطاب مرجعيته كونها أدلة وعلامات لغوية متعلقة سرديا بالعوامل، "فإما أن يندمج الأنا في المقال أو يترك محله للضمائر الأخرى"[4].

---

(1) الشهري عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2004. ص 82.

(2) Benveniste Emile, problèmes linguistique générale, T1, p 252.

(3) إميل بنفنيست، اللغة والتجربة الإنسانية، ترجمة حمو الحاج ذهبية، مجلة الممارسات اللغوية، ع 14، 2012.

(4) مداس أحمد، لسانيات النص، نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، 2007، ص 59.

كما أن البحث في بنية الخطاب عن الوظائف اللغوية المتعلقة بها، يبتدأ بالبحث في مرجعيات شبكة الإشاريات، وفي مقدمتها المضمرات.

وبالإضافة إلى الوظيفة التي تؤديها الضمائر في ربط أجزاء خطاب معين، فإنها تؤدي وظائف أخرى، مثل التعريف بعاملي التلفظ. كما تختلف الوظيفة حسب نوع الضمير، والكيفية أو السياق الذي استعمل فيه هذا الضمير لذلك اهتم الباحثون بدراسة المضمرات في علاقتها بالاستعمال، كما فعل ذلك بنفنيست رائد لسانيات التلفظ.

فالضمير "أنا": "وما وقع موقعها من ضمائر ظاهرة ومستترة تدل على انفعال الإنسان، وهو يعبر عن خوالج ذاته، فهو المخاطب، وتتولد عنه الوظيفة الانفعالية (fonction émotive) أما الضمير "أنت" وما قام مقامها تحيل على استثارة المخاطب، وجعله موضع الاهتمام، لتتولد عن ذلك الوظيفة الانطباعية في النص (fonction impressive)"[1].

مما يعني أن حضور "الأنا" في الخطاب له وظيفة ذاتية وانفعالية، تهدف إلى التأثير في المخاطب، وقد أعطى إميل بنفنيست الضمير "أنا" وظيفة التعبير عن الذات وإثباتها، وذلك بتملّك اللغة عن طريق استعمال الضمير "أنا" ويرى بأن "الضمائر هي نقاط الارتكاز الأولى لوضع الذاتية في اللغة. وتتبعها أنواع أخرى من الأسماء المعوضة (كاسم الإشارة واسم الموصول)، تشاطرها المنزلة ذاتها"[2]، كما أن حضور الضمير "أنت" يؤدي وظيفة تواصلية إبلاغية تعطي للخطاب قيمة تداولية.

أما الضمير "هو": "وما جرى مجراه في التأنيث والجمع والتثنية، فله وظيفة مرجعية، (fonction réferéntielle) تعود إلى الشخص الغائب، كما تؤدي ضمائر الغيبة، وظيفتين من داخل الخطاب وهي "استحضار عنصر متقدم في خطاب سابق أو استحضار مجموع خطاب سابق، في خطاب لاحق"[3]، وقد رفض بنفنيست عدّ الضمير "هو" ضميرا شخصيا وأعطاه وظيفة التعبير عن مقولة الضمير اللاشخصي حيث يقول: إن الشكل

---

(1) مداس أحمد، لسانيات النص، نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، مرجع سابق، ص57-58.

(2) صابر الحباشة، لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية، ص 140.

(3) خطابي محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط1 / 1991. ص 175.

المسمى بضمير الغائب يشمل إشارة القول حول شخص معين أو حول شيء معين لكنه غير مرتبط بـ "ضمير شخصي" خاص... إن "ضمير الغائب" ليس بـ "ضمير شخصي" إنه صيغة الفعل التي تؤدي وظيفة التعبير عن ضمير غير شخصي "non- personne"[1].

ومن ثمّ، فالضمائر تضطلع بوظائف تارة مرتبطة بالتعريف بعاملي التلفظ أو الخطاب (المتكلم والمخاطب والغائب) كالوظيفة الانفعالية والانطباعية والمرجعية، وتارة أخرى تكون لها علاقة ببنية الخطاب، كاستحضار خطاب سابق داخل خطاب لاحق، كما يمكن لبعض الضمائر أن تؤدي وظيفة بلاغية كالضمير "نحن" عندما يستعمله المتكلم المفرد، أو "أنتم" عندما نقصد به شخصا مفردا قصد التعظيم أو الرفع من شأن هذا المخاطب.

4- تداولية المضمرات عند النحاة العرب:

لقد وردت في أمهات الكتب اللغوية العربية مجموعة من الدراسات تُنبه إلى الطبيعة التداولية للمضمرات، ومن بين ما تظهر فيه الطبيعة التداولية هو التمييز الذي أقامه ابن عقيل بين العلم والمضمر حيث قال: "العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة فالاسم جنس يشمل النكرة والمعرفة ويعين مسماه فصل أخرج النكرة وبلا قيد أخرق بقية المعارف كالمضمر فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كأنا أو الخطاب كأنت أو الغيبة كهو"[2] ويقصد بقوله "بلا قيد" أي بدون قرينة أي أنه تعيين مطلق في كل السياقات التلفظية، ويظهر هذا في قوله: "تفسير للإطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لأن تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فإنها موضوعة لتغيين مسماها لكن بواسطة قرينة إما معنوية كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والإقبال للمنادى أو لفظية كالصلة في الموصول وأل في مدخولها والظاهر أن منها الإضافة غلام زيد أو حسية وهي الإشارة بنحو الأصبع في اسم الإشارة فتعيين المدلول إنما بهذه القرائن لا من الوضع"[3].

---

(1) Benveniste Emile problèmes linguistique générale T1, p228.

(2) الشيخ محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، ج1، ص 62.

(3) الشيخ محمد الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 62.

يستفاد من هذه النصوص أن المضمرات لا تحمل معنى وضعيا لازما، أي أنها لا يبرز معناها من الوضع، وإنما يحتاج إلى قرائن معنوية كالتكلم أو توجيه الخطاب إلى الأخر أو التحدث عن الآخر الغائب. وهي عكس العلم الذي يعين مسماه بالوضع دون أي قيد ويلزمه لزوما مطلقا في جميع الحالات باستثناء العلم المشترك وهو أيضا مثله مثل المضمرات يحتاج لقرينة تعينه.

وكانت هذه الحاجة إلى القرينة من بين أسباب بناء المضمرات وهي كالتالي:

- ✓ أولها شبه الحرف وضعا، لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر.
- ✓ وثانيها: شبه الحرف افتقارا، لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.
- ✓ وثالثها: شبه الحرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.
- ✓ ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني"[1].

كما جاءت في كتاب شروح التلخيص مجموعة من الإشارات في علاقة مع خصوصيات مقام المضمرات وهي أن الضمير هو الذي يُشعر بالمتكلم أو المخاطب أو الغائب، "فيكون (الإضمار) أي الإتيان به ضميرا (لأن المقام للمتكلم) ولا يُشعر بالتكلم بخصوصه إلا الضمير من المعارف كقولك أنا عرفت ضميرك (أو) لأن المقام (للخطاب) ولا يشعر أيضا بخصوص الخطاب إلا الضمير كقولك أنت عرفت ما في ضميري (أو) لأن المقام (للغيبة) ولا يشعر أيضا بخصوصية الغيبة إلا الضمير ولهذا يقال في الضمير ما أشعر بتكلم أو خطاب أو غيبة"[2].

أما الزمخشرى قد نفى الإلباس عن المضمرات وذلك عند حضور المتكلم والمخاطب في الوضعية التلفظية التي تستعمل فيها المضمرات حيث يقول: "والمضمرات لا لبس فيها،

---

(1) المرادي بن أم قاسم (ت 749ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422ه/ 2001م، ج1، ص 362.

(2) سعد الدين التفتازاني، شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط) (د.ت) ج1، ص 288.

فاستغنت عن الصفات، لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات. والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما. وأضعفهما تعريفا كناية الغائب، لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة حتى قال بعض النحويين: كناية النكرة نكرة[(1)].

فالمضمرات لا يزيل إبهامها ولبسها إلا قرينة حضور المتكلم والمخاطب والأحوال المقترنة بهما وتستغني عن الصفات بحضور هذه الأحوال، وهذا الحضور هو الذي يعبر عن الممارسة التلفظية وعن التواصل الفعلي بين المتكلم ومخاطبه. وقد عبر إميل بنفنست عن هذه الفكرة بصيغته الخاصة، حيث أشار إلى أن الضمائر خارج الخطاب الفعال هي أشكال فارغة لا يمكن أن تربط بموضوع أو بمعنى.

وقد انتبه القدماء إلى إبهام معنى المضمرات وغموضه، وصنفوها مع المبهمات وذلك "لأنها تشير بها إلى ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتُلبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها يشير، فكانت مبهمة لذلك"[(2)].

إذن فالتلفظ بالضمائر يفترض سياقا يحضر فيه المتكلم والمخاطب حضورا عينيا أو حضورا ذهنيا. لأن مرجع الضمائر لا يفسره إلا الحضور والمشاهدة لعناصر التلفظ والأشياء المشار إليها في الوضعية التلفظية. ونستفيد من هذا أن القدامى كانوا على دراية بطبيعة الضمائر فخصصوا لها مباحث مصنفة من كل كتاب من كتبهم، مما أخذ بعلماء اللغة المحدثين لإعادة النظر فيها انطلاقا مما جد في المناهج اللسانية سعيا نحو صياغة نظرية عربية للمضمرات.

5- تداولية المضمرات عند إميل بنفنيست:

لقد ساهم إميل بنفنيست باعتباره رائدا من رواد لسانيات التلفظ، بمجموعة من الاقتراحات في معالجة القضايا التداولية المتعلقة بالضمائر الشخصية، حيث أخذت هذه

---

(1) ابن يعيش، (ت643)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، ط1، 1422/ 2001م، ج2، ص 292-293.

(2) ابن يعيش (ت 643 ه)، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 352.

الأخيرة حيزا مهما من كتاباته اللسانية، نذكر منها مقال "في الذاتية في اللغة" و"الجهاز الصوري للتلفظ" ومقال "طبيعة الضمائر" ومقال "اللغة والتجربة الإنسانية" إلخ.

تتميز الضمائر حسب بنفنيست بوضع خاص بها يخالف العلامات اللسانية الأخرى من إحالتها وراهنيتها حيث قال: "إننا بإزاء صنف للكلمات هي "الضمائر" وهي ذات وضع يخالف أوضاع سائر العلامات اللغوية. فعلام يحيل أنا إذن؟ إنه يحيل على أمر متفرد، لساني بصفة خاصة: أنا يحيل على عمل خطابي فردي حيث تلفظ به، والعمل الخطابي هو الذي يعين المتكلم به. إنه لفظ لا يتحدد إلا فيما نسميه وضعا خطابيا، وهو لفظ ليست له إحالة إلا راهنية"[1].

لقد اقترح إميل بنفنيست وضع تمييز بين الضمائر، حيث أقام تعارضا أوليا بين مقولة الضمير الشخصي والضمير اللاشخصي وتتحدد مقولة الضمير الشخصي في العلاقة بين ضمير المتكلم "أنا" والمخاطب "أنت" فهما المؤسسان لمقولة الضمير الشخصي والمؤشران على عاملي التلفظ (المتلفظ والمتلفظ له). ويتميز الضمير الشخصي "أنا" بكون كل (أنا) لها مرجعيتها الخاصة، وتتحدد في كل مرة في تفردها وتوحدها.

إذن فـ(أنا) تدل على الشخص الذي ينجز التحقيق اللحظي للخطاب (Instance de discours) وهو تحقيق موحد ومقبول فقط في توحده. إذن فقول " أنا" يدل على المتلفظ الذي ينجز الملفوظ كما يحيل على الملفوظ المرتبط به ويحدد الضمير " أنا" الطرف الآخر في التواصل حيث "أنت" لا يتحدد إلا من خلال "أنا". وبالتالي فالزوج "أنا/ أنت" يحيل على شخص حاضر ومتضمن في الوضع الخطابي، ويحيل أيضا على خطاب يرتبط بالمتلفظ باعتباره محالا عليه، "إن (أنا) تعني الذي يتكلم وتتضمن قولا على حساب "أنا" بقولي: أنا لا يمكن لي ألا أتكلم عن نفسي، ويتحدد الشخص الثاني "أنت" بالضرورة بواسطة "أنا" ولا يمكن أن يتم التفكير خارج وضعية غير محددة انطلاقا من (أنا)"[2].

---

(1) صابر الحباشة، لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية، مرجع سابق، ص 140.

(2) Benveniste Emile, problèmes linguistique générale T1, p 228.

أما فيما يتعلق بالضمير الغائب فيرفض بنفنيست اعتباره ضميرا شخصيا غير مرتبط به وأعطاه وظيفة التعبير عن مقولة الضمير اللاشخصي حيث يقول إن "ضمير الغائب" ليس بـ "ضمير شخصي" إنه صيغة الفعل التي تؤدي وظيفة التعبير في مقولة الضمير اللاشخصي"[1]. لأنه ضمير يحيل على شيء واقع خارج التخاطب، كما أنه قد نحيل به على الإنسان والحيوان والجماد، أو بعبارة أخرى يضيف بنفنيست أن "ضمير الغائب" هو شكل جدول الفعل (أو الضمير) الذي لا يحيل على إنسان، لأنه ضمير يحيل على شيء واقع خارج التخاطب، ولكنه ضمير لا يوجد ويتخصص إلا في تقابل مع ضمير المتكلم أنا، الذي يعيّنه عندما ينطق به بوصفه "غير شخص"[2]. فبنفنيست يصنف الضمائر باعتبار الإحالة إلى ضمائر شخصية تتمثل في الزوج أنا/ أنت وضمائر غير شخصية وهي الضمير "هو". كما أولى اهتماما بالضميرين الشخصيين أنا/ أنت، ويرى بأنهما يشتركان في ثلاث خصائص وهي كالآتي:

- ❖ يمثلان الشخص الوحيد، ولا يكون الشخص خالصا إلا في التقابل "أنا" و"أنت" أما ضمير الشخص الثالث يمثل بالنظر إلى بنيته شكل اللاشخصي للتصرف الفعلي la forme non-personnelle de la flexion verbale.
- ❖ يتميز "أنا" و"أنت" بتفردهما في كل مرة: "أنا" الذي يتلفظ، و"أنت" الذي هو "أنا" فردان في كل مرة. في حين "هو" "Il" أن يمثل ما لانهاية من الفاعلين أو لا أحد"[3].
- ❖ الزوج "أنا/ أنت" انعكاسي فـ "أنا" يُعرفُ بـ "أنت"، كذلك عندما يتحول "أنا" إلى "أنت" عن طريق تبادل الأدوار في العملية التواصلية؛ ولا يحدث هذا الانعكاس مع الضمير "هو" لأنه لا يحدد بالتدقيق أي شخص.

أخيرا، إن تحول اللسان إلى الكلام هو ما لفت انتباه بنفنيست إلى الحديث عن الخصائص التداولية للضمائر، مع اهتمامه أكثر بالضمير "أنا" الذي يحدد الذات المحققة، باعتبار مركز إبراز الذاتية في اللغة وبواسطة تتعين باقي الضمائر "أنت وهو". ويبقى سياق الاستعمال

---

(1) Benveniste Emile, problèmes linguistique générale T1, p 228.

(2) صابر الحباشة، لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية، ص 145.

(3) Benveniste Emile, problèmes linguistique générale T1, p 230.

والتلفظ بهذا الخطاب هو المحدد لدلالات هذه الضمائر فهي عبارة عن دلائل فارغة لا تشحن إلا عند الاستعمال.

إلا أن هذه الدراسة تعرضت لبعض الانتقادات من طرف عدد من اللسانيين، حيث انتُقدت من جهة اعتباره الضمير "أنا" هو الشكل الوحيد القادر على تمثيل الذاتية، حيث جاء في القاموس الموسوعي للتداولية بأنه "إذا كان بنفنيست محقا في قصره إمكانات التعبير عن الذاتية على الشخص الأول... وفي الحق، فقد رأينا أن بنفنيست يخطئ، إذ يظن أن الشخص الأول وحده يمكن أن يمثل الذاتية"[1] بل إنه قد يحصل التعبير عن الذاتية بضمير الشخص الثاني والثالث وبالأسلوب غير المباشر الحر، وقد قدم أصحاب هذا الانتقاد مجموعة من الأمثلة تبرر ذلك. وكان هدف بنفنيست من تلك الفكرة هو الدفاع عن وحدة الذات المتكلمة إلا أن نظرية باختين وديكرو حول "تعدد الأصوات" "Polyphonie" ضربت بتلك الفكرة عرض الحائط.

تركيب ومقارنة:

انطلاقا من دراستنا لتداولية المضمرات عند النحاة العرب ومقارنتها بالمقترحات التي قدمها إميل بنفنيست في هذه الدراسة، والمتجهة نحو تأسيس نظرية قائمة خاصة بالمضمرات، سجلنا مجموعة من نقاط التلاقي بين هاتين الدراستين يمكن أن نبرزها على الشكل التالي:

- يلتقي بنفنست مع ابن عقيل في فكرة أن الضمائر لا تحيل إلا داخل الوضع الخطابي الذي وردت فيه: فبنفنيست أشار إلى أن "العمل الخطابي أي التلفظ" هو الذي يعين المتكلم، أما ابن عقيل فعبَر عنها بمفهوم "القرينة أو القيد" وهي التكلم والتوجه والإقبال للمخاطب.

[1] جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص 364-365. وينظر أيضا الصفحة 363 من نفس المرجع.

- قسم العرب الضمائر باعتبار الحضور والغياب إلى ضمائر الحضور وهي ضمير المتكلم والمخاطب وأشكالهما، وضمائر الغيبة وهي الضمير "هو" وباقي أشكاله الأخرى. في حين قسمها إميل بنفنيست إلى ضمائر شخصية ويمثلها الزوج "أنا/ أنت" وإلى ضمير غير شخصي "هو"، لأنه لا يحيل إلى أي شخص داخل الخطاب، كما أنه يمكن أن نحيل به على الإنسان والحيوان والجماد.... وهذا ما يبرر بأن بنفنيست قد "انطلق بصفة صريحة في نقده لمقولة الشخص في اللسان الفرنسي من تمييز النحاة العرب بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة"[1].
- وصف الزمخشري ضمير الغائب بأنه أضعفُ الضمائر كناية، في حين أخرجه بنفنيست من لائحة الضمائر الشخصية.
- كما يتفق صاحب قضايا في اللسانيات العامة مع الزمخشري في أن الضمير "أنا" لا يسع أكثر من ذات واحدة، وبيَن الزمخشري هذه الفكرة بعدم قبوله التثنية والجمع "لأن تثنية ضمير المتكلم، وجمعه ليس على منهج تثنية الأسماء الظاهرة وجمعها [...]، لأن المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد"[2]، أما بالنسبة لضمير الجمع "نحن" مثال: "نحن خارجان" فهي حالة متكلم يتكلم عن نفسه وعن غيره، و"لم يرد ضم متكلم إلى متكلم كما كان التثنية ضم اسم إلى اسم. وإنما المتكلم يتكلم عن نفسه وغيره، ولم يكن المتكلم مما يلبس بغيره لإدراكه بالحاسة"[3]. في حين عبر بنفنيست عن ذلك بقوله "لا يوجد هناك "أنا" يسع كل "الأنوات" التي تتلفظ بها الأفواه كل حين من قبل جميع المتكلمين، بالمعنى الذي نجده في "شجرة" الذي تلتقي حوله جميع الاستعمالات الفردية لكلمة شجرة. فـ "أنا" لا يعين أي كيان معجمي"[4].

(1) جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص 358.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 295.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، الجزء الثاني، ص 306.

(4) صابر حباشة، لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية، ص 140.

خاتمة:

جملة القول من هذا؛ شكلت المضمرات غصة في وجه البحث البنيوي، حيث كانت هي النقطة الأساس التي كشف من خلالها إميل بنفنيست عدم كفاية المنهج البنيوي في تناولها، وبرهن بعد ذلك على نجاعة الأخذ بالوضعية التلفظية حال دراستها، وبالتالي كفاية نظريته في الإحاطة بملابساتها الدلالية والسياقية.

إن تداولية المضمرات حظيت باهتمام كبير قديما وحديثا، وذلك لحضورها القوي في كل خطاب شفهي أو كتابي، ومهما اختلفت أشكال دراسة هذه المضمرات وفهمها بين النحو العربي القديم والدراسات اللسانية الحديثة؛ فإنها لا تعدو أن تكون اختلافات من حيث الاصطلاح فقط، وقد بينا هذا من خلال المقارنة السالفة الذكر.

أما من حيث الأفكار التي التقى فيها إميل بنفنيست مع الزمخشري وابن يعيش وابن عقيل وغيرهم، فإنها لا تمنعنا من أن نؤكد عودة صاحب نظرية التلفظ إلى هذه المراجع، ولكن دون إحالة مباشرة عليها، بل قد أشار، أكثر من مرة، إلى جهود النحاة العرب في باب المضمرات، حيث قال في صدد حديثه عن الضمير (هو) "إنه بالفعل ‹الغائب› عند النحاة العرب..."[1]، كما نوه بتلك الجهود في موضع قوله: "إن نظرية لسانية خاصة بالضمير المتصل بالفعل لا يمكن أن تتشكل إلا بالانطلاق من التقابلات التي تميز الشخوص بعضها عن بعض، واختزالها كلها في بنية هذه التقابلات. ويمكن استخراج هذه البنية، بالانطلاق من التعريفات التي استخدمها النحاة العرب. فالشخص الأول عندهم هو المتكلم al-mutakallim أي من يتكلم؛ أما الثاني فهو المخاطب al-muẖàtabu أي من نخاطبه؛ ولكن الثالث فهو الغائب al-yà ïbu. وتقدم هذه التسميات مفهوما دقيقا للعلاقة بين الأشخاص، وبشكل دقيق أكثر في علاقة ضمير الشخص الثالث بالضميرين الشخصيين الأولين"[2].

---

(1) Benveniste Emile, problèmes linguistique générale T1, p 228.

(2) Benveniste Emile, problèmes linguistique générale T1, p 228.



مصادر ومراجع

- ابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ج1.
- ابن فارس (أبو الحسن احمد بن زكرياء)، معجم المقاييس اللغة، ضبط وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411هـ/ 1991م ج 3.
- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، المجلد الخامس.
- ابن يعيش (موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي)، (ت643)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، ط1، 1422/ 2001م، ج2.
- إميل بنفنيست، اللغة والتجربة الإنسانية، ترجمة حمو الحاج ذهبية، مجلة الممارسات اللغوية، ع 14، 2012.
- جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة جماعية بإشراف عزالدين المجدوب، منشورات دار سيناترا، تونس، 2010، السحب الثاني.
- خطابي محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط1 / 1991.
- الزبيدي (محمد مرتضي)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، مراجعة عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت 1973. ج12.
- سعد الدين التفتازاني، شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط) (د.ت) ج1.
- سيبويه (أبو عمر بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3، 1988، ج 2.
- الشهري عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2004.



- الشيخ محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، ج1.
- صابر الحباشة، لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2010.
- مداس أحمد، لسانيات النص، نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، 2007.
- المرادي بن أم قاسم (ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ/ 2001م، ج1.
- Benveniste Emile, 1966, problèmes linguistique générale T1, Edition Gallimard.
- Benveniste Emile, 1974, problèmes linguistique générale T2, Edition Gallimard.
- Orecchioni, C.K,1980, l"énonciation de la subjectivité dans le langage, librairie Colin.



قواعد التخاطب اللساني في تفسير التبيان للطوسي (ت 460هـ)
(متضمنات القول أنموذجا)

أ.م.د. حيدر غضبان محسن الجبوري
كلية الآداب / جامعة بابل

أ. علي محمد نور مجيد
كلية الدراسات القرآنية / جامعة بابل

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التحري والتفتيش عن ملامح قواعد التخاطب اللساني في كتاب التبيان للطوسي ومقاربة ما قدمه الغربيون من آراء وإجراءات بما تصيدناه من تلك الملامح في التبيان مقاربةً موازنة وناقدة بالإضافة أو التعديل أو تبني بعض اجراءات قواعد التخاطب اللساني عند الغرب في ضوء تفسير التبيان للطوسي.

وبناء على ذلك تضمن هذا البحث مبحثين وخاتمة فقائمة بالمصادر. تناولنا في المبحث الأول مظاهر قواعد التخاطب اللساني في تفسير التبيان للطوسي، وكان على فقرتين الأولى قواعد التخاطب اللساني عند الغرب، والأخرى أصناف المعاني في القران الكريم وطرق استنباطها عند الطوسي والغرض منها. ومهدنا للمبحث الثاني بتوطئة ثم تحدثنا فيه عن الافتراض المسبق فالأقوال المضمرة. وجاءت الخاتمة لتضم أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

المبحث الأول: مظاهر قواعد التخاطب اللساني في تفسير التبيان للطوسي:

أولا: قواعد التخاطب اللساني عند الغرب:

تُعد نظرية قواعد التخاطب[1]، أو قواعد التبليغ[2]، أو الاستلزامات المحادثية[3]، من النظريات التي لا تقل شأنا عن النظريات الأخر التي يضمها المبحث التداولي اللساني الحديث.

ويمكن تعريف قواعد التخاطب بـ: أنها مجموعة من القوانين والقواعد يجب على المتكلم مراعاتها من أجل تنظيم وتوجيه سير المحادثة[4]، وقد ذكر الدكتور الشهري مسوغات ذلك الالتزام في الإستراتيجية التلميحية، كما يأتي[5]:

1- التأدب بالخطاب من خلال مراعاة البعد الشرعي المتمثل بعدم الوقوع فيما يسمى بـ(فاحش القول) أو (المحرمات اللغوية) مثل ذكر بعض أجزاء الجسد، أو استعمال بعض الافعال التي يستقبح المرسِل ذكرها ومراعاة البعد الاجتماعي متمثلا باحترام أذواق الآخرين وأسماعهم.

2- إعلاء المرسل لذاته على الآخرين وإضفاء التفوق عليها بذكر معايبهم أو الانتقاص من أقدارهم...الخ.

3- رغبة المتكلم في الهروب من مسؤولية الخطاب بصياغة الخطاب بصورة تحتمل أكثر من تأويل...الخ.

4- خوف المرسِل، بحيث يصوغ خطابه مشوبا بالحذر وابتعادا عن طائلة الاتهام....الخ.

5- عدم إحراج المخاطَب أو إكراهه في إنجاز فعل قد يكون غير راغب في انجازه. ويحدث هذا عندما يمتلك المرسِل السلطة وأنه يراعي مشاعر الآخرين.

---

(1) ينظر: إستراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري:91.

(2) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 237.

(3) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول: 22.

(4) ينظر: المنطق والمحادثة، غرايس، ترجمة محمد الشيباني، سيف الدين دغفوس، بحث منشور ضمن كتاب اطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: 2/ 611.

(5) إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 371- 372.

6- الاكتفاء بخطاب واحد والاستغناء عن الخطابات المتعددة...الخ.

غير أن ما نقله الدكتور الشهري من رؤى غربية في مسوغات الإستراتيجية التلميحية غير وافٍ، وبمجرد مراجعة التراث العربي نجد مسوغا مهما تم إهماله كما سنذكره في الفقرة الثانية من التوطئة.

إن من أهم من نادى بهذه القواعد (بول غرايس)، و(سبيربر وولسون)، و(براون وليفنسون)، و(سيرل) [1]. وقد دشن البحث فيها الفيلسوف الانكليزي (بول غرايس 1913- 1988)، في مقاله (المنطق والمحادثة) الصادر سنة 1975، قائلا: "للمحادثة منطقها، إذ تتحكم فيها قوانين وقواعد تنظّمها وتوجّه إلى ما تستلزمه من دلالة بحسب احترام إجرائها أو خرقها وانتهاكها" [2].

وبيَّن (غرايس) أن العلاقات التي توظفها الأقوال عند التواصل محكومة بمبادئ أو قواعد مؤسّسة على تصور عقلاني للتواصل [3]، ودافع عن الأطروحة القائلة بأن المضامين المبلغة على نحو غير مباشر في التواصل (ما يسميه الاستلزامات الحادثية) توافق الجوانب غير الصدقيّة للأقوال. وبعبارة أخرى، فإن ما يقع تضمينه لا يعود فحسب إلى المحتوى الإخباري للقول الذي يمكننا أن نقول عنه بحسب العوالم أو الظروف إنه صادق أو كاذب" [4]. فقد عدّ (غرايس) أن التواصل الفعلي يرتكز على نوع من الذاتية المتبادلة، المتمحورة حول خلق استدلالات (inferencias) من جانب المستقبل، فعند تحليله المستفيض للمدلول توصل إلى أن الادراك لا يمكن دراسته سوى باستدعاء الأسباب التي تجعله ممكنا [5].

ويذهب (غرايس) إلى أن الأصل في تطبيق قواعد التخاطب وجود مبدأ استلزامي ضامن للتواصل والتفاهم بين المتحاورين، وأطلق على هذا المبدأ مصطلح (مبدأ التعاون)

---

(1) نفسه: 376.

(2) المنطق والمحادثة، غرايس: 611. وإستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 376.

(3) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول: 22.

(4) القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول: 22.

(5) ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية، فرانثيسكو راموس: 69-70.

ومفاده لتكن مساهمتك في المحادثة موافقة لما يتطلبه منك في المرحلة التي تجري فيها ما تمّ ارتضاؤه من هدف أو وجهة للمحاورة التي اشتركت فيها[1].

وتتمثل قواعد التخاطب اللساني بـ (الاستلزام الحواري، ومتضمنات القول بفرعيها، الافتراض المسبق، والأقوال المُضمرة).

ولا بد من الاشارة إلى خلط الباحثين بين الأقوال المُضمرة والقول المضمر، وبتعبير آخر أنهم لم يفرقوا بين الفعل الكلامي غير المباشر والأقوال المضمرة. نعم هنالك علاقة لا يمكن إنكارها بين قواعد التخاطب اللساني والأفعال الكلامية غير المباشرة، ولا أدل على ذلك أن الاثنين يعتمدان على الإستراتيجية التضامنية والإستراتيجية التلميحية في الوصول إلى القصد أو المغزى من الكلام، أي يتخذان من الكلام الظاهر ممرًا أو معبرًا للوصول إلى ما يكمن وراء النص، فقد يخرق المرسِل أحد قواعد التخاطب عند (غرايس)، أو يعدل إلى الاستراتيجية التضامنية أو التلميحية من أجل انتاج دلالة يستلزمها الخطاب ويفهمها المرسَل إليه[2]. ومع هذا التشابه في عدم اعتمادهما على المعنى الظاهر لكن ثمة فرق جوهري يمكن توضيحه بالآتي:

يظن الباحث أن مسألة التفريق بسيطة جدا، إذ بعد اطلاعنا على كتب التداوليين يتبين لنا أن الفعل الكلامي غير المباشر ما احتمل مقصدًا باطنا واحدا فقط، أما الأقوال المُضمرة ما كانت تحتمل عدة مقاصد، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالسامع إلى قول أستاذ ما لأحد تلاميذه (لا تقرأ) لا يتبادر إلى ذهنه أنه يطالبه بعدم القراءة فعلا، فتلقائيا ومن دون شك يتبادر إلى ذهنه أن الأستاذ كان يقصد من وراء كلامه (التهديد)، وليس هنالك مقصد آخر. وهذا ما يطلق عليه فعل كلامي غير مباشر فقد خرج الكلام من التوجيه إلى الالزام.

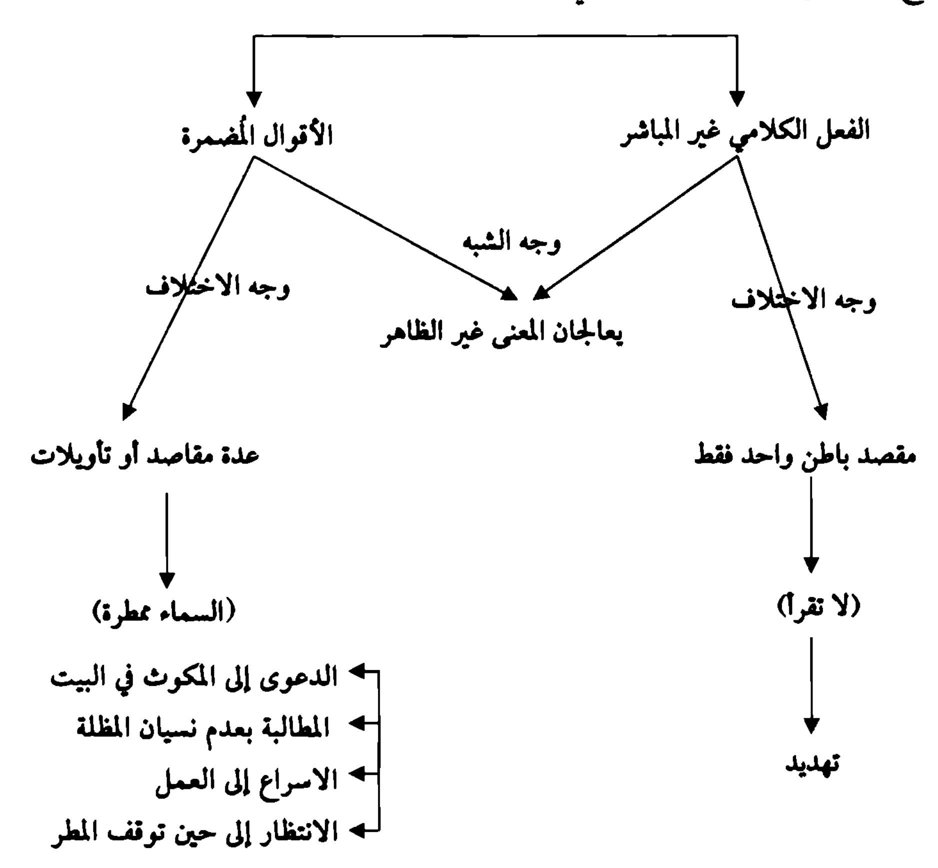
أما السامع لقول أحد ما: (السماء ممطرة). فهنا تتولد عند السامع عدة تأويلات كلها جائزة وممكنة، إذ قد يكون القصد من قول القائل الدعوة إلى المكوث في البيت وعدم الخروج، أو مطالبته بعدم نسيان المظلة، أو الإسراع إلى العمل، أو الانتظار إلى حين توقف

---

(1) المنطق والمحادثة، غرايس: 612.

(2) ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 269، 367.

المطر، وكلها جائزة وممكنة، وهذه هي من خصائص الاقوال المُضمرة التي تتمتع بها بأنها تتضمن قائمة من التأويلات المفتوحة بتعدد سياقاتها المقامية التي تُنجر ضمنها. ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي:



ثانيا: أصناف المعاني في القران الكريم وطرق استنباطها عند الطوسي والغرض منها:

أصناف المعاني في القران الكريم عند الطوسي:

بعيدا عن المصطلحات التداولية استعمل البحث مصطلحات الطوسي التي يتداولها في التبيان لذلك كان الأليق أن نتحدث عن أصناف المعاني عند الطوسي التي من ضمنها صِنْف سماه التداوليون فيما بعد بـ(مضمنات القول).

قسّم الطوسي معاني القران إلى أربعة أقسام نوجزها بما يأتي[1]:

1- "ما اختص الله تعالى بالعلم به، فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه، ولا تعاطي معرفته، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ (الأعراف، من الآية: 187) فتعاطي معرفة ما اختص الله تعالى به خطأ".

2- "ما كان ظاهره مطابقا لمعناه، فكل من عرف اللغة التي خوطب بها، عرف معناها، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾(الأنعام، من الآية: 151).

3- "ما هو مجمل لا ينبئ ظاهره عن المراد به مفصلا. مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ (البقرة: 43) ومثل قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران، من الآية: 97) وقوله: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ (الأنعام، من الآية: 141) وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾﴾ (المعارج: 24) وما أشبه ذلك. فإن تفصيل أعداد الصلاة وعدد ركعاتها، وتفصيل مناسك الحج وشروطه، ومقادير النصاب في الزكاة لا يمكن استخراجه إلا ببيان النبي صلى الله عليه وآله ووحي من جهة الله تعالى. فتكلف القول في ذلك خطأ ممنوع منه، يمكن أن تكون الأخبار متناولة له".

---

(1) التبيان: 1/ 4-5 (بتصرف).

4- "ما كان اللفظ مشتركا بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن أن يكون كل واحد منهما مراداً".

ويضيف الطوسي إلى تقسيمه السابق تقسيما آخر، قائلا: "وجميع أقسام القرآن لا يخلو من ستة: محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وخاص وعام فالمحكم ما أنبأ لفظه عن معناه من غير اعتبار أمر ينضم إليه سواء كان اللفظ لغويا أو عرفيا ولا يحتاج إلى ضروب من التأويل"[1]. والمتشابه "ما كان المراد به لا يعرف بظاهره بل يحتاج إلى دليل وذلك ما كان محتملا لأمور كثيرة أو أمرين ولا يجوز أن يكون الجميع مرادا فإنه من باب المتشابه. وإنما سمّي متشابها لاشتباه المراد منه بما ليس بمراد"[2].

وما يعنينا من تقسيمه السابق حديثه عن المحكم والمتشابه. والملاحظ عليه أنه عرّف المتشابه بـ"ما كان المراد به لا يعرف بظاهره بل يحتاج إلى دليل وذلك ما كان محتملا لأمور كثيرة أو أمرين ولا يجوز أن يكون الجميع مرادا فإنه من باب المتشابه. وإنما سمّي متشابها لاشتباه المراد منه بما ليس بمراد" وهو رأيٌ مِن بين آراء متعددة للعلماء في مفهوم المتشابه[3].

على أية حال، إن معنى المتشابه عند الطوسي هو نفسه القسم الرابع (اللفظ المشترك) في تقسيم الطوسي الأول لمعاني القران.

والذي يهمنا من هذه الأقسام القسم الرابع (اللفظ المشترك) أو (المتشابه) بحسب رأي الطوسي السابق، إذ تحدث الطوسي عن نوعين من الألفاظ المشتركة أو المتشابهة، هما: ما يحمل معنيين، أو ما يحمل أكثر من معنى. وهما كما يتبين من كلام الطوسي يندرجان في عنوان واحد هو (اللفظ المشترك)، بينما يذهب التداوليون الغربيون إلى نظرة مفصلة، فعلى الرغم من أن الإستراتيجية الجامعة لهذين القسمين هي الإستراتيجية التلميحية، إلا أنهما ينتميان إلى موضوعين مختلفين فالخطاب الذي يتضمن قصدا ضمنيا واحدا داخل في الأفعال

(1) التبيان: 1/ 9.

(2) نفسه: 1/ 10.

(3) ينظر التفصيل في تلك الآراء: المتشابه في القران مفهومه وأسبابه وحكمته، طه عابدين طه، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مجلد 19،عدد 41، جمادى الثاني 1428هـ: 113-114.

الكلامية غير المباشرة. أما الخطاب الذي يتضمن مجموعة مقاصد فيدخل في الأقوال المتضمنة في القول[1].

آليات الوصول إلى المعاني التلميحية في القرآن الكريم عند الطوسي:

تعد الاستراتيجية التلميحية الأداة التي يستعملها المخاطب في تضمين كلامه معنى ما أو أكثر من معنى. وقد استعمل الطوسي أكثر من إجراء للوصول إلى معاني اللفظ المشترك بقسميه السابقين، ويمكن تلخيص تلك الإجراءات بما يأتي[2]:

1- اعتماده على السماع: "فإنه لا ينبغي أن يقدم أحد به فيقول: إن مراد الله فيه بعض ما يحتمل، إلا بقول نبي أو إمام معصوم".

2- "باستثناء ذلك ينبغي أن يقول: إن الظاهر يحتمل لأمور، وكل واحد يجوز أن يكون مرادا على التفصيل".

3- "ومتى كان اللفظ مشتركا بين شيئين، أو ما زاد عليهما، ودل الدليل على أنه لا يجوز أن يريد إلا وجها واحدا، جاز ان يقال: إنه هو المراد. ينبغي أن يرجع إلى الادلة الصحيحة: إما العقلية، أو الشرعية، من إجماع عليه، أو نقل متواتر به، عمن يجب اتباع قوله، ولا يقبل في ذلك خبر واحد، خاصة. اذا كان مما طريقه العلم".

4- الإجماع: "ولا ينبغي لأحد أن ينظر في تفسير آية لا ينبئ ظاهرها عن المراد تفصيلا، أو يقلد أحدا من المفسرين، إلا أن يكون التأويل مجمعا عليه، فيجب اتباعه لمكان الإجماع، لأن من المفسرين من حمدت طرائقه، ومدحت مذاهبه، كابن عباس، والحسن، وقتادة، ومجاهد وغيرهم. ومنهم من ذمت مذاهبه، كأبي صالح، والسدي والكلبي وغيرهم. هذا في الطبقة الأولى. وأما المتأخرون فكل واحد منهم نصر مذهبه، وتأول على ما يطابق أصله، ولا يجوز لأحد أن يقلد أحدا منهم".

---

(1) ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 367- 368-369.

(2) التبيان: 1/ 5-6 (بتصرف).

5- دعم التأويل بشاهد من كلام العرب: "ومتى كان التأويل يحتاج إلى شاهد من اللغة، فلا يقبل من الشاهد إلا ما كان معلوما بين أهل اللغة، شائعا بينهم. وأما طريقة الآحاد من الروايات الشاردة، والألفاظ النادرة فإنه لا يقطع بذلك، ولا يجعل شاهدا على كتاب الله وينبغي أن يتوقف فيه ويذكر ما يحتمله، ولا يقطع على المراد منه بعينه، فإنه متى قطع بالمراد كان مخطئا، وإن أصاب الحق".

والملاحظ على مضمرات تلك الآليات في التحقق من صحة التأويلات وتبنيها أنها ذات مبانٍ أصولية كاعتماده على السماع بالنقل الموثوق من السلف الصالح أو الاجماع الموثوق به أو الاعتماد على الأدلة العقلية والشرعية المبنية على أسس صحيحة، وأنها تشير إلى القول باحتمالية مضمنات القول وعدم قطعيتها التي أشار إليها التداوليون فيما بعد كما سنبين لاحقا في موضوع الأقوال المتضمنة.

أغراض تعدد المعاني في القران الكريم عند الطوسي:

ذكرنا فيما سبق مسوغات اعتماد الإستراتيجية التلميحية عند التداوليين كما نقلها الدكتور الشهري، وأن هذه المسوغات لا تخلو من استدراك ومراجعة. ومن خلال مراجعة تفسير الطوسي وجدنا حضور ما قيل عن احترام المبادئ الاجتماعية أو ما يسمى بـ(مبدأ التأدب) في الخطاب. من ذلك قول الطوسي في تفسير قوله تعالى تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ﴿١٠٥﴾ وَٱسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿١٠٦﴾﴾ (النساء: 105-106) "وعندنا أن الخطاب وإن توجه إلى النبي صلى الله عليه وآله من حيث خاصم من رآه على ظاهر الإيمان والعدالة، وكان في الباطن بخلافه فلم يكن ذلك معصية، لأنه (ع) منزّه عن القبائح، فإنما ذكر على وجه التأديب له في أن لا يبادر فيخاصم ويدفع عن خصم إلا بعد أن يبين الحق منه. والمراد بذلك أمته عليه السلام"[1].

---

(1) التبيان: 3/ 313.

زيادة على ذلك تضمنت مدونة التبيان للطوسي مسوغاتٍ أخر لم يتطرق إليها التداوليون بحسب ما ذكرناه عن الشهري، وتلك المسوغات هي[1]:

1- رأى الطوسي: أن تأويل القرآن لا يخرج عن أحد الأقسام السبعة: إما أمر، أو نهي، أو وعد، أو وعيد، أو خبر، أو قصص، أو مثل. وهو الذي ذكره أصحابنا في أقسام تفسير القرآن".

2- إن ظاهرها "إخبار هلاك الأولين وباطنها عظة للآخرين".

3- إنك "إذا فتشت عن باطنها وقسته على ظاهرها وقفت على معناها".

4- وأضاف الطوسي مسوغا آخر في أثناء حديثه عن الاستشهاد بكلام العرب على مقاصد القران الكريم، قائلا: "وإنما يحتج علماء الموحدين بشعر الشعراء وكلام البلغاء، اتساعا في العلم، وقطعا للشغب، وإزاحة للعلة، وإلا فكان يجب ألا يلتفت إلى جميع ما يطعن عليه، لأنهم ليسوا بأن يجعلوا عيارا عليه بأولى من أن يجعل هو عليه السلام عيارا عليهم[2].

والجامع لتلك المسوغات هو المسوغ البلاغي الذي يهدف إلى التأثير في الآخرين من خلال السعي إلى صوغ الخطاب بصورة أدبية عالية تحمل المعنى ضمنا مما يؤدي إلى إيقاع الفعل التأثيري في نفوس المتلقين، وعدا وتوعدا أو تبشيرا ووعيدا وحجاجا للمعاندين...الخ. وهو ما نلحظه في رسالة القران الكريم التي اشتمل عليها في سوره وآياته صراحة وضمنا.

المبحث الثاني: متضمنات القول: (Les Implicites)

توطئة: في أحيان كثيرة يُدلي المتكلمون بأقوال وهم يضمرون معاني أكثر مما يقولون، أي بمعنى يقصدون من وراء كلامهم معاني لا تذكر بصريح أقوالهم، وهذا ما أطلق

---

(1) نفسه: 1/ 9 (بتصرف).

(2) نفسه: 1/ 16-17.

عليه بـ (متضمنات القول)، إذ يستغني المرسِل عن عدد من الخطابات، مكتفيا بإِنتاج خطابي واحد ليُعبر عن قصده.

وقد شغلت هذه الدراسة حيزا واسعا من مباحث الدرس التداولي؛ لأنها تمثل معبرًا بين المعنى الظاهر والمعنى الباطن يصل من خلاله المتلقي إلى المعنى المقصود معتمدا في ذلك على السياقات المقامية؛ لأنها تمثل العصا التي يتوكأ عليها التحليل التداولي.

فـ (متضمنات القول) مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره. ومن أهمها الافتراض المسبق والقول المضمر[(1)].

وتعد متضمنات القول من المحاور الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة التداولية؛ إذ تكمن حاجتها في وضع معين عندما نحتاج إلى تدقيق إضافي نتجاوز فيه المعنى الظاهر[(2)]، زد على ذلك أنها تعمل على تهذيب الخطاب، وبيان المعنى الكامن وراء اللفظ الظاهر. ويُعرف الكلام الضمني بأنه" الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ"[(3)]، وتشير أوريكيوني بأن طبقة المضمَّنات التي تضم كل المعلومات التي يمكن استنتاجها جراء قول معين، والتي تكون خاضعة لبعض خاصيات السياق التعبيري الأدائي[(4)].

ويرى (فان دايك) أن لغة التخاطب الطبيعي قد تكون غير صريحة؛ لأن بعض القضايا لا يمكن أن يصرح بها تصريحا مباشرا، إذ يمكن أن تُستنتج من قضايا أُخرى عبر عنها تعبيرا مباشرا[(5)]. وقد عمق اوستين تأمله لظاهرة الضمني عند فحصه مختلف الطرق التي

(1) التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30

(2) ينظر: في سبيل المنطق للمعنى، روبير مارتان: 215.

(3) Ibid, p.47
نقلا عن المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة، موساوي فريدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2005: 24.

(4) ينظر: المُضمر، أوريكيوني: 74.

(5) ينظر: النص والسياق، فان دايك: 156.

يستلزم فيها إخبار صحة إخبارات أخرى وذلك بسبب تأمله (للإخفاقات) وحالات عدم النجاح وهو يقسم ظاهرة الضمني إلى (ما يؤدي إليه)، و(ما يُفهم منه) و(ما تقتضيه) [1].

وترى أوريكيوني أننا لا نستعمل التعبير المباشر إلا قليلا، أو ربما لا نستعمله إطلاقا، ونفضل بدلا من ذلك التعبير غير المباشر بمعنى الضمنيات[2]. أي بمعنى أن العمل الغرضي يُؤدى بواسطة عمل لغوي آخر[3]، وهذا ما يدرسه البلاغيون في باب (الخروج على مقتضى الظاهر) [4]، إذ يعدل المتكلم عن الاستراتيجية المباشرة إلى استراتيجية التضمين ليُعبر عن دلالة يستلزمها الخطاب ويفهمها المرسَل إليه[5].

ولم يكن مفهوم المتضمنات بمنأى عن التفكير العربي، فقد تعرض بعض الباحثين إلى بيان مفهوم المتضمنات بأنه الزيادة التي تحدثها كلمة ما على معناها الأصلي[6]. ويؤكد ذلك الدكتور حسن بدوح، إذ رأى أن المتكلم غالبا ما ينحى طرق التضمين لبيان المقاصد الحوارية[7]، وعلى هذا فإن المتكلم يجنح للتعبير عن قصده من خلال التلميح عبر مفهوم الخطاب بمعناه الواسع، الذي يقابل منطوق الخطاب[8].

ولا بد من الإشارة هنا أن المتكلم لا يجنح إلى التضمين إلا إذا اطمأن واعتقد بأن المتلقي قادر على الوصول إلى المعنى الضمني، أو له إمكانية استدلالية تمكنه من الوصول إلى مضمون الخطاب اعتمادا على جملة من الكفايات التي تُيسر له سبيل إدراك المعاني الضمنية[9].

---

(1) التداولية من اوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه: 145.

(2) المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة، موساوي فريدة: 26.

(3) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: 84. ودستور جمهورية العراق لسنة 2005 مقاربة تداولية، عبد الجميد آل حفيز: 33.

(4) البلاغة العربية، عبد الرحمن حسن جنكة الميداني: 1/ 478.

(5) ينظر: إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 367.

(6) ينظر: معجم المصطلحات اللسانية، مبارك المبارك: 58. الأبعاد التداولية في معاني القرآن للفراء، زينب عادل محمود، رسالة ماجستير، كلية الدراسات القرآنية، جامعة بابل، 2017: 63.

(7) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية: 3.

(8) ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 382.

(9) المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: 164.

ومن خلال الطرح المسبق تفضي بنا هذه الإمكانات إلى دور السياق ومركزيته في منح الخطاب دلالاته للتعبير عن القصد[1]. فالسياق الكاشف الأبرز للمعنى غير المباشرة والعامل الأكبر في قضية الفهم والإفهام بوصفه الظروف والمواقف والاحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها[2].

ويُخلّص من هذا أن متضمنات القول على وفق الكلام الطبيعي تحمل في طياتها كثيرا من التعبيرات متمثلة بالافتراض المسبق والأقوال المضمرة[3].

أولا: الافتراض المسبق[4]: (Pre-supposition)

توطئة: يوجه المتكلمون قولا ما مسقطين منه بعض المعلومات؛ لافتراضهم كون هذه المعلومات معروفة لدى متلقيهم، فهي وإن لم يصرح بها مباشرة لكنها يتم إيصالها دون قولها.

ففي كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل[5].

ويقرر فينيمان أن لأي خطاب رصيد "من الافتراضات المسبقة (يضم معلومات) مستمدة من المعرفة العامة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته،... فلدى كل طرف من أطراف الخطاب، رصيد من الافتراضات المسبقة، وهذه الافتراضات في تزايد مع

(1) ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري: 367.

(2) ينظر: في البرجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، علي محمود حجي الصراف: 128.

(3) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30-32.

(4) من الباحثين من يطلق عليه مصطلح الإضمارات التداولية، ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 113.

(5) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30-31.

تقدم عملية الخطاب،... وضمن رصيد الافتراضات المسبقة المصاحبة لأي خطاب، توجد مجموعة من المسلمات الخطابية، وكل خطاب إلى حد ما إنما يدور حول مسلماته الحوارية[1].

فالافتراض المسبق دعامة أساسية من دعامات التحليل التداولي، فقد حظي مفهوم الافتراض المسبق ولا يزال يحظى، بالقسط الأكبر من الدراسات والأبحاث التي تهتم بموضوعات علمي الدلالة والتداولية؛ لأنه ذو ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ[2]. فضلا عن كونه موضوع اهتمام المناطقة وفلاسفة اللغة منذ مطلع القرن العشرين[3]، بل يرجع الاشتغال به إلى مؤلفات قديمة جدا كتلك التي تناولت قواعد التأويل ولا سيَّما مؤلفات أصول الفقه والتفسير عند المسلمين[4].

وتظهر قيمة الافتراض المسبق واضحة حينما أصبح التحليل التداولي بديلا لا غنى عنه للوجهة الدلالية في عملية التواصل[5]. فقد يوجه المتكلم حديثه إلى المخاطَب على أساس مما يُفترض سلفا أنه معلوم له، فإذا قال رجلٌ لآخر(أغلق النافذة) فالمفترض سلفا أن النافذة مفتوحة، وأن هنالك مسوغا يدعو إلى إغلاقها، وأن المخاطَب قادرٌ على الحركة، وأن المتكلم بمنزلة الآمر، كل ذلك موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطَب[6]. ومن ثمَّ فإن المتتبع لهذه الافتراضات يصل إلى نتيجة مفادها: أن الافتراض المسبق من الممكن وصفه بأنه أداة تبث إلينا ما نعهده من أمرٍ، وسؤالٍ، وإعلانٍ[7]. فهو اللحمة التي ينسجم بها

(1) ينظر: تحليل الخطاب، جورج يول: 96-97.

(2) التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 32.

(3) تعود المحاولات الأولى لدراسة الافتراض المسبق إلى الفيلسوف الإنكليزي ستراوسن (1952)، أحد فلاسفة أكسفورد، الذي أعاد إنتاج مفهوم كان قد ظهر فعلا على يد الرياضي الألماني (فرجيه) (1892)، بوصفه مشكله من مشكلات علم الدلالة المنطقي المؤسس على الصدق. ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: 27، هامش رقم (1).

(4) ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري: 45.

(5) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد لحلة: 27.

(6) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد لحلة: 26.

(7) ينظر: لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية، صابر الحباشة: 135.

الخطاب[1]. هذا بالإضافة إلى أن الافتراض المسبق له رؤية أساسية في تعليم الطفل معلومة جديدة من خلال الاعتماد على أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه[2].

ومن بين التداوليين الذين تعرضوا للافتراض المسبق وعرفوه (جورج يول) حين رأى أنه "شيء يفترضه المتكلم قبل التفوه بالكلام"[3]. أما أوريكيوني فرأت أنه "كل المعلومات غير المصرح بها التي تحملها بنية الملفوظ التي تتواجد فيه بصفة جوهرية مهما تكن خصوصية الإطار التلفظي"[4].

ومما سبق يبدو أن الافتراضات المسبقة قد عُدّت "بمثابة معلومات مدسوسة خفية، أي إنها تكون مزودة بملاءمة تواصلية أقل شأنا من تلك التي تتمتع بها المعلومات البينة، كما أنها تحتل مركزا أدنى مرتبة داخل النية الرقائقية التي يتألف منها محتوى الأقوال الإجمالي"[5].

وقد ميز بعض الباحثين بين نوعين من الافتراض المسبق، افتراض منطقي، أو دلالي، وافتراض تداولي، فالأول مشروط بالصدق بن قضيتين، مثل قولنا: إن المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة، فصدق هذا القول ومطابقته للواقع يحتم أن يكون القول زيد تزوج أرملة صادقا أيضا، أما الافتراض التداولي فلا دخل له بالصدق والكذب، بل يبقى صادقا وثابتا حتى عند انتفاء القول الأول المصرح به، وهذا النوع هو المقصود بالتحليل التداولي[6].

---

(1) ينظر: مبادئ التداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين، محمود طلحة: 118. ومقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي عبد الحسين: 77.

(2) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 32.

(3) التداولية: 51.

(4) التداولية وإستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج: 227.

(5) المضمر، اوركيوني: 44-45.

(6) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: 28.

الافتراضات المسبقة في التبيان:

لم تكن أفكار الطوسي بعيدة عن فكرة الافتراض المسبق، إذ نراه في مواطن عدة[1] قد اعتمد في تفسيره النص على وفق المعطيات المشتركة بين المخاطِب والمتلقي، ومن أمثلة ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾ (البقرة: 25)، إذ يقول الطوسي: قال: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ لأنه معلوم أنه أراد الخبر عن ماء أنهارها أنه جار تحت الاشجار والغروس والثمار لا أنه جار تحت أرضها[2].

اتكأ الطوسي على الافتراض المسبق في التحليل، إذ فطن الى السبب الذي دعا الله تعالى أن يقول في وصفه الجنان ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، مع أن جريان الأنهار يكون تحت الأشجار والثمار والغروس لا أن يكون تحت أرض الجنة، فهو يبين أن السبب هو علمهم أن الماء لا يجري من تحت الارض، بل الجريان يكون تحت الأشجار وما شابهها، فنراه يقول: لأنه معلوم أنه أراد الخبر عن ماء أنهارها أنه جار تحت الأشجار والغروس والثمار لا أنه جار تحت أرضها.

فقد وظف الطوسي في كلامه السابق معطياتٍ وافتراضاتٍ خفيةٍ موجودة عند المتكلمين وليس في ظاهر النص[3]، إذ رأى الطوسي أن الله تعالى قد قال قوله لعلم ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ بماهية الجريان، وهذا يطابق ما جاء به التداوليون من أن الافتراض المسبق هو: شيء يفترضه المتكلم قبل التفوه بالكلام[4].

---

(1) للاستزادة ينظر التبيان: 1/ 109، 2/ 94، 2/ 132، 5/ 446، 6/ 176، 6/ 526، 7/ 158، 7/ 401، 7/ 471، 8/ 333، 8/ 345، 8/ 412.

(2) التبيان: 1/ 106.

(3) ينظر: التداولية، جورج يول: 51. والتداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30-31.

(4) التداولية، جورج يول: 51.

ومما سبق يتضح لنا أن في جملة﴿جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ افتراض مسبق مضمونهُ (أن الماء يجري من تحت الأشجار والثمار والغروس لا من تحت أرض الجنة)، فالافتراضات المسبقة التي اعتمدها الطوسي هي افتراضات يمكن استنتاجها من الرسالة نفسها لأنها تتضمنها بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها، وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من خلال محيطه الاجتماعي[1]. ولعل أوريكيوني قد وضحت ذلك عندما قالت: إن معلومات الافتراض المسبق تُنتج تلقائيا من صياغة القول، وإن لم تكن مقررة جهرا[2].

ومما يبدو أن الطوسي قد توصل إلى الجوانب الضمنية والخفية من قوانين الخطاب من خلال توظيفه لعناصر السياق توظيفا تداوليا أسفر عن وجود معطيات وافتراضات مشتركة بين المتخاطبين، إذ للمعرفة المشتركة أثرا واضحا في إنتاج الخطاب؛ لأنها تعد الأرضية التي يتكأ عليها طرفا الخطاب، فينطلق المتكلم من العناصر السياقية التي بحوزته في إنتاج خطابه، ويعتمد المخاطَب عليها في تأويله ليتمكن من فهم الخطاب وإفهامه[3].

ومن المواطن الأخر التي نجد الطوسي يعتمد في تفسيرها على آلية الافتراض المسبق تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗۚ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٨٠﴾(البقرة: 80)، إذ قال: "قوله: ﴿وَقَالُواْ﴾ يعني اليهود الذين قالوا لن تمسنا النار، ولن ندخلها إلا أياما معدودة. وإنما لم يبين عددها في التنزيل، لأنه تعالى أخبر عنهم بذلك، وهم عارفون بعدد الأيام التي يوقتونها في النار"[4].

---

(1) المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: 153-154.

(2) ينظر: المضمر، اوريكيوني: 48.

(3) ينظر: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين:20.

(4) التبيان: 1/ 320.

فقد فطن الطوسي إلى قول اليهود عندما قالوا ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ أنه لم يُذكر عدد الأيام، والسبب في ذلك يعود إلى معرفتهم بعدد الأيام التي يوقتونها في النار.

إذن توصل الطوسي إلى علة عدم ذكر الأيام التي يقضيها اليهود في النار من خلال اعتماده بصورة واضحة على المعلومات المشتركة المتعارف عليها من المشتركين في الخطاب[1]، فمن خلال هذا الاشتراك المعرفي توصل إلى أن الله تعالى افترض معرفة اليهود بعدد الأيام قبل التفوه بالكلام[2]، ففي جملة ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ افتراض مسبق مضمونهُ (أن اليهود عارفون بعدد الأيام التي يوقتونها في النار).

ومما يبدو أن الطوسي قد توصل إلى الإضمارات التداولية التي يحملها النص بعد أن راعى سياق الحال، أي حال اليهود ومعرفتهم بعدد الأيام، قال الطوسي "وهم عارفون بعدد الايام التي يوقتونها في النار".

ومن تجليات الافتراض المسبق في كلام الطوسي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٠﴾ (البقرة: 150)، قال الطوسي: "فان قيل هل في قوله تعالى: ﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ حذف منه (في الصلاة) أم هو مدلول عليه من غير حذف؟ قيل: هو محذوف، لأنه اجتزأ بدلالة الحال عن دلالة الكلام، ولو لم يكن هناك حال دالة لم يكن بد من ذكر هذا المحذوف إذا أريد به الافهام لهذا المعنى"[3].

---

(1) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30.

(2) ينظر: التداولية جورج يول: 51.

(3) التبيان: 2/ 25.

عمل الطوسي على وفق مبدأ الحذف، وهو: تركُ ذكرِ شيءٍ من الكلام، أو هو عبارةٌ عن إسقاطِ كلمةٍ[1]، أو عدمِ الإتيانِ بجزءٍ أو أجزاء من الكلام[2]، وقد وصف عبد القاهر الجرجاني ما عُرِفَ بـ(الحذف)، أو ما أميلُ إلى عدِّه (اكتفاءً) أو (اقتصارًا)، اقتداءً برأي الدكتور علي عبد الفتاح الحاج فرهود - أي: الاكتفاء والاقتصار بما ظهر وذُكر من الكلام واستجلاء معانيه وبلاغته وما بطن فيه في ضوءِ السياقِ وظروفِ المقال - وصفه بقولِه: إنه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[3].

لقد عالج الطوسي المسألة على وفق الحذف الموجود في النص، إذ قال: "في قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ حذف منه (في الصلاة)"، وفي الوقت نفسه علل الطوسي سبب هذا الحذف قائلا: "اجتزأ بدلالة الحال عن دلالة الكلام، ولو لم يكن هناك حال دالة لم يكن بد من ذكر هذا المحذوف إذا أريد به الإفهام لهذا المعنى".

توصل الطوسي إلى الإضمارات التداولية التي يحملها النص بعد أن راعى سياق الحال، إذ قال معللا للحذف الموجود في النص: "اجتزأ بدلالة الحال عن دلالة الكلام"[4]. وعلى هذا فالذي نفهمه من كلام الطوسي أن هنالك معرفة مسبقة بين المتشاركين في الخطاب حول بعض المعلومات والافتراضات أغنت عن ذكر المحذوف، وهذا ما أطلق عليه التداوليون بـ (الافتراض المسبق)، وهو: أن يفترض المتكلم شيئا قبل أن يتكلم[5]. ففي عبارة ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾افتراض مسبق مضمونهُ (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شطر المسجد الحرام في الصلاة)، فقد استطاع الطوسي من فك شفيرة المتضمنات

---

(1) ينظر: إعجاز القرآن، الباقلاني1:262.

(2) ينظر: الكتاب، سيبويه: 1:386.

(3) دلائل الإعجاز: 121، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح الحاج فرهود، اطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2006: 12.

(4) التبيان: 2/ 25.

(5) ينظر: التداولية، جورج يول: 51.

والافتراضات من خلال اعتماده على السياق العام للنص الذي دلّ بصراحة على وجود معطيات مشتركة بين المتخاطبين ساعدت على إنجاح العملية التواصلية[1].

ومن المباحث الأخر التي يعلل الطوسي سبب الحذف الموجود فيها نتيجة وجود الافتراض المسبق تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ۝٤﴾ (الطلاق: 4)، فقد قال الطوسي: "وقوله: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ تقديره واللائي لم يحضن إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، وحذف لدلالة الكلام الأول عليه والكلام فيها كالكلام في اليائسة"[2].

يُستشف من كلام الطوسي أن في جملة ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ افتراض مسبق مضمونه (النساء اللاتي لم يحضن عدتهن بعد الطلاق ثلاثة أشهر، وإن لم يُصرح بذلك لدلالة الكلام السابق عليه، أي: كما هو الحال مع النساء اليائسات من الحيض) وقد أشار الطوسي لهذا المعنى بقوله: "وقوله: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ تقديره واللائي لم يحضن إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، وحذف لدلالة الكلام الأول عليه والكلام فيها كالكلام في اليائسة".

ويمكن أن نستجلي الافتراض المسبق عند الطوسي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرَۢا ۝٤٥﴾ (فاطر: 45)، إذ يقول الطوسي: "الضمير في قوله "على ظهرها" عائد إلى الأرض وإن لم يجر لها ذكر لدلالة الكلام عليه، لأنه معلوم أنهم على ظهر الأرض دون غيرها"[3].

---

(1) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30-31.

(2) التبيان: 10/ 32.

(3) نفسه: 8/ 425.

نفهم من كلام الطوسي أن في جملة ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ افتراضا مسبقًا مضمونه (ما ترك على ظهر الأرض من دابة)، والذي سوغ الاكتفاء بعدم ذكر لفظة (الأرض) صراحة هو المعرفة المسبقة بذلك، إذ قال الطوسي ضمن هذا المعنى"لأنه معلوم أنهم على ظهر الأرض دون غيرها".

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الطوسي كان قريبا من تحليلات التداوليين، إذ فهم بعض النصوص على وفق المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، فنراه يردد عبارات مثل (لأنه معلوم)، (حُذف لدلالة الكلام عليه، أو لدلالة الأول على الثاني) وغيرها من العبارات التي تدل على أن ملامح التحليل التداولي كانت حاضرة في ذهنه.

ثانيا: الأقوال المضمرة: (Les Sous-entendus)

تسبح في فضاءات المعنى الخطابي معلومات لا تظهر صراحة في بنية القول الملفوظ، بل يكون الملفوظ بمثابة الضوء الكاشف عنها، وهي ما يطلق عليها بـ(الأقوال المضمرة أو غير الصريحة).

"هي النمط الثاني من متضمنات القول، وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه"[1]، تقول أوريكيوني" القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث"[2]، ويشير جورج يول إلى أن القول المضمر معلومات يتم إيصالها إلى المتلقي دون قولها[3]، ويشير إلى هذا المعنى بعض الباحثين المحدثين، إذ رأوا أن القول المضمر هو معلومات يتضمنها الخطاب لا تظهر بصورة صريحة، ويبقى تأويلها رهن السياق الذي وُردت فيه[4].

---

(1) التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 32.

(2) Catherine kerbrat, Oreccheoni, Limplicite, paris, Armand Colin, 1986 p.39
نقلا عن التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي:32

(3) ينظر: التداولية: 76-77.

(4) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 113. والخطاب الأدبي ورهانات التأويل قراءة نصية تداولية حجاجية، نعمان بوقرة: 99.

ومن خصائص الأقوال المضمرة أنها تتضمن قائمة من التأويلات المفتوحة بتعدد سياقاتها المقامية التي تُنجز ضمنها، فقول: إن السماء ممطرة يولد عند السامع عدة تأويلات منها:

- المكوث في بيته.
- الإسراع إلى عملة حتى لا يفوته الموعد.
- الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر.
- عدم نسيان مظلته عند الخروج[1].

وتتميز الأقوال المضمرة بناء على فسحة التأويل بأنها قابلة للإنكار من المتكلم وأنها يمكن الغاؤها أو ايقافها أو تعزيزها[2].

الفرق بين الافتراض المسبق والأقوال المُضمرة:

يختلف الافتراض المسبق عن الأقوال المُضمرة في عدة أمور على الرغم من كونهما يعالجان جانبا واحدا من جوانب البحث التداولي، فكلاهما يبحث عن المعاني الخفية والضمنية التي يتضمنها النص.

ويمكن إيجاز ذلك الفرق بالقول: أن "فك ترميز الافتراضات يتم مبدئيا بفضل الكفاءة الألسنية اللغوية وحدها، في حين يتطلب فك ترميز المضمنات بالإضافة إلى تلك الكفاءة تدخل الكفاءة الموسوعية (المنطقية والبلاغية التداولية التواصلية) التي يتمتع بها المتكلمون"[3]. هذا بالإضافة إلى أن الافتراض المسبق يمكن أن يتوصل إليه المتلقي عبر عمليات ذهنية بسيطة مقارنة مع القول المُضمر، إذ يتطلب الأخير إلى اعمال فكرٍ من المخاطَب؛ لأنه يقوم على الفهم الذي يستنتجه المخاطَب اعتمادا على السياق الذي دار فيه

---

(1) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 32.

(2) ينظر: التداولية، جورج يول: 77.

(3) المُضمر، أوريكنوني: 77-78.

الحديث[1]، ويوحي هذا الاختلاف إلى القول بأن الافتراض المسبق وليد ملابسات الخطاب، بينما القول المُضمر وليد السياق الكلامي[2].

ومن جانب آخر لا بد من الإشارة هنا إلى "وجود طبقة من المضّمنات الفرعية التداولية التواصلية، تتألف من المعلومات التي يزودنا به القول عن شروط النجاح غير الضرورية ولكن المرجحة أو الممكنة لتحقيق فعل الكلام الذي يدَّعي إنجازه، ففي بعض الظروف مثلا، إن جملة من مثل: أتعلم، إن شجون الحب شجون نتعافى منها، فقد تُضمِّن ما يلي: أنا قد تعافيت من شجون الحب (ويستتبع ذلك ضمنا لقد قاسيته)"[3].

وتظهر أهمية الأقوال المضمرة في التحليل التداولي في انها تفضي بنا إلى مساحات معرفية واسعة تمكننا من الوصول إلى معنى الخطاب الذي من أجله أنشده قائله، فقد نتكلم بشكل بين عن أمرٍ ما، في حين نقصد من كلامنا بشكل مضمرٍ أمرا أخر[4].

وقد أشار فان دايك إلى هذا المعنى، فهو يرى أن الخطاب المُنجز قد يحمل في ثناياه معاني لا يقع التعبير عنها مباشرة، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أُخر قد عُبر عنها تعبيرا صريحا[5]. فالمخاطِب قد يعدل من الاستراتيجية المباشرة إلى إستراتيجية أخرى يعبر من خلالها تلميحا عن مفهوم الخطاب المناسب للسياق[6]، فالمتكلمون قد يوصلون المعنى عبر الأقوال المضمرة، في حين أن المستمعين هم الذين يتعرفون على المضمر من الأقوال عبر عمليات استدلالية[7].

ويشير ديكرو "Ducrot إلى أن اللجوء إلى هذا النوع من الاستعمال في الخطاب لا تتحكم فيه الإرادة دائما، وهذا ما يفسر الأخطاء التي تقع نتيجة عدم إدراك نية المتكلم في

---

(1) ينظر: مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنجاس، علاء سامي عبد الحسين: 75.

(2) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 32.

(3) المُضمر، أوريكنوني: 81.

(4) ينظر: نفسه: 40.

(5) ينظر: النص والسياق، فان دايك: 156.

(6) ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 367.

(7) ينظر: التداولية، جورج يول: 71. وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن: 41.

تصريحه بشي ما[1].

ومما سبق يبدو أن الاكتفاء بالمعاني المعجمية يؤدي قصورا في فهم التأويلات التي يتضمنها الخطاب، فالخطاب يحتاج إلى حسابا تأويليا يضم المعلومات القابلة للنقل عبر قول معين والتي يبقى تفعيلها خاضعا وفق عناصرها السياقية[2].

ولم يغفل الباحثون العرب معنى الأقوال المضمرة، فقد تناولوها بمسميات منها: المعاني الخفية[3]، والمعاني الباطنة[4]، وقد تجسد عملهم في ما أسموه على سبيل التمثيل لا الحصر بـ (الكنايات، والمجازات)، فالمتكلمون يخرجون عن النطاق اللغوي المحض في كثير من الأحوال، وذلك حين يستخدم المتكلم تعبيرا لغويا في غير معناه اعتمادا على سياق الموقف[5].

الأقوال المُضمرة في التبيان:

لم يكن الطوسي في غفلة من بلاغة القرآن الكريم وتنوع أساليبه الإعجازية، فقد وقف في كثير من المواطن شارحا ومحللا لكلام الله تعالى لبيان المعاني الضمنية التي لا تأتي من خلال القول الظاهر الصريح، فقد تجلت تحليلاته في كثير من الآيات[6] التي عالجها من خلال اتكائه على الأقوال المُضمرة ويتضح ذلك من خلال بعض العبارات المفتاحية مثل (في قوله ثلاثة أوجه[7]، قيل في معناه قولان[8]، قوله يحتمل أمرين[9]،...الخ، ومن أمثلة

---

(1) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، المجلد 8، 2003: 112.

(2) ينظر: المُضمر، اوريكيوني: 74-75.

(3) ينظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي: 2/ 4.

(4) ينظر: فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، محمد صالح الشنطي: 292.

(5) ينظر: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: 147.

(6) للاستزادة ينظر التبيان: 1/ 89، 1/ 92-93، 3/ 23، 3/ 224، 3/ 605، 4/ 170، 4/ 259، 5/ 466، 8/ 487، 188، 9/ 26، 27، 10/ 416، 417.

(7) التبيان 1/ 398.

(8) نفسه: 2/ 282.

(9) نفسه: 1/ 94.

ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾﴾ (البقرة: 107)، إذ يقول الطوسي: "وفي قوله: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾﴾ ثلاثة أوجه: أحدها: التحذير من سخط الله وعقابه اذ لا أحد يمنع منه. والثاني: التسكين لنفوسهم: أن الله ناصرهم دون غيره، اذ لا يعتد بنصر أحد مع نصره. والثالث: التفريق بين حالهم، وحال عباد الأوثان. مدحا وذما لأولئك"[1].

رأى الطوسي أن الكلام يمكن تأويله بأكثر من وجه، فقد فطن إلى ما يكمن وراء النص، أي المعلومات التي يحتويها الخطاب المرهونة بسياق الحديث[2].

فقد توصل الطوسي إلى المعلومات المضمرة التي تفهم من خلال تأويل السياق؛ لأن الأقوال المضمرة تتضمن قائمة من التأويلات المفتوحة بتعدد سياقاتها المقامية التي تُنجز ضمنها[3]، يقول فان دايك: أن الخطاب المُنجز قد يحمل في ثناياه معاني لا يقع التعبير عنها مباشرة، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أُخر قد عُبر عنها تعبيرا صريحا[4].

فالطوسي لم يكتفِ بظاهر الآية فقط وإنما راح ينقب عن الأقوال المضمرة التي يحملها النص؛ لأن الأمر في الأقوال المضمرة يستدعي الخروج عن النطاق اللغوي المحض، ولا بد من امتلاك الكفاءة التخاطبية* التي من شأنها أن تعين المتخاطبين على استخدام الجمل اللغوية، وتأويلها تأويلا سليما يتوافق مع متطلبات المساق[5]، فقد نفذ الطوسي إلى ما وراء النص متكئا في ذلك على القيم التداولية في تفسيره للآية الكريمة؛ لأن المخاطَب عنصر أساسي في التخاطب، وهو المسؤول المباشر عن تفكيك ما يعتري النص من شفرات[6].

---

(1) التبيان:1/ 398.

(2) Catherine kerbrat, Oreccheoni, Limplicite, paris, Armand Colin, 1986 p.39
نقلا عن التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي:32

(3) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 32.

(4) ينظر: النص والسياق، فان دايك: 156.

(5) ينظر: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: 147.

(6) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: 32-33. ومقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي عبد الحسين: 80.

ومما سبق نجد الطوسي قد قرأ المسألة قراءة نستشف منها لمحة تداولية؛ لأنه تعامل مع النص على وفق الإضمار القولي الذي يُستنبط من المنطوق ولا يُصرح به[1] ولأنه أيضا قد أدرك أن الجانب اللغوي وحده لا يستطيع الوغول إلى كنه النص، فنجده قد تعامل مع النص على وفق ما يحيط به من عناصر لغوية وغير لغوية[2].

ومن المباحث الأخر التي يتقارب فيها الطوسي من قول التداوليين بأن الأقوال المُضمرة هي: المعلومات غير الظاهرة التي تفهم من التأويل السياقي للحديث[3]، تفسيره لقوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢﴾ (الفتح: 2)، إذ قال الطوسي: "قوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ قيل جعل غفرانه جزاء عن ثوابه على جهاده في فتح مكة. وقيل في معناه أقوال: أحدها: ما تقدم من معاصيك قبل النبوة وما تأخر عنها. الثاني: ما تقدم قبل الفتح وما تأخر عنه. الثالث: ما قد وقع منك وما لم يقع على طريق الوعد بأنه يغفره له إذا كان. الرابع: ما تقدم من ذنب أبيك آدم، وما تأخر عنه. وهذه الوجوه كلها لا تجوز عندنا، لأن الانبياء عليهم السلام لا يجوز عليهم فعل شيء من القبيح لا قبل النبوة ولا بعدها[4]، وقال: "للآية وجهان من التأويل: احدهما: ليغفر لك ما تقدم من ذنب امتك. الثاني: أراد يغفر ما اذنبه قومك اليك من صدهم لك عن الدخول إلى مكة في سنة الحديبية"[5].

يبدو أن الطوسي قد عمل وفق مبدأ (الانكار والتعزيز) الذي نادى به التداوليون فيما يخص الأقوال المُضمرة، لأن من خواص الأقوال المُضمرة أنها يمكن الغاؤها أو ايقافها أو تعزيزها[6]. فقد أشار إلى المبدأ الأول قائلا: "وهذه الوجوه كلها لا تجوز عندنا". أي:

(1) ينظر: الحجاج في القرآن من أهم خصائصه الأسلوبية، عبد الله صولة: 264. والأبعاد التداولية في معاني القرآن للفراء، زينب عادل محمود: 77.

(2) ibid،p،161، نقلا عن التداولية واستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج: 232.

(3) ينظر: الخطاب الأدبي ورهانات التأويل قراءة نصية تداولية حجاجية: 99.

(4) التبيان: 9/ 303-304.

(5) نفسه: 9/ 304.

(6) ينظر: التداولية، جورج يول: 77.

الاقوال الأربعة الاولى التي أنكرها، أما المبدأ الثاني فقد أشار إليه قائلا: "وللآية وجهان من التأويل". ويتبين من خلال قول الطوسي أنه قد عمل وفق قانونين تخاطبيين اثنين هما (قانون الاختصار)، و(قانون حفظ المقتضى) وهذان ما نادى بهما التداوليون في حالة التعرف على مقتضيات القول. فقد عمل وفق الأول الذي ينص على أن المُلقي يُضمر في كلامه ما دلت عليه القرائن، معتمدا في ذلك على قدرة المتلقي في تدارك ما أُضمر بالتصريح بمعنى غير المعنى الذي سيق له الكلام[1]، إذ أدرك الطوسي أن اللسان العربي يمتاز على كثير من الألسن بكونه يميل إلى إيجاز العبارة وطي المعارف طيا[2]. فقد أشار الطوسي إلى المعنى قائلا: "أضاف الذنب إلى النبي وأراد به أمته، كما قال ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف، من الآية: 82)، يريد أهل القرية فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وذلك جائز لقيام الدلالة عليه، كما قال ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ (الفجر، من الآية: 22)، والمراد وجاء أمر ربك"[3]. أما المبدأ الثاني (قانون حفظ المقتضى) الذي ينص "على افتراض أن لكل صيغة تعبيرية وجها فأكثر لفهم معناها"[4]، فقد أشار الطوسي إليه قائلا: "للآية وجهان من التأويل"، وبهذا يكون الطوسي قد توصل إلى عمق النص لمعرفة كنهه والوصول إلى قصد المتكلم عن طريق الأقوال المُضمرة، وهذا ما عمل به التداوليون الذين قالوا: إن الأقوال المضمرة في التحليل التداولي تفضي بنا إلى مساحات معرفية واسعة تمكننا من الوصول إلى معنى الخطاب الذي من أجله أنشده قائله، فقد يقول المتكلم أمرِ ما، في حين يقصد من كلامه بشكل مضمرِ أمرا أخر[5].

ومن استجلاءات الطوسي الأخر التي يقارب فيها عمل التداوليين فيما يخص الأقوال المُضمرة تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ

(1) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 112.

(2) نفسه.

(3) التبيان: 9/ 304.

(4) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 113.

(5) ينظر: المُضمر، اوريكيوني: 40.

لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾ (النساء: 82)، فقد قال: "هذه الآية تدل على أربعة أشياء: أحدها: على بطلان التقليد، وصحة الاستدلال في اصول الدين، لأنه حث ودعا إلى التدبر. وذلك لا يكون إلا بالفكر والنظر. والثاني: يدل على فساد مذهب من زعم أن القرآن، لا يفهم معناه إلا بتفسير الرسول له من الحشوية، والمجبرة، لأنه تعالى حث على تدبره، ليعلموا به. الثالث: يدل على أنه لو كان من عند غير الله، لكان على قياس كلام العباد من وجود الاختلاف فيه. الرابع: تدل على أن المتناقض من الكلام ليس من فعل الله، لأنه لوكان من فعله، لكان من عنده، لا من عند غيره"[1].

يبدو أن الطوسي قد فهم النص في ضوء الأقوال المُضمرة التي يكتنفها النص، فهو يقول: "هذه الآية تدل على أربعة أشياء"، وعلى هذا قارب الطوسي قول التداوليين الذي قالوا: إن خصائص الأقوال المضمرة أنها تتضمن قائمة من التأويلات المفتوحة بتعدد سياقاتها المقامية التي تُنجز ضمنها[2]، فطبقة المضمَّنات تضم كل المعلومات التي يمكن استنتاجها جراء قول معين، والتي تكون خاضعة لبعض خاصيات السياق التعبيري الادائي[3]، فقد راح الطوسي يفتش عما يكمن وراء النص الظاهر من معلومات لا تبدو صريحة؛ يقول فان دايك: إن الخطاب المُنجز قد يحمل في ثناياه معاني لا يقع التعبير عنها مباشرة، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أُخر قد عُبر عنها تعبيرا صريحا[4].

يتضح أن الطوسي راعى الفسحة المعرفية التي يتمتع بها النص القرآني للوصل إلى معنى الخطاب الذي من أجله أنشده قائله[5]، فالمتكلمون قد يوصلون المعنى عبر الأقوال المضمرة، في حين أن المستمعين هم الذين يتعرفون على المضمر من الأقوال عبر عمليات استدلالية[6]. فالقول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن

---

(1) التبيان: 8/ 187.

(2) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 32.

(3) ينظر: المُضمر، أوركيوني: 74.

(4) ينظر: النص والسياق، فان دايك: 156.

(5) ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 367.

(6) ينظر: التداولية، جورج يول: 71. وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن: 41.

تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث[1]؛ لأن العبارة اللغوية لا يتحدد معناها بدلالة تركيبها فقط؛ لأن العناصر السياقية ومقام الإنجاز وحيثيات الاستعمال وكل ما يحيط بالخطاب من ظروف أثرا في استخلاص المعنى من النص[2].

فقد عالج فالطوسي المسألة معالجة لا تخلو من لمحة تداولية؛ لأنه قارب في تحليله القولة التداولية التي تبين حالة كون المعاني المباشرة وحدها غير كافية في فهم وتأويل الخطاب ولا بد من أن ينتقل المخاطَب من المعنى المباشر إلى المعنى غير المباشرة (المعنى الضمني) ومراعاة السياق من أجل الوصول إلى المعاني المقصودة من الخطاب[3].

ومن خلال الطرح المسبق نستطيع القول أن المقاربة التداولية عند الطوسي كانت حاضرة بصورة واضحة ملفتة للنظر، فقد ركز على مسألةٍ فحواها أن الكلام خرج عن مقتضاه الظاهر إلى مقتضى آخر يُفهم من دواعي سياقية لها وظيفة مركزية في تحديد المعنى، إذ يكشف السياق عن قصد المرسِل ونواياه الظاهرة والخفية، ثم إن للسياق مجالاتٍ معرفيةً متعددة تتوزع عبر فضاءات معرفية كثيرة منها ما هو مرتبط بالمتكلم والمتلقي وشرط الإنتاج اللغوي والزمان والمكان[4].

---

(1) Catherine kerbrat. Oreccheoni, Limplicite, paris, Armand Colin,1986 p.39
نقلا عن التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 32.

(2) ينظر: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، بشرى البستاني: 249. والاستلزام الحواري في القرآن الكريم سورة طه أنموذجا، سعاد ميرود: (المقدمة: أ).

(3) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: 38.

(4) ينظر: السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان: 15-16-17، ومظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012م: 182.

الخاتمة ونتائج البحث

يمكن ايجاز اهم النتائج التي توصل اليها البحث بما يأتي:

1- تناولنا في البحث امرين، احدهما: (الافتراض المسبق) الذي تبدى بوضوح في تفسير الطوسي من خلال استعانته بعدة ادوات في تفسير الآيات، كأسباب النزول وعلم المخاطَب والمتكلم بالأحداث والذوات إلى غير ذلك. والآمر الآخر هو (الأقوال المُضمرة) التي تحتمل عدة آراء، وليس كما ذهب اليه الباحثون الذين لم يميزوا بين القول المُضمر والفعل الكلامي غير المباشر.

2- اقتفى البحث آلية الموازنة بين التراث والحداثة من اجل الكشف عن المخزون العربي الاسلامي الحافل بالتحليلات التداولية وان لم يُصرح بذلك مباشرة.

3- تبين لنا أثر الثقافة الاصولية والعقدية في تحليل الطوسي للنصوص تحليلا يقارب بصورة كبيرة ما انتهت اليه الدراسات التداولية، فعند ملاحظة مضمرات آيات الطوسي في التحقق من صحة التأويلات وتبنيها أنها ذات مبانٍ أصولية كاعتماده على السماع بالنقل الموثوق من السلف الصالح أو الاجماع الموثوق به أو الاعتماد على الأدلة العقلية والشرعية المبنية على أسس صحيحة، وأنها تشير إلى القول باحتمالية مضمنات القول وعدم قطعيتها التي أشار إليها التداوليون فيما بعد.

4- قسّم الطوسي معاني القران إلى أربعة أقسام نوجزها بما يأتي:

-ما اختص الله تعالى بالعلم به، فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه.

-ما كان ظاهره مطابقا لمعناه.

-ما هو مجمل لا ينبئ ظاهره عن المراد به مفصلا.

-ما كان اللفظ مشتركا بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن أن يكون كل واحد منهما مرادا.

5- اضاف الطوسي إلى تقسيمه السابق تقسيما آخر، قائلا: "وجميع أقسام القرآن لا يخلو من ستة: محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وخاص وعام.

6- كشفت لنا مدونة التبيان عن مسوغات اخر في اعتماد الإستراتيجية التلميحية لم يتطرق إليها التداوليون وتلك المسوغات هي:

- رأى الطوسي: أن تأويل القرآن لا يخرج عن أحد الأقسام السبعة: إما أمر، أو نهي، أو وعد، أو وعيد، أو خبر، أو قصص، أو مثل. وهو الذي ذكره أصحابنا في أقسام تفسير القرآن".

- إن ظاهرها إخبار هلاك الأولين وباطنها عظة للآخرين".

- إنك إذا فتشت عن باطنها وقسته على ظاهرها وقفت على معناها".

- أضاف الطوسي مسوغا آخر في أثناء حديثه عن الاستشهاد بكلام العرب على مقاصد القران الكريم، قائلا: "وإنما يحتج علماء الموحدين بشعر الشعراء وكلام البلغاء، اتساعا في العلم، وقطعا للشغب، وإزاحة للعلة، وإلا فكان يجب ألا يلتفت إلى جميع ما يطعن عليه، لأنهم ليسوا بأن يجعلوا عيارا عليه بأولى من أن يجعل هو عليه السلام عيارا عليهم.

7- تعد متضمنات القول من المحاور الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة التداولية؛ إذ تكمن حاجتها في وضع معين عندما نحتاج إلى تدقيق إضافي نتجاوز فيه المعنى الظاهر.

8- يُعدُ الافتراض المسبق دعامة أساسية من دعامات التحليل التداولي، لأنه ذو" ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ. فضلا عن قيمتة التي باتت واضحة حينما أصبح التحليل التداولي بديلا لا غنى عنه للوجهة الدلالية في عملية التواصل.

9- لم تكن أفكار الطوسي بعيدة عن فكرة الافتراض المسبق، اذ وجدناه في كثير من المواطن قد اعتمد في تفسيره النص على وفق المعطيات المشتركة بين المخاطِب والمتلقي.

10- استطاع البحث ان يقف على أهم الفروقات التي تميز الافتراض المسبق عن الاقوال المضمرة، ويمكن إيجاز ذلك الفرق بالقول: أن فك ترميز الافتراضات يتم مبدئيا بفضل الكفاءة الألسنية اللغوية وحدها، في حين يتطلب فك ترميز المضمنات بالإضافة إلى تلك الكفاءة تدخل الكفاءة الموسوعية (المنطقية والبلاغية التداولية

التواصلية) التي يتمتع بها المتكلمون. هذا بالإضافة إلى أن الافتراض المسبق يمكن أن يتوصل إليه المتلقي عبر عمليات ذهنية بسيطة مقارنة مع القول المُضمر، إذ يتطلب الأخير إلى أعمال فكرٍ من المخاطَب؛ لأنه يقوم على الفهم الذي يستنتجه المخاطَب اعتمادا على السياق الذي دار فيه الحديث، ويوحي هذا الاختلاف إلى القول بأن الافتراض المسبق وليد ملابسات الخطاب، بينما القول المُضمر وليد السياق الكلامي.

11- توصل البحث الى نتيجة مهمة يمكن اعتبارها أهم ما جاء في هذا البحث ومفادها (التمييز بين القول المضمر والفعل الكلامي غير المباشر) فـ (الأقوال المُضمرة) التي تحتمل عدة مقاصد، اما الفعل الكلامي غير المباشر ما احتمل مقصدًا باطنا واحدا فقط، وهذا امر لم ينتبه له اغلب الباحثين.

12- كشفنا في البحث عن حضور الأقوال المُضمرة في تفسير الطوسي وعرضنا فيه نصوصا يظهر فيها قابلية الأقوال المُضمرة على الرفض والقطع والاستدراك.

13- أشار البحث الى أهمية الأقوال المضمرة في التحليل التداولي، إذ انها تفضي بنا إلى مساحات معرفية واسعة تمكننا من الوصول إلى معنى الخطاب الذي من أجله أنشده قائله، فقد نتكلم بشكل بين عن أمرٍ ما، في حين نقصد من كلامنا بشكل مضمرٍ أمرا أخر.

14- أكد البحث ان الأمر في الأقوال المضمرة يستدعي الخروج عن النطاق اللغوي المحض؛ لأن الاكتفاء بالمعاني المعجمية يؤدي قصورا في فهم التأويلات التي يتضمنها الخطاب، وأكد على ضرورة امتلاك الكفاءة التخاطبية التي من شأنها أن تعين المتخاطبين على استخدام الجمل اللغوية، وتأويلها تأويلا سليما يتوافق مع متطلبات المساق.

قائمة المصادر:

القران الكريم.

الكتب:

- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة- دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، بيروت- لبنان، 2004.
- إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب (ت403هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط5، دار المعارف – مصر، 1997م.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، (د. ط)، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني الدمشقي (ت 1425هـ)، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1996.
- التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي. (د.ط) (د.ت).
- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، ط1، منشورات الاختلاف، المجلد 8، 2003.
- تحليل الخطاب، ج. ب. براون، ج. يول، ترجمة: محمد لطفي الزليطني، منير التريكي، (د. ط)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997.
- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2005.



- التداولية في البحث اللغوي والنقدي، بشرى البستاني، ط1، مؤسسة السياب، شارع المتنبي-بغداد، 2012.
- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية اللاذيقية، 2007.
- التداولية واستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج، ط1، دار رؤية، 2015م.
- التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الامان، الرباط، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
- الحجاج في القرآن من أهم خصائصه الاسلوبية، عبد الله صولة، ط1، دار الفارابي، بيروت–لبنان، 2001م.
- الخطاب الأدبي ورهانات التأويل قراءة نصية تداولية حجاجية، نعمان بوقرة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 2012م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط3، مطبعة المدني بالقاهرة- دار المدني بجدة، 1992.
- السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، ط1، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 2000م.
- العقد الفريد، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت 328هـ)، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1404هـ.
- فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، محمد صالح الشنطي، ط5، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية- حائل، 2001م.
- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط2، 2000.

- في البرجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، علي محمود حجي الصراف، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.
- في سبيل منطق للمعنى، روبير مارتان، ترجمة وتقديم: الطيب البكوش، صالح الماجري، بمساهمة بشير الورهاني، ط1، بيروت، 2006.
- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر- آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية بإشراف عز الدّين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، ط2، منشورات دار سيناترا- تونس، 2010.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ط1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998.
- لسانيات الخطاب الاسلوبية والتلفظ والتداولية، صابر الحباشة، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية اللاذيقية، 2010م.
- مبادئ التداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين، محمود طلحة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2014م.
- محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، 2013م.
- المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الاردن، 2012م.
- مدخل إلى دراسة التداولية مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتأويل، فرانثيسكو راموس، ترجمة وتقديم: يحيى حمداي ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، ديوانية- العراق، 2014.
- المُضمر، كاترين كيربرات، أوريكيوني، ترجمة: ريتا خاطر، ط1، بيروت، 2008.

- معجم المصطلحات اللسانية، مبارك المبارك، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان، 1995.
- المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي، ط2، دار المدار الاسلامي، بنغازي- ليبيا، 2007.
- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، (د. ط)، أفريقيا الشرق، بيروت- لبنان، 2000.
- النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 2015م.

الرسائل والأطاريح:

- الأبعاد التداولية في معاني القرآن للفراء، زينب عادل محمود، رسالة ماجستير، كلية الدراسات القرآنية، جامعة بابل، 2017م.
- الاستلزام الحواري في القرآن الكريم سورة طه أنموذجا، سعاد ميرود، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الدكتور يحي فارس، 2015م.
- دستور جمهورية العراق لسنة 2005 مقاربة تداولية، عبد الحميد آل حفير، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد لعلوم الانسانية، جامعة بغداد، 2017م.
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح الحاج فرهود، أطروحة دكتوراه، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 2006م.
- مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012م.
- مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي عبد الحسين، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2016م.

- المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة، موساوي فريدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات جامعة الجزائر، 2005م.

الأبحاث:

- المتشابه في القران مفهومه وأسبابه وحكمته، طه عابدين طه، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مجلد 19،عدد 41، جمادى الثاني 1428هـ.
- المنطق والمحادثة، غرايس، ترجمة: محمد الشيباني، سيف الدين دغفوس، بحث منشور ضمن كتاب اطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، الجزء الثاني.

التداولية وبناء النظرية النحوية العربية:
بحث في المبادئ المقامية عند النحاة

د.عبد الله الكدالي

باحث من المغرب

1- الخلفية التداولية للنظر النحوي:

إن الناظر في مصنفات النحو يلفي اهتماما كبيرا من النحاة العرب القدماء بتداول اللغة بين الأفراد وتفاصيل استعمالها في حياتهم اليومية، ولذلك ظل المكون المقامي[1] بميكانيزماته ومستوياته حاضرا في تقعيداتهم وتعليلاتهم. فمن يتأمل نحو سيبويه ويغوص فيه كما يؤكد إدريس مقبول، "يجده نحوا وظيفيا وتداوليا بامتياز وذلك أنه نسق منتظم للسان العربي مبني على رعاية الأركان الخارج لسانية المتداخلة في بناء اللغة العربية وتوجيه الدلالات التواصلية من قبيل المتكلم والمخاطب والسياق التخاطبي ومقاصد المتخاطبين واستلزامات الحوار (...)

ولقد أتى على النحو حين من الدهر ضاق فيه حتى صار تفسيرا وإعرابا ووصفا لأمثلة معزولة عن سياقاتها وشواهد مقطوعة عن مقاماتها التواصلية التي هي ماء حياتها فصار مادة جامدة خامدة بعد أن كان تداوليا حيا"[2].

(1) يقول أبوبكر العزاوي في معرض تنصيصه على الترابط بين الدلالي والتدولي: "إن معنى القول لا يمكن وصفه بتاتا في استقلال عن المقام والوظيفة القولية، وبعبارة أخرى، فالتداول أو المقام مؤشر له في كل أجزاء المعنى" [أبوبكر العزاوي "اللغة والحجاج"، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر- بيروت، ط: 2009، ص: 46].

(2) إدريس مقبول "الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية"، عالم الكتب الحديث- اربد الأردن، ط: 1، س: 2011، ص: 77.



ويفسر أسعد خلف الله العوادي اهتمام النحاة العرب القدماء، وفي مقدمتهم سيبويه، بالجوانب التداولية للغة، باعتمادهم على اللغة الحية المنطوقة، حيث يقول: "عند دراستي النحو العربي وظواهره التي تربط قواعده وجدت أنه منذ بداياته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه كان يراعي أطراف العملية الكلامية من متكلم ومخاطب والعلاقة بينهما وملابسات الحديث في صياغة القاعدة وتفسير الظاهرة النحوية وتحليلها والتمثيل لها لأن النحويين اعتمدوا على اللغة الحية المنطوقة وسماعها من قائليها ومشافهتهم"[1]. ويضيف في موضع آخر من الكتاب نفسه قائلا: "ويستطيع المتدبر في ذلك أن يصل إلى نتيجة مفادها أن سيبويه يحوِّل النصوص المكتوبة إلى مقاطع حوارية فيتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها اللغوية تبعا إلى المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإن قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضا وكأن اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة"[2].

ويؤكد إدريس مقبول أن اعتماد القدماء على الجوانب التداولية والاستعمالية للكلام ليس حصيلة صدفة أو رأيا فرديا أو إجراء ظرفيا، وإنما هو منهج في الدراسة وتصور في التحليل والتعليل، فسيبويه الذي أسس للدرس النحوي "قد لا يقف عند هذا الحد في الكشف عن الصيغة التداولية الاستعمالية لما يؤسسه من نظر نحوي، بل يتعداه إلى تأكيد هذا التصور باعتماده، مما يزيد في تغلغل هذا المفهوم في النظر، إذ لو كان عابرا أو غير ذي بال لما جاز أن نصادفه بغزارة باللفظ وبالمضمون"[3].

وقد أرجع إدريس مقبول سر اهتمام سيبويه بالجانب التداولي للغة إلى عاملين اثنين؛ الأول يتعلق بالمذهب الاعتزالي الذي اعتنقه سيبويه، والثاني يرجع إلى الطابع الاستعمالي المميز للغة، حيث يقول: "ومما انتهى إليه النظر في كتاب سيبويه، وكاد يكون رأيا

---

(1) أسعد خلف العوادي "سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة"، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، ط: 1، س: 2011، ص: 14.

(2) المرجع نفسه، ص: 60.

(3) إدريس مقبول "الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، جدار للكتاب العالمي-عمان وعالم الكتب الحديث-إربد، ط: 1، س: 2007، ص: 393.

لكل معتن بدراسته أن سيبويه يتبنى نظرة فعلية للغة من حيث هي استعمال فعلي للمتكلم العربي، وليس نظاما مفترضا لا علاقة له بالتحقق الفعلي.

وقوة الاستعمال راجعة فيما نعتقد –إذا وصلناها بعقيدة الرجل الكلامية– إلى تصور المعتزلة ومذهبهم في التواضع والاتفاق اللغوي من جهة، والذي يجعل من المتكلم صاحب القرار الأول في الإنشاء اللغوي والخلق اللساني، ومن جهة أخرى قوة العرف والاستعمال الذي يأتي على اللغة فيُعْمِلُ فيها أشكالا من التغيير بالنقص والزيادة والتبديل والتوسيع والتقليص مما يرجع كله إلى سلطة المتكلم[1].

فصحيح أن اللغة عند سيبويه تحديدا، وعند النحاة عموما، ليست نظاما مفترضا ومجردا عن الاستعمال اليومي، بل هي نظام تواصلي يخضع لسلطة المعيار بالقدر الذي يستجيب فيه لإكراهات الاستعمال والتداول بين الأفراد[2]. ويظهر ذلك جليا، كما سنبينه لاحقا بتفصيل، في حديثهم عن التكلم، والمخاطب، والضرورة، والاتساع، والإعراب التقديري، وغير ذلك. غير أن تعليل إدريس مقبول هذا الأمر وربط اعتناء سيبويه باستعمال اللغة باعتناق المذهب الاعتزالي يطرح جملة من الأسئلة، من قبيل؛ هل سيبويه فعلا معتزلي المذهب فكرا ومنهجا؟ وهب أنه كان كذلك، فهل استضمر فعلا الإجراءات التداولية والميكانيزمات المقامية في تقعيداته وتعليلاته بالمفهوم الذي تناولها المعتزلة ودافعوا بها عن تصورهم؟ ثم هل الاعتناء بالمقام التداولي مقصور على سيبويه دون بقية النحاة؟

تستلزم الإجابة عن هذه الأسئلة الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- اختلف الدارسون حول الانتماء المذهبي لسيبويه بين من ينسبه إلى الأشاعرة ومن ينسبه إلى المعتزلة. وليس الباحث بغافل عن هذه المسألة، فقد عرج عليها في صدر كتابه[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص: 389.

(2) يقول مسعود صحراوي في هذا السياق: "لعل من مظاهر العبقرية عند بعض النحاة أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضا أنها "لفظ معين" يؤديه "متكلم معين" في "مقام معين" لأداء "غرض تواصلي إبلاغي معين". ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصاله رسالة إبلاغية إليه" [مسعود صحراوي "التداولية عند العلماء العرب"، دار الطليعة- بيروت، ط: 1، س: 2005، ص: 174].

(3) إدريس مقبول "الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، ص: 59 إلى 69.

- تحدَّد مفهوم المقام أو التداول عند المعتزلة انطلاقا مما تقرر عندهم في حقيقة الكلام والقصد منه، فقد استلزم اشتراطُ القصد في الكلام عندهم وجودَ المخاطب لحظةَ التكلم، ولذلك ارتبط المكون المقامي في تصورهم بالمخاطب أساسا وليس بالمتكلم. بينما يحضر المكون المقامي عند سيبويه وغيره من النحاة الآخرين في علاقته بالمتكلم والمخاطب معا، بل إن حظ المتكلم كان عندهم أوفر، وقد أشار إليه المؤلف نفسه في هذا النص، من خلال تنصيصه على "تبني سيبويه نظرة فعلية للغة من حيث هي استعمال فعلي للمتكلم العربي". ويقول خالد ميلاد في هذا الخصوص: "إن تَتَبُّعَنا لهذا المفهوم [المقام] مكننا من ملاحظة أنه مفهوم مترسخ في الدرس النحوي منذ سيبويه، فصاحب الكتاب أطنب في الحديث عن حال المتكلم وحال المخاطب، وذلك باعتبارهما جزءا من المعنى لهما محلهما في البنية النحوية، ولذلك يكون لديه الاستغناء عن بعض الألفاظ في الأبنية المنجزة بالحذف استغناء بما يرى من الحال وبما يجري من الذكر"[1].

فكثير من التعديلات والتغييرات التي تلحق بنية التراكيب اللغوية تجد مسوغاتها عند النحاة في مقام التخاطب بمختلف أجزائه ومستوياته. فعند كل تعليل أو تقعيد يحضر باستمرار المتكلم، أو المخاطب، أو المحيط المادي، أو كلها مجتمعة، وإن كان استحضار هذه العناصر على سبيل النمذجة والتمثيل وليس بوصفها وضعيات تواصلية مخصوصة.

ومن جهة ما يخص حقيقة الكلام فقد اختلف المعتزلة والنحاة بل والأشاعرة أيضا في تحديد مفهوم الكلام، ذلك أن "عامة النحويين لا ترى في غير الجملة المفيدة كلاما، وعامة أصوليي الأشاعرة ترى في الحرف الواحد كلمة وكلاما. أما المعتزلة فلا يرون في ما قل عن حرفين، كلمة وكلاما"[2]. ولاختلاف هؤلاء أصوله النظرية والفكرية، فبين اعتبار الكلام صفة وبين اعتباره حدثا وبين وصفه بالصورة التركيبية فروق تفرض تباين مناهج المقاربة.

---

(1) خالد ميلاد "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة"، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس وجامعة منوبة، ط: 1، س:2001، ص: 404-405.

(2) رشيد يحياوي "التبالغ والتبالغية، نحو نظرية تواصلية في التراث"، دار كنوز- عمان الأردن، ط: 1، س: 2014، ص: 195.

ولذلك يصعب التسليم بتأثر النحاة، أو تأثر سيبويه تحديدا، بطروحات المعتزلة بخصوص الاعتناء بالمكون المقامي عند تقعيدهم للغة وتعليلهم للضوابط المستخلصة.

- لعل في كلام خالد ميلاد جوابا عن السؤال الأخير، فالاعتناء بمختلف أشكال استعمال اللغة وتداولها بين الأفراد لم يكن مقصورا على سيبويه دون غيره من النحاة، وإن كان له فضل التنبيه إلى هذا الأمر مبكرا. بل إن اعتناء النحاة بالمكون المقامي في تحليلاتهم وتعليلاتهم واستخراجهم للضوابط اللغوية وأصول الضوابط، لا يقل عن اهتمام البلاغيين بهذا المكون. وقد عقدت في هذا الإطار بسمة بلحاج رحومة الشكيلي مقارنة بين النحو والبلاغة قائلة: "الفرق بين النحو والبلاغة لا يكمن في اختصاص الأول بالبحث في المعنى واهتمام الثاني بالتركيب، بل هما يشتركان في العناية بأحوال اللفظ، إلا أن ما يفرق بينهما هو أن الأول يبحث في اللفظ من حيث أنه مقتضى لحال معينة، لذا فهو يسعى إلى الوقوف على ما به يكون ذاك اللفظ مطابقا لهذه الحال، في حين أن الثاني يبحث في أحوال اللفظ من حيث ما يؤدي به من معان أصول"[1].

ومع أن المعاني الفرعية التي يعنى بها علم البلاغة هي أكثر خضوعا للمقام التواصلي في نشوئها وتأويلها من المعاني الأصلية التي يعنى بها علم النحو، فإن المعنى الأصلي نفسه لا ينشأ ويُتلقى خارج ضوابط المقام، إذ حيثما يكون المعنى -أصليا كان أو فرعيا- يحضر المقام، بل إن المقام هو الذي ينظم كل عمليات تشكل المعنى عند المرسل والمتلقي معا.

ولذلك ذهبت دراسات كثيرة إلى اعتبار اجتهادات النحاة في استخلاص الضوابط وتعليلها انطلاقا من الاستعمالات المختلفة للغة تمهيدا لأبحاث اللغويين في الدرس البلاغي عموما، وفي علم المعاني تحديدا. يقول إدريس مقبول في هذا الخصوص: "سيبويه لا يفصل في تحليله بين التركيب والدلالة ومقتضيات التداول التي تفرض أن يراعي أحوال المخاطبين بالكلام ودرجات تفاعلهم المستمر مع ما يلقى إليهم، وهو الأمر الذي اختصت بدراسته

(1) بسمة بلحاج رحومة الشكيلي "السؤال البلاغي؛ الإنشاء والتأويل" نشر المعهد العالي للغات – تونس، دار محمد علي للنشر، ط: 1، س: 2007، ص: 173.

فيما بعد البلاغة في شق المعاني (...). إن سيبويه لا يكاد يعلل فيما أوردناه إلا بما تعلق بالمتكلم والمخاطَب من جهة حصول الفائدة أو عدمها"[1].

فالنحاة، وسيبويه في مقدمتهم، لا يعزلون التركيب اللغوي الذي تنتظم فيه الكلمات عن مقتضيات تداولها بين المرسل والمتلقي، إذ شكل حصول الفائدة للمخاطب أو للمرسل أو لهما معا هاجس النحاة وهم يدرسون الإمكانات التي يحتملها هذا التركيب أو ذاك، خصوصا أنهم انطلقوا من مادة لغوية منجزة سلفا وليس افتراض جمل وتراكيب تستجيب للقاعدة المستنبطة، لأن منهجهم القائم على الشاهد يفرض ذلك. ولا يمكن للتركيب اللغوي أن يُنجز إلا في مقام تواصلي محدد.

غير أن قصد النحاة من هذا المنجز اللغوي مخالف لقصد البلاغيين منه، لأن مفهومهم للكلام مخالف لمفهومه عند نظرائهم البلاغيين. فما كان يهم النحاة كما يقول رشيد يحياوي "هو القاعدة التركيبية أو الشاهد اللغوي، فمتى وجدوا في ذلك ضالتهم رتبوا عليه المعنى المناسب للقاعدة أو الحالة التي تعنيهم حتى لو كان ذلك المعنى بعيدا عما يشترطه المقام المفترض لمصدر الكلام المستشهد به (...) لأن سؤالهم الأساسي كان في كيفية تجنيب المتكلم الخطأ من جهة قواعد العربية، لا من جهة استعماله لها بكيفيات مخصوصة مناسبة لمقامات مخصوصة. فالذي أخذ على عاتقه هذه المهمة هو علم البلاغة تحديدا"[2].

إن القصد الذي يؤطر عمل النحاة والمتمثل أساسا في الوقوف على الخطأ وتجنيب المتكلم إياه، جعل الشاهد اللغوي يؤدي مهمة العاضد للقاعدة المستخلصة والدليل على صحة التعليل المقترح للقاعدة، وليس مهمة ضبط المعاني التي يقتضيها تداول التركيب اللغوي وحصر الدلالات التي يحتملها مقام الاستعمال[3]، لأن الأخيرة من مهام الدرس البلاغي.

---

(1) إدريس مقبول "الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، ص: 333.

(2) رشيد يحياوي "التبالغ والتبالغية، نحو نظرية تواصلية في التراث"، ص: 185.

(3) نبه تمام حسان أيضا إلى هذا الأمر من زاوية التمييز بين الزمن الصرفي والزمن السياقي، فبدلا من تمييز النحاة بين هذين الزمنين في صيغتي "يذهب" و"لم يذهب" أو صيغتي "نجح" و"إذا نجحت"، نسبوا اختلافهما إلى الأدوات فقالوا إن "لم" حرف قلب وإن "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمن. والخلاصة في نظر تمام حسان أن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام الصرفي وينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام

ولذلك يميز رشيد يحياوي بين صنفين من المقام؛ المقام الصوري، وهو الأساس الذي بنى عليه النحاة تعريفهم للكلام، والمقام المادي الذي يكمل ما انتقص من التركيب اللغوي، بحيث تقوم عناصر المقام المادي مقام العناصر اللغوية المحذوفة أو تخصص العبارات العامة، كملامح الوجه أو إشارة اليدين أو تموضع المرسل أو غير ذلك.

ففي معرض مناقشة الباحث للجمل المفيدة وغير المفيدة عند النحاة، يؤكد أن الجمل التي عدها النحاة "غير مفيدة في المقام التبالغي الصوري، قد تفيد في المقام التبالغي المادي، وذلك بمضمرها الذي قد يعبر عنه المتكلم بتنغيم الصوت وبعلامات غير لغوية كحركة اليد أو الحاجبين أو غير ذلك، كما قد يكمله المخاطب بمراعاة العلامات غير اللغوية للمتكلم، أو بمراعاة ظروف أخرى تتصل بالمقام التبالغي المعين"[1].

لكن هذا لا يفيد في نظر الباحث أن النحاة لم يعتنوا بالمقام المادي في مناقشاتهم للضوابط اللغوية والتمييز بين الخطأ والصواب، وإنما المقصود هو أن النحاة تركوا ثغرة في تعريفهم للكلام سارع النقاد والبلاغيون إلى ملئها بأن أفصحوا في تعريفهم للكلام عن شرط مراعاة المقام ومقتضى الحال. يقول الباحث: "بيد أن حكمنا هذا يجب أن لا يفهم منه أن النحويين لم يراعوا مطلقا موضوع المقام المادي في التبالغ، وإنما قصدنا أنهم لم يعتدوا به في تعريفهم للكلام والجملة تحديدا، بخلاف البلاغيين الذين صرحوا بلزومه للكلام في تعريفهم للبلاغة، وفي تمثلاتهم للكلام في التبالغ معا. أما استناد النحاة للقرائن المقامية والحالية فحاضر عندهم وخاصة عند أوائلهم كالخليل وسيبويه والفراء، في مباحث مثل الحذف والذكر والتقديم والتأخير، وإن جاء ذلك كله بهدف التقعيد وإرجاع المعدول عن الأصل إلى الأصل"[2].

الصرفي وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق. وهذه المطالب هي التي اصطلحنا على تسميتها بالظواهر الموقعية. ومادام الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل والصفة إلخ. فلابد أن تلعب القرائن الحالية والمقالية دورها كاملا في تحديد هذا الزمن". [اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة - الدار البيضاء، د.ط، د.ت، ص: 243].

(1) رشيد يحياوي "التبالغ والتبالغية، نحو نظرية تواصلية في التراث"، ص: 180.

(2) المرجع نفسه، ص: 180.

والمتأمل لتعليلات النحاة القدماء وتفسيراتهم لجملة من الظواهر اللغوية والنحوية يستطيع رصد جوانب ثلاثة تختصر حضور المكون المقامي في الدرس النحوي، وهي؛ جانب يخص المتكلم[1] من قدرة على التكلم والإيضاح، وعلى التمييز بين أصناف القول وبين مختلف الوضعيات المقامية، وغير ذلك مما يدخل في صميم المقام التعبيري؛ وجانب يخص المخاطب من قدرة على الفهم والاستفادة، وعلى التكهن بمراد المتكلم، وغير ذلك مما يدخل في صميم المقام التأثري؛ وجانب يخص تفاعل المتخاطبين من نوع العلاقة التي تجمعهما، ونمط العلامة التواصلية المستعملة، والقرائن المصاحبة لتخاطب الطرفين، وغير ذلك مما يدخل في إطار المقام المادي.

ولذلك استند سيبويه (ت 180هـ) في ترتيب الضمائر داخل الجملة على الوضعية التخاطبية المادية التي تجمع المتكلم والمخاطب، حيث يقول: "وإنما كان المخاطَب أولى بأن يبدأ به من قبَل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يُبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب.

فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهُوك، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بدئ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إياك"[2].

فالنظام الترتيبي الذي تخضع له الضمائر في البنية التركيبية العربية، حيث يتقدم ضمير المتكلم ويليه ضمير المخاطب وتُختم البنية بضمير الغائب، يستمد منطقه من العلاقة

---

(1) رصد أسعد خلف العوادي أصنافا مختلفة للمتكلم الذي بنى عليه سيبويه قواعده، منها؛ المتكلم الحقيقي، والمتكلم المتخيل، والمتكلم الشاعر، والمتكلم المتعلم، وغير ذلك، حيث يقول: "فكثيرا ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التقعيد النحوي بل إنه في بعض الأحيان نجده يتخيل متكلما مستندا إليه في ربط النص بمحيطه وصولا إلى كنه بنيته العميقة. ومن خلال استقرائنا للأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب لاحظنا أن المتكلم عند سيبويه متنوع الأدوار سواء أكان حقيقيا أم متخيلا من سيبويه، فمرة نجد متكلم سيبويه شاعرا، وينزله منزلة خاصة يحتكم إلى شعره أحيانا ويتجاوز عن كثير من أخطائه معتذرا له (...)

وقد يكون المتكلم عند سيبويه متكلما متعلما (...)" [سياق الحال في كتاب سيبويه؛ دراسة في النحو والدلالة"، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، ط: 1، س: 2011، ص: 67].

(2) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، تح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل –بيروت، ط: 1، د.ت، ج: 2، ص: 364.

التخاطبية التي يقتضيها التخاطب باللغة، من حيث قرب المتخاطبين بعضهما من بعض أو بعدهما المكاني، ذلك أن هذه العلاقة يأخذ فيها المتكلم والمخاطب الحاضر لحظة التكلم صفة التخاطب المباشر، ويأخذ فيها المتكلم والمخاطب الغائب لحظة التكلم صفة التخاطب غير المباشر. ومن ثم فإن تجاور الضمائر في التركيب اللغوي امتداد لتجاور المتخاطبين في الوضعية التخاطبية.

وقد أكد أيضا ابن السراج (ت 316هـ) مبدأ القرب والبعد بين المرسل والمتلقي بخصوص ترتيب الضمائر، حيث يقول في مصنفه "الأصول في النحو": "فإن ذكرت الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فحق هذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبتدئ بالأقرب قبل الأبعد، وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب، وتعرف القوي من غيره، فإن الفعلين إذا اجتمعا إلى القوي، فتقول: قمت وأنت"[1].

إن مبدأ قرب المتخاطبين وبعدهما حاضر في ذهن النحاة في بناء القاعدة وتعليلها معا، فهو المرجع الذي بنوا عليه تصنيفهم لأدوات النداء، حيث يقول أبو الحسن الرماني (ت: 384هـ) في معرض حديثه عن الحروف الأحادية: "ومنها الهمزة، وهي تستعمل في موضعين: في النداء، والاستفهام. فإذا استعملت في النداء فلا ينادي بها إلا القريب دون البعيد، لأن مناداة البعيد تحتاج إلى مد الصوت، وليس في الهمزة مد"[2].

ولذلك قسموا أدوات النداء بالنظر إلى قرب المخاطب من المتكلم وبعده منه، فخصوا الهمزة و"أي" لمخاطبة القريب، وخصوا أدوات تتصف بمد الصوت، مثل آ و"أيا" و"هيا"، بمخاطبة البعيد، لأن قصر الصوت الذي يميز الهمزة و"أي" لا يتيح إبلاغ المخاطب وتنبيهه، أي أنه لا يؤدي القصد التداولي والنفعي للغة. وهكذا فمفهوم القرب والبعد الذي اعتمد في الدرس النحوي يترجم النظرة المادية للغة التي تتعامل مع اللغة بوصفها حصيلة تفاعل بين الأفراد المتخاطبين. وهي نظرة تخرج اللغة من التشكل الذهني المجرد عند المرسل وعند

(1) أبوبكر محمد بن السراج "الأصول في النحو" تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: 3، س: 1988، ج: 2، ص: 120.

(2) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني "معاني الحروف"، تح عرفان بن سليم الدمشقي، نشر المكتبة العصرية- بيروت، ط: 1، س: 2005، ص: 1.

المخاطب إلى واقعة مادية تحصل في فضاء معين ومن خلال تفاعل واع، ذلك أن المسافة بين المتخاطبين عند النحاة هي التي تحدد الصورة العامة للتركيب، سواء في طبيعة مفرداته أو في طريقة ترتيبها في النسق.

ومن ثم فإن النحاة لا يكتفون باستخلاص القواعد فحسب، بل تعليل المقاصد التداولية لكثير من الظواهر والضوابط، لأن من شأن هذه التعليلات التي تقوم على الأساس التداولي أن تمنح للقاعدة نفسها مسوغ وجودها في نظام لغة من اللغات. إذ اللغة في نظرهم ليست قوالب جامدة وضوابط جاهزة يقوم المتكلم والمخاطب بتطبيقها، بل هي نتاج تفاعل المتخاطبين وملاءمة الكلام مع مقتضيات المقام التواصلي[1].

وهكذا إذا نظرنا مثلا إلى المحيط المادي الذي يضم تخاطب المرسل والمتلقي نجد النحاة يؤسسون قواعد اللغة ويعللون ظواهرها انطلاقا من مبدأ قرب التخاطب وبعده، فانطلاقا من هذا المبدأ تم تعليل نظام ترتيب الضمائر داخل الجملة، وانطلاقا منه كذلك تم تصنيف أدوات النداء القريبة والبعيدة. بل إن الأساس التداولي للخطاب حاضر كذلك في مختلف التقسيمات التي أقاموها، سواء تلك التي تهم أقسام الكلمة، حيث ميزوا بين الاسم والفعل والحرف، أو تلك التي تهم أقسام الجمل كتمييزهم الجمل الفعلية عن الجمل الاسمية أو الجمل الخبرية عن الجمل الإنشائية[2]، أو تلك التقسيمات التي تهم أجزاء الجملة كالمبتدأ،

---

(1) يقول أسعد خلف العوادي في هذا الصدد: "والمطلع على تراثنا النحوي يجد أن النحاة قد أدركوا في أثناء التقعيد أن عناصر سياق الجملة قد لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى تسهم في تحديد معنى الجملة أحيانا وفي معاني عناصرها التركيبية لذلك أخذوها في الحسبان، فتناولوا مجموع الأمور التي تسهم في تشكيل المعنى وأدخلوها في صميم قواعدهم كلما دعت الحاجة إليها فقد راعوا قضايا المقام" [سياق الحال في كتاب سيبويه، ص: 34].

(2) يقول أبو محمد عبد الله بن هشام (ت 761هـ) في انقسام الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء: "وضابط ذلك أنه إما أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا، فإن احتملهما فهو الخبر، نحو "قام زيد"، وإن لم يحتملهما فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو "اضرب" و"لا تضرب" و"هل جاء زيد؟" وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: "أنت حر" وقولك لمن أوجب لك النكاح: "قبلت هذا النكاح". وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول "قم" حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه=

والخبر، والفعل، والفاعل، والمفعولات بمختلف أصنافها، وغير ذلك. هذا فضلا عن ترتيب أصوليي النحو أدلة التقعيد استنادا إلى أساس تداول اللغة بين الأفراد[1].

فالنحاة أقاموا فروقا مختلفة بين أصناف كثيرة من الكلمات بناء على الأساس التداولي للغة وتفاعل المتخاطبين، ففي سياق تمييز ابن الأنصاري (ت 761هـ) في "مغني اللبيب" بين "كم" الخبرية و"كم" الاستفهامية، يقول: "ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مُخبِر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر"[2].

لقد ارتبطت دلالتا الإخبار والاستفهام اللتان تؤديهما لفظة "كم" بالمقام التخاطبي، ولذلك يستلزم الفصل بينهما تَبيُّنَ الوضعية التخاطبية لكل من المرسل والمتلقي. فإذا كان قصد المتكلم هو إخبار المتلقي كان لاستعمال اللفظة دلالة الإخبار، أما إذا كان قصده استخبار المتلقي أضحى لاستعمالها دلالة الاستفهام. وإذا كان كذلك المتلقي عالما بالخبر كان للفظة دلالة الاستفهام، أما إذا كان جاهلا بالخبر كان للفظة دلالة الإخبار. فدلالة لفظة "كم" لا تتحدد من خلال موقعها في البنية التركيبية، بل من خلال تفاعل قصد المتكلم وحالة المتلقي.

=سُمي إنشاء، قال الله تعالى: (إنا أنشأناهن إنشاء) أي أوجدناهن إيجاداً. [شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر- القاهرة، د.ط، د.ت، ص: 56-57].

(1) أورد جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) كلاما لابن جني بخصوص تقديم التداول على القياس في بناء أصول النحو العربي، حيث يقول السيوطي: "قال في الخصائص: إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه. انتهى. وهذا يشبه شيئا من أصول الفقه: نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه". [جلال الدين السيوطي "كتاب الاقتراح في علم أصول النحو"، تقديم وضبط وتصحيح أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط: 1، س: 1988، ص: 132]. فأصل نشوء القاعدة هو التداول، لأن اللغة وجدت ليتداولها الأفراد بقصد قضاء أغراضهم، ولذلك يقدم النحاة تداول اللغة على القياس في ترتيبهم أدلةَ أصول النحو العربي.

(2) جمال الدين ابن هشام الأنصاري "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تح مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- بيروت، ط: 6، س: 1985، ص: 244.

ومن جانب آخر علل أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) تقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة؛ اسم، وفعل، وحرف، تعليلا تداوليا أخذ فيه بعين الاعتبار القصد العام من التخاطب الذي هو التعبير عن المراد بوضوح، حيث يقول في مصنفه "كتاب أسرار العربية": "فإن قيل: فلم قلتم: إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويُتوهم في الخيال، ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه. ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عُبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة"[1].

فتقسيم الكلمة إلى فعل واسم وحرف لا يستمد مسوغه من دور كل عنصر في تركيب الجملة، بحيث يتميز كل عنصر عن العنصرين الآخرين انطلاقا من طبيعة العلاقات التي تربطه بهما، إنما مسوغ انقسامها على هذه الشاكلة راجع إلى الغاية التي من أجلها تكلم المتكلم، وهي التعبير عما يخالج نفسه من أفكار ومشاعر. إذ لما كانت المعاني الدفينة في نفس المتكلم باللسان العربي يعبر عنها كاملة بهذه الأقسام الثلاثة، انتفت الحاجة إلى قسم آخر رابع ينضاف إليها، لأن وجوده لا يستدعيه تداول الأفراد للغة.

إن انقسام الكلمة وتميز كل قسم عن الآخر لا يتحددان فحسب انطلاقا من البنية التركيبية التي تقتضي نظاما خاصا من العلاقات، بل يتحددان كذلك استجابةً لحاجة المتكلم إلى التعبير وحاجة المتلقي إلى الفهم. ولذلك جاءت أقسام الكلمة مطابقة مع الأشياء التي يعبر عنها المتكلم باللسان العربي، ولو نقص قسم منها، فعلا كان أو اسما أو حرفا، لكان المتكلم عاجزا عن نقل ما يخطر بباله ويُتوهم في خياله، نقلا أمينا وتاما، لأنه لن يكون بمقدوره الإفصاح عن الأمور المخصوصة بالقسم المنقوص.

وهكذا يتضح أن تعليلات النحاة القدماء تكشف عن وعي دقيق بأثر تداول اللغة في صنع القاعدة التركيبية، ولعل وعيهم هذا قد فرض تبني مقاربة تداولية تستحضر كل مكونات الحدث التواصلي، من مرسل، ومتلق، والعناصر المادية الأخرى ذات الصلة بتفاعل

---

(1) أبو البركات الأنباري "كتاب أسرار العربية"، تح فخر صالح قداره، دار الجيل- بيروت، ط: 1، س: 1995، ص: 28-29.

المتخاطبين والتي ترافق عادة التلفظ والاستماع. وتنتظم هذه العناصر المقامية الثلاثة، أقصد عنصرَ المرسل وعنصر المتلقي والعنصر المادي، عند النحاة في جملة من المبادئ والقواعد المقامية.

ذلك أن عمل المتكلم والمخاطب معا محكوم عند النحاة بجملة من الضوابط والمبادئ التي تؤطر تجاوبهما في جميع مراحل التخاطب، من تكلم المرسل إلى استماع المتلقي ثم فهمه فجوابه بالعبارة أو بالفعل. لأن غايتهم لم تكن محصورة في التمييز بين الخطأ والصواب وصيانة الكلام العربي من اللحن فحسب، بل إنها تتعدى ذلك إلى النظر في أمور تخص تداول اللغة بين الأفراد، من تدقيق عملية الفهم والاستيعاب، ومن تيسير عملية التكلم، بتجنب الثقل وحذف المعروف والشائع بين الناس وما إلى ذلك.

ولذلك تجاوزت أبحاثهم مسألة التقنين واستخلاص القواعد إلى تعليل هذه القواعد انطلاقا من وضعيات تخاطبية عامة أو خاصة، وإن كان استحضارها يكون على سبيل الافتراض والتخيل في معظم الأحوال[1]، حيث تحدثوا عن الضرورة والثقل والإفادة والنية وغير ذلك من القضايا التي حضرت باستمرار في تقعيداتهم وتعليلاتهم، كما افترضوا حالات معينة في المتكلم أو في المخاطب يقتضيها هذا التركيب اللغوي أو ذاك.

2- المبادئ المقامية للنظر النحوي

لقد قادنا تفحص نصوص النحاة إلى الوقوف على ثلاث قواعد مقامية، كل قاعدة تقوم على مبدأ مقامي عام يحكم التواصل الإنساني ككل. وهذه القواعد هي؛ قاعدة التخفيف والاقتصاد وتقوم على مبدأ كثرة الاستعمال، وقاعدة الإيضاح ورفع اللبس[2]

(1) يؤكد أسعد خلف العوادي في هذا السياق أن سيبويه دأب على تخيل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات التي نطق بها العرب وعلى استرجاع حضور المخاطب أو السامع في بعض الأحيان، لتكتمل بذلك عملية التحاور أو التواصل الذي أدى إلى نشوء نص منطوق، لأنه فطن إلى أن اللغة أداة تواصل في طبيعتها، فلكل عبارة قائل أو متكلم قصد من ورائها شيئا، ولا بد من وجود سامع أو مخاطب يعرف معنى هذه العبارة ويدرك الغاية منها [سياق الحال في كتاب سيبويه، ص: 59].

(2) رصد البشري التهالي بعض مواضع الالتباس في مصنفات النحاة، وحددها في تسعة مواضع، هي اللبس الإعرابي، واللبس الترتيبي، واللبس الإحالي، واللبس الصرفي، واللبس المقولي، واللبس القصدي، واللبس الأسلوبي، واللبس=

وتقوم على مبدأ الإفادة، وقاعدة التمييز بين الأشكال التعبيرية وتقوم على مبدأ الاتساع. ويتضح من خلال طبيعة هذه القواعد والمبادئ المقامية أن اشتراط النحاة القدماء إياها، يترجم وعيهم الدقيق بتفاعل كل عناصر الحدث التخاطبي في بناء المعنى وتوثيق التواصل، من مرسل ومتلق ورسالة.

فقاعدة التخفيف والاقتصاد تفسر جملة من الضوابط النحوية في علاقتها بالمرسل، ولذلك جاءت هذه القاعدة المقامية مرتبطة عندهم بالمبدأ التواصلي العام الذي يسوغها وهو كثرة استعمال تلك اللفظة أو العبارة. كما أن قاعدة الإيضاح تفسر بعض الظواهر والضوابط اللغوية في علاقتها بالمتلقي[(1)]، ولذلك كانت مقرونة عندهم بمبدأ الإفادة الذي يسعى إليه التواصل الإنساني بمختلف وسائله وطرقه. أما قاعدة التمييز بين الأشكال التعبيرية فقد ارتبطت عندهم بطبيعة اللغة الإبداعية التي تتسم بإمكانات تعبيرية متنوعة تخول لها الاستجابة لمختلف الوضعيات المقامية الخاصة بالمتكلم والمتلقي، ولذلك ارتبطت عندهم بمبدأ الاتساع.

2-1- مبدأ كثرة الاستعمال:

فسر النحاة جملة من الظواهر اللغوية استنادا إلى قاعدة تداولية (مقامية) تنص على ضرورة تخفيف النطق والاقتصاد من الكلام فـمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلم ومشافهته تكونت لديه دراية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون علة مسوغة للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحيانا إلى أيسر السبل في النطق مراعاة لمبدأ الخفة في الكلام فيتخذ ذلك أساسا في تفسير الظواهر اللغوية[(2)]. وتسعى هذه القاعدة في نظرهم إلى

=الإضافي، واللبس الشبهي. [البشير التهالي 'الخطاب الاشتباهي في التراث اللساني العربي'، دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت، ط: 1، س: 2013، صفحات 401 إلى 406].

(1) وفي هذا السياق اعتبر أسعد خلف العوادي المخاطب شريكا للمتكلم في بناء القاعدة عند النحاة العرب، حيث يقول: إن المخاطب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية فإنه أيضا يمكن أن يكون شريكا له في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراعاته لها أثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية' [سياق الحال في كتاب سيبويه'، ص: 233]

(2) أسعد خلف العوادي 'سياق الحال في كتاب سيبويه'، ص: 68.

تيسير استعمال اللغة من قبل المتكلمين، سواء في مستواها المعجمي، حيث أرجعوا الكثير من الظواهر اللغوية إلى تخفيف النطق، أو في مستواها الجملي أو التركيبي، حيث ناقشوا مختلف التغييرات التي تلحق بنية التركيب في ضوء اقتصاد المتكلم في بذل الجهد، وخصوصا ما يعترض التركيب من حذوفات.

فلقد علل سيبويه جملة من الظواهر الشاذة بما تقتضيه كثرة الاستعمال من تخفيف النطق، حيث يقول على سبيل المثال في لفظة "ستٌّ": إنما أصلها سِدْس. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضا مُخْرَجه أقربُ المخارج إلى مُخرَج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينا، فتلتقي السينات. ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فَروا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنه قال سدت، ثم أدغم الدال في التاء"[1].

ويقول أيضا في موضع آخر: "واعلم أن الشيء قد يقل في كلامهم، وقد يتكلمون بمثله من المعتل كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون.

فمما قلّ فُعْلَلٌ وفُعْلُلٌ. وهم يقولون: رَدَّدَ يردد الرجل. وقد يَطَّرحونه وذلك نحو فُعالِلٍ وفِعْلَلٍ وفُعِلِلٍ، كراهية كثرة ما يستثقلون"[2].

فالداعي إلى تخفيف نطق الألفاظ هو كثرة استعمالها، لأن اللسان لا يتحمل ثقلا إذا كان كثير التردد على اللسان. فاللغة لا يمكن أن تكون خالية من الثقيل، غير أن وجوده ينبغي أن يكون قليل الاستعمال، وذلك لأجل الاقتصاد في الجهد وتيسير الاستعمال. فالخفة إذن مزية في اللفظة لأنها تمكنها من الاستعمال الكثير واليسير.

وقد ربط محمد خير الحلواني قاعدة التخفيف عند القدماء بقانون الاقتصاد اللغوي عند اللسانيين المحدثين، إذ يقول: "ومن الممكن أن نربط بين العلة وما يسميه علم اللغة

---

(1) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 4، ص: 481-482.

(2) المرجع نفسه، ج: 4، ص: 430.

الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلم يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات، مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف[1].

ولعل اهتمام النحاة بعلة الثقل في تفسير كثير من الظواهر يوضح موقع المقام عموما، والمقام التعبيري تحديدا، في الدرس النحوي القديم. ذلك أن تعليل النحاة لهذه الظواهر اللغوية لم يتوقف عند علة الثقل، بل يربطون هذه العلة بكثرة الاستعمال، أي أن علة الثقل تخضع بدورها لعلة أخرى أكبر وأشمل هي علة كثرة الاستعمال.

وقد علل سيبويه أيضا التنوين الذي يلحق الأسماء دون الأفعال بما يستدعيه استعمال اللغة من تخفيف نطق الألفاظ التي نطقت بها أولا، لأنها أكثر عددا وأشد تمكنا، أي لأنها أكثر استعمالا. ولذلك ربط تنوين الأسماء بأسبقيتها في الوجود وقدرتها على الإبلاغ دون الأفعال، حيث يقول: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا"[2].

فاللفظ الخفيف سابق للفظ الثقيل في الاستعمال، والعربي استعمل أول ما استعمل الأسماء بحكم أنها خفيفة في النطق والتداول، بخلاف الأفعال التي استعملت لاحقا لأنها ثقيلة. ولذلك تقبل الأسماء التنوين ولا تقبله الأفعال. وقد بنى سيبويه افتراضه المتعلق بأسبقية الأسماء للأفعال في الوجود على اكتفاء الاسم بالإبلاغ دون حاجة إلى توظيف الفعل، حيث يقول القائل "الله إلهنا"، أما الفعل فلا يمكن أن يستغني عن الاسم في الإبلاغ. فخفة الاسم راجعة إلى قبوله للتنوين، وكونه خفيفا مكنه من الاستعمال والتداول بين الأفراد أولا، أي مكنه من الاستعمال قبل الأفعال، ولذلك فهو مكتف بنفسه.

وبالعلة نفسها فسر سيبويه سبب امتناع بعض الأسماء عن التنوين، كالمعرف والجموع والمؤنث وغير ذلك، في قوله: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرَّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة.

---

(1) محمد خير الحلواني "أصول النحو العربي" أفريقيا الشرق –الدار البيضاء، طبعة 2011، ص: 111.

(2) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب" ج: 1، ص: 20-21.

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح.

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أن "الشيء" يقع على كل ما أخبر عنه [من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى]، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"[1]. وأضاف في موضع آخر من "الكتاب" موضحا سبب قبول الاسم المذكر للتنوين وامتناع الاسم المؤنث عنه، قائلا: "إنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعدُ، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرَّف. فالتذكير قبلُ، وهو أشد تمكنا عندهم. فالأول هو أشد تمكنا عندهم"[2].

إن الحالة الأولية أو الأصلية التي افترضها سيبويه لتعليل صفة التخفيف في بعض الكلمات تقوم على أساس الاستعمال. ذلك أن سبب التنوين راجع إلى تمكن الكلمات المنونة، وتمكنها راجع إلى خفتها، والخفة راجعة إلى كونها أصلا في الاستعمال، وكونها كذلك مكنها من الاستعمال والتداول بين الأفراد أكثر من الكلمات الأخرى. فالنكرة أخف لأنها سابقة للمعرف في الاستعمال، ولما كانت خفيفة كثر استعمالها وتداولها حتى إن "أكثر الكلام ينصرف في النكرة" على حد تعبير سيبويه في نصه السابق. وكذلك الأمر في الاسم المفرد والاسم المذكر، فهما سابقان، أي أنهما استعملا قبل الاسمين المؤنث والجمع، ولذلك جاءا منونين، أي خفيفين.

وهكذا فإن قاعدة التخفيف التي تخضع لمبدأ كثرة الاستعمال هي القادرة في نظر النحاة، على تفسير بعض الظواهر اللغوية نحو امتناع بعض الكلمات عن الصرف، أو مختلف الإبدالات التي تلحق بعض الكلمات، أو غير ذلك، بل إنها المعتمدة عندهم كذلك في تفسير بعض الحذوفات التي تلحق حروف الكلمات. فلفظة "لن" عند الخليل (ت 175هـ) أصلها "لا أن" فخففت بحذف الهمزة والألف لكثرة استعمالها، يقول ابن جني (ت 392هـ): "ومنه

(1) المرجع نفسه، ج: 1، ص:22.

(2) المرجع نفسه، ج: 3، ص: 241.

قولهم: لن، في قول الخليل. وذلك أن أصلها عنده (لا أن) فحذفت الهمزة عنده، تخفيفا لكثرته في الكلام، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها. فما جاء من نحوه فهذه سبيله"[1].

وقد ارتبطت أيضا عند اللغويين القدماء قاعدةُ التخفيف المبنية على مبدأ كثرة الاستعمال بالحركات الإعرابية، ذلك أن تخصيص الفاعل بالضمة وتخصيص المفعولات بالفتحة مرده عندهم إلى خفة الفتحة وثقل الضمة، لأن الكثير يقتضي التخفيف تيسيرا للاستعمال. يقول أبو البركات الأنباري في هذه المسألة: "الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة (...) فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقل من المفعولات، والرفع أثقل والفتح أخف، أعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف، ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول"[2]. ويقول أيضا بخصوص فتح حرف المضارع في الفعل الثلاثي وضمه في الفعل الرباعي: "فإن قيل: لم فتحوا حرف المضارعة من الثلاثي وضموه في الرباعي؟ قيل: لأن الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخف من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأقل الأثقل، ليعادلوا بينهما"[3].

فالثقيل موازن ومناسب للقليل الاستعمال، والخفيف مناسب وموازن للكثير الاستعمال، بهذه المعادلة فسر اللغويون القدماء توزيع الحركات سواء في مستوى التركيب أو في مستوى المعجم والصيغ الصرفية. ففي تركيب الجمل يقل المرفوع ويكثر المنصوب لأن الفتحة أخف في الاستعمال من الضمة، ولذلك رفع الفاعل ونصبت المفعولات. وفي المعجم والصيغ الصرفية كثر الثلاثي وقل الرباعي لأن الفتحة التي تلازم مضارع الثلاثي أخف من الضمة التي تلازم مضارع الرباعي. ولذلك وزعت هذه الحركات بالمعادلة، فأعطي الخفيف للكثير وأعطي الثقيل للقليل.

وهذا التفسير ينطلق من الأساس التداولي للغة، حيث استعمال اللغة هو الذي يحدد الصورة العامة للفظة والتركيب، لأنه لو قُلبت المعادلة فيعطى القليلُ الخفيفَ ويعطى

---

(1) أبو الفتح عثمان بن جني "الخصائص" تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت، ج: 3، ص: 151.

(2) أبو البركات الأنباري "كتاب أسرار العربية"، ص: 87.

(3) المرجع نفسه، ص: 346.

الكثيرُ الثقيلَ، لكان ذلك كما يؤكد أبو البركات الأنباري خروجا عن قانون الحكمة الذي بمقتضاه نشأت اللغة وتركا للمناسبة التي يقتضيها تواصل الأفراد، حيث يقول: "فلما كان إسناد الفعل إلى الفاعل أقل، ووقوعه على المفعول أكثر، والرفع أثقل، والنصب أخف، أعطي الأقل الأثقل، والأكثر الأخف معادلة بينهما. ولو عكس ذلك لكان عدولا عن المعادلة التي تقتضيها المعْدِلة، واستكثارا لما يستثقل في كلامهم وتركا للمناسبة، وخروجا عن قانون الحكمة"[1]. لأن الحكمة تملي اختيار أيسر السبل للإبلاغ وتقضي بنبذ التكلف.

يبرز ربط القدماء قاعدة التخفيف بالمبدأ التداولي الذي أطلقوا عليه "كثرة الاستعمال" وعيا دقيقا بمسألتين اثنتين، الأولى تتعلق برجوع الظواهر اللغوية إلى مقصد تداولي عام هو تيسير استعمال اللغة واقتصاد الجهد، وهو ما اصطلح عليه الأنباري بقانون الحكمة الذي يستلزم مراعاة المناسبة والمعادلة بين قاعدة التخفيف ومبدأ الاستعمال. والثانية تتعلق بأثر الاستعمال في البنية اللفظية، وقد عبر عن هذه المسألة محمد خير الحلواني إذ يؤكد أن كثرة الاستعمال "علة أخرى، علل بها النحاة كثيرا من ظواهر اللغة، لأنهم وعوا أن التركيب اللغوي حين يكثر استعماله يدخله من التغيير ما لا يدخل غيره"[2].

يحضر مبدأ كثرة الاستعمال عند النحاة كذلك في سياق تفسيرهم لظاهرة الحذف التي تلحق بعض التراكيب، حتى إن سيبويه خص بابا بأكمله في "كتابه" لبيان أثر كثرة الاستعمال في حذف أجزاء من العبارات والجمل، وجاء هذا الباب معنونا بـ"هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل". ويقول في هذا الباب: "ومن ذلك قولهم: كُلَّ شيء ولا هذا" و"كُلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍ"، أي ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حُر، فحذف لكثرة استعمالهم إياه"[3].

إن مبدأ كثرة الاستعمال الذي فسر به اللغويون القدماء المحذوفات التي تمس بعض مكونات التركيب، مؤسَّس من جهة تفاعل المتخاطبين على تعاقد ضمني بين المرسل والمتلقي، ومبني على الاقتصاد في الجهد في مستوى المقام التعبيري. ذلك أن تحديد المتلقي

---

(1) ابو البركات الأنباري "لمع الأدلة في أصول النحو"، تح عطية عامر، نشر Price sw. kr.20، طبعة 1963، ص: 43.

(2) محمد خير الحلواني "أصول النحو العربي"، ص: 111.

(3) ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 1، ص: 281.

للعناصر المحذوفة من التركيب من أجل بناء المعنى المقصود، يتم بموجب ما تراكم لديه من تجارب سابقة مع العبارة نفسها، وهو الأمر الذي يبني عليه المتكلم حذفه لعنصر أو عناصر.

كما أن تكرار العبارة وتداولها المستمر يفرض أن يكون لها نظامها الخاص والمتميز، وقد أكد على ذلك سيبويه حين قال: "الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أق، إذا أردت أقل"[1]. ولذلك فإن تكرار ورودها محذوفا ببعض عناصرها يمنح التركيب تمام العبارة، ويجعل المحذوف في مقام المذكور، سواء أكان المحذوف حرفا أم كلمة أم عبارة، لأن ذكر عنصر يشير إلى بقية العناصر.

فالكلام كثير الاستعمال له نحوه الخاص الذي لا يقوم على آلة القياس، بل على التداول بين أفراد الجماعة. وقد فسر اللغويون القدماء جملة من الظواهر الصرفية والنحوية الشاذة استنادا إلى انتشار التداول والاستعمال، فأبو البركات الأنباري يرجع أصل كلمة "علْماء" إلى كلمتين هما "على ماء. وهذا كله ليس بمطرد في القياس، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه"[2].

ولذلك يمكن اعتبار كثرة الاستعمال علة العلل عند اللغويين، أو المبدأ الذي يقوم عليه باقي العلل. فإذا عدمت العلة لجأوا إلى الاستعمال، لأنه في نظرهم هو الأصل في نشوء اللغة والقصد من وضعها. فإن قال قائل: لِمَ حُذف فعل القسم؟ قيل: إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال"[3]. بل إن مبدأ كثرة الاستعمال حاضر في تصورهم أيضا في العبارات المكتوبة، فكثير من المحذوفات التي تمس المكتوب من الكلام يعللها النحاة استنادا على هذا المبدأ. يقول جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) في هذا الصدد: "يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولأنه لا ينوي فصله مما قبله"[4].

وهكذا فإن مبدأ "كثرة الاستعمال" في تحليل القدماء للظاهرة اللغوية وتعليلها، كان مجالا خصبا لتوظيف المكون المقامي، والمقام التعبيري تحديدا، سواء في ما يتعلق بافتراض

---

(1) المرجع نفسه، ج: 2، ص: 196.

(2) أبو البركات الأنباري "كتاب أسرار العربية"، ص: 365.

(3) المرجع نفسه، ص 247.

(4) أبو بكر جلال الدين السيوطي "كتاب الأشباه والنظائر في النحو"، مراجعة وتقديم فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط: 1، س: 1984، ج: 1، ص: 75.

الحالة الأصلية وتقدير المحذوفات، أي افتراض الحالة الأصلية للمفردات التي لحقها تغيير كالمنع من الصرف والإبدال والإعلال وغير ذلك، وتقدير المحذوفات في التراكيب مما يدخل في الإعراب التداولي[1]، كما يسميه إدريس مقبول؛ أو في ما يتعلق بتعليل الظواهر اللغوية، التركيبية والصرفية معا، كما تبرز النصوص السابقة.

2-2- مبدأ الإفادة:

تقوم قاعدة الإيضاح كما أشرنا سالفا على مبدأ الإفادة، وهو مبدأ تداولي (مقامي) عام يؤطر الفعل التواصلي بين الأفراد بمختلف أطرافه ووسائله الإبلاغية، لأن كل كلام، بل كل رسالة، خال من قصد الإفادة والإبلاغ فهو خارج عن مقام التواصل البشري. ولذلك اشترط اللغويون القدماء في كل تغيير يمس بنية التركيب الأصلية، من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وغير ذلك، أن يكون لقصد توضيح المقصود وزيادة في الفائدة[2]. ومن ثم قرنوا حذف أجزاء العبارة، حرفا كان أو كلمة أو جملة، بكثرة الاستعمال كما أشرنا سالفا، لأن في تحقق هذا الشرط تحقق قصد الإفادة، فإذا حصلت الإفادة فلا مشاحة في التعبير.

وتعريف اللغويين القدماء للكلام مبني على غرض الإفادة[3]، فعبارة "الكلام هو اللفظ المفيد" ترددت في مصنفاتهم جميعها، حتى أنهم أقاموا التمييز بين أصناف العبارة، من كلام وكلم وكلمة، بناء على شرط الإفادة، حيث يقول الأنباري في الفرق بين الكلم

---

(1) إدريس مقبول "الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، ص: 291.

(2) يقول أحمد كروم في هذا الصدد: "كانت كتبهم [أي كتب النحاة] تتضمن ملاحظات متفرقة حول مراعاة المخاطب؛ بحيث كانت فائدة المخاطب أو السامع معيارا لصحة الكلام" [أحمد كروم "مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي"، دار كنوز المعرفة، ط: 1، س: 2015، ص: 28-29].

(3) يميز مسعود صحراوي بين الغرض والإفادة، إذ اعتبرهما مبدأين تداوليين قام عليهما النظر النحوي عند العرب القدماء، حيث يقول: "إننا نرى أن مبدأ "مراعاة الغرض" يأتي مكافئا في القيمة التداولية لمبدأ "مراعاة الإفادة". أما الفرق بين الإفادة والغرض، فهو أن "الإفادة" ألصق بالمخاطَب وما يجنيه من فائدة تواصلية من خطاب المتكلم، وأما "الغرض" فمتعلق بالمتكلم أي بالقصد والغاية اللذين يرمي إلى تحقيقهما" ["التداولية عند العلماء العرب"، ص: 186]. غير أن هذا التمييز ظل ملتبسا عنده، حيث يرد عنده القصد بمعنى الإفادة في مواضع كثيرة في كتابه، ومن ذلك ما جاء في قوله معرفا الإفادة: "ويراد بالإفادة حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي "الثمرة" التي يجنيها المخاطب من الخطاب" [المرجع نفسه، ص: 186].

والكلام: "فإن قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه.

فإن قيل: ما الفرق بين الكلم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أن الكلم ينطبق على المفيد وعلى غير المفيد، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة"[1]. ويقول ابن جني في "الخصائص" مميزا بين الكلمة والكلام: "إن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول"[2].

فجواز السكوت على ما تبقى من الكلام يكون بموجب تمام المعنى وتحقق الفائدة، إذ لا داعي للاستمرار في التكلم ما دام الغرض الذي من أجله تكلم الفرد قد تحقق. فالكلام إذن ليس عددا محصورا من الكلمات مركبا تركيبا محددا، بل هو مقدار ما يبلغ المقصود للمخاطب وفق ما يقتضيه المقام التخاطبي، ذلك أن الكلام قد يطول ويستوفي كل العناصر الضرورية في التركيب دون أن يحقق الغرض المطلوب.

ولذا ربط سيبويه مبدأ كثرة الاستعمال بعلم المخاطب، حيث يقول في سياق تقديره للمحذوفات المطردة في اللغة: "كما قال: تالله رجلا، وسبحان الله رجلا، وإنما أراد: تالله ما رأيت رجلا، ولكنه يترك الإظهار استغناء، لأن المخاطَب يعلم أن هذا الموضع إنما يُضمَر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إياه"[3]. فكثرة استعمال التركيب محذوفا بعضُ عناصره هو ما يخلق معرفة قبلية بالتركيب تمكن المخاطَب من تقدير المحذوف بيسر وسهولة.

ومن ثم فإن بناء التركيب لا يخضع عند النحاة القدماء لقواعد تركيبية بحتة، بل كذلك لضوابط تداولية يأخذ فيها المخاطَب موقعا محوريا[4]. فالمخاطب عندهم حاضر في

---

(1) أبو البركات الأنباري "كتاب أسرار العربية"، ص: 28.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني "الخصائص"، ج: 2، ص: 331.

(3) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 2، ص: 294.

(4) يقول أسعد خلف العوادي في كتابه "سياق الحال في كتاب سيبويه؛ دراسة في النحو والدلالة": "ويمكن أن نفهم من خلال ما تجمع لدينا من نصوص سيبويه الخاصة بالمتكلم والمخاطب والحال الشاهدة أنه يستعين غالبا بالمتكلم والمخاطب ويتخذهما أداة تحليلية لتفسير الظواهر النحوية فيضع في حسبانه قصد المتكلم وإفادة المخاطب، فنجد متكلم سيبويه يراعي مخاطبه في تكوين الجمل بأن يبين له أو يدفع توهمه، أو يبتعد عن اللبس، وقد نجده في أحايين يحث المتكلم على مراعاة مخاطبه في صياغة جمله وأوجهها الإعرابية، وعلى نحو ذلك تكون هناك مراعاة المخاطب للمتكلم في ما يتعلق بالرد أو الإجابة على كلامه" [ص:60].

ذهن المتكلم لحظة نسجه للكلام. إذ الحذف والذكر، والتقديم، وتنكير المبتدأ، وإضمار الفاعل، وغير ذلك من الحالات التي يحتملها التركيب في اللغة العربية، كلها لا تتم إلا بمقتضى حالة المخاطَب، سواء أكان هذا المخاطب مقصودا بالكلام، أي معينا، أم كان مفترضا، أي محتملا.

فعلم المخاطب بمقام الخطاب بكل عناصره؛ من متكلم، ومقصود المتكلم بالكلام، وملابسات الكلام، وغير ذلك، هو الذي يفرض على المتكلم طريقة التعبير وصيغة التركيب اللغوي. يقول سيبويه في هذا الخصوص: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: (حتى إذا جَاءُوها وفُتِّحت أبوابها) [1] أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: (ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب) [2]، (ولو ترى إذ وُقِفُوا على النار) [3] فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجوابَ] في كلامهم، لعلم المخبَر لأي شيء وضع هذا الكلام"[4]. فإذا علم المخاطب بالمقصود من الكلام تساوى الذكر والحذف، بل إن الحذف عند القدماء أولى.

ويكون المتكلم على علم بعلم المخاطب بطريقين كما تدل على ذلك الشواهد التي تتضمنها نصوصهم. أما الطريق الأولى فهي سياق الملفوظ الذي يدل بعضه على بعض، ومن ذلك قول سيبويه في ترك الذكر إذا كان تمامه في اللفظ: "ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطَب، قوله عز وجل: ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[5] فلم يُعْمِل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه"[6].

لا يحتاج المخاطب إلى إتمام عناصر التركيب وذكر معمول اسمي الفاعل "الحافظات" و"الذاكرات"، لأن سياق الملفوظ يومئ إليه. وهذه الطريق يسميها الأنباري "دلالة الملفوظ على المحذوف"، إذ يقول في "الإنصاف في مسائل الخلاف": "إنما جوزنا ها هنا الإضمار قبل الذكر لأن

(1) سورة الزمر، الآية: 73.

(2) سورة البقرة، الآية: 165.

(3) سورة الأنعام، الآية: 27.

(4) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 3، ص: 103.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 35.

(6) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 1، ص: 74.

ما بعده يفسره؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، قال الله تعالى: (﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول)[1].

فلما كان المخاطب على علم ببقية عناصر التركيب، بحكم أن بعض الكلام يفصح عن بعض والحذف متضمن في الملفوظ، يستغني المتكلم عن الذكر، لأن في الذكر زيادة لا تستدعيها الفائدة التي يبنى عليها التخاطب.

أما الطريق الثانية فهي علم المخاطب بملابسات الكلام، إذ من المفروض أن يكون المتكلم على معرفة بالمقام التخاطبي الخاص بالمتلقي. ولذلك كانت في كثير من الأحيان العلاقة التخاطبية عند النحاة، وهي علاقة تقوم على مبدأ الإفادة، هي المحدد لأركان التركيب، فـ"قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة أكثر من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعا لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه ما يترتب عليه اختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على الظروف الخارجية المفترض أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر)[2].

فعلاقة المبتدأ بالخبر مثلا، لا تتحدد فقط انطلاقا من العلاقات التركيبية التي يعبر عنها إما موقع الكلمة من التركيب وإما الحركة الإعرابية المسندة للكلمة، بل لا بد من مراعاة أيضا العلاقة التخاطبية التي تجمع المرسل بالمتلقي. يقول سيبويه في معرض حديثه عن أحوال المبتدأ: "وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيرا منك، وما كان أحد مجترئا عليك.

---

(1) أبو البركات الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ط: 1987، ج: 1، ص: 93.

(2) أسعد خلف العوادي "سياق الحال في كتاب سيبويه"، ص: 105.

وإنما حَسُن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا.

وإذا قلت: كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تُعلمه كان جَهِلَهُ"[1].

وقد حصر النحاة علاقة المبتدأ بالخبر استنادا إلى العلاقة التخاطبية، في أحوال ثلاث، هي؛ أن يأتي الطرفان نكرتين، أو أن يأتيا مختلفين، حيث يكون أحدهما نكرة والآخر معرفة، أو أن يأتيا معرفتين. ففي الحال الأولى يكون فيها المتكلم مخيرا حسب مسوغ الإخبار والداعي إلى الكلام، حيث يقدم ما يراه مبتدأ ويؤخر ما يراه خبرا، وذلك تجنبا للبس؛ وفي الحال الثانية يأتي المبتدأ معرفا والخبر نكرة، لأن الذي يجهله المخاطب هو الخبر وليس المبتدأ؛ أما في الحال الثالثة فيتحدد الطرفان كذلك من وضعية المخاطب التي لا بد أن يعرفها المتكلم، "فإن كان المخاطَب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسمُ والمجهول الخبر (...) وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدُهما أعرف فالمختار جعله اسما"[2].

ويقول في موضع آخر: "والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال [يقصد المثال الذي قدمه "القائم زيد"] أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول "زيد القائم" فإن عَلِمَهما وجَهِل النسبة فالمقدم هو المبتدأ"[3].

فمن سؤال المخاطَب الضمني أو الصريح يتبين المتكلمُ المعلومَ والمجهولَ لدى مخاطبه، وتبين هذا الأمر ضروري لتركيب عناصر الجملة تركيبا يحقق الغرض المقصود الذي هو إفادة المخاطب، لأن تحقق الإفادة متعلق بأمرين، إما إخبار المخاطب بأحد العنصرين، المبتدأ أو الخبر، الذي يجهله، وإما إبلاغه بنسبة أحدهما إلى الآخر إذا كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر. ووفق هذين الاحتمالين تأتي عناصر التركيب التي يتلقاها المخاطب من منطلق كون المتكلم قد راعى وضعيته المقامية. وهنا يكمن التجاوب الإيجابي بين المتخاطبين الذي تنبه إليه اللغويون القدماء في مسألة بناء الخطاب وتواصل الأفراد.

---

(1) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 1، ص: 54.

(2) جمال الدين ابن هشام الأنصاري "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، ص: 590.

(3) المرجع نفسه، ص: 588.

ويراعى في نظر النحاة مبدأ إفادة المخاطب على المستوى التخاطبي بتحقيق جملة من الأغراض، نوجزها في ثلاثة كما تفصح عن ذلك نصوصهم وشواهدهم، وهي؛ غرض الإيضاح ورفع اللبس، وغرض الإخبار، وغرض التأثير. يقول سيبويه في علاقة رفع اللبس بإفادة المخاطب: "واعلم أن رويدا تلحقها الكاف وهي في موضع افْعَلْ، وذلك قولك: رُوَيْدَكَ زيداً، ورويدكم زيدا. وهذه الكاف التي لحقت رويدا إنما لحقت لتُبَيِّن المخاطَب المخصوص، لأن رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطَب أنه لا يعني غيره"[1].

فذكر اللفظ وحذفه مقرونان برفع اللبس، فإذا كان المقام التخاطبي يفيد المخاطب أنه هو المقصود بالكلام جاز حذف الضمير، لأن القصد في ذكره هو تخصيص المخاطب بالكلام[2]. واحترازا من اللبس قبّح اللغويون استعمالَ بعض الحروف والأدوات في أحوال مخصوصة، ومن ذلك ما ذكره الزجاجي (ت340هـ) في باب الحروف النافية، حيث يقول: "لا: نفي للمستقبل والحال، وقبيح دخولها على الماضي، لئلا تشبه الدعاء؛ ألا ترى أنك لو قلت: لا قام زيد، جَرَتْ كأنك دعوت عليه"[3].

واشترط القدماء كذلك في تقديم عناصر التركيب بعضها على بعض تجنبَ الالتباس، يقول ابن السراج: "والإلباس متى وقع لم يجز [التقديم]، لأن الكلام وضع للإبانة،

---

(1) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 1، ص: 244.

(2) يقول أبو البركات الأنباري في الالتباس الذي يحدثه حذف الضمائر: "ألا ترى أنك لو قلت "زيد أخوه ضارب" وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد، ويلتبس عليه ذلك؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس، فوجب إبرازه، لأنه به يحصل إفهامُ السامع ورفع الالتباس؛ ويخرج على هذا إذا جرى على من هو له؛ فإنه إنما يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه، ألا ترى أنك لو قلت "زيد ضارب غلامَهَ" لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد؛ إذ كان واقعا بعده فلا شيء أولى به منه" ["الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، ج: 1، ص: 60].

(3) أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي "حروف المعاني"، تح علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة (بيروت) ودار الأمل (إربد)، ط: 2، س: 1987، ص: 8.

إلا أن هذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم"[1]، في قولنا "ضربت زيدا قائما"، ذلك أن اشتراك الاسمين في حركة إعرابية واحدة يمنع تقديم أحدهما على الآخر مخافة التباس المعنى لدى المتلقي، لأن البنية التركيبية في هذه الحالة لا يمكنها أن تبلغ وحدها المقصود. ولذلك اشترط القدماء توافر معطيات مقامية تتعلق أساسا باشتراك المتكلم والمخاطب في جزء من المعنى المبلغ والمتضمن في الجملة، إذ لا يجوز للمتكلم أن يقدم لفظة "زيدا" على لفظة "قائما" في قوله "ضربت زيدا قائما" إلا إذا علم المخاطَب سلفا بقيام زيد أو قيام المتكلم.

ويحضر مبدأ إفادة المخاطب من جهة رفع اللبس[2] أيضا في تعليل القدماء لبعض التغييرات التي تلحق بنية الكلمة، فسبب كسر لام "ذلك" عند أبي البركات الأنباري هو مخافة التباسها بلام الملك، يقول في كتاب أسرار العربية: "ألا ترى أنك لو قلت: ذلك، بفتح اللام، لالتبس، وتوهم السامع أن المراد به أن هذا الشيء مُلْك لك؟ فلما كان يؤدي إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس"[3].

أما بخصوص غرض الإخبار المتضمن في مبدأ الإفادة فقد برز عند النحاة من خلال مناقشاتهم لأطراف البنية التركيبية وتعليلهم للأحوال التي تأتي عليها، ذلك أن انتظام أطراف البنية التركيبية الاسمية في نظرهم، يقوم على نمط العلاقة التخاطبية التي تجمع المتكلم بالمخاطب، وهي علاقة مبنية على الإفادة من طريق الإخبار. ولذلك يمتنع كما يقول ابن السراج: "الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم

(1) أبو بكر محمد بن السراج "الأصول في النحو"، ج: 1، 219.

(2) اعتبر أسعد خلف العوادي لفظة "اللبس" من الألفاظ الدالة على المقام أو سياق الحال عند سيبويه، حيث يقول: "عندما نلج في كتاب سيبويه لنتلمس فيه المنهج الذي سلكه مؤلفه في دراسة اللغة فيما يخص أثر سياق الحال في النحو، نجد ابتداء أن سيبويه لم يشر إلى لفظة السياق، ولكنه عبر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدة تكرر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تتعلق بالكلام والمتكلم والمخاطب، وهي ألفاظ تتصل في معظمها باللغة المنطوقة لا المكتوبة، وهناك ألفاظ أخرى تطالعنا أيضا نحو التباس وملتبس ونية" ["سياق الحال في كتاب سيبويه"، ص: 56].

(3) أبو البركات الأنباري "كتاب أسرار العربية"، ص: 340.

به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما[1].

فلما كان القصد من التكلم هو إفادة المخاطب من طريق الإخبار، لزم الابتداء بالاسم المعرف باعتباره يحيل على المعلوم لدى المخاطب، والإخبار عنه بنكرة تحيل على المجهول لديه. ومن ثم فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر[2].

إن تعريف المبتدأ وتنكير الخبر في الجملة الاسمية غير محكومين بموقعهما في التركيب، بل بدور كل منهما في العملية التواصلية التي تحكمها الإفادة عبر الإخبار، فإيراد المبتدأ معرفة مع أن المخاطب لا يجهله، يكون بقصد إسناد الخبر إليه، لأن لا خبر دون مسند إليه. ولذلك أجاز النحاة الإخبار عن النكرة إذا كان في المقام ما يجعل ذلك مفيدا، كما أجازوا لذات السبب الإخبار بالمعرفة. وفي هذه المسألة يقول جلال الدين السيوطي: أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه فإن أفاد جاز[3].

أما ما يخص إفادة المخاطب من طريق التأثير فيه، فقد جاء عند النحاة في سياق تأويلهم لبعض الدلالات المصاحبة للتغيير الذي يلحق بنية التركيب من تقديم وحذف وزيادة، أو في سياق تعليل بعض الظواهر اللغوية التي تخرج عن الضوابط العامة والقواعد المستنبطة. ففي إطار تفسير أبي بكر الأنباري لظاهرة الحذف الذي يلحق التركيب في اللغة العربية، يقول: ثم حذفُ الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك

---

(1) أبوبكر محمد بن السراج الأصول في النحو، ص: 59.

(2) المرجع نفسه، ص: 59.

(3) أبو بكر جلال الدين السيوطي كتاب الأشباه والنظائر في النحو، ج: 2، ص: 59.

"والله لئن قمتُ إليك" وسكتَّ عن الجواب ذهب فكرُه إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثلت في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي، فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يُكْرَهُ منه"[1].

يترك المحذوف أثرا بالغا في نفس المخاطب أكثر مما يترك الذكر، وذلك راجع إلى طبيعة النفس البشرية التي تتأثر بالغريب والغائب شوقا أحيانا، وخوفا وفزعا أحيانا أخرى. وقد كان النحاة القدماء على وعي بذلك، فكانوا يقعدون للبنية التركيبية، ما يجب فيها وما يجوز فيها انطلاقا من نفسية المخاطب.

ويبرز كذلك تشبع النحاة القدماء بمبدأ الإفادة من التأثير في المخاطب من خلال سعيهم إلى تعليل بعض الظواهر اللغوية، يقول أبو البركات الأنباري في هذا الصدد: "فإن قيل: فلم وجب ألا يُندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها؟ قيل: ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين، لأنهم إذا عذروه شاركوه في التفجع، فإذا شاركوه في التفجع هانت عليه المصيبة"[2].

إن إفادة المخاطب عند النحاة القدماء مبدأ أساسي من مبادئ التواصل وبناء الخطاب، وهو مبدأ مقامي ارتبط النظر فيه عندهم بالمخاطب من جهات ثلاث؛ من جهة وضوح الفكرة في ذهنه أو غموضها، ومن جهة علمه أو جهله، ومن جهة رفضه أو اقتناعه[3]. وهذا يعني في تقديرنا أن المقام التأثري الذي يعبر عنه مبدأ الإفادة يحمل في الدرس النحوي مضامين ثلاثة؛ أولها المضمون الفكري، وهو المتعلق بغرض رفع اللبس،

---

(1) أبو البركات الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، ج: 2، ص: 461.

(2) أبو البركات الأنباري "كتاب أسرار العربية"، ص: 220.

(3) رصد في هذا الخصوص أسعد خلف العوادي جوانب خمسة تخص المخاطب الذي يستحضره سيبويه عند التقعيد للكلام، وهذه الجوانب هي؛ مراعاة علم المخاطب، ومراعاة فهمه، ومراعاة توقعاته، ومراعاة تنبيه، ومراعاة ظنه ["سياق الحال في كتاب سيبويه"، من ص 79 إلى ص 83]. ونرى أن الالتباس والتداخل يلفان التمييز بين هذه الجوانب الخمسة، إذ كيف يمكن الفصل بين توقعات المخاطب وعلمه؟ وما هي الفروق القائمة ين ظن المخاطب وعلمه؟ ثم كيف يستقيم جعل الفهم جانبا من الجوانب التي تراعى في المخاطب وهو في ذات الوقت غاية التخاطب عموما وقصده؟

وثانيها المضمون الخبري، وهو المتعلق بغرض الإخبار، وثالثها المضمون الشعوري، وهو المتعلق بغرض التأثير.

2-3- مبدأ الاتساع:

أكد النحاة القدماء على قابلية التعبير باللغة العربية للاتساع والخروج عن ضوابط اللغة التركيبية والصرفية، فإذا ضاق التعبير على المتكلم ولم يستطع أن يبلغ ما يجول بخاطره لأن في القاعدة ما يمنع ذلك، جاز في نظرهم أن يخرج التعبير عن القاعدة لتيسير الإبلاغ على المتكلم وكشفه للمخاطَب. وقد لا يضيق التعبير بالمتكلم، كما يرى بعض النحاة، حيث لا يمنعه الضابط اللغوي وإنما يوثر الاتساع والخروج عن القاعدة لأغراض أخرى تخص الكلام الأدبي، أو الوضعية التخاطبية، أو غير ذلك مما أدخله ابنُ جني في باب "شجاعة العربية"[1]. فالكلام البليغ عامة، والشعر تحديدا، الذي اتسم، من منظور القاعدة النحوية، بالجور والتعسف والعنف، يجد في صراعه مع مطالب النحو وقيوده المجال الأنسب لإظهار شجاعته أو خصوصيته اللغوية والدلالية؛ فالشاعر الذي يتوخى صياغة معنى جمالي مؤثر قد لا يحفل بقوة القاعدة النحوية؛ ذلك أن الشعر بنية لغوية خاصة يجور فيها المكون الإيقاعي على النحو كما يصبح إفساد الإعراب من أجل المعنى مطلبا سائغا[2].

وقد علل القدماء جملة من الظواهر اللغوية استنادا إلى مبدأ الاتساع، لاسيما أن القرآن الكريم والنص الشعري اللذين كانا مادة مناقشاتهم وتحليلاتهم، يزخران بالاتساع والعدول عن نظام اللغة تركيبيا وصرفيا. فسيبويه فسر تعارض المعنى الإعرابي الذي تفصح عنه الجملة مع المعنى التداولي المقصود من قبل المتكلم، بمبدأ الاتساع الذي يُسْمَحُ بمقتضاه بإعمال العامل في غير معموله، كالإعمال في النعت بدل المنعوت، أو الإعمال في المضاف إليه حيث يأخذ إعراب مضافه المحذوف، وغير ذلك. يقول سيبويه في هذا الخصوص: "ومما

(1) أبو الفتح عثمان بن جني الخصائص، ج: 3، ص: 360.

(2) محمد مشبال البلاغة والأصول، دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي نموذج ابن جني، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، طبعة 2007، ص: 121.

جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها والعِيرَ الـتي أقبَلْنـا فيها) [1] إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهـل لـو كان ها هنا[2].

وقد ارتبط مبدأ الاتساع عند النحاة بجهات التخاطب كلها، ونقصد جهة المتكلم مـن حيث قصده من الكلام، وجهـة الكـلام نفـسه مـن حيـث جنس الكـلام المعبر بـه، وجهـة المخاطب من حيث الأثر الذي يتركه الاتساع عند التخاطـب بـه. ذلـك أن الاتـساع عنـدهم مراتب، منه ما لا يحسن إلا في الشعر، ومنه ما يستكرهه المخاطـب ومـا يستحـسنه، ومنـه مـا اضطر المتكلمَ إليه ومنه ما قصده من غير اضطرار، لأسباب أخرى جمالية وغير جمالية.

فبخصوص ما يتعلق بجهة الكـلام ومـا يـستدعيه مـن ملاءمـة الكـلام مـع أجنـاس التعبير، يستطيع المتأمل لمصنفات النحـاة أن يخلـص إلى أن مقابلـة الـشعر بـالكلام، أو بـالنثر تحديدا عند بعضهم، هي الصورة المهيمنة في استحـضارهم لمبـدأ الاتـساع في تعليـل الظـواهر النحوية وربطها بالتداول اللغوي وتواصل الأفراد فيما بينهم. ذلك أن الضوابط اللغوية الـتي تحكم كلام النثر قد لا يستجيب لها كل الشعراء، إذ لكل جنس مـن الكـلام مقامـه التخـاطبي الخاص، فما يشكل عائقا أمام الإبلاغ في الكلام العادي أو حتى في الكلام النثـري، يمكـن أن يشكل في الشعر الطريق الناجعة بل وربما الوحيدة للإفصاح عن المكنون الداخلي.

ولذلك يؤكد سيبويه علـى ضـرورة التمييـز بـين الكـلام والـشعر أو بـالأحرى بـين الكلام الشعري والكلام النثري، لأن مـا يجـوز في الأول، مـن حـذف، وتقـديم، وتـصريف، ووقف، وغير ذلك، قد لا يجوز في الثاني، حيث يقول: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجـوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما لا ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كمـا أنهـا أسماء. وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا"[3].

(1) سورة يوسف، الآية: 82.

(2) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 1، ص: 212.

(3) المرجع نفسه، ج: 1، ص: 26.

وفي صيغ الفعل المقرونة بالأسلوب المستعمل في التركيب يقول أيضا: "ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول آتيك إن تأتيني، إلا في الشعر"[1]. ويضيف بخصوص العلاقات التركيبية بين كلمات التركيب قائلا: "لا يجوز أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو، إلا في الشعر"[2]. ويقول كذلك: "واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيد قام وأين زيد ضربته، لم يجز إلا في الشعر"[3].

إن للكلام الشعري عند سيبويه مقامَه التعبيريَّ الخاص، ففيه يجوز للمتكلم أن يخرق قاعدة النظام اللغوي، وعلى المخاطَب أن يتنبه إلى ذلك ويتلقى الكلام على هذا الأساس، لئلا يختل التخاطب. وقد استعمل سيبويه وغيره من النحاة للتمييز بين مقام النثر ومقام الشعر عباراتٍ ثلاثا، كما توضح النصوص السابقة، وهي؛ "الاتساع"، و"الجواز"، و"القبح".

فإذا كان لفظ "الاتساع" يومئ إلى الحالة التعبيرية التي يكون فيها المتكلم لحظة التكلم، حيث يضيق عليه التعبير وتحول القاعدة اللغوية دون التعبير عما يخالج صدره، فإن العبارتين الأخريين تحيلان على نظام أخلاقي يصنف أفعال الفرد بحسب ما تنص عليه أحكام الشريعة، ونقصد المراتب الخمس التي صنف فيها الأصوليون أفعال الإنسان؛ الحرام والواجب وما بينهما من المكروه والمباح والجائز. وقد أورد في هذا السياق جلال الدين السيوطي كلاما لأبي البقاء عبد الله العكبري يقول فيه: "أصول اللغة محمول على أصول الشريعة"[4].

وهذا يفيد أن مبدأ اتساع الكلام الشعري نظر إليه القدماء، وسيبويه تحديدا، من منظور تداولي يقوم من جهة على تقديم الحالة التعبيرية للمتكلم على الضوابط اللغوية، ويقوم من جهة أخرى على استدعاء كل شكل تعبيري لنمط من التخاطب. ولذلك فنحن لا نوافق أحمد بلبداوي فيما ذهب إليه من أن سيبويه "ينطلق من أن للغة مظهرين: مظهر

(1) المرجع نفسه، ج: 3، ص:66.

(2) المرجع نفسه، ج: 3، ص: 111.

(3) المرجع نفسه، ج: 1، ص: 101.

(4) جلال الدين السيوطي "كتاب الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 69.

أصلي غير مستعمل، ومظهر استعمالي تداولي. وهذا المظهر الأخير هو الذي نتخذ من قواعده معيارا للخطأ والصواب في النثر. أما الشعر فنعرضه على المظهر الأول"[1].

فاتساع الكلام الشعري يفيد قابلية هذا الصنف من الكلام للملاءمة مع المقام التعبيري والتأثري، بحيث يكون الكلام تابعا للحالة الشعورية للمبدع من جهة التعبير، ويكون مستجيبا لانتظارات المخاطب من جهة التأثر. ومن ثم فالكلام الشعري عند سيبويه لا ينتمي إلى المظهر الأصلي غير المستعمل كما يظن أحمد بلبدوي، بل على العكس من ذلك هو من صميم المظهر التداولي أو الاستعمالي، لأن المظهر الأصلي وغير المستعمل للغة حالة افتراضية ينطلق منها التقعيد لتعليل بعض الظواهر اللغوية.

إن حديث سيبويه باستمرار في "كتابه" عن مبدأ الاتساع باعتباره أساسا لمقاربة الكلام الشعري في علاقته بالضوابط اللغوية، يفصح عن فهم تداولي للتقعيد اللغوي. ولعل هذا ما قاد إدريس مقبول للقول: إن كتاب سيبويه يعتبر عملا تأسيسيا لتداولية يمكن أن نصطلح عليها بتداولية الاتساع والتجوز، هذه التداولية التي رصدها، وتتبعها عبر عدد غير قليل من أبوابه وفصوله ليؤكد الطابع المرن والمتطور للغة، وليقول بطريقة غير مباشرة بأن المستعمل للغة له من حقوق التصرف فيها ما لا يملك النحوي معه القدرة على تقييده وتتبعه واستقصاء أفراد كلامه. فهو (أي المتكلم) دائم التصرف في الألفاظ خدمة لما يقصده من المعاني التي تتنوع بحسب الأحوال والمقامات وسياقات التخاطب"[2].

فاللغة عند سيبويه، كما عند غيره من النحاة، ليست معطى جامدا بل هي موسومة بالمرونة والملاءمة من جهة التخاطب والإبلاغ، وبالتطور والتحول من جهة نظام التواصل. فبقدر ما يرى النحاة اللغة نسقا من القواعد يشددون على قابليتها للتطور، وعلى ارتباطها الوثيق بتخاطب الأفراد وبتفاعلهم في كل المستويات. ولعل هذا ما جعل أسلوب التقعيد عند النحاة يستحضر بعض المقومات المقامية في دراسة حالات خروج التعبير عن نظام اللغة.

ذلك أن المقتضيات المقامية التي تفرض على المتكلم الاتساع في الكلام، لا بد في نظر القدماء أن يأخذ بها الباحث اللغوي. إذ المتكلم قد تضطره أمور تعود إلى طبيعة النوع

---

(1) أحمد بلبداوي "الكلام الشعري من الضرورة إلى البلاغة العامة"، دار الأمان – الرباط، ط: 1، س: 1997، ص: 21.

(2) إدريس مقبول "الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، ص: 382-383.

الكلامي المعبر به كالشعر مثلا في معظم الأحيان، وقد تضطره أمور تعود إلى المخاطب، حيث يكون الالتزام بالقاعدة اللغوية مانعا يحول دون إبلاغه، وقد تضطره أمور تتعلق بتجربته الشعورية التي تتدفق وتأبى أحيانا الانصياع للضوابط المنظمة للكلام.

غير أن الاتساع مراتب وأصناف، وقد توقف عندها كثيرا النحاة وأصوليو النحو. ولعل الأساس الذي بنوا عليه هذا التصنيف يؤكد أيضا المرجعية التداولية لمبدأ الاتساع، حيث استندوا في تصنيفهم على مقومات المقام التأثري. ففي "كتاب الاقتراح في علم أصول النحو" يميز جلال الدين السيوطي بين صنفين من الاتساع أو الضرورة؛ ضرورة حسنة وضرورة قبيحة، حيث يقول: "والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنا وقبحا"[1]. ويضيف قائلا: "فالضرورة الحسنة ما لا يستهجَنُ ولا تستوحِش منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور"[2].

ويؤكد التصنيف نفسه الفاكهي المكي (ت972هـ) في "شرح كتاب الحدود في النحو"، إذ يقول: "الضرورة تتفاوت حسنا وقبحا:

- فالحسنة: ما لا تُستهجن ولا تَستوحش منه النفس. كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور.
- والقبيحة: ما تستوحش منه النفس وتستقبحه. كتنوين (أفعل)"[3].

إن الإقرار بمبدأ الاتساع من قبل النحاة كان بموجب ربط اللغة بالمحيط التداولي، سواء فيما يتعلق بالفصل بين الأشكال التعبيرية في علاقتها بعملية التخاطب، أو فيما يتعلق بالخاصية التطورية للغة، من حيث كون اللغة تخضع لمتغيرات الزمان والبيئة. وإذا كان إقرارهم بجواز الاتساع "ترخيصا" للمتكلم حتى يتمكن من الإفصاح عن مكنوناته الشعورية بيسر ودقة، فإن أمر استحسانها وتقبيحها يرجع في نظر النحاة إلى المتلقي.

---

(1) جلال الدين السيوطي "كتاب الاقتراح في علم أصول النحو" ص: 30.

(2) المرجع نفسه، ص: 30.

(3) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي "شرح كتاب الحدود في النحو" تح المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة- القاهرة، طبعة 1988، ص: 311.

ولذلك ربطوا كل صنف من الاتساع بالأثر الذي يحدثه في المتلقي، فما لا تُستهجن ولا تُستوحش منه النفس" فلا ضير في الاتساع فيه، وسميت ضرورته بالحسنة، أما ما وقع مستهجنا "تستوحش منه النفس وتستقبحه" فالاتساع فيه قبيح. وهذا يفيد أن للاتساع اللغوي عند النحاة مقتضيات مقامية تتعلق بأثره في المتلقي، فالمتكلم لابد أن يراعي ذوق مخاطبه، فهو المرجع والمعيار. ولذلك فالقواعد التي مثل بها لصنفي الاتساع الحسن والقبيح، قُصد منها رسم الحدود للتصرف في الترخيص، من خلال التنصيص على عدم خرق قواعد بعينها، لأنها مبنية على ذوق في التكلم والاستماع معا، وليس على الاعتياد والتواطؤ.

ويلاحظ من خلال تعاريف النحاة القدماء لصنفي الاتساع، أن الأوصاف التي أضفيت على الاتساع الحسن لا تمنح الكلام المتضمن له تميزا تعبيريا، بل سحبت عنه ما وصف به الاتساع القبيح من آثار سلبية على المتلقي، أي أنه إذا كان الاتساع القبيح "تستوحش منه النفس وتستهجنه" فإن الاتساع الحسن تنتفي فيه هذه الأوصاف، حيث لا تستوحش النفس من الكلام الذي لحقه هذا الصنف من الاتساع ولا تستهجنه. وهذا يفيد أن الاتساع غير مستلذ حسنا كان أو قبيحا، أي أن الاتساع كلام لا يرتقي إلى مستوى التعبيري الجمالي، لأنه كلام استدعته الضرورة أو أنه كلام اضطراري.

ومن ثم فإن ترتيب الاتساع على هذا الشكل يفضي إلى ترتيب عموم الكلام إلى ثلاث طبقات كالتالي:

- كلام لم يلحقه اتساع.
- كلام متسع اتساعا حسنا.
- كلام متسع اتساعا قبيحا.

وفي هذا التقسيم ما يفصح عن علاقة الاتساع بالمتلقي والآثار التي يحدثها فيه، كما يومئ إلى علاقته بالمتكلم والقدرة على التعبير. ذلك أن النحاة القدماء مختلفون في تحديد نوعية العلاقة التي تربط المتكلم بالاتساع، ففي حين يرى بعض منهم أنه حالة تعبيرية اضطرارية، يراه بعض آخر احتمالا تعبيريا ضمن احتمالات كثيرة تتاح للشاعر وتميز الكلام الشعري من الكلام النثري من الناحية التعبيرية.

وقد أورد جلال الدين السيوطي في هذا الأمر كلاما نسبه إلى أبي حيان التوحيدي، قال فيه: "قال أبو حيان: لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره"[1].

يفصح هذا النص عن وجود نظرين مختلفين حول مفهوم الاتساع وعلاقته بالمتكلم، ففي حين يذهب بعض القدماء إلى اعتبار الاتساع اضطرارا، أو "إلجاء" بتعبير أبي حيان، يلجأ إليه المتكلم متى استحال الإفصاح عن المعاني والمشاعر الدفينة داخل النسق القاعدي المقرر، يرى بعض آخر أن الاتساع ليس حالة تعبيرية تخص المتكلم في لحظة معينة، بل هو خاصية الكلام الشعري التي تُميزه من الكلام النثري، وهي خاصية تسمح للمتكلم بالتعبير بطرق تختلف باختلاف الظرف المقامي، أي أن المتكلم يكون أمام احتمالات تركيبية متعددة يختار الأكثر ملاءمة لحالته الشعورية، ولذلك يجوز للمتكلم أن يتسع في الشعر دون النثر.

ويربط القائلون بالإلجاء الاتساعَ بحالة المتكلم التعبيرية الموسومة بالعجز، ولذلك يقلّبون التعابير الاتساعية على كل الأوجه بحثا عن تعبير ممكن يقي الكلام من الاتساع ويحافظ على المعنى المقصود، وإذا أمكن ذلك صار الاتساع لاغيا، لأن الضرورة أو الرخصة تنتفي بانتفاء السبب أو الداعي. بينما يربط الفريق الآخر الاتساعَ بالحالة التعبيرية للمتكلم الشاعر، إذ لا يمكن في نظرهم وسم المتكلم في الشعر بالمتمكن ولا بالعاجز، ولذلك ليس من المعقول أن ينبش الدارس بحثا عن تركيب لغوي يكون بديلا لتعبير الشاعر ويقيه من الإلجاء أو الاضطرار، لأن المتكلم بذاك التعبير لم يكن مضطرا لحظة التكلم بل مخيرا بين احتمالات عدة، فاختار الأنسب.

---

(1) أبو بكر جلال الدين السيوطي كتاب "الأشباه والنظائر في النحو"، ج: 1، ص: 273.

إن مناقشة القدماء لمبدأ الاتساع في صلته بالمقام التعبيري تأسست على وضعيتين تعبيريتين مفترضتين، وضعية تعبيرية اضطرارية يكون فيها المتكلم مجبرا على استعمال هذا التعبير، لأنه لا يملك بديلا تعبيريا، ووضعية تعبيرية اختيارية يكون فيها المتكلم مخيرا أمام أكثر من تعبير، ولا يقدر أحد أن يقترح عليه تعبيرا آخر. وهذا يفيد أن الفهم الاضطراري للاتساع يميز بين الحالة التعبيرية المتمكنة والحالة التعبيرية غير المتمكنة أو العاجزة، بينما يميز الفهم الاختياري للاتساع بين الحالة التعبيرية الشاعرة والحالة التعبيرية الناثرة.

وفي كل فإن القدماء وإن كانوا مختلفين في مفهوم الاتساع وتصور وضعيات المتخاطبين به، فهم على وعي بالأساس التداولي لهذه الظاهرة، حيث نوقشت في علاقتها بمختلف أطراف الحدث التواصلي، كما تبين نصوصهم السالفة الذكر. فمناقشة النحاة القدماء للظواهر اللغوية انطلاقا من مبدأ الاتساع، لم تكن محصورة في حدود بنية الكلام وما تستلزمه من قواعد وضوابط، ولا حتى في حدود ما يقتضيه المقام التعبيري الخاص بالمتكلم كما ذهب إلى ذلك إدريس مقبول، حيث يقول: "إن تداوليات الاتساع والتجوز مجال لكل أنواع الترخيص اللساني الممكن، إنها لسانيات أو تداوليات المتكلم قبل أن تكون لسانيات الكلام"[1]. إذ إن أطراف الحدث التواصلي تحضر جميعها في مناقشاتهم وتعليلاتهم، بل إن تفاعل هذه الأطراف هو ما يمنح لمبدأ الاتساع نجاعته في تفسير جملة من الظواهر والقضايا اللغوية.

3- القصد التداولي وتفاعل المبادئ المقامية

ويجدر الذكر أن هذه المبادئ المقامية الثلاثة؛ مبدأ الاستعمال، ومبدأ الإفادة، ومبدأ الاتساع، تنتظم جميعها عند النحاة في مرجع تداولي واحد هو مرجع القصد. فلا المتكلم قادر أن يبلغ مقصوده، ولا المتلقي يستطيع أن يفهم الكلام ويؤوله، ولا النص يمكن أن يتألف في جمل وتراكيب تأليفا محكما وذا مغزى، من غير افتراض المتخاطبين قصدا، ذلك أن "بناء علاقات الكلام بعضها ببعض، تتوقف على مقاصد دقيقة تتصل بقصد المتكلم وبمجال

(1) إدريس مقبول "الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، ص: 383.

تخاطبه؛ سواء في معاملاته المتداولة من تعبير وعادات وأعراف وعقود، وغيرها من الحالات التخاطبية المختلفة"[1].

ولذا اهتم النحاة بالقصد، حيث يستندون في تحديد الأثر الإعرابي إلى افتراض قصد المرسل الذي يبني عليه المتلقي فهمه لمعنى التركيب، فالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) يحرص على إسناد الأثر الإعرابي للتركيب إلى ما يفترضه المتلقي من قصد يسعى المتكلم إبلاغَه، وهذا ما يجعل التركيب منفتحا على أكثر من حالة إعرابية. يقول الخليل في هذا الصدد: "قولهم: مررت بزيد، الرجلَ الصالحَ. نَصبْتَ الرجلَ الصالحَ على المدح. وإن شئت جعلته بدلا من زيد، فَخَفضتَه. وإن شئت رفعتَه على إضمار "هو"، كقولك: مررت بزيدٍ، هو الرجلُ الصالح"[2]. والأثران الإعرابيان يعودان إلى مرجع القصد الذي يتفاعل بمقتضاه المرسل والمتلقي.

فتقدير المحذوف أو المضمر من قبل المتلقي يقوم على افتراض قصد المتكلم، ودقة التكهن بهذا القصد رهين بإلمام متلقي الكلام بعناصر المقام التخاطبي، من ضوابط تخاطبية خاصة بجماعة معينة، وكذا الملابسات التي أحاطت بالمرسل لحظة إنشائه للكلام. ولذلك اقترن مفهوم القصد أو النية عند القدماء بتقدير العناصر المحذوفة من التركيب، فقد سأل سيبويه الخليل بن أحمد قائلا: "وسألته عن قوله لَتَفْعَلَنَّ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به؟ فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يتكلم بالمحلوف به"[3].

ذلك أن تقدير المتلقي للعناصر المحذوفة في التراكيب اللغوية يقتضي استحضار القصد الذي يتقاسمه مع المرسل، لأن المرجع القصدي بمثابة ميثاق مشترك يجمع المتخاطبين في كل مراحل التخاطب. ولذا فإن ترك المتكلم ذكر عنصر أو عناصر في كلامه لابد أن يتم بموجب ما تمليه الوضعية المقامية التي تجمعه بمخاطبه وحالته التعبيرية، وهذان العنصران

---

(1) أحمد كروم "مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي"، ص: 362.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي "كتاب الجمل في النحو"، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة –بيروت، ط: 2، س: 1987، ص: 61.

(3) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، ج: 3، ص: 106.

يشكلان محتوى المرجع القصدي الذي يستحضره المتلقي أثناء تلقيه للكلام وتقديره للمحذوف.

لقد انكب النحاة القدماء على البحث في تقدير المضمر والمحذوف وعلاقته بالقصد أو النية حتى باتوا يميزون بين أصناف الكلمات استنادا إلى هذه العلاقة، ففي سياق التمييز بين الضمير المنصوب والضمير المرفوع يقول أبو البركات الأنباري: "الضمير المنصوب وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل، لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال"[1].

غير أنه من القدماء من يعترض على نهج تقدير المحذوف لإتمام عناصر التركيب ولتعليل بعض المواقع الإعرابية للكلمات داخل التركيب، وهو اعتراض مؤسس على مبادئ التواصل نفسها التي انطلق منها مؤيدو التقدير. فابن مضاء القرطبي (ت592هـ) له رأي مخالف لصحة تقدير المتلقي وتأويله للمحذوف، وقد بنى رأيه هذا على مسألتين تواصليتين اثنتين، الأولى تهم علاقة التقدير بالمقام التعبيري الخاص بالمتكلم، والثانية تهم علاقة التقدير بالمقام التأثري الخاص بمتلقي الكلام.

فالمسألة الأولى تقوم عند ابن مضاء على كون تقدير المحذوف إدعاء بقدرة المتلقي على التكهن بقصد المتكلم وإن لم يفصح عنه، وهذا لا يمكن التسليم به، إذ تقدير المحذوف في نظره زيادة في كلام المتكلم مالم يلفظ به، وذلك لا يحدث إلا إذا كان الكلام ناقصا، أي إذا ظل جزء من الكلام قائما في نفس المتكلم، حيث يقول: "وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ، موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس، كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال. فإن قيل إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل، وإن الكلام بها يتم، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس، المدلول عليه بالألفاظ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازا، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازا، لزم أن يكون الكلام ناقصا، وأن لا يتم إلا بها، لأنها جزء منه، وزدنا في كلام

---

(1) أبو البركات الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ج: 2، ص: 477-478.

القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي. وقد فُرِغَ من إبطال هذا الظن بيقين، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليه خطأ بين"[1].

إن ربط تقدير المحذوف بإتمام الكلام الناقص يمس جوهر الحقيقة التعبيرية لدى المتكلم أو لدى المرسل عموما، من حيث إن الكلام الناقص غير مكتمل التعبير، إذ يبقى جزء منه قابعا في نفس المرسل ولا يفصح عنه. ومتى أمكن وصف الكلام بالنقصان أصبح بمقدور المتلقي أن يقوم مقام المتكلم، لأنه يعلم ما صرح به المتكلم وما أخفاه. ومن ثم يتعدد متكلم الكلام الواحد بامتداد الكلام في الزمن والمكان حيث يتعدد المتلقون وتختلف قدراتهم التأويلية، وهذا يخل بالتواصل اللغوي الذي تكون فيه الحدود واضحة بين المرسل والمتلقي، فالتواصل اللغوي لا يستقيم إلا بوجود متكلم ومتلق وجودا وظيفيا لا ذاتيا فحسب.

فلئن كان التكهن بالمحذوف في النصوص البسيطة والعبارات المتداولة محصورا في بعض العبارت وغيرَ مفتوح على احتمالات أخرى، ومن ثم لا يمس تقديرُ المتلقي للمحذوف جوهرَ الفعل التعبيري، بحكم كثرة تداولها واستعمالها؛ فإن ذلك لا يمنع تعدد احتمالات التقدير في نصوص أخرى تتميز بالغموض والتوسع في التعبير، كما هو الشأن بالنسبة للنصوص الشعرية.

وأما المسألة الثانية التي تهم علاقة التقدير بالمقام التأثري الخاص بالمتلقي، فقد أكد ابن مضاء القرطبي أن تقدير المحذوف في العبارات المتداولة لا يفيد المتلقي في شيء. فإذا كان الكلام كله يقوم على مبدأ الإفادة، فما الداعي إلى زيادة عناصر في الكلام هي خارجة عن غاية الإفادة والإبلاغ؟ يقول في هذا الخصوص: "وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره (كائن من قريش)... وهذا كله تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار"[2].

---

(1) ابن مضاء القرطبي "كتاب الرد على النحاة" تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، د.ط، د.ت، ص: 80-81.

(2) المرجع نفسه، ص: 87.

فزيادة هذه المحذوفات في التركيب لا تضيف فائدة، لأن المعنى الذي يستفيده المتلقي غير مرهون بذكر لفظة "كائن" في جملة "مررت برجل من قريش"، ولا بذكر لفظة "مستقر" في جملة "رأيت الذي في الدار". فوظيفتها محددة في إتمام عناصر التركيب كما تصورتها النظرية العاملية في النحو العربي، حيث تستدعي كل حالة إعرابية وجود عامل لفظي معين، ولذلك يتم تقدير هذه المحذوفات بناء على الحالة الإعرابية للمعمولات الملفوظة، وليس بناء على معنى ناقص ولا فائدة مجتزأة يسعى المتلقي إلى تداركها من خلال إضافة كلمة أو كلمات. وهنا يبرز أن مبدأ الإفادة عند ابن مضاء مقدم في تعليل الظواهر اللغوية على مبدأي الاستعمال والاتساع.

إنه لا يمكن في نظر ابن مضاء أن يأتي الكلام ناقصا ويكون مفيدا، لأن مبدأ الإفادة الذي يقوم عليه الكلام يستلزم إفصاح المتكلم عن غرضه وكشفه عن المعاني القابعة في نفسه. وحتى لو جاز أن يأتي الكلام كذلك فليس بمقدور المتلقي التكهن بالجزء المحذوف من الكلام، فهو قابع في نفس المتكلم ولا سبيل للوصول إليه.

وهنا نلفي أبعادا تواصلية لتصور ابن مضاء القرطبي وتصور الظاهريين كلهم، كما يوصفون في تاريخ النحو العربي. فليس رفض تقدير المحذوف رفضا لنظرية العامل في النحو ولا انتصارا للمذهب الظاهري الرافض لأي تأويل فحسب، بل هو كذلك في نظرنا محاولة لإعادة النظر في العلاقة التي تجمع أطراف العملية التواصلية؛ المتكلم والمخاطب والكلام. إذ بقدر ما يرجع الاختلاف حول تقدير المحذوف إلى الاختلاف الناشئ بين أنصار الظاهر وأنصار التأويل، يعتبر أيضا امتدادا للاختلاف الناتج عن فهم العملية التواصلية ونمط العلاقة التي تربط مقامات حدوثها.

فالنحاة التأويليون الذين يقولون بضرورة تقدير المحذوف يجعلون المقامَ التأثري الخاص بالمتلقي محورَ العملية التواصلية، إذ بمقدور المتلقي عندهم أن يتمم ما حذفه المرسل حذفا مقصودا وأن يتكهن بهذا القصد. أما النحاة الظاهريون الرافضون لتقدير المحذوفات من التراكيب، فهم يرون المقام التعبيري الخاص بالمتكلم أساس العملية التواصلية، إذ قصد المتكلم يفهم من صريح الكلام، ولا يمكن التكهن به ولا يصح افتراضه في عبارات يضيفها المتلقي إلى كلام المرسل، فدور المتلقي يتوقف عند تلقي النص وفهمه.

ومن جانب آخر يرتبط تقدير المحذوف عند النحاة التأويليين بتقديم مبدأي الاستعمال والاتساع على مبدأ الإفادة، لأن الحذف في نظرهم يعود إلى كثرة الاستعمال، وذكره يكمل البنية التركيبية ويصل العامل بالمعمول. أما إسقاط هذا التقدير عند النحاة الظاهريين فمرتبط بتقديم مبدأ الإفادة على مبدأي الاستعمال والاتساع، لأن إفادة المتلقي لا تتوقف على تقدير المحذوف إلا إذا كان الكلام ناقصا، أما إذا كان الكلام تام الفائدة وحسن السكوت عليه، فإن تقدير المحذوف فيه من باب ما تقتضيه المعمولات داخل البنية التركيبية من عوامل.

ويبرز أيضا دور المرجع القصدي في تعميق النقاش بين النحاة حول العلاقة بين المبادئ المقامية الثلاثة ودورها في تفاعل مستويات المقام، من خلال اختلافهم في تقييد الإفادة بالقصد في تعريف الكلام. ذلك أن مسألة تقييد الكلام بالقصد لم تكن محل إجماع النحاة العرب القدماء، فبعضهم اشترط القصد في تحقق الإفادة[1]، حيث أخرجوا من مفهوم الكلام غيرَ المقصود كالصادر من النائم، والسكران، وما علم من الطيور. وبعضهم أسقط هذا القيد من هذا الحد ولم يعتبره[2]. ولهذا الاختلاف أصوله الكلامية، إذ شكل شرط القصد أحد جوانب الاختلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في تعريفهم للكلام، كما تقدم ذكر.

فأما الذين لا يقيدون إفادة الكلام بالقصد فهم يرجحون المقام التأثري على المقام التعبيري، وذلك من جهة كون استفادة المتلقي غير مقرونة بالضرورة بقصد المتكلم تكليمَ مخاطبه، لأن الإفادة تتحقق متى تلقى المخاطب الكلام واستطاع تفكيك بنيته واستيعاب معناه، سواء أقصد المتكلم مخاطبة متلقي كلامه أم لم يقصده. ولذلك فإن هذا الفريق من النحاة يقدم مبدأ الإفادة على المبدأين المقاميين الآخرين، أي مبدأ الاستعمال ومبدأ الاتساع.

وأما الذين يقيدون إفادة الكلام بشرط القصد فإنهم يرجحون المقام التعبيري على المقام التأثري، وذلك من جهة كون استفادة المتلقي على النحو الصحيح مقرونة بالضرورة

---

(1) يقول في هذا الصدد ابن هشام الأنصاري: "الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيد) والمبتدأ وخبره، كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما". [مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: 490].

(2) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي "شرح كتاب الحدود في النحو"، ص: 58.

بقصد المتكلم تكليمَ مخاطبه، لأن تلقيَ المخاطب للكلام وفهمَه ليسا كافيين لتحقيق الإفادة. ولذلك فإن هذا الفريق من النحاة يقدم في تعليل الظواهر اللغوية ومناقشة ضوابطها مبدأي الاستعمال والاتساع على مبدأ الإفادة.

ولذلك فإن الإفادة التي يبنى عليها التخاطب بالكلام لا بد أن تكون عند هؤلاء مشروطة بالقصد، لأن المتلقي قد يجتهد في تأويل الكلام المتلقي في اتجاه قد لا يقصده المتكلم، ومن ثم فإن الإفادة تتحقق بمقتضى مرجع القصد. فإذا كانت إفادة الكلام تتوقف عند اكتمال عناصر التركيب مع إتمام المعنى المستقر في نفس المتكلم والمراد إبلاغه للمخاطب، فإن القصد هو المرجع الذي ينتظم بموجبه كل العمليات التخاطبية المصاحبة لتحقيق الإفادة.

وعلى هذا الأساس أخرج بعض النحاة القدماء ممن قيد الإفادة بالقصد الأصواتَ والعبارات، بل وحتى الجمل المتوالية والمنشئة للنصوص، من مفهوم الكلام، وإن كانت مكتملة العناصر التركيبية وحاملة لمعنى مفيد، كالصادر من النائم، والسكران، وأصوات بعض الطيور والبهائم. لأن كل كلام مكتمل العناصر التركيبية مفيد بالضرورة، غير أن الإفادة المتحققة تبقى مجرد تخمين من قبل المتلقي مالم تكن مقرونة بالمرجع القصدي، لأن الذي يمنح إفادةَ الكلام نفعا ماديا أو معنويا للفرد وللجماعة هو افتراض المتخاطبين للقصد.

إن اهتمام تعليلات النحاة القدماء وتقعيداتهم بأطراف الحدث التواصلي -من متكلم ومخاطب ومحيط التخاطب- وتفاعلاتها، وإن اختلفوا في تقديم بعضها على بعض في بناء الخطاب؛ يبرز وعيهم الدقيق بدور التداول اللغوي في إنشاء القاعدة اللغوية من جهة، حيث يصعب عزل الظواهر اللغوية عن محيط تداولها بين الأفراد، كما يبرز من جهة أخرى فهمهم التطوري للغة، بحيث لا يمكن أن تتوقف اللغة عن التحول والتطور المستمرين، ويستحيل عزلها عن سيرورة الزمن.

المصادر والمراجع

- الأنباري أبو البركات
- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ط: 1987.
- "كتاب أسرار العربية"، تح فخر صالح قداره، دار الجيل- بيروت، ط: 1، س: 1995.
- "لمع الأدلة في أصول النحو"، تح عطية عامر، نشر Price sw. kr.20، طبعة 1963.
- بلبداوي أحمد "الكلام الشعري من الضرورة إلى البلاغة العامة"، دار الأمان –الرباط، ط: 1، س: 1997.
- تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، دار الثقافة - الدار البيضاء، د.ط، د.ت.
- التهالي البشير "الخطاب الاشتباهي في التراث اللساني العربي"، دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت، ط: 1، س: 2013.
- ابن جني أبو الفتح عثمان "الخصائص"، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت.
- الحلواني محمد خير "أصول النحو العربي"، أفريقيا الشرق –الدار البيضاء، طبعة 2011.
- الرماني أبو الحسن علي بن عيسى "معاني الحروف"، تح عرفان بن سليم الدمشقي، نشر المكتبة العصرية- بيروت، ط: 1، س: 2005.
- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق "حروف المعاني"، تح علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة (بيروت) ودار الأمل (إربد)، ط: 2، س: 1987.
- ابن السراج أبوبكر محمد "الأصول في النحو"، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: 3، س: 1988.
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "الكتاب"، تح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل –بيروت، ط: 1، د.ت.
- السيوطي أبو بكر جلال الدين



- "كتاب الأشباه والنظائر في النحو"، مراجعة وتقديم فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط: 1، س: 1984.
- "كتاب الاقتراح في علم أصول النحو"، تقديم وضبط وتصحيح أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط: 1، س: 1988.
- الشكيلي بسمة بلحاج رحومة "السؤال البلاغي؛ الإنشاء والتأويل"، نشر المعهد العالي للغات – تونس، دار محمد علي للنشر، ط: 1، س: 2007.
- صحراوي مسعود "التداولية عند العلماء العرب"، دار الطليعة- بيروت، ط: 1، س: 2005.
- العزاوي أبوبكر "اللغة والحجاج"، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر- بيروت، ط: 2009.
- العوادي أسعد خلف "سياق الحال في كتاب سيبويه؛ دراسة في النحو والدلالة"، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، ط: 1، س: 2011.
- الفاكهي عبد الله بن أحمد النحوي المكي "شرح كتاب الحدود في النحو"، تح المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة- القاهرة، طبعة 1988.
- الفراهيدي الخليل بن أحمد "كتاب الجمل في النحو"، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة –بيروت، ط: 2، س: 1987.
- القرطبي ابن مضاء "كتاب الرد على النحاة"، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، د.ط، د.ت.
- كروم أحمد "مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي"، دار كنوز المعرفة، ط: 1، س: 2015.
- مشبال محمد "البلاغة والأصول، دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي نموذج ابن جني"، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، طبعة 2007.
- مقبول إدريس

- "الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية"، عالم الكتب الحديث- اربد الأردن، ط: 1، س: 2011.
- "الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، جدار للكتاب العالمي- عمان وعالم الكتب الحديث-إربد، ط: 1، س: 2007.
- ميلاد خالد "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة"، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس وجامعة منوبة، ط: 1، س:2001.
- ابن هشام أبو محمد عبد الله
- "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر- القاهرة، د.ط، د.ت.
- "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تح مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- بيروت، ط: 6، س: 1985.
- يحياوي رشيد "التبالغ والتبالغية، نحو نظرية تواصلية في التراث"، دار كنوز- عمان الأردن، ط: 1، س: 2014.

ثانيا: مراجعات تداولية:

1- التداولية واللسانيات، التداخل والتخارج، د.مؤيد صوينت.

2- التداولية الضَّامة، مفهوم ورؤية في الفكر النحوي، د.علي عبد الوهاب الوردي.

3- في اللسانيات القانونية مقاربة في انكسار النسق اللغوي والسيولة الدلالية أ.م.د.مرتضى جبار كاظم.

4- المسار التطبيقي للتداولية اللسانية، نقد وتوجيه في ضوء الأُسس الأولى، أ.خالد حسين دلكي.

5- لسانيات التلفظ رؤى وآفاق نحو مشروع عربي، أ.سارة جابري.

اللسانيات والتداولية
التداخل والتخارج

د مؤيد آل صوينت

كلية الآداب- المستنصرية

تدلف محاولة سبر العلاقة بين اللسانيات والتداولية مناح غير ذات تعبيد سلس، قد تكون مشفوعة بنوع من المخاتلة المغرية الممهورة بمهيمنات قبلية تسور ما يدور في أحياز متن معرفي يتصف بالقدم تارة وبالحداثة تارة أخرى، مع وجود نوع من النبز في أحقية وضعه على مستوى المعارف وإدخاله ضمن بوابات العلم والجلوس في أعطافه الوارفة. تأريخيا، ركزت المدونات المقاربة لمختلف العلوم أنساغها الحاملة لجواز المرور نحو ميدان علم ما والمقاربات الواقفة عند تخومه، وأرشفت محاولات فض الاشتباك نجاحات متلاحقة على صعيد تسيد الينابيع الشاغرة وملئها تدريجيا بماء حياتها والسبل التي تضمن لها الديمومة والتواصل على صعيد البحث العلمي الذي يتعرض تقليديا لكثير من المسائل وكيفية روزها.

من الحقائق التي لا ضرر من التذكير بها، أن اللسانيات الحديثة قد تنامى طموحها المعرفي انطلاقا من مسوغين اثنين: فمن المسلم به أن اللسانيات لم تكن من العلوم التي تستمد علة وجودها من موضوعها، فلكل علم موضوع هو مادة بحثه، ولكل علم هدف هو الغاية المطلقة التي توصف خارج حدود المنفعة المحسوبة سلفا. وموضوع اللسانيات هو اللغة، لكن اللغة موضوع مشترك لأكثر من حقل معرفي لدى الإنسان، أما المسوغ الثاني الذي أعطى البحث اللغوي القدرة على الامتداد الشامل فهو أن علم اللسانيات منذ أن اكتشف وقوع اللغة في مفترق المسالك العلمية المتعددة، والمتباينة أحيانا في مجالات انتمائها، عمل على إرساء مبدأ تضافر العلوم وترسيخ سنن التكامل بين الاختصاصات المختلفة، غير أن تضافر

العلوم وتمازج الحقول لم ينتظم له دستور أساسي على مستوى الاعتبار المعرفي، فمبحث التصنيفية التي هي علم ترتيب العلوم لم يوفر بين منازله منزلة مخصوصة يمكن أن يستقلها منهج تمازج الاختصاصات كان يمكن أن يقال لها عندئذ (علم تضافر العلوم)[1]، وهذا التحاقل الذي بسط هيمنته على التناول المعرفي لمختلف العلوم بقي المسبار الذي يتحدد من خلاله موقع كل علم وكيفية تصنيفه خارج الحاضنة اللسانية أو داخلها، مع وجوب التذكير المستمر بعدم ثبات التصنيفات المنهجية وتداخلها بل وحتى تعارضها من طريق المعالجات والأفكار المستمرة والتساؤلات التي تطرح عليها بغية اختبارها والوقوف على نوع من التقنين لعلم يعالج الجوانب المتنوعة بتنوع فروع المعرفة بوصفه نشاطا فكريا ليس بمأمن من التأثيرات، ترافقها سمة غالبة عليها هي سمة التجدد وعدم الثبات هذا من جهة، من جهة ثانية، ينبغي الإشارة إلى أن الحدود الفاصلة بين مجالات المعرفة اللغوية هي مجالات غير ثابتة، ما كان يبدو خارج مجال اللسانيات في بداية القرن العشرين مع سوسير هو اليوم من صميم البحث اللساني كما هو الحال بالنسبة إلى علم الدلالة والتداوليات على الرأي السائد بدخولها الحاضنة اللسانية، وتساوقها في المادة المعرفية مدار الفحص، ومع التداوليات تحديدا، طرحت جملة من الإشكاليات المتعلقة بالموضوع الذي نحن بصدده: هل نبحث في تداوليات تقع ضمن مسارات البحث اللساني وطرائق فهم تتعلق باللسان؟ أم بتداولية تتعلق بما يحف اللسان وكيفية فهم استعماله خارج المديات المنظورة وفق الدوال التقليدية المرافقة لفهم لسان ما؟ هذا التساؤل ما برح يراوح مكانه لولوجه مناطق التساؤل المتاخمة لحدود العلم ومحدداته، ومع وجود تيار عريض يرى بأن التفريق التقليدي بين الاختصاصات العلمية في العلم والإنسانية ولاسيما اللسانية منها صارت لاغية، أصبحنا نقف على دراسات تسوي بين علمين عُدّا سابقين منفصلين ومختلفين، ولئن اعترفت اوريكيوني بالبعد التداولي في اللغة، معتبرة أنه لم يعد بحاجة إلى الاستدلال عليه، فإنها بالمقابل حذرت من المغالاة في (العقيدة التداولية) وجعلها المسبار الذي يوجه الدراسات اللسانية ويتاخم حقولها على نحو متفرد وحاسم.

---

(1) ينظر: الأدب وخطاب النقد 79

ينبغي التذكير باستمرار أن الموضوع لكلا الاتجاهين هو اللغة بعدها مادة العلم التي يقاربها أكثر من حقل معرفي وعبر توجهات متنوعة، هذا الانحتام المتناسق والدوال التغيرية لأي علم، يتمسك بشكل مستمر بمراجعات منهجية كاشفة عما يدور في ذات المعرفة المفحوصة من تعاطٍ مع مستجدات التساؤل وآفاق التنسيج المراد تسجيله في متنها منهجا معرفيا راكزا.

شغل السجال الدائر في تصنيف التداولية حيزا واسعا من الاهتمامات النظرية، وسجلت محاولات الفصل والدمج بين التداولية واللسانيات جزءا من المعرفة اللسانية الحافة بميدان الحقل التداولي، ما من شك أن موضوع التداولية، كما اللسانيات هو اللغة، غير أن طريقة المقاربة في كليهما مختلفة، وهذا التداخل المبدئي هو ما حدا بأحد فلاسفة اللغة وهو كارناب لأن يصف التداولية بأنها قاعدة اللسانيات أو أساس لها، أي إنها حاضرة في كل تحليل لغوي، موجودة معها قرينة لها، ومع ذلك، فإننا إذا تتبعنا اهتمام الدراسة اللسانية، وجدنا أنفسنا أمام عتبات المفارقة أو الحدود، فبمجرد أن ينتهي عمل اللساني في دراسة اللغة (البنية) يظهر اسهام التداولي ليملي الأبعاد الحقيقية لتلك البنية المغلقة، وتنفسح من ثم، على الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية للمتكلم والمتلقي والجماعة التي يجري فيها التواصل، مع احتساب مجموع السنن الذي يحكمه، وهذ ما يقنعنا بأن التداولية فعلا استطالة للسانيات، نحو جانب جديد، ألمع اليه، بنفنست، وأسماه لسانيات التلفظ، الذي ينتقل بموجبه الاهتمام من ثنائية اللغة والكلام إلى ثنائية الملفوظ الذي يحمل المضمون أو الدلالة، وفعل التلفظ أو القول في حد ذاته[1]، هذا السجال في تموضع التداولية وسريان مقولاتها تزامن مع تطور عمل المنهج اللساني الذي مر بخطوات سريعة حتى أصبح اللسانيون يطمحون إلى تحقيق علمية في البحث تماهي علمية الرياضيات ما أمكن لها أن تفعل، وكان هذا الطموح حافزا يروض البحث اللغوي للبحث عن الأنساق واكتشاف ملامح النماذج والمناويل، وهو ما دفع باللغة إلى ابتكار مصطلحي النمذجة والنسقية من جهة، ومصطلح الشكلنة لتحقيق العلمنة، ولكن اللسانيات طوال رحلتها تلك في البحث عن النموذج الأوفق للصياغة

---

(1) ينظر: المنهج التداولي (بحث) ص 121

التجريبية ذات التحقق الرياضي ما فتئت –على الواجهة المقابلة– تعي بأن كل مباحثها سوف تظل قاصرة عن إنجاز مبرر وجودها الأول ما لم تقربنا أكثر فأكثر من إحكام قضية المعنى، قد تكون مشكلة المعنى وكيفية تحققه في مجالات وعبر طرائق إنجازية محددة هي المحرك الأساس لمسيرة البحث التداولي، الأمر الذي منحه مساحة واسعة لينساح في الوجود اللساني شكلا ومضمونا، لكن المعيار التجريبي هو الحاسم في تصنيف التداولية والمحدد الرئيس في وضعها على خريطة الدرس اللساني أو رفعها عنه، لقد حققت اللسانيات طموحها في النمذجة النسقية بشكل حاسم وذلك في مجال الصوتيات، وحققته بشكل كاد يكون قاطعا في مجال بنية الكلمة مما يصطلح عليه بشيء من التجاوز بالصرفيات، وعند مستوى النحو قطع البحث اللساني شوطا مرموقا نحو الشكلنة الصورية ((ولكن موضوع المعنى مع ما إليه من قضايا الدلالة التي هي تصوير له وهو في حالة الإنجاز بثا وتلقيا قد ظل إشكالا عصيا على التحليل الاختباري، غير منصاع إلى الاستكشاف التجريبي، فكان موجب ذلك متمردا على مسعى الأنساق ومرمى المناويل)) [1].

من المفيد أن نذكّر بأن نشأة التداولية توافقت تقريبا مع نشأة العلوم المعرفية، ولقد جرى التفكير في الذكاء الاصطناعي في سياق عقلية جديدة، هي العقلية التي مكنت من ظهور العلوم المعرفية، ولتوخي الدقة في ترسيم الحدود الفاصلة في توجهات البحث التداولي نسجل هنا بعدم الاتفاق – لسانيا على الاقل - بوجود تداولية ذات توجه واحد متسمة بالصرامة والتعقيد، فعملية التجريد الملازمة لجل المقاربات المعرفية للغة وجدت نفسها أمام مفارقة تاريخية في تدوين ابجديات المعالجات التداولية القارة، هذه المعالجات اتخذت من الجانب الواقعي مسبارا راكزا لتشييد أنظمتها وطرائق استدلالاتها، وتمكين اللسانيات من ولوج الحقل التجريبي بمنعطفات أدت الى إعادة فحص لكثير من مقولات التداول الاسترجاعي لذاكرة لسانية أعلت من قيمة التجريد حتى غدا متمثلا في اللسانيات التوليدية مهيمنا لا يحتاج إلى مراجعة فعلية لمساراته المتبوءة هرم الدرس اللساني. علينا أن نتفق بدءا على ماهية التداولية، وأقل ما يمكن أن يقال هو أن ازدهار نظريات (تداولية)

---

(1) الأدب وخطاب النقد89

حديثا لم يجعل هذا الميدان متسما بالبساطة، قد تكون النقطة المشتركة بين هذه المجموعة الواسعة من النظريات المسماة تداولية هي - إلى حد ما - مجال البحث، فالظواهر التي تهتم التداولية، ويتعلق الأمر هنا كما لاحظ لفنسون (باختصاص تصحيحي) هي الظواهر التي تتدخل في تأويل الأقوال ولكن لا يعالجها التركيب ولا تعالجها الدلالة: ويشمل هذا ظواهر متنوعة جدا تتصل باللغة في استعمالها وفي السياق وبإسناد الإحالات ورفع اللبس، وإسناد القوة المتضمنة في القول...الخ.

إن التداولية، بأسسها النظرية، ورغم معانقتها لمعظم النشاط اللغوي، مثلت منطقة جذب للعديد من التساؤلات المطروحة على مائدة البحث واحقيتها بالدخول في الحواضن اللسانية، فقد مثلت التداولية – تقليديا – جزءا لا يتجزأ من اللسانيات (هناك حديث تقليدي عن تداولية لسانية) فهي تنضاف إلى علم الدلالة لتعنى بالمظاهر التي لا يعالجها هذا العلم مثل الأعمال المتضمنة في القول ووصف شروط نجاحها، أو دلالة الكلمات التي تؤول بما يتناسب ومقام التواصل (خارج مجال اللغة) مثل (الأنا) و(الأنت) و(الآن)..الخ، وهكذا، فإن تصور التداولية الذي اقترحه سبربر وولسن – وهو تصور يفصلها عن اللسانيات ليجعلها شعبة مستقلة - يعد طريفا كل الطرافة، ذلك أن مجال الحركة الذي تتمتع به التداولية يتجاوز بكثير – في رؤيتهما للأشياء - الإطار الضيق الذي خصصته لها من رأى فيها جزءا من اللسانيات.

وقد بدا الاختلاف في تحديد موقع التداولية: هل هي جزء من اللسانيات أم هي مستقلة عنها وتتجاوز في تأويل الأقوال الجانب اللغوي ؟ونجم عن ذلك اختلاف في تحديد موضوع نظرها: هل تنظر في الأعمال اللغوية وأشكال تحققها وما يتولد عنها من مقاصد؟ وهل تفسر اختيار تأويل دون آخر، وتبين علاقة المشيرات المقامية بالخارج... الخ ؟أم أنها تتجاوز، وفق منظور معرفي، هذا الحد معتبرة أن تأويل الأقوال يستند إلى عمليات استدلالية ليست من خصائص اللغة؟ مما يفترض ضمنا إخراج التداولية من دائرة اللسانيات التي تُختزل وفق هذا المنظور في الشعب التقليدية كعلم الأصوات الوظيفي وعلم التركيب وعلم

الدلالة، ويرجع ذلك إلى التصورات الكلاسيكية المختزنة للإجراءات المنهجية التي تتحدد الممارسات اللسانية وفق جدائلها المعروفة.

يرى بعض الباحثين أن للتداولية مستقبلاً زاهراً، وأن مستقبل اللسانيات رهين بمستقبل التداولية أكثر من ارتهان مستقبل التداولية باللسانيات، لذا، فمن المهم أن نبيَن ما يميز اللسانيات والتداولية وما يقرَب بينهما وما يفصل. ولقضية منزلة التداولية وجوه متعددة: هل ترتبط التداولية بالعلوم الإنسانية أو بالعلوم التجريبية؟ وهل تمثل جزءاً من اللسانيات؟ وهل تشترك مع اللسانيات في بعض الأسس الابستمولوجيا؟ أي أسس مشتركة بينهما؟ هل توجد أسباب علمية للقطيعة الحالية بين اللسانيات بالمعنى الحصري للكلمة (خصوصا التوليدية) والتداولية؟ وهل يجب على التداولية أن تنصهر في سيمائية محتملة؟[1] ذكرنا في مطلع هذا البحث أن بدايات التداولية – أي نظرية الأعمال اللغوية – زامنت نشأة العلوم المعرفية، مع ذلك، فإن التداولية المنبثقة من نظرية الأعمال اللغوية – بحسب سبربر وويلسن - لا تبدو إطلاقا نظرية معرفية ((فهي في بعض الوجوه أقرب إلى السلوكية منها إلى العلوم المعرفية. وما يفصلها عن السلوكية أنها تقر بوجود الحالات الذهنية، إذ ليست المقاصد المعبر عنها في نظرية الأعمال اللغوية سوى الحالات الذهنية))[2] ينخرط كل من سبربر وولسن مباشرة في هذا التوجه، فهما يعتبران أن تأويل الأقوال يوافق نوعين مختلفين من العمليات: الأول ترميزي ولغوي، والثاني استدلالي وتداولي. وهكذا يتمثل أول وجوه الطرافة في مقاربتها في أن أية نظرية لتأويل الأقوال أو بالأحرى أية نظريه تداولية، حتى تضطلع بدور ما في العلوم المعرفية (من خلال تعاونها مع اللسانيات وعلم النفس المعرفي على سبيل المثال للتوصل إلى نتائج في مجال الذكاء الاصطناعي) ينبغي أن تستوفي الشروط التالية:

(1) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية 53

(2) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية 53

أولا: يتعين عليها أن تكون وظيفية تمثيلية.

ثانيا: يتعين عليها أن توضح عمليات التأويل التي تنص عليها وذلك من خلال ثلاث مسائل مختلفة:

1- ما هي قواعد الاستدلال المستعملة؟

2- ما هي المقاييس التي استندت إليها في اختيار المقدمات (معلومات معروفة)؟

3- ما هو المقياس الذي نستند إليه لنقرر أن تأويلا ما مقبول وأنه ينبغي إيقاف عملية الاستدلال؟

ثالثا: يتعين عليها أن تذكر لنا كيف نحصل على المعلومة الجديدة (أي ينبغي أن تعالج العلاقات بين الإدراك والتمثلات الرمزية).

رابعا: يتعين عليها أن تذكر كيف تمَ تمثيل المعلومة وما هي العمليات التي يمكن أن نجريها عليها[1].

لابد إذن من أن تكون نظرية تأويل الأقوال مشتركة، وأن تتوصل إلى التأليف بين العمليات الترميزية والعمليات المشتركة.

تبدو محاولة ميلنر في شرعية فك الاشتباك بين اللسانيات والتداولية المحاولة المقاربة الأكثر عمقا وتتبعا في هذا المجال، ما الوصف الذي قدمه ميلنر للسانيات؟ تتصل المشكلة الأولى التي طرحها في المنزلة العلمية للسانيات: أهي علم إنساني أم علم تجريبي؟ ومن المزايا الكبيرة لما دوّنه إعطاءه كل ذي حق حقه في شأن بعض الادعاءات الراهنة وبالخصوص ادعاءات بعضهم إقامة علوم إنسانية تمتاز عن العلوم التجريبية بجملة من القيم المختلفة، إلا أن أقل ما يقال عنها أنها ظلت ضبابية يقول ميلنر: يصعب الاعتقاد اليوم بأن العلوم يمكنها أن تلجأ الى ابستمولوجيا خاصة بها فلا مناص من الاختيار: إما أن تكون العلوم الإنسانية علوما، فتكون حينئذ علوما بنفس الصفة التي تكون عليها علوم الطبيعة وترتبط بنفس الابستمولوجيا، بحيث لا تشمل الصفة – إنسانية- أي خصوصية غير ما يتصل بالإنسان، وإما أن تكون بالفعل إنسانية أو اجتماعية او أي شيء آخر، فليست حينئذ علوما وليست لها

(1) التداولية اليوم 43.



ابستمولوجيا. وبعبارة أخرى، إذا كانت اللسانيات علما فلا يمكنها أن تكون (إنسانية) ولنا أن نستخلص أن اللسانيات، إما أن تكون علما وحينئذ هي علم تجريبي، وإما أنه ليست علما فلا تطرح مشكلة إيبستمولوجيتها، وبالطبع اختار ميلنر الوجه الأول من الثنائية، فاللسانيات عنده علم تجريبي. هل ينبغي أن نعارض ميلنر في شأن قضية المظهر التجريبي للسانيات ونجعل مقابل لسانياته العلمية لسانيات انسانية ؟ وبقطع النظر عن أن عبارة (لسانيات إنسانية) تبدو لنا خالية من المعنى، يبدو أن مستقبل اللسانيات رهين اكتسابها لخاصية علمية تربطها بعلوم الطبيعة، وهذا شأن التداولية أيضا، ولا شك ، أن التداولية كاللسانيات وبنفس الصفة، علم تجريبي. كما يمكن أن يشار في هذا المقام التاريخي إلى جهود كل من كارناب، سيابار هبيل، فالأول يقرر أن طابع التداولية قضية هامشية، كما يرى ان التداولية كانت علما تجريبيا مميزا بين السيميائية المحضة والسيميائية تأسيسا على التوصيف الذي قدمه ميلنر ليس للتداولية كما رأينا، مكان في اللسانيات، ويمكننا حينئذ أن نقترح حلين لمشكلة منزلتها:

1- ليس الوصف الذي قدمه ميلنر للسانيات، وصفا جيدا، إذ ينبغي توسيعه لأخذ استعمال اللغة بعين الاعتبار والسماح بوضع التداولية، على وجه مشروع، ضمن علم اللغة، الذي هو اللسانيات.
2- الوصف الذي قدمه ميلنر للسانيات وصف جيد. فالتداولية لا تتعلق باللغة بل باستعمالها، ولميلنر الحق في إقصائها من حقل اللسانيات بالمعنى الحصري. فمكانها بجانب اللسانيات وليس داخلها[1].

قد رأينا أننا متفقون معه في الطابع العلمي التجريبي للسانيات تمام الاتفاق، وليس التشكيك في الوصف الذي قدمه ميلنر للسانيات، في تقديرنا، مهمة مجدية أو مبَرزة بأي وجه من الوجوه، لذلك سنتناول هنا الإمكانية الثانية، أي إمكانية علمين متجاورين ومتكاملين وليس علما واحدا. ويفسر هذا التصور للعلاقات بين اللغة والحالات الذهنية السبب الذي جعل التداولية تتطور في أول أمرها بمعزل عن العلوم المعرفية. وقد سدت الطريق أمام تطور البحوث في هذا المجال بدلا من السعي إلى إتمام نقص المقاربات اللسانية الصرف لكي يتمكن

(1) ينظر القاموس 536

الذكاء الاصطناعي من أن يتقدم على درب الهندسة اللسانية. فلقد تطورت تداولية الأعمال اللغوية تطورا كبيرا داخل منوال النظام الترميزي ولم تستوعب العمليات الاستدلالية، بل فعلت ذلك أحيانا وفق منوال المعرفة المشتركة الذي يعيدنا إلى منوالات النظام الترميزي مجترحة مقولاتها الخاصة في الاستعمال اللغوي وما يرافقها من تمظهرات تقع تحتها مفاهيم محايثة، من مثل معرفة الضمير والعائد والافتراضات المسبقة وقواعد الإنجاز والتعاون وما إلى ذلك. مثل هكذا تصورات أثارت العديد من الإشكاليات التي وقفت عند تخوم التساؤل المركزي المثار فيما سبق، ليصاغ عند بعض الباحثين بشكل محدد وعلى النحو التالي:

هل تُعد العمليات التداولية من خصائص اللغة أم هي عمليات مستقلة عنها؟ توجد فعلا إمكانيتان:

أولا: إما أن تكون العمليات الاستدلالية التي تستخدمها التداولية من خصائص اللغة سواء أكانت محكومة بكلمات واعتبارات لغوية مخصوصة أم متولدة عنها.

ثانيا: وإما أن تكون مستقلة عن اللغة، أي إنها تتدخل كذلك في الاستدلالات غير اللغوية.

إذا ارتضينا الاختيار الأول نكون في إطار تداولية لسانية (أو مندمجة) تنخرط طبيعيا في مجال اللسانيات إلى جانب علم الأصوات الوظيفي وعلم التركيب وعلم الدلالة. إذا ارتضينا الاختيار الثاني نكون في إطار تداولية غير لسانية تمثل شعبة مستقلة عن اللسانيات ومكمِّلة لها في بعض مظاهر تأويل الأقوال.

ويرى سربر وولسن اللذان اختارا التوجه الثاني، أن العمليات الاستدلالية التي تتمم التحليل الترميزي الذي توفره اللسانيات لتحقيق التأويل الكامل للأقوال تتمثل في تلك العمليات التي تُطبَق في جميع أعمالنا، سواء أكانت أنشطة يومية من الحياة العادية أم أنشطة أكثر تعقيدا مثل البحث العلمي أو إنتاج الأعمال الفنية، بيد أن هذا التصور يثير مشكلة تتمثل في العلاقة بين العمليات اللغوية التي تختص بها اللغة – بل اللغات المخصوصة – والعمليات التداولية العامة الكلية والتي لا تختص بها اللغة. ولحل هذا المشكل، يدمج سبربرو ولسن نظريتهما التداولية في تيار معين من علم النفس المعرفي هو تيار المنظومية[1].

---

(1) ينظر القاموس 537.

في قبال هذا التوجه، يجابه الفاحص لمقولات بعض الباحثين توجها يرى بأن انحسار حقل اللسانيات –على حد تعبيره- أدى الى فتح المجال امام التداولية التي ارتأت الإفلات من اللغة -النظام ومن ثم التوجه نحو الاستثمار في حقول أخرى قصد الاقتراب من الخطاب من منظورات مختلفة تؤهله إلى أن يكون أكثر اتساعا. يفهم من ذلك أن هدف هذه النزعة ليس إلا طريقة لفك الحصار الذي فرضته اللسانيات على اللغة (دي سوسير،مارتيني) بنزعاتها الشكلانية الآيلة إلى العرض، دون الدلالة وقيمة المتلقي في استقبال الخطاب اللغوي وفي إنتاج المعنى، يمثل الحقل المعجمي الذي تتكئ عليه التداولية موقفا من المعيار اللساني ومن تواتر الدراسات الواصفة، بدليل أنها ستستعير مصطلحات من علوم أخرى، المنطق، علم النفس، الفلسفة، علم الدلالة... الخ مكونة بذلك رصيدا مصطلحيا سيسهم في تقوية المفاهيم وإثرائها: النظام، المكون، التأويل، الدلالة، الوضع، البنية، السطح، المعنى، القصد، السياق، التواصل، الحجاج[1].

ويرافق هذا التوجيه لمكانته التداولية وصلتها باللسانيات توجها آخر يذهب إلى كونها ليست حقلا معرفيا يحدد موضوع دراسة جديدا. إنها مقاربة مستجدة تتأسس على تعددية منهجية، ذهاب وإياب استنتاجي/ تأليف لكامل الحقل. ونتبين من خلال مفهوم التواصل أن الإنسان نفسه وهو يباشر أدواره الاجتماعية. وفي إعادة صياغة أخيرة يرى أصحاب هذا التوجه أن المقاربة التداولية هي علم المواضع السياقي فهي (علم المواضع)، وهذا التكييف للحقل التداولي لا يتساوق مع طروحات سبربر وولسن، فهما ينزلان تداوليتهما بوضوح ضمن مقاربة فودور، وبحسب ما يذهبان إليه، فإن اللسانيات (اصوات، تركيب، دلالة) توافق منظومة طرفية هي تلك المنظومة المختصة بمعالجة المعطيات اللغوية. ومقابل ذلك، فإن التداولية تندرج بوضوح ضمن النظام المركزي، وبالفعل ليست العمليات التداولية سوى العمليات العادية للنظام المركزي (أو على الأقل البعض منها).ومن هذا المنطلق تمكن دراسة التأويل التداولي للأقوال في رأي - سبربر وولسن - من إيضاح طريقه اشتغال عمليات النظام المركزي.

---

(1) ينظر: الترجمة والمصطلح 135

يمكننا إذن التساؤل بصدد التمييز بين اللسانيات والتداولية. إن لم يكن هناك تمييز واضح بين مرحلة منظومية ومرحلة مركزية لمعالجة المعلومة، فماذا يبقى من هذا التعارض؟ يجري هذا التمييز بين المنظومات، فالمنظومة اللغوية توفر مداخل للمنظومات التصورية وتبدأ حينئذ المعالجة التداولية للقول. ولكن هذه المنظومة لا تكتفي بأنشطة المنظومات التصورية فهي تشرك منظومة مخصوصة – هي نظرية الذهن – قوامها حصرا القدرة على نسبة حالات ذهنية إلى الآخر، وهي قدرة لا غنى عنها في معالجة الأقوال. وعندئذ تصبح مهمة التداولية الكشف عن عمليات التأويل التداولي.

وحسب سبربر وولسن، تمكن المنظومة اللسانية من تأويل أول للقول (الدلالة اللغوية للجملة وبنيتها العميقة) وهو تأويل يتحقق في صيغة منطقية، أي في سلسلة منتظمة من المفاهيم تقابل المكونات اللغوية للجملة. وهذه المسألة على غاية الأهمية في نظريتهما حيث تفضي المفاهيم إلى المعلومات التي تشكل المقدمات التي تُستخدم في العمليات الاستدلالية لتأويل القول. وتوافق هذه المقدمات ما تجدر تسميته بالمعرفة الموسوعية، أي مجموع المعطيات التي تتوافر لفرد معين حول الكون[1].

يتبدى من الكلام الذي أوردناه لسبربر وولسن تأكيدهما على النظام الطرفي والنظام المركزي والمسارات التي تسلكها التداولية في منعرجات هذين النظامين، لكن، ينبغي ألا يفوتنا المعيار الأساس الذي سجل بخصوص علمية أي علم من عدمه، وأقصد به تحديدا: المعيار التجريبي، من هنا، يجري تشقيق مقولات التأسيس عبر تحولاتها المتنوعة على الصعيد التاريخي وعلى طبيعة التداخلات المسجلة في هذا المضمار، فمن الملاحظ أن التداولية عند كارناب، هي عبارة عن دراسة تجريبية، تبحث في نوع خاص من سلوك الإنسان، وتستفيد من نتائج مختلف فروع العلوم خصوصا علم الاجتماع، وأيضا الفيزياء والبيولوجيا، وعلم النفس. هل يعتمد كل من علمي الدلالة وعلم التركيب على التداولية؟ يذهب كارناب إلى أن الإجابة على هذا السؤال بمعنى من المعاني هي بالإيجاب وبمعنى آخر بالسلب، بحيث يرى كارناب أن علمي الدلالة والتركيب الوصفيين يعتمدان على التداولية، فإن أي معرفة تنتمي

(1) ينظر: التداولية اليوم 77

إلى حقل علمي الدلالة والتركيب الوصفيين، إنما تعتمد على معرفة سابقة بالتداولية، حيث إن علم اللغة بمعناه الواسع، إنما هو فرع من العلم الذي ينطوي على جميع الأبحاث التجريبية المتصلة باللغات، وهو قسم وصفي تجريبي للسيميوطيقا (أي اللغات المنطوقة أو المكتوبة) ومن ثم فهو يتضمن التداولية، وعلمي الدلالة والتركيب الوصفيين، إلا أن هذه الأقسام الثلاثة ليست على مستوى واحد، فالتداولية هي الأساس الذي تقوم عليه كل العلوم اللغوية، لا يعني هذا أن في مجال علوم اللغة ينبغي دائما الإشارة إلى مستخدمي اللغة قيد البحث، لأنه بمجرد ما تنكشف الخصائص الدلالية، والبنائية للغة بوساطة التداولية، فإننا نصرف نظرنا عن مستخدمي اللغة، ونركز اهتمامنا على دراسة وتحليل هذه الخصائص. وعلى أي حال، فعلما الدلالة والتركيب الوصفيان، إذا رمنا الدقة، هما قسمان من أقسام التداولية.

أما فيما يتصل بعلم الدلالة البحت، وعلم التركيب البحت فالأمر يختلف تماما، ذلك أن هذين الحقلين، في نظر كارناب، لا يعتمدان على التداولية، لأننا نهتم هنا فقط بوضع تعريفات، عادة ما تأخذ صورة القواعد، وندرس النتائج التحليلية لهذه التعريفات وفق ضوابط محددة[1]، يعتبر **كارناب** (التداولية قاعدة اللسانيات) بل ما كتبه هذا المفكر في هذا الصدد مع **تارسكي** كان مزاوجة بين كتابات فريجه وراسل من جهة وكتابات **بيرس وموريس** من جهة ثانية، إذ تناسلت من هذه الكتابات مسارات تداولية صورية جديدة.

ويرى بعض الباحثين أن كارناب حينما بدأ يشتغل في الدلالة، أي عندما ضم علم الدلالة إلى علم التركيب، يكون – والحالة هذه - قد انتقل إلى التداولية، علما بأنه في البداية، كان يعتقد أن التداولية مجرد بحث تجريبي، ولم يعترف في ذلك الحين بإمكانية وجود تداولية بحتة، ترتبط بعلم الدلالة البحت، وعلم التركيب البحت. وجاء توصيف (**كارناب**) للتداولية بكونها قاعدة للسانيات كونها تمثل بالنسبة اليه درسا تجريبيا يعارض بالمنطق إذ يتأسس النحو الوصفي للدلالة على معارف تداولية، فالدلالة الوصفية (الدراسة التجريبية للطوابع الدلالية للغات التاريخية) تعد جزءا من التداولية، إلا أن المناطقة هم الذين يجعلون من

(1) ينظر: نظرية العلامات 312-313

التداولية درسا شكليا اساسيا، ويلاحظ **بارهيل** في مقاله الرائد الذي نشر سنة 1954م بأن **كارناب** يعد المنطقي الوحيد الذي يشير بشكل مباشر إلى اللغات الاصطناعية التي يدرسها المنطقي بطريقة اصبح معها السياق التداولي لإنتاج جملها دون أهمية تذكر، ولاحظ ايضا بأنه ميز بين نمطين من الخضوع الى السياق أحدهما غير أساسي حين يكون السياق الدقيق لجملة ما مكونا من الجملة التي تليها، وثانيهما أساسي حين يكون السياق الدقيق خارج اللسانيات وبحكم هذا التقيد غير المباشر عند المناطقة الاخرين الخاص باللغات غير الاشارية فإن النمو الملحوظ للنحو المنطقي والدلالة المنطقية خلال العقدين الاخرين لم يكن سوى أهمية محدودة في دراسة اللغات الاشارية[1]، وتعود قيود **كارناب** الى سببين، إذ تكفي في البداية اللغات غير الاشارية في تشكيل العلوم، وفي الدرجة الثانية يعد منطق اللغات غير الاشارية ضعيفا إذ على هذه اللغات أن تنمى قبل كل شيء.

واذا حاولنا مقارنة **كارناب** بعلماء اللغة في ما يتعلق بالتداولية، نجد أن ثمة اختلافا واضحا بينهما، فتداوليته تداولية منطقية بحتة، ويتجلى موقفه في الاهتمام بالمنطق على اساس التحليل اللغوي الرمزي، وبحث صوري بنائي. فقد ميز بين نوعين من التداولية:

1- تداولية منطقية بحتة، تدرس اللغات الصورية، وتنبني على المصادرات، والاستدلال، والقواعد، وتعتمد على منهج تحليل البنية.

2- أما تداولية علماء اللغة، فهي تداولية وصفية تجريبية، تركز على الجانب الصوتي، وعلى تحليل المقاطع والجذور، تعتمد على اللغة الطبيعية، وعلى المنهج السلوكي التجريبي، فالأدوات التي يستخدمها علماء المنطق في تحليل اللغة وعلى رأسهم **كارناب** تختلف عن الادوات التي يستخدمها عالم اللغة.

إن المتتبع لأعمال الوضعيين الجدد، يستطيع أن يجد أن مفكري هذا التيار – بالرغم من تفاوت اختصاصاتهم وانبثاقاتهم الفكرية – تمكنوا من التطرق لمسائل جارفة بحكم تحولهم من المسار الفلسفي التقليدي نحو المسار الفلسفي الجديد الذي اتخذ من (اللغة بؤرة الفلسفة)، أو بحكم اعتباره اللغة الموضوع الأساس للفلسفة تركيبا ودلالة، تنظيرا وممارسة،

---

(1) ينظر: اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة 184.

وبما أننا نتم الصيغة المنطقية للأقوال بعملية تداولية أو أكثر، فإنه يتعين علينا أن نقر- مع سبربر وولسن وخلافا لغرايس - ((بأن التأويل التداولي ليس أمرا يضاف إلى التأويل اللساني لتحديد ما تمَ تبليغه - الاستلزامات الخطابية - فيما التأويل اللساني يحدد ما قيل - القضية المعبر عنها - إن التداولية تتدخل سلفا لتحديد ما قيل ولا تقتصر على ما تم تبليغه))[1].

إن المؤاخذات التي توجه الى التداولية هي التالية:

- الضعف المنهجي: المسارات المعتمدة استنتاجية في العموم، تنطلق من ملاحظة ظواهر محدودة، وتترك مجالا رحبا للأفراد بوصفهم ذواتا فاعلين ومن ثمة تظهر الذاتية (التصرف) والنسبية واستحالة تكوين نظرية عامة (محايدة) قادرة على توقع الظواهر وتفسيرها في كليتها.
- الضعف في الآليات الاختبارية وفي الجهاز الاصطلاحي النظري مما ينجر عنه تعدد موضوع الدراسة بل ضبابيته (التلفظ، العمل، اللغة، التفاعلات) مع غياب نظرية معممة. أكثر من ذلك فإن التداولية تشتغل على ظواهر متصلة بمسائل إيديولوجية: الحقيقة، العمل، العلاقات الانسانية، المناورات الخطابية، النسبية الثقافية...الخ[2] ويبدو أن ما سجل بشأن التداولية شرعن محاولات تفكيك مقولاتها لبيان المداخل العلمية لها وتسنين تجريبها وفق معايير الابستمولوجيا للعلوم ومسارات روزها ومن ثم تصنيفها ضمن حدود مقننة وواضحة، لا ننسى أن النقطة المركزية، حسب ميلنر في ابستمولوجيا اللسانيات يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

ق1 إذا كانت اللسانيات علما فهي علم تجريبي.

ولا يمكن للتداولية أن تفصل عن اللسانيات في هذه النقطة ولنا أن نقدم الصياغة التالية:

(1) التداولية اليوم 99،وينظر:مداخلات لسانية 189. ينظر:التداولية من اوستن إلى غوفمان176-177

(2) ينظر:التداولية من اوستن إلى غوفمان176-177

ق2وحينئذ يجب على اللسانيات والتداولية، في هذه النقطة المخصوصة للانتماء الى العلوم التجريبية، أن تستجيبا لنفس المتطلبات. فالعلم التجريبي يستجيب إلى ثلاثة معايير:

1- الصياغة الرياضية للمعطى التجريبي: وهي توافق الطابع الحرفي للقضايا، فالرموز تستعمل فقط بحسب ما لها من قواعد خاصة دون أن تكون في حاجة إلى أخذ ما تعينه بعين الاعتبار. وهوما يضمن الطابع التكراري، التعاودي للاستدلالات، ومن ثم الطابع التجريبي، غير أن للقضية التجريبية إحالة قابلة للتمثيل في المكان والزمان.

2- بناء علاقة مع التقنية: في حالتي اللسانيات والتداولية مجال التقنية محدود، فيمكننا أن نقترح ميدان تعليم اللغات وكذلك على نحو أكثر جدية مجال اللسانيات الحاسوبية، سواء أكان في الترجمة الآلية أم في الحوار بين الإنسان والآلة.

3- قابلية القضايا للتكذيب: القضية القابلة للتكذيب هي القضية التي يمكن، مبدئيا، مناقضتها بعدد منته من الملاحظات التجريبية. ويوافق الاختبار بناء هذه المجموعة المنتهية من الملاحظات التجريبية التي يمكنها أن تناقض قضية من قضايا النظرية، ويتمثل التجريب في الإفصاح عن المعطيات التي تسمح بتفعيل الاختبار، ويستند كل تجريب حينئذ إلى نظرية دنيا مسبقة، ولا تعدو قابلية التكذيب أن تكون مجرد دحض، ومن نافل القول أن المعطيات التجريبية المستعملة في الدحض يجب أن تكون مستقلة عن القضايا موضوع الاختبار. هذه إذن معايير الطابع التجريبي لعلم من العلوم. والمعياران الأولان خارجيان أما المعيار الثالث فداخلي[1].

ماذا عن مدى استجابة اللسانيات لهذه المعايير الثلاثة ؟ تستجيب اللسانيات أو يمكنها أن تستجيب للمعيار الأول المتعلق بالصياغة الرياضية للمعطيات، وتستجيب للمعيار الثالث المتعلق بقابلية القضايا النظرية للتكذيب ، ولا تستجيب للمعيار الثاني المتصل بالعلاقة مع التقنية، وفعلا فميدان تطبيق اللسانيات ضيق، ورغم الحاجة إلى نظريات في اللغات الصورية في ميدان الإعلامية فإن اللسانيات ظلت منبوذة إلى حد ما من الثورة الاعلامية، ولهذا أسباب متعددة: فمن جهة، لا وجود لعلاقة مباشرة بين قضية ما من علم

---

(1) ينظر: القاموس:538

اللسانيات وإجراء تقني معين، ومن جهة أخرى، دفعت المسافة القائمة بين علم اللسانيات وتطبيقها بالتقنيين في الإعلامية إلى صياغة لسانياتهم الخاصة، التي تتلخص في تقنية مطبقة على اللغة أكثر منها علما باللغة، ويجب على التداولية التي وصفناها إلى حد الآن على أنها شريك للسانيات وعلم مكمل لها، أن تشترك معها في أنها علم تجريبي كما ذكرنا في ق2وعليها أن تستجيب على الأقل، إلى المعيارين اللذين ذكرناهما، ولكن ماذا عن معيار العلاقة مع التقنية؟ إذا كانت التداولية قاصرة، لوحدها، كاللسانيات، عن إقامة علاقة مع التقنية (أي الإعلامية في هذا الصدد) فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى تحالف التداولية مع اللسانيات، لأن هذا التحالف قادر على إقامة هذه العلاقة مع التقنية التي لا تستطيع هذه ولا تلك بمفردها أن تقيمها، وينبغي للتداولية، بصفتها طرفا في هذا التحالف، الاستجابة للمعايير الثلاثة للعلم التجريبي. ولكن للسانيات عددا آخر من الأوائل (أو المبادئ الأساسية) التي يجب أن تقاسمها فيها التداولية، ويذكر ميلنر الأوائل الآتية:

أ- **واقع اللسان**، وهو أن ما نتكلمه هو لسان

ب- **واقع الألسنة**، وهو وجود لغات متنوعة لا تكون صنفا منسجما

ج- **واقع النحو**، فإمكان وصف الألسنة بواسطة خصائصها هو النحو[1].

يتبدى من العرض الذي ذكر طبيعة المعايير الواجب توفرها وتنميط مفازات الاختبار لاسيما العلاقة مع التقنيات وشد عرى التداخل بين علمين أو أكثر، غير أن ترييض العلاقة لا يقف عند هذه التخوم فقط، بل يتجاوزها إلى مجلوبات أخرى لا تقل أهمية عما دوّن في انتظام أي معرفة وسبل جدولتها ويقف على رأس هذه المجلوبات الرائز الذي ينصب **طبيعة الموضوعات التي تعالجها اللسانيات والتداولية**، إن الموضوع الأساسي للسانيات، حسب ميلنر، هو التمييز بين ما هو لسان وما ليس لسانا، أما بالنسبة إلى التداولية التي تتدخل بعد اللسانيات فتكملها بوجه من الوجوه، فإن هذا ليس موضوعا للبحث، ثم أن للسانيات مشغلا آخر مرتبطا بالسابق هو التمييز بين ما هو نحوي وما ليس نحويا، وفي التداولية لا حاجة لتفسير التمييز بين الأقوال النحوية والأقوال اللانحوية على أهميتها: فهي

---

(1) ينظر: القاموس 538

مهمة اللسانيات، أما مهمة التداولية فهي بيان مظاهر إنتاج الأقوال التي لا تعالجها اللسانيات وتأويلها، وبهذا التوصيف لا يمكنها الاكتفاء بالتمييز بين الأقوال النحوية واللا نحوية.

وهنا يمكننا أن نعرض الأسباب العلمية التي يكون بها الطلاق بين اللسانيات والتداولية طلاقا مشروعا، وإن لم يمنع التعاون بينهما، على اللسانيات أن تفسر التمايز اللساني بما أن موضوعها، على وجه التحديد هو الواقع اللساني، وعلى التداولية دون التشكيك في التمييز بين الممكن اللساني والممكن المادي، أن تفسر الوجود (المادي) للممكنات المادية التي لا توافق مع ممكنات اللسان، وأن تفسر، على العكس من ذلك، ممكنات اللسان الموجودة التي لا تتوافق مع الممكنات

المادية. فموضوع التداولية هو فعلا إنتاج الأقوال وتأويلها التام. ويمكن للقدرة التي نملكها على إنتاج الأقوال النحوية وتأويلها أن تقدم لنا معلومات ثمينة في شأن العمليات التي نقوم بها لإنتاج الأقوال النحوية وتأويلها. وبعبارة أخرى: على التداولية أن تعنى بما لا تهتم به اللسانيات.

وفضلا عن ذلك نشير إلى أن القواعد التي تتضمنها التداولية إن تضمنت قواعد، لن تكون قواعد آمرة بالمعنى الذي يمكن أن تكون عليه قواعد اللسانيات بما أن موضوع التداولية ليس إسناد التمايز اللساني ولا تفسيره، إلا أن هذه القواعد يمكن أن تحدد العمليات ولن تعلق بحكم إسناد التمايز النحوي ولا تحتاج إلى أن تعرف بالضرورة حتى تطبق، وعلى هذا النحو، تحافظ على خصائص القواعد اللسانية التي لا ترتبط مباشرة بوجود التمايز النحوي.

ويحتاج هذا الفرق بين موضوعات اللسانيات وموضوعات التداولية إلى بعض التعليقات: أيعني الزعم بأن موضوع اللسانيات هو الواقع اللغوي، في حين أن موضوع التداولية هو التأويل التام للأقوال، أن اللسانيات لا رأي لها في تأويل الأقوال ؟من البين أن هذا ليس بشيء، فاللسانيات وإن لم يكن تأويل الأقوال من شواغلها الكبرى، توضح جل الجوانب الوضعية من القول إن لم نقل جميع هذه الجوانب، إلا أنه لما كان موضوع التداولية هو التأويل التام للأقوال، فإن اللسانيات لا تكفي في هذا الباب وتبقى بقية من هذا/

التأويل لا رأي للسانيات فيها، وهي بقية غير وضعية في جزء منها على الأقل[1]. إن التداولية، بالمفهوم الأمريكي، تستهدف أساسا استخراج شروط البلاغ اللساني، وبالنسبة إلينا، فإن هذه التداولية اللغوية التي لها علاقة بخصوصيات استعمالها، تمثل أحد مظاهر البعد الادراكي، لأنها تخص، في نهاية الأمر، الملكة المعرفية للذوات المتخاطبة، يقول جان دوبوا ((جمعنا تحت اسم تداولية توجهات متعددة، أساسها مميزات استعمال اللغة - المحفزات النفسانية لدى المرسلين، ردود افعال المتلقين، أنواع الخطاب الاجتماعية، موضوعات الخطاب - كمقابل للطابع النحوي)) [2] التداولية تطبّق (لأنها ليست فقط ولا أساسا بناء نظريا)، بل إنها تنحشر بطرق مختلفة في هذا الشاسع، وههنا نتجاوز التمييز الذي يجري في اللسانيات بين النظري والتطبيقي. إننا نتحدث إذن عن (تداولية صغرى) تتجه نحو السياقات الجزئية وعن (تداولية كبرى) تتجه لحو السياقات الاجتماعية كما نتحدث عن (ما وراء التداولية) التي تتجه لحو وعي الناس التداولي. فالميادين المفضلة لدى التداولية هي التربية (حيث اللغة في الوقت ذاته وسيلة وموضوع) وفي علاقات المساعدة (الطبيب والمريض في علم النفس العلاجي) الخطابات الإعلامية والمناورات (السياسة، الإشهار، وسائل الإعلام)[3] غير أن هذا التداخل يفسر على أنه من أوجه التداخل بين التداولية واللسانيات وقد يكون من باب الكليات وتشابك المداخلات، فمن غير المؤكد أن اللسانيات المسماة عامة تشتمل على جميع الموضوعات، ان التكلم عن مجال الاشتغال قد يعطي بعض الحدود الفاصلة، غير أن التصور الوظيفي للمشاغل لا يكفي بمفرده لتحديد أسار التداولية، فمن الجائز تفحصها بكونها مجال من علوم اللغة يمكن أن يوصف في الوقت ذاته كنقطة التقاء الاختصاصات ((حيث تتقاطع بالخصوص اللسانيات التلفظية واللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية ودلالية النصوص والدلائلية والتحليل الحواري وعلم الإبلاغ والعلوم العرفانية)) [4].

---

(1) ينظر: القاموس 541.

(2) الترجمة والمصطلح15

(3) ينظر: التداولية من اوستن186.

(4) قاموس علوم اللغة 147

لقد قادت العلاقات المعقدة بين التداولية واللسانيات وبالأساس الدلالية، إلى تطور موازٍ لتصورين لهذا المجال: تداولية مندمجة في الدلالية انطلاقا من نظرية الحجاج التي بلورها **اوزفالدو ديكرو وجان كلود انسكومبر**، وتداولية تسمى راديكالية منفصلة عن الدلالية طورتها بالأساس النظريات العرفانية (**جيري فودور، دان سبربر، ودايردر ويلسن**)،لقد ساهمت التداولية خاصة التداولية الراديكالية ((في دعم هذه المقابلة الباقية بين تجريد النظام أو ما يبرزه، وواقع الممارسات اللسانية، وذلك بتعريف مجالها باعتباره دراسة استعمال اللغة مقابلة مع اللسانيات التي تهتم بدراسة نظام اللغة)) [1].

وتقاطع اللسانيات والتداولية إن وجد لا يصنف في دائرة الالغاء أو الضدية، أو هيمنة هذا المجال على الآخر، بل بمقاربتين مختلفتين للغة لكل منهما أسسها ومنطلقاتها وأهدافها، وليس لأحد أن يتقول في مجال دراسة اللغة البشرية القدرة على الإجابة عن جميع الإشكاليات المثارة في الحقول اللغوية، سواء التطبيقية أو التأويلية المتعلقة بالاستعمالات اللغوية وكيفية ضبطها بصوره تجريبية أو حدسية.

تتعلق المقاربة الأولى باللسان الذي هو موضوع اللسانيات بينما تتعلق المقاربة الثانية باستعمال اللسان ، في هذه المقاربة يمكننا أن نأخذ بعين الاعتبار كل الدوافع النفسية والاجتماعية والفكرية، إذن المسألة ليست مسألة مواجهة، أو مسألة احتواء، ولكنها مسألة الحدود الفاصلة بين الموضوعات التي ينبغي أن يتقيد بها كل مجال في استقلال وتكامل في نفس الوقت من غيره من المجالات التي تدرس نفس الموضوع، وهذ لا يقتصر على مجال اللغة.

فالتداولية إذن تسم تصورا معينا للغة وللتواصل بوجه أعم، وهكذا يتحدث (**لاترافرس**)عن مشروع تداولي لم يعد يتعلق الأمر فيه بفهم اللغة باعتبارها شيئا مستقلا عن الممارسة قد نعترف له بخصائص بدون أن ننص على صلاحيته للقيام بعدد ما من الصفقات. وينتهي بنا الأمر إذ ذاك إلى (انثروبولوجيا) وبهذا المعنى تخترق التداولية جملة العلوم الإنسانية وهي لا تشير إلى نظرية مخصوصة بقدر ما تشير إلى تقاطع تيارات مختلفة تشترك في

---

(1) قاموس علوم اللغة 47

عدد من الأفكار الفاعلة، وقد برزت عدة مشكلات في التحليلات اللغوية الشكلية، لذلك، يرى ليتش أن في المنهج التداولي حلا لبعض هذه المشكلات، من وجهة نظر كل من المرسل والمرسل اليه، فالمرسل يبحث عن أفضل طريقة لينتج خطابا يؤثر به في المرسل إليه، كما أن المرسل إليه يبحث عن أفضل كيفية للوصول إلى مقاصد المرسل كما يريدها عند انتاج خطابه لحظة التلفظ ((وهذه الإجراءات لا تتبلور عبر منظومة خوارزمية تجريدية كما هو الحال في النحو، بل عبر تقدير ذهني عام ومحتمل وفقا لعناصر السياق)) [1].

والتداولية فيما يذهب فيرستشيرن ((تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة – معرفية واجتماعية وثقافية – وهي بعد ذلك تمثل نقطة التقاء مجالات العلوم ذات الصلة باللغة بوصفها وصلة بينها وبين لسانيات الثروة اللغوية)) [2] وكأنه يقر مشروعية التداخل بين التداولية وغيرها من المعارف التي تبحث في الظاهرة اللغوية من وجهة نظر وظيفية، ومن هنا تأتي التداولية وكأنها بوتقة عملاقة تتلاقى فيها معطيات العلوم والمعارف المهتمة بالبعد الوظيفي للغة، ويلفت جان فرانسوا ليوتار في كتابه (الوضع ما بعد الحداثي) إلى أن البعد التداولي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعرفة وانتاج المعرفة الجديدة، إذ يتم عرض هذه المعرفة الجديدة في قالب لغوي دائما، ومن ثم تبقى الحجة منقولة عبر وسيط لغوي، وليس إقرار هذه المعرفة الجديدة سوى إذعان للحجة المصاغة لغويا، ويشير صحراوي في تحديده للتداولية إلى تداخلها مع بعض العلوم والمعارف في بعض الأسس المعرفية، نظرية كانت أم إجرائية، على الرغم من أنها أقرب إلى حقل اللسانيات، ومن ثم يطرح تساؤلات عن المعيار الذي يكون أساسا في تحديد مفهوم التداولية، ليخلص إلى أنه ليس من الدقة أن نحدد مفهوم التداولية بناء على معيار البنية اللغوية وحدها، لأن هذا يجعلها مساوقة للسانيات البنيوية فلا يكون هناك أي فرق بينهما، وليس من الدقة أيضا أن نحدده على معيار الاستعمال اللغوي وحده، لأن هذا فيه إقرار بعدم وجود صلة بينه وبين البنية اللغوية، ثم يخلص إلى: تحديد مفهوم التداولية بناء على تعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها دون إغفال الصلات الرابطة

(1) استراتيجيات الخطاب23.

(2) التداولية: البعد الثالث (بلبع) 20

بين العلوم المتشابكة والمتكاملة مفاهيميا: الفلسفة والتداوليات اللغوية وعلم النفس المعرفي وعلوم الاتصال[1].

ولا يمكن أن نفهم طبيعة اللغة نفسها فهما حقيقيا مالم نفهم التداولية: كيف تستعمل اللغة في الاتصال، في عام 1960 بدأ كاتز ومعاونوه في اكتشاف كيفية دمج المعنى في النظرية الشكلية اللغوية، ولم يكن ذلك قبل احتلال التداولية واجهة الصورة بوقت طويل، كما يشير **ليتش** إلى أن **لاكوف** قد ناقش 1971م عدم منطقية فصل دراسة التراكيب النحوية عن دراسة استعمال اللغة ، ومن ثم أصبحت التداولية –من ذلك الحين فصاعدا-على خريطة اللسانيات، وتجدر الإشارة إلى أن المهتمين بهذا الأمر كانوا كلهم من الامريكيين، ومن ثم، فإن ما سبق يمثل النظرة الضيقة للسانيات المتمثلة في البيانات الطبيعية للكلام، ثم جاءت النظرة الواسعة للسانيات جامعة بين الشكل والمعنى والسياق[2]، هذه المزاوجة مهدت لتشييد المناويل الإجرائية المشرعنة للبحث التداولي، من غير أن تدرج في دائرة الإسقاط أو الهيمنة، بل هي نوع من المواءمة بين القوانين الضابطة لإيقاع الاستعمال اللغوي لتفريع الجدول الدلالي وسبل روزه، وبين مهارة التتبع لكشف دعائم خطاب ما في موقف يتحين استدراج انظمة تلقي ما صيغ وفق مساطر محددة وآلية تدقيقها وفك مغاليق مقصديتها، إذا لم يكن لكل من التركيب والدلالة رأي في هذا الفرق التأويلي فلأن كليهما، أي باعتبارهما مكونين للسانيات، لا رأي لهما في القول أكثر من الرأي الذي لهما في الجملة، وهذا الفرق الذي سكتت عنه اللسانيات هو الذي تعنى به التداولية، فمهمتها إذن وصف تكملة الدلالة اللسانية إلى حدود التأويل التام للأقوال من خلال خصائصها المحايثة، ليغدو الارتباط بين الدال اللساني بوصفه باثا والمفكك التداولي بوصفه متقبلا، ضمن نسقية لا تقبل الفكاك تدلل على آلية الاداء الكلامي المحايث لسانيا مرة وتداوليا مرة اخرى، فالعمليات التي تسد النقص المحتمل في وحدة لسانية غير تامة هي عمليات إسناد الإحالة وهي ذات طابع تداولي إلى حد كبير، وترتكز هذه العمليات، إما على مقام الخطاب، وإما على السياق اللساني،

---

(1) ينظر: التداولية عند العلماء العرب 23.

(2) ينظر: التداولية (بلبع) 120

والمثال الكلاسيكي الذي يضرب على ضرورة عمليات إسناد الإحالة هو مثال الضمير العائد، وعلى هذا تنضاف التداولية الى اللسانيات لتبين عمليات غير لسانية في تأويل الاقوال، بناء على ما دوّن ((نفهم التجاء التداولية الى أمثلة حقيقية لا تستعمل على أنها اختبارات، بل على أنها تجل لوقائع تأويلية تحتاج إلى تفسير، وإن كان الالتجاء إلى أمثلة مصنوعة شرعيا في التداولية وأكثر تواترا في آن واحد)) [1].

وإذا كانت التداولية وثيقة الصلة باللسانيات على اعتبار أنها تهتم على نحو واسع بعمليات إسناد الإحالة، وبعضها محدد وضعيا حتى وإن لم يكن لسانيا محضا (مثال ذلك ما يتصل بالمشيرات) فإنها تعالج العمليات الذهنية التي يتجاوز مجال عملها، أيما تجاوز، مجرد عمليات إسناد الإحالة اللسانية، وهكذا فإن التداولية تعالج العمليات الذهنية غير اللسانية التي تثير بعضها عناصر لسانية وتهدف إلى اسناد الإحالة إلى هذه العناصر اللسانية، إلا أن بعضها الآخر لا يتصل بتاتا بها وتعالج المعلومات المستمدة مباشرة من إدراكات العالم الخارجي.

إلا أن العمليات نفسها التي تقع استثارتها لغويا يجب أن تكون مقيدة بما هو أبعد من العناصر اللغوية التي يوفرها مقام القول، وهكذا فبالنسبة إلى عدد الحالات التي ليس للسانيات أن تهتم بها ولا يمكن للتداولية أن تتجاهلها، فإن خاصية عملية إسناد الإحالة شأنها شأن الالتجاء إلى السياق اللساني أو مقام القول غير كافية، ويجب أن يضاف إليها مبدأ أو أكثر يتحكم في عملية صياغة الفرضيات والتحقق منها، إلا أنه على ما رأينا أعلاه، ينبغي للعمليات التي تصفها التداولية أن تفعل فعلها في معلومات شديدة الاختلاف ليست بالضرورة لسانية، ويجب ألا تقتصر هذه المبادئ، وهذا من باب حسن التدبير العلمي، على العمليات اللسانية، بل ينبغي مبدئيا أن تكون قابلة للتطبيق على مجموع العمليات المتاحة تداوليا[2].

---

(1) القاموس543

(2) ينظر: القاموس 545

هكذا يصبح بالإمكان تحديد أوجه التعالق بين العمل اللساني وكيفية كشف الثيمات الفاحصة للدلالة، فعملية التفكير بالرموز من دون مرجع كاشف عملية تقع في دائرة الغموض والانغلاق، من جهتها تتدخل التداولية ميادين الأقوال بالشكل العلمي – التوضيحي على مستوى المضمون وما يشف من دلائلية مفضية من دوال التعبير، ضمن أحياز محدده بإطار مداليل المواقف وطرائق التدليل لموضوعات ممنوحة لها اصلا. يشير ميلنر إلى أن الفرق بين الممكن المادي والممكن اللغوي وإلى غياب أي مظهر تجريبي آخر غير المثال المبني دائما في اللسانيات يستلزمان أن اللسانيات علم لا يقع البتة على (معطيات خام) فجميع الأمثلة تفترض من قبل تفكيرا لسانيا، أي حدا أدنى من النحو، وبسبب من هذه الخاصية، تشتغل اللسانيات ضمن ابستمولوجيا الجهاز، ويمكنها هذا الجهاز من بناء تمثيلات مفصلة دون النفاذ إلى معطيات خام، وهو يرتكز على ثلاث قضايا أساسية:

أ- لنا أن نسلم بقضايا تتجاوز الملاحظة.

ب لقضايا اللسانية قضايا واقعية فهي تتعلق بمادة الأشياء.

ج- يجب أن تقدم اللسانيات تمثيلات مفصلة عن الأشياء، كما لو أنها استمدتها من المعطيات الخام.

فكيف الحال الآن مع التداولية ؟أترتكز بدورها على ابستمولوجيا الجهاز؟ ألها نفاذ إلى المعطيات الخام؟ وبعبارة أخرى أتكون الأمثلة مصنوعة دائما في التداولية؟ أتمثل المظهر التجريبي الوحيد للتداولية؟

بالنظر إلى الوضع الحالي فإن الأمثلة هي المظهر التجريبي الوحيد الذي يتوفر للتداولية. أما بناء الأمثلة فالإجابة عنها أعسر. فالواقع أن مسألة بناء الأمثلة حسب ميلنر مسألة مطروحة طرحا غير مناسب، فالمثال هو دائما مصنوع. فمن جهة، نختار المثال على أساس خاصية واحدة من خاصياته وليس على أساسها جميعا، ومن جهة ثانية، يكون المثال دائما محللا: فبحسب التحليل الذي نقوم به نختار المثال لاختبار قاعدة معينة. وهذا يعني أن عناية اللسانيين باللغة نظاما تقتضي إهمال اللغة استعمالا وإنجازا، وكأن النظام الذي يبحث فيه الدارسون ليس نظام الكلام المستعمل. فقد رأى التداوليون أن دراسة النظام اللغوي

باعتماد البنى المجردة قد غيب جوهر اللغة، ألا وهو تشكلها ضمن أقوال منجزة تحت أطر عملية التخاطب، فنزعة النظام إلى التعميم والتجريد قد ألغت خصوصيات التخاطب وعزلت الأقوال عن متلفظيها[1].

مستقبل التداولية

تحفظ التداوليات، سواء كانت مستقلة (فلسفة اللغة العادية)أم مدجمة (التداوليات المدمجة) بهوية خاصة رغم كل شيء. وتوجهاتها مخالفة للسانيات المستمدة من (الدروس) لسوسور، فهي لم تبدأ في التكيف التدريجي مع اللسانيات إلا بعد مناقشتين تاريخيتين (بنفنست/ أوستن،ديكرو/ سيرل) مما يستدعي تمييز الرهانات الاصطلاحية بطريق تسمح بتحديد الطيف النظري بصورة أكثر صرامة، تضع أوجه التداخل على مساطر الروز وإعادة التوصيف ضمن الأطر المتقبلة لها والمختزنة ضمنا إقصاء المفاهيم الوالجة عليها من حقل معرفي مغاير، قد تبدو الخطاطة العريضة للتداولية في مزجها المستمر بين مقولات الانجاز والضابط اللساني الذي تفضي مقصديتها من طبيعة انتظامه، لذا، ينبغي تصور مستقبل التداولية من جهتين:

أ- أولاهما الناحية المؤسسية، وهي ناحية لا تخلو من بعض التشاؤم: من أين تتأتى التمويلات التي تدعم التداولية وستدعمها في المستقبل؟

ب- وثانيهما ذات صبغة علمية: في أي اتجاه ولأي هدف أو أهداف يجب أن تتطور التداولية؟

وهذان الجانبان مرتبطان بداهة، فالتداولية ستتطور في هذا الاتجاه أو ذاك بحسب مصدر التمويلات التي ستستند إليها، وحسب الاتجاه الذي ستسلكه التداولية قد يكون لها المصدر أو ذاك من مصادر التمويل مصلحة في دعمها.

ويرى بعض الباحثين، وهذه الملاحظة ليست خاصه بالتداولية، أن الدعم الذي ستحصل عليه التداولية سيكون أهم كلما تبين أن الأبحاث في التداولية مهمة بالنسبة إلى

---

(1) ينظر القاموس 545، المشيرات المقامية 19.



بعض الميادين التقنية من قبيل (الصناعات اللغوية) بطبيعة الحال، إلا أنه من البديهي أن التداولية لن تضيف إضافة خاصة ذات بال إلى بعض الميادين التي تشملها الصناعات اللغوية من قبيل التعرف الآلي على الأصوات (ميدان الكلام)، وبالمقابل فان لها نفعا عظيما في جميع ميادين الصناعات اللغوية، ذات الصلة بالتأويل، بل حتى بإنتاج الأقوال ونعني بالخصوص الترجمة الآلية والحوار بين الإنسان والآلة فمن مصلحة التداولية إذن أن تدفع ببحوثها إلى ميدان تأويل الأقوال، وهو يمثل ميدانها الطبيعي: فالبحوث حول آداب التخاطب وافتتاح المحادثات واختتامها تنتمي بالأحرى إلى المنهجية الاثنوجرافية أو علم الاجتماع الخاص. إلا أنه بقيت مشكلة: أ فليست التداولية في صلتها بالتقنية عرضة لمواجهة نفس الصعاب التي وصفها ميلنر بالنسبة إلى اللسانيات، أي ضعف العلاقة المباشرة بين المقترحات والتطبيقات التقنية وما قد تولده هذه المسافة من حذر لدى تقنيي اللغة؟

ويكمن الحل في تحالف اللسانيات والتداولية، وهو مأتى الأهمية التي ينبغي أن يوليها التداولي واللساني لمسألة التوافق الابستمولوجي بين الاختصاصين فما لا تستطيع اللسانيات وحدها أو التداولية وحدها تحقيقه يفترض أن يكون ممكنا بتكاتفهما، ومن جهة أخرى، ينبغي أن يقل حذر التقنيين على قدر ما في اللسانيات والتداولية من طابع العلم التجريبي، بناء على ذلك، فإن المسافة بين قضايا اللسانيات والتداولية (مجتمعتين) والتقنية ينبغي ألا تكون أكبر من المسافة القائمة بين سائر العلوم الإنسانية والتقنية وعلى هذا النحو، فإن خاصية العلوم التجريبية بالنسبة إلى اللسانيات وإلى التداولية ليست مطلبا اخلاقيا فحسب، بل هي أيضا مطلب عملي: فكلما بلغت التداولية درجة أعلى في الصرامة العلمية ضمنت لنفسها مستقبلا مؤسسيا[1]. هذه النسقية لا تقع ضمن إطار الحملية والشرطية، بل تتموضع في دائرة التجانس الذي يشكل متوالية مرصوفة برصف التكامل الذي يرمي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الضبط المنهجي لأي معرفة منبثقة من مبدأ توصيفي فتصنيفي فإنجازي، وظيفتها صياغة وسائل التدعيم لبناء أطر لسانية متساوقة مع ذاتها ومنفتحة على ما يجاورها أو يتداخل معها من مناخات معرفية متنوعة. تبقى اللسانيات واحدة من العلوم

(1) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية548

التي لها السبق الكبير في تبلور المفاهيم التداولية، ولهذا فهي صنو لا يتجزأ من اللسانيات، لذلك (تسعى إلى أن تكون مندمجة في اللسانيات لا تكملة لها، بل جزء لا يتجزأ منها) ولكن هذا الاندماج له حساباته، فالتداولية ليست مرآه عاكسة لندوب اللسانيات ومكامن فرادتها، متابعة واستعادة الأدوات الإجرائية المسطرة من قبل اللسانيات، بل هي ممارسة داعمة لتطوير المعالجات الخارج - لسانية ضمن الدائرة العلمية المعروفة بخروج التنوع من الوحدة وانسلال الوحدة من التنوع.

المصادر والمراجع

- الأدب وخطاب النقد، د عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2004، 1
- استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2004، 1
- الترجمة والمصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، السعيد بوطاجين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009م
- التداولية عند العلماء العرب، د مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، 2005م
- التداولية من اللسانيات الى النقد الأدبي، د عيد بلبع، بلنسية، مصر، 2009م
- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2007م
- التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: د سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003م
- قاموس علوم اللغة، فرانك فونو، ترجمة: صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م
- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر- آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الاساتذة والباحثين من الجامعات التونسية، بإشراف د عزالدين المجذوب، مراجعة، خالد ميلاد، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م
- اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، د نعمان بوقرة، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2009م
- مداخلات لسانية، مناهج ونماذج، د بنعيسى أزايبط، جامعة مولاي اسماعيل، المغرب، 2008
- المشيرات المقامية، نرجس باديس، مركز النشر الجامعي، تونس، 2009م

- المنهج التداولي في مقاربة الخطاب (بحث) نواري سعودي أبو زيد، مجلة فصول،العدد77،شتاء- ربيع 2010م
- نظرية العلامات عند جماعة فيينا، رودولف كارناب نموذجا، د محمد عبد الرحمن جابري، دار الكتاب الجديد،بيروت،2010م.



التداولية الضَّامة، مفهوم ورؤية في الفكر النحوي

م.د. علي عبد الوهاب الوردي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

المقدمة

يتمتع الدرس التداولي بأهمية خاصة ضمن المباحث اللغوية في العصر الحديث، وتنبع أهميته من أنه خرج على القوالب الجاهزة في الدرس التقليدي وارتبط على نحو وثيق بالمتكلم وادائه التواصلي وتوظيف اللغة في سياق ذلك؛ لكن برزت للمتلقي مشكلة تتمثل في ابتعاد التداولية، ولاسيما بعض المباحث فيها عن الجوانب الأخرى في الدرس اللغوي وما يقال أحيانا عن إهمالها - ربما غير المقصود - لما في علوم اللغة الأخرى من أسس تفيد(التداوليين) قبل غيرهم من الباحثين في بحوثهم، ولاسيما ما نجده عند بعض الباحثين العرب ممن ابتعد عن الميدان اللغوي والتواصل الكلامي في تراثنا وواقعنا اللساني؛ لينشغل بدراسة بعض الأمثلة (التعليمية) التي هي في معظمها مترجمة عما ورد في محاولات ومقاربات اللسانيين الغربيين؛ لذا واجه المصطلح (المترجم) إشكالية عند تحليله ونقده؛ وسيكون البحث ميدانا لاقتراح مصطلح في التداولية ينبع من الرؤية إلى الدرس اللغوي العربي بديلا عن مصطلح شاع في الآونة الأخيرة مع تقديم مقاربة له في الفكر النحوي في المرحلة الأولى ثم تليها مقاربات أخرى لعناصر الدرس اللغوي في بحوث لاحقة.

أولا: التداولية الضَّامة - المفهوم

ينطلق مفهوم (التداولية الضَّامة) من رؤية واسعة ومستوعبة لعناصر الدرس اللغوي وقبل أن أبين مفهومها الذي سأقترحه بديلا عن مفهوم(التداولية المدمجة) لابد من بيان مفهوم (التداولية)؛ فهي لغة من (التداول) بمعنى الانتقال والأخذ مرة بعد أخرى[1]،

---

(1) ينظر: لسان العرب (دول): 1/ 253.



والمعنى اللغوي كان مدخلا للمعنى الاصطلاحي؛ لأن تعريفات التداولية وإن تعددت فإنَّ جوهرها هو البحث في (تداول) اللفظ بين المتكلم والسامع؛ وهي ترجمة لمصطلح (Pragmatics) [1]، الذي يترجم في حقول الفلسفة والسياسة وغيرهما من العلوم الإنسانية إلى(الذرائعية)، أو(النفعية) وتُعتمَد النتائج والقيم العملية معايير تقاس بموجبها صحة المفاهيم؛ فالفكرة تقوَّم بموجب فعلها[2]، أمَّا التداولية في الدرس اللغوي فتعريفاتها كثيرة بل نكاد نجد في كل كتاب تخصص بالبحث فيها أو في احدى عناصرها تعريفا أو أكثر لها؛ فهي: "دراسة المعنى التواصلي، أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه بدرجة تتجاوز معنى ما قاله"[3]، كما ذكر آخرون أنَّ التداولية: "هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم"[4]، وهي: "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب"[5]، فهي منهج في دراسة اللغة يقوم على العلاقة بين اللغة (العلامات) ومفسريها بحسب موريس[6]؛ لأنها ركزت على دراسة معنى القول الذي يطلقه المرسل وما يفهمه منه المرسل إليه؛ فهي تدرس "العوامل التي تحكم اختيارنا للغة في التفاعل الاجتماعي وتأثيرات هذا الاختيار في الآخرين"[7]، وأساس مهمتها يقوم على دراسة التواصل اللساني؛ وبذلك سيكون (التواصل)، أو(الكفاءة التواصلية) أحد عناصر الدرس التداولي بل أهمها برأيي؛ فهو الوعاء المستوعب لـ(التداولية المتضامة)، وقبل أن أتناول هذا المفهوم أشير إلى أنَّ بعض الدراسات التداولية ذكرت خصائص للتداولية[8]، وورد فيها ما يستلزم التوقف عنده

---

(1) ينظر: في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: 1.

(2) ينظر: شظايا لسانية: 87، والنظرية البراجماتية اللسانية {التداولية}: 14- 15.

(3) استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: 22، والأبعاد التداولية في كتاب المقاصد الشافية للشاطبي(ت790هـ): 25.

(4) التداولية:19.

(5) التداولية عند العلماء العرب: 17.

(6) ينظر: شظايا لسانية: 87.

(7) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(8) ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي: 14.

والرد عليه؛ فقد أشارت إلى أنَّ التداولية ليس فيها (وحدات تحليل) خاصة بها ولا موضوعات مترابطة[1]، وأنَّ التداولية لا تنتمي إلى أيّ من مستويات الدرس اللغوي صوتية كانت أم صرفية أم نحوية أم دلالية[2]، وأرى أنَّ هاتين الخصيصتين ليستا صحيحتين ما دمنا نتحدث عن التداولية في إطارها اللغوي؛ فقضية عدم وجود وحدات تحليل لغوي فيها أو موضوعات مترابطة مردودة؛ لأن الدرس التداولي بُني على جملة عناصر رئيسة أهمها: أفعال الكلام، ومتضمنات القول، والاستلزام الحواري[3]، فضلا عما أراه من أنها تمثل الإطار الجامع للدرس اللغوي بأسره انطلاقا من قصدية المتكلم وتوظيفه الألفاظ لخدمة التواصل اللغوي، وفيما يتعلق بالقول بعدم انتماء الدرس التداولي إلى مستويات الدرس اللغوي فهو مردود كسابقه؛ لأنَّ ثلاثية (موريس) نصَّت على أنَّ مستويات الدرس اللغوي أو علم (العلامات) ثلاثة[4]: أولها التركيب ويدرس علاقة العلامات بعضها ببعض، وثانيها الدلالة ويدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها، وثالثها التداولية وتدرس علاقة العلامات بمفسريها.

وبناء على ما سبق تكون التداولية أحد عناصر الدرس اللغوي، وهي بطبيعة الحال علم قائم بنفسه في جانب ومتداخل مع المستويات الأخرى في جانب ثانٍ وهي في ذلك كسائر مستويات الدرس اللساني الأخرى، نعم ربما يكمن الفرق بين التداولية وتلك العلوم في انفتاح الدرس التداولي على علوم متعددة، ومشارب فكرية مختلفة، وحداثته قياسا على علوم اللغة الأخرى، وهو ما جعله ميدانا خصبا للبحث والإضافة والتعديل بخلاف مستويات اللغة المختلفة التي تتمتع بثبات واستقرار في مفرداتها ربما منذ مئات السنين، بل نرى أحيانا رتابة في طرائق البحث في تلك المستويات، وهذا كله مما سلم منه الدرس التداولي.

(1) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 15.

(2) ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي: 14.

(3) ينظر في ذلك: التداوليات، علم استعمال اللغة: 42.

(4) ينظر: في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: 5.

أمَّا مصطلح (الضَّم) الذي يمثل جوهر البحث؛ فهو من: "ضمُّك الشيء إلى الشيء،...، وضمَّه إليه يضمُّه ضمًّا فانضمَّ وتضامَّ، نقول: ضممت هذا إلى هذا، فأنا ضامٌّ وهو مضموم"[1]، وهذا المعنى للضم يخدم المفهوم الذي أبغيه وصفا للتداولية التي أرى أنَّها يجب أن تنفتح على محاور اللغة الأخرى، وهذا المصطلح سيكون في قبال مصطلح شاع في أحدث رؤى التداولية عند من تصدى لبحثها لسانيا، وهو (التداولية المدمجة)؛ لأنَّ التضام بين شيئين أو أشياء – وهو ما أعتقده في التداولية الضَّامة- لا يلغي الفروق والتمايز بينهما؛ فانضمام شيء ما إلى مجموعة أشياء يبقيها مستقلة عن بعضها لكنَّها تبقى في إطار واحد جامع كما الدرس اللغوي ومباحثه؛ فهي وإن كانت مستقلة على نحو الجزئيات، والتفصيلات الدقيقة المنهجية وما تفرضه الرؤية العلمية في تحليل (العام) إلى مكوناته الخاصة إلا أنَّها ترتبط بإطار عام جامع لهذه العناصر والمفردات لتتجاوز بذلك حتى ما صار عرفا متبعا من فصل بين الدراسات اللغوية والأدبية في مجال التخصص الأكاديمي؛ فاللغة بوصفها نظاما من(العلامات) أو (الدوال) إنما تنقل وتدرس عبر نصوصها، وهذه النصوص يتم تحليلها في المقام الأول لغويا؛ للوقوف على عناصر قوة أو ضعف هذه النصوص؛ فالتداولية الضَّامة هي جامعة لعناصر الدرس اللغوي التي ينبغي على الباحث التنبه إلى دقائقها وعدم إغفال أثر التداولية في ما يقرره التركيبيون- بلحاظ أن مفهوم التركيب حديثا ولاسيما عند الغربيين يشتمل على مفاهيم الصوت والصرف والنحو- والمعجميون وهم يبحثون علاقة اللفظ بالمعنى وصولا إلى فهم دلالة النص عبر تضافر هذه المباحث جميعا.

أما مفهوم (الإدماج) الذي وصفت به(التداولية) بـ(المدمجة)؛ فهو من: "دَمَج الشيءُ دموجا، إذا دخل في الشيء واستحكم فيه، وكذلك اندمج وادَّمَج...، والشيء المُدمَج المُدرج مع مَلاسَة"[2]، وهذه الدلالة المعجمية – التي يجب أن تكون منطلقا في الرؤية- توقفنا على الفرق بين مصطلحي (الضَّامة)، و(المدمجة)؛ ففي الوقت الذي تكون فيه(التداولية الضَّامة) منهاجا جامعا لعناصر الدرس اللغوي الأخرى؛ كانت(التداولية المدمجة) داخلة وجزءا من

(1) لسان العرب (ضمم):12/ 357.

(2) تاج اللغة وصحاح العربية (دمج): 1/315- 316.

درس ومبحث لغوي آخر هو الدلالة في تماهٍ للدرس التداولي وعدم وضوح لموقع عناصره المختلفة ضمن الاندماج المنشود!!، وربما طُرِح مصطلح (المدمجة) تأثرا بما يسود الآن من (ثورة رقمية) وما يتعلق بها من مصطلحات كالأقراص (المدمجة) أقول ربما.

وتتعزز الرؤية إلى مفهوم(التداولية الضامة) عبر النظرة إلى أنَّ ميدان (التركيب) هو دراسة علاقة الألفاظ ببعضها ضمن أطر الدرس النحوي، وأنَّ ميدان (علم المعجم)[1]، هو دراسة علاقة الألفاظ بالمدلولات؛ أما التداولية فهي تدرس علاقة الألفاظ بمستعمليها وبظروف إنتاج الخطاب أي ما يعرف بمقام (إلقاء القول)؛ فلكل واحد من المستويات مجاله الخاص به نعم تشترك هذه المستويات - ولابد من ذلك- في محاور مهمة ورئيسة لكن يبقى لكل منها تخصصه؛ فإن دمجت التداولية مع المعنى المعجمي ضاعت معالمها من الدرس اللغوي، بل ووجب إعادة النظر في مستويات هذا الدرس؛ لأننا سنكون بإزاء مستويين فقط هما التركيب والدلالة، بل حتى ضمن هذين المستويين سيكون هناك تداخل، وقد يُطرَح في سياق ذلك (النحو المدمج) كما طرحت التداولية (المدمجة)!؛ ولا يستطيع الباحث الرد على ذلك حينئذ مادام قد تبنى مفهوم التداولية المدمجة أو تلقاه من دون أن يبدي وجهة نظره فيها ولاسيما بعد أن توفرت المصادر التي بحثتها، وبيَّنت ما تتصف به.

---

(1) يعبر عن علم (المعجم) في كثير من الأحيان بـ(الدلالة) بل قد تهمل الإشارة إليه إلا في حدود ضيقة وجزئية ضمن مبحث (الدلالة) وينظر على سبيل المثال: العربية وعلم اللغة الحديث؛ إذ فصَّل القول في مستويات البحث اللغوي الأربعة الصوتي والصرفي والنحوي و(الدلالي) أما (المعجمي) فتمت الإشارة إليه جزئيا ضمن الدلالي، وهذا الأمر نجده في كثير من الدراسات والبحوث، والحقُّ أنَّ ذلك من باب التجوُّز؛ إذ لو أردنا الدقة في المفهوم فمصطلح (المعجم) أصوب وأصح في الاستعمال؛ لأنَّ(الدلالة) تعنى بدراسة المعنى العام للنص المتولد من مجمل معاني التراكيب والألفاظ مع الظروف المحيطة به او مقام الخطاب، وهذا الأمر نلحظه في كتاب: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة؛ فقد بحث الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية؛ فالصوت يعنى بدراسة الأصوات اللغوية والصرف يعنى بهيأة الكلمة وصيغها المختلفة والنحو يعنى بدراسة العلاقات بين الألفاظ في الجملة أو النص أما (المعجم) فيعنى بدراسة الكلمة وتطور معناها أو معانيها والعلاقات الحاكمة للألفاظ سياقاتها الخاصة.

ثانيا: الموازنة بين التداولية المدمجة والتداولية الضّامة

في هذا المحور سأبين مفهوم (التداولية المدمجة)؛ لإزالة اللبس الذي قد يحصل عند توظيف بعض محاورها عند دراسة (التداولية الضامة)، ثم أبين نقاط الفرق الجوهرية بينهما؛ لأنهما يفترقان في نقاط رئيسة وإن كانت المدمجة برأيي تمثل مدخلا جيدا لفهم المتضامة فأمّا(التداولية المدمجة) فقد قيل في تعريفها إنها: نظرية دلالية تُدمِج مظاهر التلفظ في السُّنَة اللسانية (بمعنى اللسان Langue)عند دي سوسير[1]، وذُكِر أنّها تقع بين نزعتين(متضادتين) في الدرس اللساني الحديث هما النزعة الدلالية في مقابل النزعة الذرائعية[2]؛ ورائدها هو(ديكرو) الذي يعد أحد أبرزي منظري(الحجاج) وربطه بالبحث اللساني[3]، وقد رفض أنموذج (موريس) في بحث علم العلامات وطرح بدلا منه فرضية (التداولية المدمجة) [4]، وهذه التداولية ترتبط على نحو وثيق بالدلالة البنيوية[5]؛ وبتعبير أصحاب هذه النظرية: إنّ التداولية يجب إدماجها في الوصف الدلالي، وليس فقط إضافتها إليه[6]، وبذلك سميت هذه التداولية(مدمجة)، وستكون تلك التداولية في رأيهم مؤهلة للدراسة على وفق البنية التركيبية للملفوظ[7]، وهنا أتساءل عن المقصود بذلك فهل يعني ذلك أن تكون التداولية خاضعة للدراسة اللغوية ضمن دلالة الملفوظ صوتيا وصرفيا ونحويا ومعجميا؛ لأننا نعرف أنّ هذه المستويات تمثل البنية التركيبية للملفوظ؟، وما موقع علم الدلالة أو دلالة النص من كل ذلك؟.

وقد طرحت محاولة بيان علاقة (التداولية المدمجة) بـ(علم الدلالة البنيوي) [8]، وذلك عبر ذكر أنّ تحليل إلقاء القول او (العملية التداولية) يتطلب وصفا مستقلا عن

---

(1) التداولية والحجاج، مداخل ونصوص: 20.

(2) ينظر في ذلك: لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية: 229.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 245.

(4) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: 225، وبلاغة الإقناع في المناظرة: 96.

(5) ينظر في ذلك: القاموس الموسوعي للتداولية: 88.

(6) المظاهر اللغوية للحجاج: 35.

(7) ينظر:المصدر نفسه:36.

(8) ينظر في ذلك: القاموس الموسوعي للتداولية: 88.

مضمون القول أو الملفوظ[1]؛ أي يتعين على الدارس النظر إلى(التلفظ أو القول) بوصفه عنصرا ينتمي إلى نسق اللغة وبنيتها؛ فهو ينتمي إلى بنية اللغة وموضوع أساسي وليس هامشيا[2]؛ وأشار(موشلر- وريبول) في سياق ذلك إلى أنَّ كل عمل قول (فعل كلامي) له (إحالة ذاتية) أي معنى خاص باللفظ نفسه مجردا من السياق، وإن كان النشاط القولي يحيل إلى عملية إلقاء القول نفسها[3]، وبعبارة أخرى أستطيع القول: إنَّ الخطاب يحمل في ذاته دلالة تنشأ من علاقة الألفاظ فيه ببعضها(النحو)، وما تحمله الألفاظ من معانٍ وضعية أو عرفية (المعجم)، فضلا عن أثر الظروف المحيطة بعملية الكلام وعلاقة الألفاظ أو الدوال بمنتجي الخطاب (التداولية)؛ فكل(ملفوظ) يحمل على نحو جوهري وداخلي مؤشرات (تلفظية) تمنحه معناه وتفسِّر اقترانه بهذا المعنى من دون غيره[4]، يقول ديكرو: "إن معنى أي ملفوظ وحتى في الحالة التي نقدم فيها للكلمة مفهومها الأكثر ضيقا- أي الأكثر نحوية- لا يمكن أن يوصف دون استحضار مقصديات معينة لتلفظه"[5]؛ وأود الإشارة إلى أنَّ تحليل (القاء القول) في (التداولية الضامة) وبخلاف المدمجة يتمظهر في مستويين الأول الظروف المحيطة بالنص ومقام التلفظ، والآخر تأثيره في المتكلم نفسه عبر اختياره الالفاظ والتراكيب بما يخدم القصدية من عملية التواصل.

وأستمر مع ما ذكره (موشلر – وريبول) من تحليل للتداولية المدمجة؛ فقد ميَّزا بين مفهومي (الدلالة، والمعنى) في سياق تحليل النصوص عبر مفهوم التداولية المدمجة[6]؛ فـ(الدلالة) مرتبطة بالجملة وهي موضوع بحث (التداولية المدمجة) [7]، ولا تقوم على شروط الصدق ولا تقوم ضرورة على (مبدأ التأليف) بل تقوم على تعليمات مقترنة

(1) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: الصفحة نفسها، والمظاهر اللغوية للحجاج: 36.

(2) ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: 36.

(3) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(4) ينظر: بلاغة الإقناع في المناظرة: 96.

(5) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(6) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية:90 -91.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 90.

بالعبارات(القرائن الحجاجية والقولية) وبعض هذه القرائن تشير إلى عملية إلقاء القول[1]، ويتم إسناد ما عبر عنه موشلر بـ(المكوِّن اللغوي) وهو المكون المحدِّد للجملة بـ(مكون بلاغي) أي (تواصلي[2]) يسند قيمة أي ثابت للمتغيرات التي تتضمنها دلالة الجملة[3]؛ أما (المعنى) فهو مرتبط بـ(القول) والفرق بين(الدلالة)، و(المعنى) يكمن في أنَّ الدلالة هي حصيلة بناء نظري يبنيه اللساني وليست معطى ملموسا بخلاف المعنى فهو مما يمكن ملاحظته فهو حصيلة (إلقاء القول) [4]؛ أي إنَّ بناء دلالة الجملة هي مهمة العالم اللساني ضمن إطار(التداولية المدمجة)، أما (المعنى) فهو معطى مع القول يستثمره اللساني للوصول إلى الدلالة.

وبعد أن بيَّنت أهم أفكار(التداولية المدمجة) التي سأعود إليها لمساءلة ما ذكره الباحثون أشير إلى أهم ما يميز مفهوم (التداولية الضَّامة) التي تنطلق من فكرنا اللساني مع المواءمة مع النظريات، وذلك عبر ما يأتي:

أ- ثلاثية موريس:

أشرت فيما تقدم إلى أنَّ علم العلامات انبنى على ثلاثة علوم طرحها موريس في علاقة خطية هي: التركيب، والدلالة، والتداولية[5]، وأنَّ (التداولية المدمجة) اقترحت في سياق ذلك دمج التداولية بالدلالة وهو ما جعلها(مدمجة)، ولي ملاحظتان فيما يتعلق بثلاثية موريس، الأولى: بدلا من إلغاء التداولية أو (دمجها) من دون حدود واضحة لذلك الإدماج أقترح تعزيز هذا التقسيم وترسيخه؛ لأغراض تعليمية كمرحلة ابتدائية لفهم حدود كلٍّ من هذه العلوم ضمن الفكر اللغوي العربي، كما أنَّ ما يصلح للدرس اللساني الغربي أو ما

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(2) استعمال مصطلح (بلاغي) في الدرس اللساني الحديث بناء على أن مفهوم (البلاغة) في الدراسات اللسانية المعاصرة يختلف نوعا ما عن مفهومها عند علمائنا القدماء فهي تقرب من مفهوم التواصل وتعني الخطابة الجديدة في الفكر الحجاجي المعاصر.

(3) ينظر في ذلك: القاموس الموسوعي للتداولية:90.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 91.

(5) ينظر: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل: 29، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر:9.

يكون نابعا منه وخاضعا لشروطه ومصطلحاته لا يصلح بالضرورة لدرسنا اللساني؛ فلكل أمة أو جماعة فكرها ومفاهيمها ومصطلحاتها الخاصة بها، ومن ذلك إنَّ التقسيم الثلاثي نفسه أهمل الإشارة إلى مستويين في الدرس اللساني العربي نشأ مع الدرس النحوي منذ أواسط القرن الأول الهجري: هما الصوت والصرف؛ إذ تركز البحث في مفهوم (التركيب) أو (النحو) [1]، وهو العلم الذي يدرس علاقة العلامات ببعضها من غير إشارة ولو يسيرة إلى علمي الصوت، والصرف، وهما لهما أثر كبير ولاسيما الصرف في خلق دلالة النص، وأشرت فيما تقدم إلى الدلالتين الصوتية، والصرفية ضمن علم الدلالة، فيفترض تضمين هذه العلمين وبيانهما عند البحث في علم (العلامات) أو (الدوال)؛ فسوق مصطلح النحو للمتلقي العربي بل حتى للمتلقي الغربي يولد تساؤلا عن موقع الصوت والصرف في هذا التقسيم؛ فهما علمان لغويان بل ويتداخلان ولاسيما الصرف مع النحو في أبواب متعددة؛ والملاحظة الثانية: إنَّ المصادر التي طرحت مفهوم التداولية المدمجة نفسها تردد مصطلح (الدلالة) في ما يفترض أن تستعمل مصطلح (المعجم)، وقد أشرت في الهامش (16) من البحث إلى عدم صحة استعمال هذا المفهوم بالمعنى المقصود لو ابتغينا الدقة في ذلك، لأن المعجم هو العلم الذي يدرس ويستعمل للبحث في علاقة الدوال بالمدلولات او الاسماء بالمسميات؛ فيجب تعديل هذه الرؤية وعدم الاكتفاء بالنقل والترجمة عن الغربيين، وذلك بترسيخ مفهوم أن التركيب يعني (الصوت، والصرف، والنحو)، وأنَّ مصطلح المعجم يجب أن يوظَّف بدلا من مصطلح الدلالة، وبناء على ذلك لا يجب التقيد بثلاثية موريس، بل يجب أن نضع للدرس اللغوي العربي منهجا يتواءم وأسسه وفكره، ومفهوم التركيب يجب أن يكون شاملا وعاما للعلوم الثلاثة التي ذكرتها إن أردنا المحافظة على (الثلاثية)، وإخراج مفهوم الدلالة منها والاستعاضة عنه بمفهوم المعجم، وترسيخ محور التداولية.

---

(1) ينظر في ذلك على سبيل المثال: تبسيط التداولية: 19، والأبعاد التداولية في كتاب المقاصد الشافية: 35، والتداولية من أوستن إلى غوفمان: 44- 45.

ب- الدلالة – المعنى:

فرّق الباحثون عندما درسوا مفهوم (التداولية المدمجة) بين عنصري(الدلالة)، و(المعنى)، وأشرت إلى ذلك عندما بحثت خصائص التداولية المدمجة فيما تقدم؛ فـ(الدلالة) في مفهومهم يبنيها اللساني بخلاف (المعنى) فهو (معطى)، وبعبارة أخرى إنَّ الدلالة شيء(مُفترَض) من قبل اللساني أو الباحث؛ أما المعنى فـ(ظاهر) للمتلقي وهو من جملة عناصر النص وليست أضعف وجودا من المستويات اللغوية الأخرى، ويبدو لي أنَّ ذلك هو نظير ثنائية (المجرد – المحسوس) في الفكر الفلسفي؛ فالدلالة على هذا النحو هي مما يجرده ذهن الباحث؛ والمعنى مما يدركه بالحواس ولاسيما الرؤية والسماع ضمن سياقات النص؛ وقد بين الباحثان (موشلر – وريبول) عند تصديهما لبيان مفهوم (التداولية المدمجة) أنَّ الدلالة موضوعها (الجملة) والمعنى موضوعه (القول)، وهذا الفصل بين مفهومي (الجملة، والقول) الذي تفرَّع عنه التفريق بين مفهومي (الدلالة، والمعنى) مما لا مسوِّغ له ضمن الفهم المقترح للتداولية الضّامة؛ لأنَّ الدراسات اللسانية المعاصرة غادرت مفهوم الجملة التي تذكر لها تعريفات متعددة بحسب ما يوجد من مدارس لغوية[1]، وطُرِح مفهوم (النص) بديلا عن مفهوم (الجملة) الذي كان سائدا في السابق، وقد فصَّل القول في الخلاف بين(النص، والجملة) الباحث(هورست ايزنبرج)؛ فذكر مجموعة فروق بينهما في إطار لساني تواصلي يرتبط على نحو كبير بنظرية أفعال الكلام[2]، وتكمن أهمية معالجته في إيجاده الفروق الدقيقة بين الجملة والنص وصولا إلى (جوهر) الفرق الذي يكمن في (الجودة التواصلية) التي تعد معيارا للحكم على(نص) ما بالإجادة فضلا عن (جودة السبك)[3]، أمَّا الجمل فتكفي فيها (جودة السبك)[4].

وبعبارة أخرى أن الحكم على نص ما بالإجادة يشترط الإجادة في عنصري (السبك، والتواصل)، بخلاف الجملة التي تتطلب الإجادة في السبك فقط أي في شروط

---

(1) ينظر في ذلك: المدخل إلى علم اللغة: 172.

(2) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة:201- 202- 203.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 204.

(4) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

الصحة النحوية، هذا في المستوى النحوي، أما في المستوى التداولي فتمت الإشارة إلى أنَّ تحقيق جملة ما يجب أن يعد فعلا (لغويا موحدا) بخلاف النص؛ إذ يتضمن أكثر من فعل لغوي[1]؛ وطرحت دراسات لسانية معاصرة وجهات نظر أخرى تعزز هذا التمايز بين مفهومي (الجملة، والنص) فذكرت أنَّ النص يمثل "فقرة تامة دائما"[2]، ويمكن أن يكون النص فقرة قصيرة أو منطوقا فقط أو عدة مجلدات كالروايات مثلا، ويمكن أن يرجع النص إلى مؤلف أو عدة مؤلفين كالحوار والمناقشة، ويضم النص أجزاء لغوية وغير لغوية كالصور والرسوم والرموز، وتدخل المنطوقات أو الجمل في تلك النصوص وتتحدد ظاهريا عبر علامات الترقيم كالاستفهام والتعجب[3].

والعرض السابق لوجهة النظر اللسانية في الخلاف بين مفهومي (الجملة والنص)، يقودنا إلى التساؤل عن مفهوم (النص) في (التداولية المدمجة)؛ فبموجب التفصيل السابق بين (الجملة) وما يستتبعها من دلالة، و(القول) وما يستتبعه من معنى لا نجد أثرا أو ذكرا لمفهوم (النص) عند من طرح وتبنى (التداولية المدمجة) على الرغم من الفروق الدقيقة التي نبَّه إليها (هورست إيزنبرج)، وهذا الأمر يستدعي الوقوف عنده، وأقترح أن تجيب (التداولية الضَّامة) عن هذا الإشكال وتتجاوز ما وقعت فيه التداولية المدمجة بانطلاقها من دراسة النص بما فيه من وحدات أصغر، وأجزاء لغوية وغير لغوية للوقوف عليها؛ فليست الجملة أو القول غاية البحث، بل النص بما فيه من وحدات تتضافر جميعا للوصول إلى المعنى الذي يقصده المتكلم من عملية الحديث؛ فمفهوم الجملة في التداولية المدمجة يقابل النص في التداولية الضَّامة؛ فبما أنَّ النص "أعلى وحدة لغوية وأشدها استقلالا"[4]؛ وهو الوحدة اللغوية التي لها علاقات تركيبية تتجاوز حد الجملة، وأنَّ اللغة ترد أساسا في شكل نصوص

---

(1) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: 202.

(2) المدخل إلى علم اللغة: 173.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 174 – 175.

(4) التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: 23.

تتضمن مواقف اتصال محددة وتؤدي وظائف تواصلية معينة[1]؛ لذلك يجب أن ينصبّ الاهتمام تنظيرا وإجراء على دراسة النص بأكمله.

أمّا ملامح مشروع (التداولية الضّامة) في تراثنا النحوي واللغوي فنجدها متفرقة في المصادر لكنّها تبرز في بعض الأبواب على نحو يصوّر مدى تنبه علمائنا القدماء إلى أثر الظروف الخارجية المحيطة بالنص، وقصد المتكلم في إيصال معنى بعينه إلى المتلقي، وأبين فيما يأتي أهم تلك الملامح في الدرس النحوي بحسب ما يبدو لي من دون أن أشير إلى جميعها او استقصيها؛ لاتساع هذه المادة وتنوعها، ولاسيما عندما يتصدى الباحث لتحليل التراكيب المختلفة، وما أورده النحاة من شواهد وأمثلة لبيان خضوع التحليل النحوي وبخاصة عند المحققين من النحاة إلى المنهج التداولي على نحو يشي بإدراكهم ظروف الاستعمال وقصدية المتكلم في توجيه الكلام ليتألف لدينا ما يصح أن نعبر عنه بـ(التداولية الضّامة).

التداولية الضّامة في المستوى النحوي:

يستطيع الباحث أن يلحظ أثر مقام الخطاب، وظروف إنتاج النص عبر أبواب النحو المختلفة ومباحثه التي اتصفت بالاتساع والدقة، وسأقف بصورة مختصرة دفعا للإطالة على بعض المحاور التي تمثّل فيها رصد النحاة ولاسيما المحققون منهم للسياق الذي ورد فيه التركيب، وقصد المتكلم، والمناحي الاجتماعية في التراكيب، ضمن تحليل رؤية تداولية متقدمة:

أ- الاستقامة والإحالة:

تميّز كتاب سيبويه(ت180هـ) بخصيصتي (السبق)؛ فهو أول مصنف يصل إلينا في تاريخ العربية وعلومها، و(الغزارة) في عرض المواد اللغوية، وتحليلها على نحو فاق المصنفات النحوية التي تلته بمئات السنين، ويظهر أثر الاستعمال، وسياق المقام جليا في أبواب الكتاب المختلفة ومنها الباب الذي بحث فيه مصطلحي (الاستقامة، والإحالة) للتفريق بين ما يجوز وما لا يجوز نحويا في الجمل والتراكيب، وللمعنى المتداول والعرفي، وما في الجمل من أدوات

(1) ينظر في ذلك: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة: 266 – 267.

وصيغ الأثر الأكبر في تقسيم الكلام بحسب (الاستقامة والإحالة)؛ فقد ذكر أنَّ "منه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[1]، وقبل أن أورد الأمثلة التي ذكرها سيبويه تحت كل قسم من أقسام الكلام أرى من اللازم أن أبين دلالة هذه المصطلحات؛ لنقف على دقتها في الدلالة على المراد من جانب؛ ولأن سيبويه نفسه اكتفى أحيانا بالتمثيل من غير أن يوضع العلة في اختيار المصطلحات أعلاه من جانب آخر، فـ "الاستقامة: الاعتدال،... وقام الشيء واستقام: اعتدل واستوى"[2]، والحسن: "ضد القبح ونقيضه"[3]، ومثّل سيبويه لهذا القسم بقوله: "أتيتك أمسِ وسآتيك غدا"[4]، وتحليل هذه الجملة يدلنا على صحتها النحوية، والمعجمية عبر صحة الصيغ الصرفية لأفعالها وبنيتها النحوية وما تضمنته من ضمائر وظروف متوافقة مع الصيغة الصرفية للأفعال، ودلالتها المعجمية التي تتفق مع ما يستعمله الإنسان عبر إخباره أو إعلانه في الجملة الأولى، والتزامه أو وعده في الجملة الثانية بتعبير أصحاب نظرية الفعل الكلامي؛ فهي (مستقيمة) نحويا، و(حسنة) معجميا وبالتالي تداوليا، والاستقامة التي عناها سيبويه هي استقامة في اللفظ وفي الإعراب من دون المعنى[5]، ويبدو لي من ذلك أن (الحسن، والكذب) يتعلقان بالمعنى بخلاف (الاستقامة، والإحالة، والقبح) فهي تتعلق بالتركيب، ثم انتقل ابي بشر عمرو بن عثمان إلى بيان (المحال)، و(المحال) من الكلام، "ما عدل به عن وجهه،... ويقال: أحلت الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته"[6]، وهذا يعني أنَّ المحال يقع بالضد من المستقيم؛ لذا قيل: "الأرض المستحيلة في حديث مجاهد هي التي ليست بمستوية لأنها استحالت عن الاستواء إلى العِوَج"[7]، وهذا

---

(1) الكتاب: 1/ 25.

(2) لسان العرب (قوم): 12/ 498؛ ومن الجدير بالذكر أنني عمدت أحيانا إلى وضع نقاط عند الاقتباس من معجم ما لبيان معنى الكلمة محل البحث تجنبا للإسهاب والإطالة التي نجدها في معنى الجذر اللغوي الواحد، فأقتطع محل الشاهد منه.

(3) المصدر نفسه (حسن): 13/ 114.

(4) الكتاب: 1/ 25.

(5) ينظر في ذلك: شرح كتاب سيبويه: 1/ 186.

(6) لسان العرب (حول): 11/ 186.

(7) تاج اللغة وصحاح العربية (حول): 4/ 1681.

الأمر كان يستلزم قيام سيبويه بتأخير الحديث عن (المحال) حتى يستوفي جميع أقسام (المستقيم) التي عاد وذكرها بعد (المحال)، وقد مثّل للمحال بقوله: أتيتك غدا، وسآتيك أمس[1]، وعلّل ذلك بأن تنقض أول كلامك بآخره[2]؛ والنقض هنا فيما يبدو لي كان(تداوليا)؛ لاستعمال المتكلم ظرف الاستقبال(غدا) مع فعل بصيغة الماضي، وكذلك الأمر مع الجملة الثانية حيث استعمل ظرف المضي(أمس) مع فعل بصيغة الاستقبال؛ ثم عاد سيبويه ليذكر أقساما أخرى للكلام المستقيم مكتفيا بذكر الأمثلة لها من غير أن يبين سبب ذلك؛ ويظهر أنّه ظن أن ذائقة المتلقي ستكشف سبب ما أطلقه من أوصاف على أقسامه؛ وهنا نستعين بما ذكره أقدم من شرح الكتاب وهو السيرافي (ت368هـ) في بيان علة ما وصفه بها سيبويه؛ فالمستقيم الكذب، نحو: "حملت الجبل، شربت ماء البحر"[3]؛ وظاهر هاتين الجملتين يدل على كذب قائلهما قبل البحث والتصفح؛ فكل إخبار بخلاف ما يوجبه الظاهر كذب[4]؛ وعبر بعض الباحثين عن الكذب في الجمل السابقة بأنه (كذب دلالي) وليس أخلاقيا[5]، وتمثل ذلك في التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها[6]؛ ثم انتقل سيبويه الى (المستقيم القبيح) وهو: "أن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك"[7]، والقبح: نقيض الحُسن[8]؛ فـ(القبح) كان لأن(قد) لا يليها إلا الفعل، فقبح أن يفصل بينهما بالاسم وكذا الأمر مع (كي) [9]، وهذا يعني أنّ ما استعملته العرب من تراكيب هو المعيار الرئيس والأساس في الحكم على التراكيب والجمل وصحتها وهو يتفق مع جوهر المفهوم التداولي القائم على الاحتكام

---

(1) الكتاب: 1/ 25.

(2) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(3) المصدر نفسه: 1/ 26.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 186- 187.

(5) ينظر: النحو والدلالة: 68.

(6) المصدر نفسه: 69.

(7) الكتاب: 1/ 25.

(8) تاج اللغة وصحاح العربية (قبح): 1/ 393.

(9) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 187.

للاستعمال، وانتقل سيبويه في نهاية الباب إلى بيان (المحال الكذب)، ومثل له بـ: "سوف أشرب ماء البحر أمس"[1] فأما استحالته فلاجتماع (سوف) و(أمس) فيه وهما يتناقضان ويتعاقبان، وأما الكذب فيه فإنا لو أزلنا عنه(أمس) الذي يوجب المناقضة والإحالة لبقي كذبا"[2]، ويظهر لنا مما سبق أن أحكام سيبويه السابقة خضعت إلى الرؤية التداولية عبر محورين: الأول ما أستطيع أن أسميه بـ(التداولية النحوية)، التي من ملامحها الاحتكام إلى ما استعمل عند العرب من صيغ وتراكيب ولاسيما علاقة الأدوات أو الحروف بالأفعال؛ لأنها الأساس في التقعيد النحوي عبر ما يعرف بـ(السماع)، والثاني ما يُعبر عنه بـ(التداولية المعجمية) التي تنطلق من المعنى (العرفي أو الحرفي) للفظ وتجعله الأساس في ما يولّده المتكلم من معانٍ أخرى له.

ب- الحال:

إنَّ للاستعمال وقصدية المتكلم أثرا كبيرا في جميع أبواب النحو، ومن ذلك ما يعرف بـ(مقيدات الحدث)، التي يوظفها المتكلم بما تحمله من دلالات قارَّة في النظام اللغوي؛ لتؤدي دورها المنشود في عملية التواصل اللغوي، وهي جملة من الوظائف النحوية التي تقيد(الحدث) في الجملة وهي الحال، والتمييز، والمفاعيل، والاستثناء، والجار والمجرور[3]، وجميعها عدا الجار والمجرور علامتها الإعرابية هي النصب لكن مجرد الاتفاق في العلامة لا يلغي الفروق بينها في دلالتها النحوية والمعجمية، وسنوجز القول في معالجة النحاة لباب منها هو (الحال) لنقف على خضوعه للرؤية التداولية أو البراجماتية؛ فقد ذكر ابن هشام(761هـ) أن الحال فضلة ثم بين بأنها "ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه"[4]؛ وترد

---

(1) الكتاب: 1/ 26.

(2) شرح كتاب سيبويه: 1/ 187.

(3) ينظر في ذلك: الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم: 143، وبناء الجملة العربية: 140، وقد رجَّح الاستاذ محمد حماسة عبد اللطيف تسمية الحدث على الفعل؛ لأن الحدث أوسع وأشمل، والفعل إنما هو تعبير عن الحدث بصيغة صرفية خاصة.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى: 234.

إشكالية في هذا السياق على مفهوم (الفضلة) لم يستطع النحاة التخلص منها؛ لأنهم قسموا عناصر الجملة على قسمين: الأول ما لا يستغنى عنه ويجب أن يتحقق في أي جملة، والآخر ما قد يستغنى عنه[1]، و(الفضلة) تقابل (العمدة) في الفكر النحوي ضمن ثنائيات أخرى ليس محلها البحث؛ وذكرت بعض الدراسات أنَّ العمد تتمثل بركني الإسناد أي المرفوعات مقابل المنصوبات المتمثلة بالفضلات[2]، وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ هذه الرؤية أهملت المجرورات التي لا تقل أهمية عن غيرها من الألفاظ في النص؛ لأنها تشترك مع بقية الحالات الإعرابية في خلق الدلالة التي يقصدها المتكلم، كما أن تسمية (الفضلات)، و(العمد) نفسها لا يمكن أن تقبل على إطلاقها؛ فلكل لفظ أثره في وظيفة التواصل بوصفها أهم وظائف اللغة[3]؛ وقضية الجملة القائمة على الإسناد المؤلف من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل هي افتراضية؛ لأنَّ اللسانيات المعاصرة تجاوزت الأطر التقليدية في النظر اللغوي وانصب الاهتمام على دراسة النص كله حتى الأجزاء غير اللغوية منه؛ فلم يعد الأمر مقتصرا على جمل مبتورة وأمثلة تعليمية قياسية؛ وقد تنبّه النحاة إلى أنَّ قضية (الفضلة) لا ينبغي أن تكون منطلقا لتسويغ الاستغناء عن ذكرها؛ فمنها ما لا يفهم المراد إلا بها[4]، وذُكرت لذلك شواهد متعددة منها قرآنية[5]، ولو انطلقنا من الرؤية اللسانية التواصلية بعيدا عن الافتراضات النحوية لوصلنا إلى نتيجة مهمة هي (عدم جواز حذف الحال)؛ لأن الحال إنما يؤتى بها لغرض يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقي، ولا يمكن الوصول إلى الغرض المطلوب من عملية التواصل إلا بذكرها، فكيف نسوِّغ حذفها؟ ولو حذفت هل سيبقى المعنى كما هو أم يختل؟ هذه التساؤلات تقودنا بالضرورة إلى رفض مقولة (الفضلة) برمتها؛ لعدم مقبوليتها لسانيا، وأقترح في سياق ذلك طرح مفهومي (العناصر الاسنادية) وتمثل المسند إليه والمسند، و(العناصر غير الإسنادية) وتمثل ما عدا المسند إليه والمسند من عناصر في النص؛ للتخلص

---

(1) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: 106.

(2) ينظر في ذلك: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: 412.

(3) ينظر في ذلك: المدخل إلى علم اللغة: 333.

(4) ينظر في ذلك: شرح التسهيل: 2/ 353.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 353- 354، وهمع الهوامع: 4/ 8.

مما قد يرد من إشكالات يضطر لتكلف الإجابة عنها؛ والحال في الفكر النحوي: "وصف، فضلة، مذكور لبيان الهيئة كجئت راكبا، وضربته مكتوفا، ولقيته راكبين"[1]، وهذا الحد تضمن قيودا للحدث في الجملة عبر الصيغة المفترضة له؛ فهو اسم مشتق من الأفعال يحمل دلالة الحدث، وليس اسما جامدا مجردا من الحدث؛ وهي لبيان هيئة الشيء وقت حدوث الفعل لا مطلقا[2]؛ وهذا الأمر هو الأساس في التفريق بين الحال والوصف أو الإخبار[3]؛ فالغرض من الحال تقييد الحدث في الجملة وقت وقوعه بهيئة الشيء، وفي ذلك قال ابن يعيش(ت643هـ): "الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل"[4]؛ فهو ليس لما مضى ولا للمستقبل من الأفعال[5]؛ وقد اشترط سيبويه وجمهور النحاة أن يكون الحال اسما مشتقا لا جامدا مجردا من الدلالة على الحدث وما ورد من ذلك جامدا فأوّلوه بمشتق[6]؛ لإخضاعه لما اشترطوه، وبالمقابل نجد بعض النحاة عارضوا وجوب كونها وصفا مشتقا وما افترضه الآخرون من تأويل لما ورد منها جامدا؛ وساقوا مواضع كثيرة لمجيئها جامدة غير مؤولة بالمشتق[7]، وأشاروا إلى أن تأويل ما ورد منها جامدا بمشتق فيه تكلُّف[8]، بل ان الرضي الإستراباذي(ت683هـ) كان يرى أن كل ما يبين الهيئة حال؛ فقال: "لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن الحال هو المبين للهيئة، كما ذكر في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال"[9]؛ ويبدو لي أن (الذوق التداولي) دفع الإستراباذي وغيره إلى رأيه هذا سواء أكان الحال مشتقا أم لا؛ ومما اشترطه الجمهور وجوب

---

(1) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 2/ 294، والملاحظ أنّ ابن هشام لم يذكر في حدّه (النصب) وعلّل ذلك بأنّ: "النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور" المصدر نفسه: 2/ 296.

(2) ينظر في ذلك: شرح الرضي على الكافية: 2/ 8.

(3) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: 2/ 7.

(4) شرح المفصل: 2/ 55.

(5) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(6) ينظر: الكتاب: 1/ 370-391-392، وشرح المفصل: 2/ 59-61- 62، وشرح قطر الندى: 233، وشرح ابن عقيل: 2/ 246- 247، وحاشية الصبان: 2/ 253- 254- 255، وهمع الهوامع: 4/ 9-10.

(7) ينظر في ذلك: شرح التسهيل: 2/ 324، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 2/ 299.

(8) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 2/ 300، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 32، وحاشية الصبان: 2/ 255.

(9) شرح الرضي على الكافية: 2/ 32.

أن تكون الحال دالة على الانتقال لا الثبوت ومع ذلك وردت شواهد لمجيئها لازمة[1]؛ وقد علّل ذلك ابن مالك (672هـ) بما يقرب إن لم نقل يتطابق مع روح المنهج التداولي بقوله: "لأنه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه بل يرد مشتقا وجامدا ومنتقلا ولازما فكان الحال كذلك"[2]، وأشار إلى أن سيبويه عبر عن الحال بالخبر والصفة والمفعول فيه[3]، ويبدو لي أن سيبويه لم يكن مهموما بتحديد المصطلح بقدر بيان الاستعمال وتذوق أساليب العرب في كلامهم؛ لذلك اعتمد مفهوم الإجابة عن(كيف) معيارا رئيسا في الحكم على (حالية) الكلمة بغض النظر عن الشروط الأخرى[4]؛ ونستمر بعرض ما يرتبط بالتزام النحاة الرؤية التداولية وضم النحو إلى عنصر الاستعمال في عملية التواصل في باب الحال، ومنه وجوب أن تكون الحال نكرة[5]، وبيَّن النحاة أن الحال إنما كانت نكرة في الغالب؛ لأنها خبر ثانٍ وأصل الخبر أن يكون نكرة[6]، كما أنّها ستلتبس بالصفة في حال تعريفها[7]؛ لأن صاحب الحال معرفة فسيختلط الأمر على المتلقي بين(الوصف) و(الحالية)، وخضوعا لمنطق الاستعمال اللغوي وما يفترضه من إزالة اللبس الذي قد يحصل أوجبوا تنكير الحال، والملاحظ أن الرضي الإستراباذي علّل تنكير الحال بمعالجة لسانية مهمة انطوت على تحليل دقيق؛ فذكر أنَّ "المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور،... فلو عرفت وقع التعريف ضائعا"[8]، أي أنَّ الحال يرتبط أساسا بالحدث في الجملة فهو مبين لهيئة صدوره من صاحبه؛ وبعبارة أخرى أن الحدث لا يجري عليه تنكير وتعريف لأن ذلك متعلق بالذوات، وهذا الأمر تأسست عليه

---

(1) ينظر: همع الهوامع: 4/ 8.

(2) شرح التسهيل: 2/ 323.

(3) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(4) ينظر في ذلك: الكتاب: 1/ 370- 372.

(5) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: 1/ 360 -361- 384، 2/ 114، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 300-301.

(6) ينظر: شرح المفصل: 2/ 62.

(7) ينظر في ذلك: الكتاب: 2/ 114، وحاشية الصبان: 2/ 255.

(8) شرح الرضي على الكافية: 2/ 15، ويظهر لي أن الاستاذ محمد حماسة عبد اللطيف قد اعتمد مفهوم (مقيدات الحدث) بناء على ما اورده الرضي ثم طوّره ليشمل أبوابا أخرى.

قضية أخرى هي تعريف صاحب الحال غالبا[1]، وعلة ذلك تخضع لمنحى تداولي هو أنه بمنزلة المخبر عنه بالحال[2]؛ فكما أنَّ الأساس في المبتدأ التعريف كان صاحب الحال كذلك، وتنبغي الإشارة إلى أنَّ الحال ضمن التحليل التداولي أقرب إلى الحدث منها إلى صاحبه لذا غلب على صاحبها التعريف؛ لأنَّه لو كان نكرة كان بحاجة إلى ما يبيِّنه قبل أن يذكر ما يبين هيئة وقوع الحدث منه، وقد تنبَّه إلى ذلك الرضي الإستراباذي؛ فقال: "إنما كان الغالب في صاحبها التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميِّزها ويخصِّصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها أعني حالها؛ لأنَّ الأولى أن يبيَّن الشيء أولا ثم يبيِّن الحدث المنسوب إليه ثم يبيِّن قيد ذلك الحدث"[3]؛ فصاحب الحال إن كان نكرة كان ذكر ما يميزه ويخصصه بالوصف أو الإضافة أولى من ذكر القيد المتعلق بالحدث المنسوب إليه.

وختاما خرج البحث بالنتائج الآتية:

1- قبول وتبني بعض المصلحات اللسانية والتداولية المعاصرة ينبغي أن ينطلق من معجمنا الثري بالمصطلحات عبر تحليل المصطلح الذي يطرح لبيان مواءمته روح اللغة والمنهجية العلمية في البحث.

2- ليس كل ما يرد عند اللسانيين المعاصرين من آراء ومفاهيم مؤهل للتطبيق في درسنا النحوي ولاسيما عندما يكون المصطلح مترجما، والرؤية غير مستقرة وربما يتخلى عنها صاحبها لاحقا.

3- ذكرت بعض الدراسات أنَّ التداولية تفتقر إلى وحدات التحليل الخاصة بها، وموضوعاتها ليست مترابطة، وهذا الزعم ليس مقبولا؛ لتضمن الدرس التداولي أبوابا رئيسة فيه كأفعال الكلام ومتضمنات القول مع ترابط في موضوعاته؛ فنظرية

(1) ينظر في ذلك: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 308- 309.

(2) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 420.

(3) شرح الرضي على الكافية: 2/ 16.

الاستلزام الحواري نشأت بعد تطور نظرية أفعال الكلام وهكذا نجد متضمنات القول مترابطة مع مباحث القصدية وأفعال الكلام.

4- زعم بعض الباحثين بأنَّ التداولية لا تنتمي إلى مستويات الدرس اللغوي وهذا الأمر مردود؛ لأن ثلاثية موريس نصت على ذلك، بل أن التداولية هي الإطار الجامع والشامل لمباحث اللغة جميعا؛ فتوظيف البنى الصرفية والنحوية والمعجمية للنصوص يخضع لقصدية المتكلم، وما ينجز من معانٍ عبر ظروف إلقاء القول.

5- منهج (التداولية الضَّامة) يقوم على الانطلاق من رؤية مفادها أنَّ النظرة التداولية وإن لم يصرح بها تمثل المنهج الذي جرى عبره تفسير معظم الظواهر النحوية إلا ما كان داخلا في افتراضات وأقيسة منطقية.

6- اختيار مصطلح (الضم) كان لمناسبته موضوع التداولية فهو لا يلغي تفصيلات الدرس اللغوي بل يجمعها ضمن الفهم اللساني المعاصر الذي لا يهتم بعنصر لغوي في النص من دون آخر.

7- مفهوم التداولية الضامة يقابل التداولية المدمجة، والأولى جامعة ومسيطرة والثانية ضائعة وداخلة ضمن الدلالة، ولو صحت مقولة دمج التداولية بالدلالة لظهرت ربما مقولة النحو المدمج أو التركيب المدمج علما أنَّ مفهوم التركيب في الدرس اللساني الحديث يشتمل على الصوت والصرف والنحو.

8- من طرح مفهوم التداولية المدمجة لم يجب عن جملة تساؤلات أهمها ما موقع التداولية في الدرس اللغوي؟ ولو دمجت هل سيتضمن (علم العلامات) علمين فقط هما التركيب، والدلالة أو المعجم؟.

9- رجَّح الباحث استعمال مصطلح(المعجم) على مصطلح الدلالة في الإشارة إلى مستويات البحث اللغوي؛ لأن الدلالة تعني المعنى بمنظور واسع فهناك دلالة نحوية وصرفية وغيرها، ومصطلح المعجم موجود وقارٌ في درسنا اللغوي فلمَ نتركه ونستعمل مصطلحا فيه ضبابية وعدم دقة؛ فلا يصح إهمال الإشارة إلى (المعجم) وإغفال ذكره ضمن مستويات علم اللغة.

10- تحليل (القاء القول) في (التداولية الضامة) وبخلاف ما طرح في المدمجة يتمظهر في محورين الأول دراسة مقام التلفظ، والآخر دراسة تأثير عملية إلقاء القول في المتكلم نفسه عبر اختياره الالفاظ والتراكيب بما يخدم القصدية من عملية التواصل.

11- فرّقت التداولية المدمجة بين(الدلالة) و(المعنى) عبر افتراضها أنَّ الدلالة مما يبنيه اللساني عبر المعطيات في (الجملة) بخلاف المعنى فهو معطى ويرتبط بـ(القول)، وهذا التمييز بينهما لا طائل منه؛ لأنَّ اللسانيات المعاصرة طرحت مفهوم النص بديلا عن الجملة؛ وهو ما تدرسه(التداولية الضّامة) فالنص عنصر جامع لأجزاء لغوية أصغر هي الجمل أو الأقوال وعناصر غير لغوية كالرموز والصور، ومفهوم الدلالة أو المعنى العام سينصرف إلى النص كله لا إلى أجزاء منه.

12- أثر الرؤية التداولية كان واضحا في جهود النحاة، ومن ذلك ما ورد في باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه من تقسيمات للمستقيم والمحال وما يستتبعهما من (حسن، وقبح، وكذب).

13- هذه الأقسام خضعت إلى رؤية تداولية عبر ما استعملته العرب من أدوات تحمل دلالات معينة تتواءم مع الصيغ الصرفية للأفعال ضمن التراكيب وينبغي التقيد بها فضلا عن العلاقات المعجمية بين الألفاظ ضمن النص.

14- مفاهيم (الاستقامة، والإحالة، والقبح) تعلّقت بالبنية النحوية للنص وما ورد عن العرب من استعمالات للصيغ، أما البنية المعجمية فتعلّقت بها مفاهيم (الحسن، والكذب) وتنطلق هذه الرؤية في مجملها من رؤية تداولية للبحث اللغوي.

15- (مقيدات الحدث) باب واسع يستحق النظر تداوليا؛ لأنها تلعب الدور الرئيس في خلق دلالة النص بعد عنصري الإسناد فيها، ولا يصح أن نخضع عناصر الجملة أو النص لما افترضه النحاة من مفهومي(العمدة) و(الفضلة)؛ لأنهما يشتركان جميعا في خلق معنى النص بل من الفضلات ولاسيما الحال ما لا يكتمل المعنى من دونها ولا يصل المتكلم إلى الغرض من التخاطب إلا بها؛ فهي ليست أقل رتبة من المسند إليه.

16- لتجاوز إشكالية مصطلحي(الفضلة)، و(العمدة) أقترح استعمال مصطلح العناصر(غير الإسنادية) بدلا من الفضلات، و(العناصر الإسنادية) بدلا من العمد؛ لأنَّ اللسانيات الحديثة ترى أنَّ جميع العناصر حتى غير اللغوية تخضع لقصدية المتكلم وشروط الملاءمة والاستعمال في النص فلا تفاضل بينها.

17- يتجاوز مفهوم(العناصر غير الإسنادية) المنصوبات التي عدَّها النحاة من الفضلات ليتضمن المجرورات التي أهملت الإشارة إليها.

18- تميزت الحال عن الإخبار والوصفية بأنّها تستعمل في النص لبيان الهيئة لذا حافظت على حكم النصب، وما اشترط من كونها مشتقة ردَّه بعض محققي النحو على وفق نظرة تداولية بأن كل ما يبين الهيئة حال من غير الالتفات إلى أنّها مشتقة، وكذا الأمر مع من اشترط كونها منتقلة فقد رُفِض ذلك بناء على ما ورد من استعمالات عن العرب وما قصد بها.

19- اشترط النحاة وجوب كون الحال نكرة، وهذا مما توافقهم فيه بحسب رأيي التداولية؛ لأن تعريف الحال يجعلها تلتبس بأبواب نحوية أخرى فلا يبين المراد من النص، كما أنَّ الرضي الإستراباذي تنبَّه إلى أنها تقيِّد الحدث وبما أنَّ الحدث لا يجري عليه تعريف أو تنكير جاءت الحال نكرة؛ فهي لا تختص بصاحبها فقط كما الوصف أو الإخبار بل تشترك بين الحدث وفاعله.

20- صاحب الحال يجب أن يكون معرفة بناء على قيد تداولي هو أنَّ تخصيص وتحديد النكرة أولى من تقييد الحدث الصادر منها فضلا عن أنَّ صاحبها كالمبتدأ في وجوب ان يتم تعريفه أو تخصيصه؛ فلا يصح تواصليا أن نتحدث عن مجهول أو نكرة.

21- هناك أبواب ومعالجات أخرى لقضية تماهي النحو مع الرؤية التداولية، وإدراك النحاة لأهمية عنصر الاستعمال في وضع قواعد النحو يحتاج إلى بحوث مستقلة، بل أنَّ ميادين الدرس اللغوي الأخرى خضعت إلى الرؤية التداولية فضمَّتها التداولية ضمن إطارها، ويوصي الباحث بالإفادة منها في ظل تنامي البحث التداولي؛ لتأسيس مفهوم للتداولية الضّامة الجامعة ينطلق من تراثنا اللغوي.

المصادر والمراجع

- الأبعاد التداولية في كتاب المقاصد الشافية للشاطبي(ت790هـ): د. أحمد حسين حيال، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2017م.
- الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي: د.نادية رمضان النجار، ط1، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الاسكندرية، 1434هـ- 2013م.
- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: د. دليلة مزوز، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 1432 هـ- 2011م.
- استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت– لبنان، 2004م.
- إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة: نقله إلى العربية وعلق عليه د.سعيد حسن بحيري، ط2، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 1431 هـ- 2010م.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د.محمود أحمد نحلة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1432هـ-2011م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري(ت672هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ت.
- بلاغة الإقناع في المناظرة: د.عبد اللطيف عادل، ط1، منشورات الضفاف – بيروت، منشورات الاختلاف – الجزائر، دار الأمان- الرباط، 1434هـ - 2013م.
- بناء الجملة العربية: د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.
- تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حمّاد الجوهري(ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان،1990م.
- تبسيط التداولية: د.بهاء الدين محمد مزيد، ط1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م.



- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: د.محمد عكاشة، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1426هـ - 2005م.
- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: كلاوس برينكر، ترجمة وتعليق د.سعيد حسن البحيري، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1425هـ- 2005م.
- التَّداوليات علم استعمال اللغة: إعداد وتقديم د.حافظ إسماعيلي علوي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن،2010م.
- التَّداولية: جورج يول، ترجمة د. قصي العتابي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، دار الأمان- الرباط،1431هـ- 2010م.
- التَّداولية عند العلماء العرب: د. مسعود صحراوي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2005م.
- التداولية من أوستن إلى غوفمان: فيليب بلانشيه، ترجمة صابر الحباشة، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية – سورية، 2007م.
- التَّداولية والحجاج، مداخل ونصوص: صابر الحباشة، ط1، صفحات للدراسات والنشر، دمشق- سورية، 2008م.
- التَّداولية اليوم، علم جديد في التواصل: آن روبول- جاك موشلار، ترجمة د.سيف الدين دغفوس، ود.محمد الشيباني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، نشر وتوزيع دار الطليعة، بيروت- لبنان، 2003م.
- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: محمد بن علي الصبان(ت1206هـ)، تحقيق محمد بن الجميل، ط1، مكتبة الصَّفا، القاهرة،1423هـ- 2004م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1423هـ- 2002م.

- شرح التَّسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك(ت672هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة- مصر،1410هـ- 1990م.
- شرح الرَّضي على الكافية: محمد بن الحسن الرَّضي الإستراباذي(ت686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط2، مؤسسة الصَّادق للطباعة والنشر، طهران، 1426هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد،1397هـ- 1977م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة،2009م.
- شرح كتاب سيبويه: الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السِّيرافي (ت368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1429هـ-2008م.
- شرح المفصَّل: موفق الدين بن يعيش (ت646هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- شظايا لسانية: د. مجيد الماشطة، ط1، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، 2008م.
- العربية وعلم اللغة الحديث: د.محمد أحمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.
- في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: د.علي محمود حجي الصراف، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، 2014م.
- القاموس الموسوعي للتداولية: جاك موشلر- آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، ط2، المركز الوطني للترجمة – دار سيناترا، تونس، 2010م.

- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه(ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ- 1988م.
- لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور(ت711هـ)، دار صادر، بيروت- لبنان، د.ت.
- لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتَّلفظ والتَّداولية: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية- سوريا،2010م.
- المدخل إلى علم اللغة: كارل – ديتربونتج، ترجمة وتعليق د.سعيد حسن بحيري، ط2، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1431 هـ- 2010م.
- المظاهر اللغوية للحجاج، مدخل إلى الحجاجيات اللسانية: رشيد الراضي، ط1، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء وبيروت، مؤسسة مؤمنون بلا حدود- الرباط، 2014 م.
- النحو والدلالة: د.محمد حماسة عبد اللطيف، ط1، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، 1983م.
- النظرية البراجماتية اللسانية {التداولية}: د.محمد عكاشة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1413هـ- 1992م.
- الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم: د.رابح بومعزة، دار ومؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008م.
- الوظائف الدلالية للجملة العربية: د.محمد رزق شعير، تقديم د.عبده الراجحي، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1428هـ - 2007م.

في اللسانيات القانونية

مقاربة في انكسار النسق اللغوي والسيولة الدلالية

أ.م.د. مرتضى جبار كاظم

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة-

العراق

ملخص البحث:

تشتغل هذه المقاربة على إثبات تبصّر القانونيين وإدراكهم أنَّ للمعنى مظهرين: المعنى الذي يريد نقله منشئ الخطاب، والمعنى الذي ينقله الخطاب. ويتأكد ذلك في أنهم – أعني القانونيين – لم يُقْصِروا فهم التشريع على إدراك المعنى الظاهر القريب الذي يترشح من ألفاظه، بل تجاوزوا ذلك إلى منطقة تحرّي 'القصد التشريعي' بالنزول من ظاهر النصوص إلى مضامينها ومكنوناتها.

فالرهان المعرفي لهذه المحاولة، يقوم على فكرة التحاور بين اللسانيات والقانون. وتحديدا في 'عملية توليد الدلالة' باستحضار ثنائية المعنى الحرفي والمعنى التواصلي، فالمعنى الحرفي نسق دلالي أول يتكون من دال ومدلول (العلامة)، أما المعنى التواصلي فهو امتداد للنسق الأول، تصبح فيه العلامة دالاً لمدلول ثانٍ.

أولاً: بين ثوابت اللغة ومتغيرات الخطاب

قاد المعنى الذي يحدده الوضع اللغوي، والمعنى الذي يقصده المتكلم إلى تمييز اتجاهين: أحدهما اتجاه منظّري الدلالة الشكلية، والآخر اتجاه منظّري المقاصد التواصلية. ومن المقرَّر أنَّ معرفة قواعد اللغة ودلالة مفرداتها لا تُعين وحدَها على فهم التعبيرات اللغوية المستخدمة؛ لأنَّ المتكلمين لا يتقيّدون – غالباً – بحرفية المعنى اللغوي، ومن ثَمَّ فـ

((بدون معرفة المقاصد لا يمكن أن يُستدّل بكلام المتكلم على ما يريد؛ لأنَّ المواضعة وإن كانت ضرورية لجعل الكلام مفيداً، فهي غير كافية، إذ لا بُدَّ من اعتبار المتكلم، أي قصده))[1].

وقد اعتدَّ القانونيون بمفهوم القصد التواصلي أيما اعتداد، وفضلوه على الصيغة اللغوية إذا طرأ عليها ما يخل بأدائها الإنجازي؛ إدراكاً منهم أنَّ الأفعال هي ما يقوم الناس بعمله، وقد يتردَّد الإنسان في إطلاق صفة الفعل على الشيء إذا لم يكن نتيجة لقصد الفاعل، ((وعليه فلا يسمّى الفعل فعلاً ما لم يصحبه القصد))[2]. ومن بياناتهم في هذا المجال، نصّهم على أنّ ((صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد ينعقد بها وعد ملزم إذا انصرف إلى ذلك قصد العاقدين))[3]، وهذا تأييد لمبدأ "عدم الاحتكام إلى الصيغة وحدها في تنميط الأفعال الكلامية". ومن ثمَّ، فالخاصية القصدية في الخطاب القانوني ((لا تساعد على بناء الدلالة فقط، بل على الدفع بهذه الدلالة إلى بناء فعل هو فعل الكلام))[4].

تأسيساً على ذلك نجدهم يصرحون بأنَّ ((العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني))[5]، فالأحكام القانونية أنيطت بالمدلولات المقصودة لا بالصور المنطوقة؛ لأنَّ مبدأ القصد هو المحرك والمؤسس لقانون المواضعة اللغوية، ومن ثمَّ تعلق هذا المبدأ بمفهومين ملابسين له وهما: مفهوم الإرادة، ومفهوم الاعتقاد، ويندرجان معاً في مبدأ النية بوصفه تصوراً تشريعياً[6].

انطلاقاً من ذلك، يمكن أن يعبّر المُشرِّع عن القصد بانتهاك حرفية المعنى اللغوي، ذلك ((أنَّ معنى العديد من الجمل إذا رُوعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر في ما تدل

---

(1) بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، 69. وينظر: المعنى وظلال المعنى،141.

(2) استراتيجيات الخطاب - مقاربة لغوية تداولية، 188.

(3) المادة (78) من القانون المدني.

(4) الفلسفة والبلاغة – مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، 68.

(5) المادة (155) من القانون المدني.

(6) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، 148.

عليه صِيغها الصورية)) [1]، فيتجاوز قصده معنى المنطوقات الحرفية للخطاب، ويعبّر عنه بغير ما يقف عنده اللفظ، مستثمراً في ذلك توافر القرائن الدالة على عدوله عن المواضعة اللغوية، وإيجاده للعلاقة أو المناسبة بين الدلالة الوضعية والدلالة المقصودة.

وربما يقود التمسك بحرفية الخطاب القانوني إلى إحداث ((الخلل في التوازن بين الحقوق والالتزامات التي يرتبها النص على التصرفات والوقائع، وبالتالي يؤدي إلى ترجيح إحدى كفتي ميزان العدل على الأخرى لمصلحة أحد الأطراف من ذوي العلاقة على حساب غيره)) [2].

ومؤدّى ذلك، ألاّ تقف المعرفة بالنصوص القانونية عند حدِّ الإلمام بالدوال اللفظية؛ إذ قد تكون دوالّه اللفظية واضحة المعنى ومع ذلك يفضي تطبيق النص على حالته هذه إلى معطيات يأباها القصد التشريعي وتتعارض مع المنطق القانوني، وحينئذٍ يتعين تخطّي حرفية النص وتجاوزها إلى ما يوحي به المنطق ويحقّق للنظام القانوني غايته[3].

وهذا ينسجم مع مقرَّرات الدرس التداولي الذي يحدِّد الخطاب ((لا بالمدلول الموضوع له والمحفوظ في المعاجم، وإنما بالقصد الذي يكون للمتكلم منه عند النطق به والذي يدعو المستمع إلى الدخول في تعقّبه مقامياً، لا إلى تحقيق حدِّه معجمياً)) [4].

فاللغة – بحسب المنظور القانوني – ليست مجرّد قاموس من الألفاظ الذابلة التي تمتلك مدلولاتها بالقوة، بل هي فعالية اجتماعية لتحقيق الأغراض وتنفيذ الأداءات والإنجازات، ومع هذا، لا بُدَّ للمشرِّع من أن يمتلكها في مستوياتها المعروفة، ومنها المستوى الدلالي، بمعرفة العلاقة بين الدوال والمدلولات وكذلك معرفته بقواعد تركيبها وسياقات استعمالاتها، بمعنى معرفته بالمواضعات التي تنظم إنتاج الخطاب القانوني.

وفي كيان هذا التوجّه، وضع رجال القانون تفريقاً بين وضوح العبارة ووضوح الإرادة في صياغة العقود، بمعنى أنَّ العبارة في حدِّ ذاتها قد تكون واضحة لكن الظروف تدل

---

(1) الاستلزام الحواري في التداول اللساني، 18. وينظر: التفكير البلاغي عند العرب، 362.

(2) أصول الفقه في نسيجه الجديد، 416.

(3) ينظر: الاعتذار بالجهل بالقانون، 875.

(4) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي،215. وينظر: المعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية، 364.

على أنَّ المتعاقدين قد قصدا معنى ما، لكنهما عبّرا عنه بلفظ لا يفيد هذا المعنى، بل يفيد معنى آخر، ومن ثمَّ، قرَّروا أنَّه ((إذا كانت عبارة العقد رغم وضوحها لا تعبّر تعبيراً صادقاً عن إرادة المتعاقدين... فإنّه يجوز للقاضي أن يترك المعنى الظاهر الذي تفيده عبارة العقد إلى معنى آخر يصل إليه من طريق التفسير ويراه أكثر اتفاقاً مع إرادة المتعاقدين))[1].

وللوقوف على المقاصد التواصلية للخطاب القانوني لا بُدَّ من نشاطٍ استدلاليٍّ، يتمثّل بـ ((العملية التي يجب على القارئ القيام بها للانتقال من المعنى الحرفي لما هو مكتوب (أو مقول) إلى ما يقصد الكاتب (المتكلم) إيصاله))[2]. تقف إلى جانبه معرفة اللغة بمستوياتها المختلفة، والإرشادات السياقية الضرورية لإتمام عملية الاستدلال؛ لأنَّ مدار الأمر ينصب على ماذا يعني المُشرِّع بخطابه "القصد" لا ماذا تعنيه لغة النص القانوني "المعنى الحرفي"، حتى لو كان الخطاب واضحاً في لغته؛ لأنَّ معرفة قصد المُشرِّع هو الفيصل في بيان معناه.

ثانياً: النسق الثقافي والسيولة الدلالية

تسجِّل ثنائية المعيار والاستعمال، أو جدلية النص والواقع مفارقة بارزة في المدوَّنة القانونية، وهي ثنائية تعكس التقابل بين ما يتسم بالثبات والتعالي وما يتسم بالتغيّر والتبدّل، فالمعيار هو الأنموذج الحاضر في النص القانوني والاستعمال هو تطبيقه في الواقع، واقع الممارسة البشرية عِبر الأحكام القضائية المتحوِّلة من نصوص إلى أفعال واقعية كالسجن أو الغرامة أو غيرها من العقوبات.

والخطاب القانوني خطاب وثيق الصلة بالواقع، لا يكتسب معناه إلاّ إذا تحوّل الى مُنجَز فعلي، و((إذا كانت الخطابات نتاجاً لغوياً لفكر الإنسان، وفكر الإنسان نتاجاً للثقافة، فإنَّ تداول رموز في صيغة مصطلحات وعبارات معينة، مرتهن بنشاطها الثقافي؛ لأنَّ هذه

---

(1) النظرية العامة للالتزام،1/ 264. وينظر: المدخل لدراسة العلوم القانونية،1/ 520.

(2) تحليل الخطاب، 256. وينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، 26.

الرموز تحقّق فيها المجتمعات حياتها الواقعية، ومن ثمَّ تكتسب مصداقيتها لدى المتلقي، بما يؤدي إلى تداولها)) [1].

ولئن كانت الكثرة الغالبة من مكونات الخطاب القانوني وثيقة الصلة بحياة الناس، تصف مشاكلهم وترعى مصالحهم، فإننا نجدها تبتعد قليلاً عن الصبغة الاصطلاحية التي تحتفي بها الحقول الأخرى كالهندسة والطب والفيزياء، وهذا يشكّل لوناً من ألوان الغموض والالتباس اللذينِ يفضيان إلى الاختلاف في تفسير القوانين وتوجيهها، ((يقف الدائن ويعلن أنَّ مدينه أفلس، فيصر الخصم على أنَّ هذا لا يسمّى إفلاساً، وهنا يشتد الجدل حول معنى (الإفلاس)... فعملية النصب قد يفسِّرها المحامي أحياناً بأنّها لا تعدو أن تكون كذباً جاز على عقل أحد المغفلين، ولا يحمي القانون أمثال هؤلاء المغفلين. بل قد تكون الدلالة للفظ من الألفاظ مسألة حياة أو موت، فكلمة (العمد) تكون ركناً أساسياً في الجنايات الخطيرة. فإذا اقتنع القاضي بنية (العمد) في سلوك الجاني فقد يدفع به إلى حبل المشنقة وإلا تحولت الجناية إلى جُنحة، وعُدّت الجريمة من قبيل الخطأ. ولكن هل من اليسير تحديد معالم تلك الدلالة المجرّدة في كلمة (العمد)؟ أليس مرجعها أولاً وقبل كل شيء إلى النية والضمير؟ ولا غرابة إذن حين يثبت ركن العمد عند قاض وينتفي عند آخر في نفس الجريمة، لأنَّ دلالة (العمد) في ذهن كل منهما متأثرة بتجاربهما الخاصة، وبتلك الظلال الهامشية التي تختلف باختلاف الناس)) [2].

وهذا معناه أنَّ الدلالة ليست معطى جاهزاً يُوجد خارج الفعل الإنساني، بل سيرورة في الوجود والاشتغال، ولا تحضر في الذهن بوصفها كلاً، بل باعتبارها مستويات[3].

ولمّا كانت ((كل واقعة، سواء تعلق الأمر بـ"الكلمة" أو بـ"الشيء" أو بـ"طقس من الطقوس الاجتماعية"، تستدعي دائماً، لكي تُدرك، السيرورة التاريخية التي نشأت في أحضانها، وتحوّلت عِبرها إلى ذاكرة للفعل الإنساني، فإنَّ الجنوح إلى تجاوز ما هو معطى

---

(1) لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة، 51و52.

(2) دلالة الألفاظ 112.

(3) ينظر: السيميائيات والتأويل – مدخل لسيميائيات ش.س. بورس، 144و145.

بشكل مباشر داخل العلامة والبحث عن معان ثانية أمر طبيعي، ويستجيب للطابع المتنوع للحاجات التي تنتجها الممارسة الإنسانية))[1].

فالمعنى من المنظور التداولي ينبثق من علاقة العلامة بالمتكلم من جهة، وبالسياق من جهة ثانية، وبالاستعمال في الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها طرفا العملية التواصلية من جهة ثالثة. وهذا يقود إلى ضرورة معرفة تقاليد أو"قواعد الاستعمال"، أي القواعد التي تمكّن من أداء عبارات لغوية في مواقف تواصلية معينة وفهمها، قصد تحقيق أغراض محددة، يُضاف إلى ذلك أنَّ عملية التواصل لا تنهض بها القدرة اللغوية الصرف وحدها، بل تسهم فيها قدرات أخرى منطقية وعرفية واجتماعية وإدراكية[2].

وهذا المنظور يُفيد بأنَّ المعنى أوسع من كونه مبنياً على القصد - كما يرى سيرل- فهو مسألة عرف لغوي أيضاً، فما يعنيه المرسِلُ بقوله تتجاوز علاقته المحتملة بمعنى الجملة في لغته التي يتكلم بها، ويترتب على ذلك ضرورة المواءمة بين المقاصد والأعراف[3].

فالخطاب القانوني يعكس واقع البيئة التي يطبق فيها، ويحيا حياة توثّق صلته بما يحيط به من ملابسات، وما يخضع له من مقتضيات. وقد عكف رجال القانون على دراسة العرف بوصفه شبكة مفاهيمية متواضع عليها في المجتمع، لها قدرة على ضبط السلوك الاجتماعي للفرد.

يرد إلى جانب مصطلح العرف، مصطلح العادة، والفرق بينهما أنَّ العرف هو مجموعة القواعد التي تنشأ من درج الناس عليها يتوارثونها جيلاً بعد جيل، لها جزاءٌ قانونيٌّ كالقانون المسنون سواء بسواء، وركن الإلزام هو ما يصير به العرف عرفاً بمعناه الاصطلاحي؛ ويتمثل الفرق بين العرف والعادة، أنَّ الأخيرة قد يتوافر لها القدم والثبات والعموم من دون الإلزام[4]، و((اللغة التي يُعبَّر بها عن قواعد العرف والقانون، يغلب أن تكون قابلة لأن تترجم إلى مواد قانونية تفصيلية. أي أنّها اللغة التي تمثل قاعدة الهرم في بناء

(1) السيميائيات والتأويل - مدخل لسيميائيات ش.س. بورس، 184.

(2) ينظر: الوظيفة بين الكلية والنمطية، 19. ونظرية الفعل الكلامي، 189.

(3) ينظر: استراتيجيات الخطاب - مقاربة لغوية تداولية، 215.

(4) ينظر: الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، 21.

نصوص قانونية))[1]، من ذلك القاعدة التي تقول: 'العادة محكمة'، وقاعدة أخرى تقول: 'استعمال الناس حجة يجب العمل بها'، وقاعدة أخرى تقرر أنه: 'تترك الحقيقة بدلالة العادة'، و'المعروف عرفا كالمشروط شرطاً'، و'العبرة للغالب الشائع لا للنادر'، و'التعيين بالعرف كالتعيين بالنص'[2].

والعرف من العوامل التواصلية التداولية غير اللغوية، المؤثرة في بنية العلامات اللغوية ذاتها، كما عُدّ عاملاً مهماً في تحديد إشارات الألفاظ ومقاصدها، فالمُشرِّع حين يُجرِّم ((مَن ارتكب مع شخص ذكراً أو انثى، فعلاً مخلاً بالحياء))[3]، فإنه حدَّد شق التكليف (الفرض) بهذه الألفاظ ولكن ما مدلول هذه الالفاظ؟.

إنَّ ضابط الإخلال بالحياء يُستمد من الشعور العام السائد في المكان والزمان اللذين ارتكب فيهما الفعل، وتحديد الشعور العام بالحياء يستند على منظومة قيمية دينية وأخلاقية ومجموعة من التقاليد والآداب الاجتماعية السائدة، وعلى القاضي أن يستخلص منها فحوى الشعور العام بالحياء السائد في المجتمع الذي ارتكب فيه ذلك الفعل، ومن الضروري التسليم بأنَّ فكرة الشعور بالحياء فكرة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان، بل إن اختلاف الأحوال في المكان والزمان الواحد له أثر في تحديد ما يمثله الفعل من إخلال بالحياء، فما يعدّ فعلاً فاضحاً في مجتمع قروي لا يعدّ كذلك في مجتمع المدينة، وما يعدّ فعلاً فاضحاً في داخل المدينة قد لا يُعدّ كذلك على شاطئ البحر[4].

والأمر نفسه يجري في جريمة القذف، فقد نصَّ القانون على أنَّ ((القذف هو إسناد واقعة معينة إلى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنها – لو صحت – أن توجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه. ويُعاقب من قذف غيره بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين. وإذا وقع القذف بطريق النشر في الصحف أو المطبوعات أو بإحدى طرق

(1) اللسانيات – المجال، والوظيفة، والمنهج، 495.

(2) ينظر: المواد: (156) و(163) و(165) من القانون المدني.

(3) المادة (400) من قانون العقوبات

(4) ينظر: شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، 578 (محمود نجيب حسني).

الإعلام الأخرى عُد ذلك ظرفاً مشدداً))[1]، وفيه يقرر المُشرّع الطابع الاجتماعي للشرف والاعتبار؛ إذ عدّ من صور القذف أن توجب الواقعة المسندة إلى المجني عليه (احتقاره عند أهل وطنه)، وهو يريد بالوطن المجتمع المحدود الذي يُعرف فيه.

وكذلك الحال في جريمة السب التي حدّدها القانون بما يأتي: ((السب مَن رمى الغير بما يخدش شرفه أو اعتباره أو يجرح شعوره وإن لم يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة. ويُعاقب من سب غيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. وإذا وقع السب بطريق النشر في الصحف أو المطبوعات أو بإحدى طرق الإعلام الأخرى عُد ذلك ظرفاً مشدداً))[2].

الأمر الذي يفضي إلى ضرورة تحكيم العرف في الكشف عن الحمولة الدلالية التي تشحن ما يصدر من المتهم من ألفاظ؛ ذلك أنّ لبعض الألفاظ معنى لغوياً قد لا يعيب – هذا المعنى – المجني عليه، ولكن لها معنى عرفي، يخدش شرفه أو اعتباره، و((للقاضي أن يفترض في المتهم أنّه أراد الدلالة العرفية لألفاظه باعتبار أنّ الأفراد قد تعارفوا عليها وصارت أقرب إلى أذهانهم من الدلالة اللغوية، أما إذا ثبت أنّ المتهم أراد الدلالة اللغوية التي لا تشين المجني عليه عند ذلك لا تقوم جريمة السب))[3].

ويُسهم العرف في تمييز جريمة القذف من جريمة السب؛ فقد تكون العبارة الصادرة من المتهم متضمنة إسناد واقعة معينة، ولكنها تجري على الألسن وفقاً للأعراف الاجتماعية بوصفها سباً لا قذفاً، كأن يقول شخص لآخر: "يا ابن الزنا"، فإنّه قد يريد بذلك سباً، ولا يقصد أنّ أمه حملت به سفاحاً، وبإزاء ذلك لا يجد القاضي نصاً قانونياً أو تعريفاً محدّدا لذلك، وحينئذٍ يستهدي بمقتضيات العرف لتحديد دلالة ألفاظ المتهم[4].

---

(1) المادة (433/ أولا) من قانون العقوبات.

(2) المادة (434) من قانون العقوبات.

(3) تفسير النصوص الجزائية – دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، 172. (أطروحة دكتوراه)

(4) ينظر: شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، 623 (محمود نجيب حسني).

هذا الموقف أو المنظور التداولي القانوني يؤكّد أنَّ اللغة ليست نظام علامات فحسب، بل إنّها في الأساس نشاط تواصلي، فلا يشترط الكلام بلغة ما، وفهمها معرفةً بنظام علاماتها فقط، بل يشترطان بناءً على ذلك تمكناً من استعمال تلك العلامات[1].

احتكاماً للاعتبارات المتقدمة، يتبين افتقار دعوة الدكتور علي القاسمي إلى القراءة الواعية لخصوصية مدوّنة الخطاب القانوني وطبيعتها؛ إذ دعا إلى تقديم مسارد تعريفية بمفردات النصوص القانونية. تنتظم دعوته تلك في قوله: ((نحتاج إلى تعريف هذه المفردات خصوصا إذا علمنا أنَّ كثيراً من المفردات غير معرَّفة في القانون أو معرَّفة تعريفاً يشوبه النقص..... ولنفترض أنَّ مواطناً كان يراجع موظفاً عمومياً للحصول على شهادة رسمية، ولاحظ أنَّ الموظف كان متشاغلاً مرة بشرب القهوة ومرة بالحديث مع زميلته، ومرة بالهاتف. ثم قال المواطن للموظف: 'ياسيدي، أنت تتهاون في عملك.' ويُلاحظ هنا أنَّ التهاون والإهانة والهوان (وهو الذل والاحتقار) مشتقة من جذر واحد في اللغة العربية. وكان قصد المواطن من ملاحظته الإسراع في الحصول على الشهادة وليس المساس بشرف الموظف أو بشعوره.... إذن نحن هنا في حاجة أولاً، إلى تعريف لفظ (الإهانة) تعريفاً شافياً، أو تعريفاً جامعاً مانعاً، كما يقول المناطقة، بحيث نخرج منه القول الذي يمكن أن يعد (ملاحظة) أو (رأياً) وحرية الرأي عن التعبير، يكفلها القانون))[2].

ومن المعروف أنَّ أغلب ألفاظ القانونيين تتصل اتصالاً وثيقاً بحياة الناس، وتتماهى مع الواقع الاجتماعي بما له من ظروف وملابسات خاضعة لسنن التطور والتغير، ممّا ينعكس على مكونات الخطاب ودلالات ألفاظه واستعمالاتها، كما أنَّ اللفظ لا يتحدد بمدلوله الوضعي والمحفوظ بمتون المعجمات اللغوية، وإنما يحدده قصد المتكلم بتلك الألفاظ، الأمر الذي يفضي إلى ضرورة تعقب اللفظ مقامياً، لا تحقيق حدّه معجمياً.

---

(1) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص، 21. ومسالك المعنى – دراسة في بعض أنساق الثقافة العربية، 163.

(2) علم المصطلح – أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، 284و285.

فلغة الخطاب القانوني تتنزل في مستوى التبادل التواصلي، ولا سيَّما في الخطاب القضائي[1] وخطاب العلوم القانونية، وتشكل حقلاً خصباً للغنى التعبيري؛ إذ تُنتهك حرفية اللغة، وتُفتقد البنية الصارمة للخطاب القانوني، وهو مسار يقف موقفاً مخالفاً لطبيعة الخطاب التشريعي. يقول "شاييم بيرلمان" ((يتطور القانون من خلال خلق توازن بين مطلبين اثنين، أولهما ذو طبيعة نسقية يقوم على إنشاء نظام قانوني منسجم، وثانيهما ذو طبيعة تداولية تقوم على البحث عن الحلول التي يقبلها الوسط، لأنها تتوافق مع ما يبدو لهذا الوسط حقاً ومعقولاً)) [2].

الخاتمة:

يتبين مِمَا تقدَّم أنَّ القانونيين أدركوا جملة أمور منها:

1- أنَّ دلالة الملفوظات لا تقف عند فهم المعنى الحرفي، بل تتخطاه إلى المعنى الاستعمالي التواصلي الذي يقصده المتكلم، يكشف هذا التوجّه اهتمامهم الكبير بمفهوم "القصدية"؛ إذ اعتدّوا به وفضلوه على الصيغة اللغوية إذا طرأ عليها ما يَخِلُّ بأدائها الإنجازي.

2- لا بُدَّ أن يستجيب الخطاب القانوني لمتطلبات التحوّل الحضاري والثقافي، فهو خطاب يتسم بالثبات في أُطره العامة وبنيته التنظيمية، وبالتغيّر في بعض مضامينه وجزئياته.

3- ضرورة استعمال القدرات العقلية للمُخاطَب؛ إدراكاً منهم أنَّ اللغة مؤسَّسة على الأعراف الاستعمالية؛ لذلك ينبني فهم الخطاب القانوني لديهم في مقاصده على استدعاء ما يحيط بالتلفظ من عوامل غير لغوية، مثل: السياق، والأعراف الاجتماعية، والكفاية التداولية، والمعرفة المشتركة بين أطراف الخطاب.

---

(1) الخطاب القضائي يصدر عن السلطة القضائية، وهي سلطة أحكامها خاصة، تشتغل على تفسير القوانين وتطبيقها، أما الخطاب التشريعي فيصدر عن السلطة التشريعية، وهي سلطة ذات أحكام عامة، تعمل على إنشاء القوانين وسنها.

(2) الحِجاج القانوني، ضمن كتاب (الحجاج مفهومه ومجالاته – دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة)، 5/ 81.

لائحة المراجع:

- استراتيجيات الخطاب – مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ط1، 2004م.
- أصول الفقه في نسيجه الجديد، الدكتور مصطفى إبراهيم الزلمي، توزيع المكتبة القانونية – بغداد، ط5، 2011م.
- الاعتذار بالجهل بالقانون – دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، محمد وجدي عبد الصمد، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1972م.
- بنية العقل العربي – دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، محمد الجابري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، ط3، 1993م.
- تحليل الخطاب، ج.ب. براون، ج.بول، ترجمة الدكتور محمد لطفي الزليطني، والدكتور منير التريكي، جامعة الملك آل سعود، الرياض، د.ط، 1997م.
- تفسير النصوص الجزائية – دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، كاظم عبد الله حسين الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية القانون – جامعة بغداد، 2001م.
- التفكير البلاغي عند العرب – أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، حمّادي صمّود، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ط3، 2010م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدكتورعبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية،ط2، 1986م.
- الحِجاج القانوني، بول دوبوشي، ترجمة حافظ إسماعيلي ونبيل موميد، ضمن كتاب (الحِجاج مفهومه ومجالاته– دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة)، إعداد وتقديم الدكتور حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2010م.
- دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، د ت.
- السيميائيات والتأويل – مدخل لسيميائيات ش.س.بورس، سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، ط1، 2005م.

- شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، محمود نجيب حسني، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ط، 1992م.
- علم المصطلح – أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، الدكتور علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط1، 2008م.
- الفلسفة والبلاغة – مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، الدكتور عمارة ناصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، ط1، 2009م.
- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار، آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية، إشراف عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م.
- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 وتعديلاته مع كافة القرارات التشريعية من 2003 – 2005، إعداد القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، ط4، المكتبة القانونية، بغداد، 2010م.
- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 وتعديلاته، إعداد القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، المكتبة القانونية، بغداد، 2011م.
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدكتور طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، ط2، 2006م.
- لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة، الدكتور عبد الفتاح أحمد يوسف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 2010م.
- اللسانيات – المجال والوظيفة والمنهج، الدكتور سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط2، 2008م.
- مدخل إلى علم النص – مشكلات بناء النص، زتسيسلاف واورزنياك، ترجمة وتعليق الدكتور سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010م.
- المدخل لدراسة العلوم القانونية، الدكتور عبد الحي حجازي، مطبوعات جامعة الكويت، د.ط، د.ت.

- مسالك المعنى – دراسة في بعض أنساق الثقافة العربية، سعيد بنكراد، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية – سورية، ط1، 2006م.
- المعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية، الدكتور عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2006م.
- المعنى وظلال المعنى – أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، ط2، 2007م.
- النظرية العامة للالتزام، الدكتور نزيه محمد الصادق المهدي، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 1999م.
- نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون - لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1، 2007م.
- الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، طارق البشري، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996م.
- الوظيفية بين الكلية والنمطية، الدكتور أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط – المغرب، ط1، 2003م.

المسار التطبيقي للتداولية اللسانية
نقد وتوجيه في ضوء الأُسس الأولى

أ. خالد حسين دلكي

جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

الإمارات العربية المتحدة

(1). في البَدْء

رغم أن الدراسات اللسانية قدّمت منذ "سوسير" مرورا بـ"تشومسكي" جهدا كبيرًا في دراسة أبنية الكلام الداخلية من صوت وتركيب، فإنها ظلت حبيسة نظام اللغة، بعيدةً عن الممارسات الذاتية متمثلةً بملكة الإبداع في الكلام؛ وصار معلوما مع التقادم والتقدّم معا أن دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها ليس بالضرورة الملحّة اليوم(1). فمع تقدم الدرس اللساني وانفتاحه على علوم الاجتماع والنفس، صار للكلام والفكر موقع مهم فيه، لا سيما الدلالي منه، فبان بعدئذ عن تحليل للنصوص مع "هاليدي وحسن" وغيرهما(2)، وآخر للخطابات مع "فان ديك" و"باختين" وغيرهما.

(1) عشير، عبد السلام: عندما نتواصل نغيّر، إفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص 7.

(2) نحن نعتبر اللسانيات النصيّة، رغم استمراريتها لبنيوية "سوسير"، ممارسة لغوية للكلام ولكن بجانبه السكوني/ المنجز النصيّ بوصفِه بنية. انظر: دلكي، خالد حسين، أبودلو، أحمد: البعد البراغماتي لنظرية تحليل الخطاب (مقاربة في المفهوم والإجراء)، مجلة بيان، السنة الأولى، العدد الأول، 2014م، ص83–86.

إننا بذلك نسلّم في دراسة اللسانيات بمقولة "ديالكتيك التاريخ"، إذ إن الظروف التاريخية التي أنتجت الدراسات الفيلولوجية[1] -مثلا- ليست هي عينها الظروف التاريخية التي أنتجت الدراسات اللسانية الوصفية على يد "دي سوسير"، وكذلك الظروف التاريخية التي أنتجت لسانيات "تشومسكي" التوليدية التحويلية ليست هي الظروف التاريخية التي أنتجت لسانيات النص أو لسانيات الخطاب، وإن كانت كل واحدة تدين إلى سابقتها في إطار فكرة التدافع. بمعنى آخر، إننا اليوم، ونحن نتحدّث عن تحليل الخطاب -بوصفه فرعا جديدا ومهما من فروع اللسانيات، لا نستطيع أن نفكّر في اللغة بعقل "دي سوسير"، وإن كنا حقيقةً لا نستطيع تجاوزَه؛ إننا نفكّر بعقلِنا نحن الذي يسكنه "دي سوسير" لكن تسيطر عليه تصورات جديدة للعالم والإنسان والحياة.

إن اللسانيات، شأنها شأن بقية العلوم، تنشأ من علاقة الإنسان بالعالم وما يمليه هذا الأخير على الأول من ضرورات التقدم، وما يفرضه عليه من شروط وجودية، أهمّها المعرفة[2]. والعملية هنا مغلقة تماما، إذ تدور على نفسِها؛ فإذا كان العالَم لا يعترف بك إلا إذا عرفت، فإن المعرفة هذه من شأنِها أن تكيّفك للعيش في العالم. ففي الوقت الذي قدَّمت فيه اللسانيات التاريخية مشهدًا رائعًا للحضارات القديمة، وكشفًا كبيرًا عن الأُسَر والعائلات اللغوية وما يتبعه من ترابطات حضارية، قدَّمت اللسانيات الوصفية فتحًا عظيما كذلك، ليسَ أكبرها تطبيقات اللسانيات غير اللغوية؛ "فاللسانيات التطبيقية تُعنى بتوظيف تصوّرات

---

(1) "لقد ظهرت أول مدرسة فيلولوجية في الإسكندرية خلال القرن الثاني قبل الميلاد، وكان هدف علمائها وضع الشروح المساعدة على قراءة وفهم نصوص الإلياذة والأوديسة". غلفان، مصطفى: في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2010، ص 185.

وفي إطار الحديث عن الظروف التاريخية، يمكن أن نمثّل أيضًا بـاللغويات التاريخية المقارنة؛ "فقد قفزت قفزتها الهائلة في أوروبا في ظروف تاريخية ليسَ أساسها المعرفة البريئة، فقد كان للفكر الرومانسي الذي عبَّرَ عنه ابرز أدباء ومفكري ألمانيا أمثال غوته وهيغل وهيردر دور كبير في تنشيط الأبحاث= المقارنة والدَّفع بها إلى آفاق أوسع وأرحب بحثا عن مُثل فكريّة ومعرفية تذكّي روح الوطنية الجرمانية المتأججة والمتعطّشة إلى القيام بأدوار سياسية جديدة في أوروبا". غلفان، مصطفى: مرجع سابق، ص 159.

(2) يقول الصادق النيهوم: "المعرفة -أو ظاهرة العقل نفسها- هي المعنى الوحيد لوجود المخلوق المدعوّ باسم (إنسان)". النيهوم، الصادق: نقاش، منشورات تالة، طرابلس، ط2، 2001، ص 13.

اللسانيات ونتائجِها في مهامّ عملية متنوعة، مثل: تدريس اللغات الحديثة والأجنبية، وتحسين مناهج التعليم، وتطوير التدريس"[1]. في هذا الإطار، يمكن أن نستشهد بكلام للغوي الدانيماركي "هلمسليف"، إذ يقول: "إنّ النظرية اللسانية موجَّهةٌ بفعل الضرورة الداخلية ليس إلى مجرّد تعرّف النّظام اللغوي فحسب، ولكن لتعرّف الإنسان والمجتمع الإنساني فيما وراء اللغة، وكل مجال المعرفة الإنسانية من خلال اللغة"[2].

من المؤكّد أن جدلية العلم والإنسان والعالم جدلية دينامية حركية، لا يُفْتَرض بها أن تتوقّف؛ فكل كشف للعلم هو مسيّر للإنسان حتى يثبت وجوده أكثر في هذا العالَم، وأي علم ليس من صفته هذا الأمر، أو أي ممارسة إنسانية في مجال العلم ليس هذا شأنها، لا ريب أن سبيلَها إلى الفناء أو الركون، أو أن تسير مسارًا لا إنسانيا، أي بعكس مصلحة الإنسان في هذا العالم. يعجبني "جورج لايكوف" و"مارك جونسن" حين سمّيا كتابهما العرفاني في الاستعارات: "الاستعارات التي نحيا بها".

(2) من الفلسفة إلى التداولية اللسانية: ضرورة وعي الجذور الأولى:

لم يتشكل الوعي اللساني للتداولية، كما هي اليوم، إلا بعد أن قطعت شوطًا طويلا جدًا في الفلسفة، ظلّت خلاله تمتح من عقول الفلاسفة إلى أن تكوّنت مفرداتها اللسانية[3]. والحال كذلك، فإنه من المشروع لنا أن نسأل السؤال الآتي: كيف تعقّل هؤلاء الفلاسفة التداولية؟

---

(1) الشايب، فوزي حسن: محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمّان، 1999م، ص 28.

(2) نقلا عن: الشايب، فوزي حسن: مرجع سابق، ص 27.

(3) ترى "فرانسواز أرمينكو" أن العلاقة بين الفلسفة والتداولية تجاوزت حدود تأثير الأولى في الثانية إلى علاقة تأثر وتأثير؛ ولعلّ في هذا الزّعم إشارة كبيرة جدًا إلى تداخل مباحث التداولية اللسانية بمباحث الفلسفة التحليلية، وهو أمر قارّ بإقرار اشتراكهما في موضوع واحد، هو تحليل اللغة في الاستعمال. تقول الباحثة في مقدمة كتابها (المقاربة التداولية): "ليست التداولية درسًا منكفئا على نفسه، فهي تصدّر مفاهيمها في اتجاهات متعددة، ولا تقوم فقط بتفجير إطار المدارس اللسانية التقليدية... بل تتدخّل في قضايا كلاسيكية داخلية للفلسفة، فهي تلهم الفلاسفة كما أنها مطالبة بشدّة، ومن دون شكّ، بتجديد نظرية الأدب". أرمينكو، فرانسواز: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بلا تاريخ، ص8.

يرى "روبول" و"موشلار" أن التداولية تزامنت في نشأتها مع ظهور العلوم المعرفية[1]، ويوضّحان في صفحة لاحقة طريقة البحث بالنسبة لهذه العلوم بأنها "توضيح اشتغال العقل/ الدماغ وبيان كيف أن العقل -البشري خصوصا- يكتسب معارف ويطوّرها ويستعملها اعتمادا، من جملة ما يعتمد، على الحالة الذهنية"[2] إلا أنهما يعودان مع إحدى مفردات التداولية، أعمال اللغة، فيصرّحان بأنّ "التداولية المنبثقة من نظرية الأعمال اللغوية لا تبدو لنا إطلاقا نظرية معرفية، فهي في بعض الوجوه أقرب إلى السلوكية منها إلى العلوم المعرفية"[3].

وإذا كان الاتجاه المعرفي يسير بأبحاثه نحو تطبيقات العقل وتوجيهاته في اكتساب المعارف -مهما كانت هذه المعارف- وتطويرها بالاعتماد على العقل، فإن الاتجاه السلوكي يسير بأبحاثه نحو رصد وملاحظة السلوك في ضوء الاستجابة لمثير من أجل الوصول إلى تعميم بشأن المعطيات الذاتية/ النفسية؛ لذلك يعتبر "بلومفيلد" رائد المدرسة اللغوية السلوكية. ونحن نرى في علم اللغة العام أن الاتجاهين يسيران، جنبا إلى جنب، في **استخدام اللغة (إذ اللغة لا تُعْرف إلا في الاستخدام)**؛ فإذا كانت اللغة من أبحاث الذهن، فإن الكلام -الممارسة الحقيقية للغة- من أبحاث السلوك[4]. وهذا ما استدرك فيما بعد على أعمال "دي سوسير" في ثنائيته المشهورة (اللغة/ الكلام)، لا سيما مع "بلومفيلد"، "ذلك أننا من خلال الجملة، التي هي الروح الحقيقة للكلام، نترك حقل اللغة كنظام من العلامات، وندخل في عالَم آخر مختلف، هو عالم اللغة كأداة للتواصل"[5].

وفي طريق تصوّر المفاهيم التداولية ووعي موقعها من حيث "الذهن" و"السلوك"، يجدر بنا الرجوع للإجابة على السؤال المعلن عنه في الفقرة الأولى: كيف تعقّل الفلاسفة التداولية؟

---

(1) روبول، آن، وموشلار، جاك: التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس وعبد القادر قنيني، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2003، ص 27.

(2) روبول، آن، وموشلار، جاك: مرجع سابق، ص 28.

(3) روبول، آن، وموشلار، جاك: مرجع سابق، ص 43.

(4) انظر حول موضوع اللسانيات: اللغة/ الكلام: غلفان، مصطفى: مرجع سابق، ص 222 – 226.

(5) الشايب، فوزي حسن: مرجع سابق، ص 339.

وسنحاول أن نهتدي من خلال الإجابة على السؤال إلى تمظهرات "الذهن" و"السلوك" في تفكير الفلاسفة بالتداولية ومفرداتها اللسانية، ونتطلق منها -بعدئذ- إلى جدلية الفلسفة/ التداولية اللسانية.

ثمّة محطّات واضحة في مسيرة التداولية فلسفيا، منها استقت التداولية اللسانية مفرداتها الشائعة في البحوث؛ ويمكننا عرضُها في الجدول الآتي مع التركيز على إطار البحث والمفاهيم المنبثقة عنه(1):

الفيلسوف	إطار البحث	المفاهيم
فريجة	المنهج التحليلي الرياضي والدلالة	- التمييز بين اسم العلم والاسم المحمول - الإشارة إلى المعنى والمرجع - الإشارة إلى الإحالة والاقتضاء - الاستدلال - "ميز بين اللغة العلمية ولغة التواصل، ورأى أن اللغة الطبيعية قابلة لمعالجة دقيقة خاصة، وأنه بالإمكان استخلاص شروط عامة للتواصل"(2).
فيتغنشتاين	فلسفة اللغة العادية	- ألعاب اللغة ("اللغة تطلب تعلّم قواعدَها التي تفعّل دورَها الاجتماعي في التواصل"(3). - المعنى ليس ثابتًا ولا محددا - مراعاة الجانب الاستعمالي في اللغة - "بحث عن اللغة المثلى لوصف العالم، واهتمّ بدراسة اللغة الطبيعية أو اللغة العادية، فعالجَ فيها مشكلة الغموض والوقوع في التناقض المعنوي"(4).

(1) يمكن الرجوع إلى: صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص 17 – 26. عكاشة، محمود: النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013م. وهذا الكتاب معظمه حديث حول المصادر والأصول الأولى.

(2) عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص 45.

(3) عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص46.

(4) عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص 45.



الفيلسوف	إطار البحث	المفاهيم
هوسرل	الفيمينولوجيا (الظاهراتية اللغوية)	- مراعاة "مبدأ القصدية" (وهي رهان على وعي المتكلم للعالم الخارجي). - "ربط المعنى بالإدراك الخاص بحالة الشعور القصدي... وقد حاول هوسرل أن يربط النحو بعملية إدراك المعنى، وربطه بعلم اللسان المتخصص في قضايا اللفظ والمعنى"(1).
غرايس	فلسفة اللغة والمنطق الرمزي	- التواصل خاضع لمبدإ التعاون، إذ يفترض أن المتواصلين متعاونون فيما بينهم، وتحكمهم مسلّمات حوارية. - الأقوال في اللغات الطبيعية تدل على معنى متضمّن
أوستين وسيرل	فلسفة اللغة والمنطق الرمزي	- نظرية الأعمال اللغوية - إنجاز الأفعال بالكلام (للكلام قوة إنجازية) - علاقة الأعمال اللغوية بالعالم الخارجي
وليم جيمس	النفعية أو الذرائعية (الفلسفة الأمريكية العملية)	- الفكرة مرتبطة بالنتائج والآثار العملية المترتبة عليها.
بيرس	الفلسفة والسيميوطيقيا	- كيف نجعل أفكارنا واضحة؟(2) (الإشارة إلى الطابع العملي للغة في المحادثة - مفهوم الفعل اللغوي) - السيميائية تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات - "جمع بين معطيات الاتجاه الواقعي والاتجاه العقلي في بحث علاقة العلامة بالواقع الخارجي"(3).
موريس	الفلسفة والسيميوطيقيا	- البراغماتية اللسانية تدرس علاقة العلامات بسلوك المشاركين في الاتصال، أي في الوقت الذي تمارس فيه اللغة وظائفها الإنجازية والحوارية.

(1) عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص 50.

(2) "سبيله الوحيد إلى ذلك أن يعمل بناءً على اعتقاده؛ إنه يملك معرفة يقينية، ولكنه في ضوء الحالات الذهنية، والتي تعني المعرفة عنده أن الاعتقاد كذا وكذا وسيلة صالحة للوصول به إلى الغاية المقصودة، وإذا نجح في ذلك فإن هذا دليل على أن الاعتقاد صحيح وصائب وموضوعي". عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص 40.

(3) عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص 38.



من الملاحظ أن المفاهيم، التي عمل عليها هؤلاء الفلاسفة، تتداخل في رؤى فلسفية -سيميائية واستعمالية وتواصلية، لكنها كلها كانت تهدف إلى توضيح كيف يعي الإنسان العالم من خلال اللغة[1]. ومع أنّ هذه المفاهيم ذات صبغة سلوكية (تجريبية) أكثر منها عقلية، فإنها -كما يكون فهمنا لها- تستفيد من العقل لتخلق الواقع، تستدل بالعقل لتبني تواصلا ناجحا وتأثيرًا فاعلا ونتائج عملية. وإنما اصطبغت بالسلوكية أكثر لكونها دراسة لتشكيلات الواقع بالكلام. وإلى ذلك يشير "وليم جيمس"، رائد الفلسفة الأمريكية العملية، إذ يقول: "الواقع أنّ حقيقة الفكرة حدث، سيرورة، السيرورة التي بها تتحقق، وسيرورة التحقق هذه هي معيار صحتها"[2]. وهذا يعني أن الاهتمام في هذه الفلسفات منصبّ على الحدث بوصفه تحققا عمليًا للفكرة، مع أن الفكرة -بلا شك-ليست في أصلها أكثر من "تعقّل".

من المناسب هنا، حتى نفهم أكثر "وليم جيمس" بوصفه رافدًا مهما للتداولية في إطار ألسنة فلسفته، الرجوع إلى "الجاحظ" في قولته الشهيرة: "المعاني مطروحة في الطريق... **إنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحة الطبع، وجودة السبك.**" فإذا كنا على وعي تامّ بأنّ هذه المعاني هي نفسها الأفكار، تروح وتغدو في عقولنا، والعقول حمّالة للثقافات، فإنّ الألفاظ هي التي تشكّل هذه الأفكار، وتعطيها قوة الفعل، أي تنقلها من "وجود بالقوة" إلى "وجود بالفعل". وبما أننا نتحدّث مع "الجاحظ" عن "اللفظ"، فإننا نتحدّث كذلك عن التواصل الذي هو المكان الوحيد لتحقق اللفظ. لذلك كله، كان التواصل مختلفا باختلاف الثقافات وكذلك باختلاف اللغات.

على أية حال، فإننا لا نستطيع أن ننفي تمظهرات الذهن في هذه المفاهيم، على الأقل في الاستدلال على المعاني، الذي هو "لعبة العقل"، وكذلك في "القصد" أو "النية" التي هي مفاهيم عقلية بحتة؛ كما أننا كذلك لا نستطيع إلا أن نتحيّز للسلوك، بما أنه منطلق لدراسة اللغة بوصفها حدثا تواصليا، من خلاله تتضح الأفكار، وبه نصنع الواقع ونبني العالَم. وعلى

---

(1) عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص 31.

(2) نقلا عن: طرابيشي، جورج: نقد نقد العقل العربي (نظرية العقل)، دار الساقي، بيروت، ط4، 2011م، ص234.

ذلك، كانت التداولية اللسانية "ممارسة سلطة المعرفة والاعتقاد، في إطار استراتيجيات، توجّه النقاش والحوار، ما دام ارتباط الحقيقة قائما على حركة التواصل واستهداف المعنى"[1].

ولا بدّ من التأكيد، ونحن ننهي الحديث حول وعي الجذور الأولى للتداولية، على أنّ الأساس الفلسفي -أعني الفلسفة العملية- يدفع بالتداولية اللسانية لأن تكون تقدّمية، مخترعة لا مكتشفة (تخترع اللغة بدلا من أن تكتشفها). يقول "وليم جيمس": "إنّ النظرية تغدو أداة للبحث، بدلا من أن تكون جوابا عن لغز وتوقفا عن كل بحث. إنها تفيدنا لا في الإخلاد إلى السكينة، بل في التقدّم إلى الأمام. وتتيح لنا، بالمناسبة، أن نعيد صنع العالم"[2] وهذا ما نعوّل عليه في التداولية اللسانية، إننا نريدها أن تصنع العالم، أن تخلق تواصلا فعّالا في ظل عصر الكلمة والتواصل. وعلى هذا الرهان، يصير ضروريا السؤال: ماذا صنعنا نحن بالتداولية؟ هل عاملناها بحسب طبيعتها الأولى ومصادرها؟ هل حققنا بها غاياتها التي جاءت من أجلها؟! هل قدمنا لـ"الذهن" و"السلوك" ما يساعدهما أو يفسّرهما أو يجلو كثيرًا من قضاياهما؟

(3) الفيلولوجية و"الاستشراق المضاد": الوجه الآخر للدراسات (العربية) اللسانية:

يقول "عكاشة": "ما كُتِبَ في الأخير من قبل بعض المغاربة والشوام والمصريين، ومَن نقل عنه، يحتاج بعضه إلى نظر ومراجعة في المصطلح والتطبيق، فبعض ما طرحوه من مصطلحات تخالف البنية والدلالة، وبعض التحليل لا يحتمله الخطاب القرآني، وبعض العناصر التحليلية لا توافق عرف العربية في القواعد والأسلوب"[3] وسواء أكنا متفقين مع "عكاشة" في "نقده" أو مختلفين معه، فإن ما يهمّنا أنه يصدُر في الملاحظة عن شعور عميق بأنّ في تطبيقات التداولية مسارات ومساحات تعلوها علامات التعجب والاستفهام، وتتخللها مغالطات منهجية إجرائية.

---

(1) أرمينكو، فرانسواز: مرجع سابق، ص3، مقدمة المترجم (الكلام لسعيد علوش!)

(2) نقلا عن: طرابيشي، جورج: مرجع سابق، ص234.

(3) عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص 18 – 19.

والواقع أن نظرة واحدة إلى رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في جامعاتنا التي نوقشت في حقل التداولية اللسانية[1]، نجدها استثمارًا لبلاغتنا العربية إن لم تكن استرجاعا لها ولكن بمصطلحات حديثة (أكثر تعقيدًا). بل إن المرء ليحار بعد أن يقرأ الأعمال الطويلة (باعتبار أن صفة الكثيرة تجاوزناها) في الغاية من هذه الدراسات اللسانيات إذا كانت لا تفعل سوى أن تقرأ النصوص -حال الكثير منها- بمصطلحات حديثة وبإجراء قديم ومن خلال التراث. هل يسعنا، من منطلق هذا النظر، أن نراها قريبة من الدراسات الفيلولوجية؟ فنحن لا نفعل شيئًا مع الفيلولوجية سوى أننا نقرأ التراث غايةَ فهمه، نشرحه وننقده بغيةَ معرفته ومعرفة عقل منتجه؛ وبلغةٍ أخرى، فإننا نقوم بمحاولَةِ تَعَقُّل للفكر بالرجوع لمنتوج الماضي. فهل هذا عمل اللسانيّ فقط؟ هل عمله هو الرجوع للماضي؟ بل هل التداولية الأولى (الفلسفية) ماضوية المنهج؟!

نحن لا ننكر أن هناك "تداوليات" لا تداولية -كما تؤكد "أرمينكو" على ذلك في كتابها- ومنها تداوليات النصوص الأدبية، ولا نستطيع بأية حال من الأحوال أن نقلل من شأن تلك الدراسات، ولكن إذا كان اللساني سيفعل ذلك فماذا بقي للناقد ودارس الأدب؟! لماذا لا نفسح المجال لهم، وبدلا من ذلك نطوّر البحوث اللسانية للتواصل وحل المشكلات والإعلام الجماهيري وتحليل الخطابات والإعلانات وتدريس اللغات (أثر الثقافة في الملفوظ!)؟ إننا إذا فهمنا كيف يتحدث الناس، نستطيع أن نفهم عقلهم، ومن ثمّ يمكن أن نقدّم لهم الكثير مما يفيدهم في تواصلهم، مهما كانت هذه الطبقة من الناس.

وتلزم الإشارة، في المجال التداولي للدراسات العربية التداولية بالخصوص، إلى "الاستشراق المضاد" - كما يحلو لـ"جورج طرابيشي" أن يسمّيه - "السائد في الساحة الثقافية العربية المعاصرة، والذي يستطيب أن يتحرى لكل إنجاز من إنجازات الفكر الغربي عن أصل عربي إسلامي"[2]. ونحن نتساءل عن حاجتنا لإفراغ مقالات طويلة وكتب كثيرة للحفر في بلاغتنا ونحونا عن جذور للتداولية اللسانية؟ من سيسمعنا؟ وماذا سنقدّم بذلك العمل من

---

(1) ولسنا في حاجة إلى سردها، فالقائمة طويلة.

(2) طرابيشي، جورج: مرجع سابق، الحاشية 12، ص200.

خدمة للإنسان والعالَم؟ بل إننا إذ نفعل ذلك فإننا نقضي على طاقات عقلية وجهود فكرية لو سُخّرت في اتجاه آخر معاكس، صادرة عن رؤية مستقبلية، بحيث تسحب التداولية اللسانية للأمام ولا ترجع بها إلى الوراء لو كان الحال كذلك لكان نصيبها في بناء المستقبل كبيرًا. بل أكثر من ذلك، إذا عملنا بمقتضى "الاستشراق المضاد" في التداولية، فإننا نكون بذلك قد تجاهلنا الحوامل الفلسفية والثقافية التي أنتجتها. إن لنا تداوليتنا، من حيث المنهج والإجراء، متمثلة في العقلية البلاغية والنحوية والعقلية الأصولية (علم المقاصد)، فما حاجتنا لمصطلحاتهم فقط؟!

(4) التداولية اللسانية النفعية: نموذجان حقيقيان للتطبيق (عودًا على بَدْء):

ليست صفة "النفعية" إلا إشارة إلى ضرورة "الانتفاع" من اللسانيات التداولية بانفتاحها على أنساق التداول والتعامل باللغة مع العالَم الخارجي، وهي (أي صفة النفعية) كذلك تبثير للقيمة المفارقة للسانيات تداولية منغلقة على نفسها (تدور في رحى التراث المكتوب، فتسير منها إليه، أو منه إليها، في حركة أخذ وعطاء لا للمفاهيم وإنما للمصطلحات)، أو لسانيات تداولية نصوصيّة (ذات صبغة أدبية/ المنجز الأدبي)، في مقابل لسانيات تداولية تهدف إلى أن تجد لها مكانا مرموقًا في الساحة الإنسانية الحقيقية (التواصل الإنساني).

ولا نعدم، غربيا وعربيا، مَنْ استغلّ ميكانيزمات التداولية اللسانية[1]، أيما استغلال، في "إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية" كما في نموذج "ديبوراه تانين"[2]، أو في "تطبيقات التواصل" كما في نموذج "محمد نظيف"[3]. فكلاهما كرّسا "التداولية اللسانية" في تثبيت وجود الإنسان - الإنسان الذي يعرف كيف يتواصل ويعيش بلا مشكلات في هذا العالم؛ وَمِنْ ثَمّ

---

(1) يشير "لافينسون" إلى تطبيقات التداولية وأهميتها في حل مشكلات التواصل بمختلف أشكالها وكذا في تعلم اللغات الثانية.
Levinson, Stephen: Pragmatics, New York, Cambridge University press, 1983, p376.

(2) تانين، ديبوراه: لم أقصد هذا (دور النمط الحواري في إقامة العلاقات الفاشلة)، ترجمة ونشر مكتبة جرير، السعودية، ط1، 2005م.

(3) نظيف، محمد: الحوار وخصائص التفاعل الإنساني (دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية)، أفريقيا الشرق، المغرب، 2010م.

تكون التداولية معرفة ضرورية لإثبات وجوده- وكما قلنا سابقًا: "المعرفة هذه من شأنِها أن تكيّفك للعيش في العالم"[1].

تقدّم "ديبوراه تانين" لكتابها بالإفصاح عن منهجها ومصادرها في الدراسة، وتشير صراحةً إلى استفادتِها من اللغويات ذات الطابع الإجرائي لممارسات الكلام والفكر. تقول: "يقدم لنا علماء اللغويات أسلوبًا ملموسًا ومحددا لفهم كيفية إقامة العلاقات والحفاظ عليها وإنهائها؛ وهناك فروع في علم اللغويات تركّز بشكل أساسي على تاريخ اللغة أو نحوها، أو التمثيل الرمزي لها، غير أن هناك أيضًا فروعا في هذا الحقل – اللغويات الاجتماعية، تحليل المحادثات، اللغويات الأنثروبولوجية – تركّز على فهم كيفية استخدام الناس للغة في حياتهم اليومية، وكيف يستخدم أصحاب الثقافات المختلفة اللغة بطرق مختلفة عن بعضهم البعض، وهذا الكتاب إنما ينطلق من هذه الفروع"[2].

فانطلاقا من مساهمة التداولية اللسانية في "علم اللسان الاجتماعي، [و] في تحليل المحادثة والحوار والخطاب والأدوار الاجتماعية [و] في تحديد صيغ المخاطبة"[3]، فإن "ديبوراه تانين" قد سخّرت كل هذه المفاهيم في حل مشكلتها هي مع طليقها التي ترجع أسبابه إلى سوء الاتصال وسوء الفهم[4]. تقول صاحبة الكتاب: "بدأت دراستي للغويات بتحليل مواقف سوء الاتصال التي حدثت في حياتي الزوجية... وعكفتُ على البحث عن الأسباب التي تجعل الاستخدام العادي للغة يؤدي إلى سوء التفاهم، سواء في الحياة الخاصة أو العامة"[5]. وأما سبب بحثها في "الكلام"، في إطار تحليل سوء الاتصال في حياتها الزوجية، فيعود -والكلام لها- إلى أنّ "الطريقة الوحيدة التي كنا نعرفها لمعالجة المرض كانت هي السبب الأصلي فيه الكلام"[6].

---

(1) انظر: المحور الأول، في هذا البحث، المُسَمّى: "في البدء".

(2) تانين، ديبوراه: مرجع سابق، مقدمة الكتاب، الفقرة الثانية.

(3) عكاشة، محمود: مرجع سابق، ص35.

(4) تانين، ديبوراه: مرجع سابق، ص14.

(5) المرجع السابق، ص 14، 15.

(6) المرجع السابق، ص14.

في نهاية "الفصل الأول"، تقول: "لا أدري لو أنني كنتُ تعرفتُ على اللغويات قبل انفصالي وليس بعده مباشرة، هل كان زواجي سيستمر أم لا، ولكن الشيء الأكيد هو أنني كنت سأفهم ما كان يجري بشكل أفضل"[1]. ولا شكّ أن هذا سيساعدها كثيرًا في حل مشكلاتها.

مهما يكن الأمر، فإن "ديبوراه تانين" كانت تدرس الكيفية التي نقول فيها كلامنا، أي النمط الحواري، بوصفه علامة فارقة في الثقافات والجنس والعمر. فنحن، غالبًا، لا نكون قاصدين ما نقوله، أي إن الحمولة الدلالية لكلامنا لا تكون موافقة لمقاصدنا، لكن "طريقة الكلام" ساهمت بشكل كبير في تحوير نوايانا؛ من هنا، نقع في كثيرٍ من سوء الفهم وحتمية المشكلات.

أما النموذج الآخر، فهو الدراسة التي قدّمها "محمد نظيف" حول "الحوار والتفاعل الإنساني"، وهذا الباحث - بالمناسبة - تلميذ صاحب كتاب "عندما نتواصل نغيّر"، عبد السلام عشير[2].

يدرس "نظيف" الحوار في برنامج حواري متلفز في ضوء اللسانيات التداولية[3]، وهو إذ يحلل المحادثة فإنه يصدر في ذلك عن معرفة تداولية تعتبر الحوار - مهما كانت مادته، ثقافية أو سياسية أو اجتماعية - يتمتع بخصائص ومقومات ظاهرة ومضمرة، داخلية وخارجية، سياقية ومقامية، الوقوف عندها يسهم في كشف "النموذج التواصلي"، وبالتالي معرفة خلفيات المشاركين وقدراتهم الحوارية والرسائل التي تمرر من خلالهم.

وتكمن خطورة الحوار، في هذه البرامج، في أنه "إذا كان الحوار مجالا للرأي، فإن المستهدفين بالرأي ليس المتحاورين فقط، بل المتتبعون أيضًا"[4]. و"الإشكالية الكبرى تتمثل في مدى قدرة الحوار على توجيه المعتقدات لدى المتحاورين"[5]. ولا شك أننا في أمس الحاجة

---

(1) المرجع السابق، ص20.

(2) انظر: فقرة "شكر" في كتابه، ص5.

(3) حوار منتدى المستقبل، في برنامج أكثر من رأي، من مكتب الجزيرة بلندن، تاريخ الحلقة 17 – 12 – 2004م.

(4) نظيف، محمد: مرجع سابق، ص63.

(5) المرجع السابق، ص10.

إلى هذه الدراسات، لا سيما إذا كنا اليوم على يقين من أنه "من مميزات التطور الإعلامي الراهن... إعطاؤه مكانة متميزة للحوار في هيكلة البرامج التلفزية"[1]، وأنّ للإعلام الكلمة الأولى في صنع الكثير من وجهات النظر ومسارات العمل. فالكلمة، مع الإعلام، تكون أهميّتها فيما تحققه من نتائج، وما تراهن عليها من أحداث تابعة.

فدراسات من هذا النوع، تنفعنا في تفسير لماذا يختار بعض مقدمي البرامج هذه الشخصية في حلقته، بما تتمتع بها من قدرة توصيلية - إقناعية، أو بما تتحلى به من خلفيات عقدية ثقافية، تمكنها من تبنّي خطاب في الحديث. ففي تحليله، يخلص "نظيف" إلى أنّ "الشخصيات الأربعة[2] الحاضرة، كل من موقعها، [كانت] تؤثر بوزنها على مختلف الخطابات المتداولة. إن شخصية المحاور وموقعه الاجتماعي كانا دائما حاضرين في صلب التفاعل الحواري، بحيث مكنت شخصية المحاور وموقعه الاجتماعي في إعطاء دفعة نوعية للأفكار المتداولة، بحيث صار الإقناع لا يتطلب العناء الكبير في البحث عن الحجج الضامغة، بل كانت القيمة الاجتماعية للمحاور حاضرة أثناء الحوار ومساهمة في الإقناع. كما أن الانتماء السياسي والتوجه الأيديولوجي كانت لهما فاعليتهما في إذكاء الحوار والوصول به إلى مدى إشكالي كبير من جهة، وفي إقناع المتلقين من جهة ثانية"[3].

عدا عن الفائدة التي تحققها هذه النوعية من الدراسات للمحللين السياسيين مثلا، فإن لها فائدة كبرى في أن تكون نماذج تدريبية راقية للمؤهلين بارتقاء مثل هذه المنابر.

إننا سنكتفي بهذه الإشارات، تاركين للمهتمين فرصة الاطلاع، وللباحثين الحماس على سبر هذه النوعية من البحوث، وللأساتذة توجيه طلابهم إلى هذه الدراسات. ولكن ما تجب الإشارة إليه، في آخر المطاف، أن التداولية اللسانية بوصفها حقلا لسانيا متداخلا، يعالج موضوعي الفكر والكلام، صارت لسانيات خصبة وواسعة يمكن أن تُضاف إليها أو يستفاد منها في مجالات شتى. فهضمها لمفهوم اختلاف الثقافات يتيح للباحث - على سبيل

---

(1) المرجع السابق، ص 65.

(2) في الحلقة المشار إليها.

(3) المرجع السابق، ص 198.

المثال - في مجال تعليم اللغات لغير أهلها أن يستفيد منها في الكشف عن المقولات في المجال التداولي الثقافي ومحتواها المعنويّ، وبالتالي القدرة على تدريسها[1].

الخاتمة: العبث بالتداولية والبعث بالتداولية - نظرة إلى الأمام.

من المفيد التذكير بأنّ التداولية رغم أنها لم ترقَ إلى درجة "النظرية" أو "المدرسة" فإنها قد سجّلتْ كما كبيرًا من الدراسات اللغوية التحليلية، بعضها التزمَ بمفرداتها، والبعض الآخر شاركها مصادر أخرى في الدراسة، غالبًا ما تتداخل معها وتتشابك، مثل تحليل الخطاب وعلم اللغة الاجتماعي وكذا النفسي؛ وهذا هو السبب في كونها لم ترقَ إلى نظرية مكتملة، ذات صيغة نهائية، واضحة الخطوط والمعالم. ولعله من الأهمية بمكان، أن نتذكر بأنّ الأصول الأولى التي حملت مبادئ ومفردات الدراسات التداولية، هي أصول فلسفية ذات اهتمامات لغوية، يمكن أن ندرجها تحت "فلسفة اللغة"؛ وهنا، لا بدّ من التصريح بأسماء مهمة، هي "فتغنشتاين"، و"أوستن"، و"سيرل"، و"جرايس".

أما الاهتمامات الفلسفية بالتداولية فانصبّت على إبراز "الذاتية" وقدرتها في التواصل؛ وبمعنى آخر، فإنّ التداولية، في مضامينها الفلسفية، هي فلسفة التواصل بما هو مقدرة كبيرة لفهم العالم أولا، ولتنامي الحوار وتلافي سوء الفهم ثانيا. وإلى هذا الهدف، كانت آخر تطلعات هذه الدراسات متمثلة بمبادئ "جرايس" في الحوار. وليسَ من البعيد، والأمر كذلك، أن يكون هناك تلاقٍ كبير (استتبع باستثمار) بين التداولية، كما ظهرت على أيدي هؤلاء الفلاسفة، ومفاهيم فلسفية سابقة مثل اللغة المثالية واللغة العادية، أو حتى منطق أرسطو وأفلاطون في الحجة والحوار.

والناظر الآن في الدراسات اللغوية التحليلية التي اعتمدت التداولية منهجا لها، يراها تسير في طريقين؛ أحدهما البحث عن أصول لها في تراثنا العربي النقدي والبلاغي واللغوي (الاستشراق المضاد)، وثانيهما تحليل نصوص قديمة (أو حتى حديثة ومعاصرة) باعتماد النظر البلاغي القديم، وأقصد هنا علم المعاني وما قيل فيه عن المقام والسياق؛ وبالتالي

---

(1) Levinson, Stephen: p376.

صارت أقرب إلى كونها بحثًا فيلولوجيًا (أو لنقل: تحقيقيا) أو أداة مساعدة لهذا الضرب من البحوث.

إننا نرى، والأمر كما عرضناه سابقًا، أنّ مسار التداولية في الدراسات المعاصرة قد انحرف عن غايتها الأولى التي قامتْ من أجلها؛ ويتأكد هذا أكثر مع معرفتنا أنّ مصطلح التداولية لم يظهر إلا مع "بيرس" ومن بعده "موريس"، باعتبارها (التداولية) أساسا مهما في علم العلامات (السيمياء)، يقوم بدور كبير في التواصل. ففي ظني، أنّ مثل هذه الدراسات كان يُنتَظر منها أن ترفد العلوم الإنسانية والاجتماعية بما هو جديد ومهم في سياق التواصل والحوار، كأن تكون مصدرًا ملهما لدراسات مهارات التواصل والاتصال الجماهيري والتلاعب بالعقول وتشكيلها، تماما كما هو في كتاب "لم أقصد هذا" لـ"ديبوراه تانين" مثلا، وكذلك في دراسات تعليم اللغات.

وأخيرًا، فإن هذه الورقة المتواضعة لن تكون أكثر من احتجاج أسجله على الهوة الكبيرة التي يعمقها الباحثون بابتعادهم عن المنهج الصحيح والفهم العميق والقراءة الحقيقية للأصول؛ تلك الهوة التي باعدت بين علم اللغة والعلوم الأخرى التي تتكئ عليها مثل الإعلام والاتصال الجماهيري مثلا. إننا، كدارسين للغة، أظن أنّه يتوجب علينا أن نسجل موقفًا من كل ما يدور حولنا، لا سيما أن ما يدور حولنا لا يعدو أكثر من استخدام للغة.

مراجع البحث ومصادره

- أرمينكو، فرانسواز: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بلا تاريخ.
- تانين، ديبوراه: لم أقصد هذا (دور النمط الحواري في إقامة العلاقات الفاشلة)، ترجمة ونشر مكتبة جرير، السعودية، ط1، 2005م.
- دلكي، خالد حسين، أبودلو، أحمد: البعد البراغماتي لنظرية تحليل الخطاب (مقاربة في المفهوم والإجراء)، مجلة بيان، السنة الأولى، العدد الأول، 2014م.
- روبول، آن، وموشلار، جاك: التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس وعبد القادر قنيني، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2003م..
- الشايب، فوزي حسن: محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمّان، 1999م.
- صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.
- طرابيشي، جورج: نقد نقد العقل العربي (نظرية العقل)، دار الساقي، بيروت، ط4، 2011م.
- عشير، عبد السلام: عندما نتواصل نغيّر، إفريقيا الشرق، المغرب، 2006م.
- عكاشة، محمود: النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013م.
- غلفان، مصطفى: في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2010م.
- نظيف، محمد: الحوار وخصائص التفاعل الإنساني (دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية)، أفريقيا الشرق، المغرب، 2010م.
- النيهوم، الصادق: نقاش، منشورات تالة، طرابلس، ط2، 2001م.
- Levinson, Stephen: Pragmatics, New York, Cambridge University press, 1983.



لسانيات التلفظ رؤى وأفاق نحو مشروع عربي

أ.سارة جابري

جامعة تبسة- الجزائر

مقدمة:

توصف نتائج العلم بالتجدد والاستمرار، إذ تقف المعرفة الجديدة على نتائج المعرفة القديمة، فتكون بذلك إما تقييما لها أو امتداد تفرضه الصورة.

وتعتبر الدراسات اللسانية واحدة من المعارف القائمة على التراكم والتكامل حيث لا تصل الأبحاث في مرحلة من المراحل ومع تيار من التيارات إلا وقد أعدت بذلك ومهدت الطريق إلى دراسات وبدايات جديدة.

فلقد أفرزت نتائج البحث في اللسانيات رؤية جديدة للتحليل تجاوزت فيها مجرد التحليل اللساني الذي كان غاية في حد ذاته إلى التحليل العبر لساني والذي بعد التحليل اللساني ومرحلة من مراحله التي تعبر من خلالها ويقفز إلى ضفة أخرى هي ضفة ملابسات النص والخطاب التي ساهمت في إنتاجه وأثرت في سيرورته اللسانية بأن تكون على النحو الذي هي عليه دون سواه.

وفي سياق المعارف اللسانية المتطورة تندرج لسانيات التلفظ التي لم تعد تكتفي بما تقدمه البنية كمفهوم رئيسي في البحث والدرس اللساني وتجاوزته ليكون هذه الدرس تأويل ما وراء البنية، فلقد اعتنى اللسانيون منذ بنفيست إلى سارة ميلز بالملفوظ وعدوه وحدة كيف لا وحدة كم ووحدة قياسها هي الإفادة التي لا تنحصر في تكوين أو فهم معنى، بل الامتداد إلى ظلاله التي يلقى بها إلى ما وراء الملفوظ وماهو سبب في إنتاجه.

إننا نهتم في هذا المقام بمجال لسانيات التلفظ وما أحرزته من حضور فعال في مجال المقاربات اللسانية والعبرر لسانية، وسنحاول فيها تقديم صورة عامة عن أفق التحليل العبر

اللساني، ثم تعريفها والوقوف عند أهم محاورها وقضاياها ثم إسقاطها على القضايا ذات الصلة في علوم اللغة العربية وصولا إلى حضور المجال في العالم العربي والمحاولات الجادة والفاعلة في المجال.

لنكون بذلك قد قدمنا صورة عن مشروع عربي خادم يواكب ما توصلت إليه الدراسات اللسانية المعاصرة تجاوزا لتلك النظرة القاصرة التي لا تمثل سوى جهد ونتيجة مرحلية حضيت بالتطوير وإعادة التصنيع وربما تتضح معالم هذا المشروع وخطوطه العريضة في ما توصلنا إليه من نتائج وما نصت عليه من اقتراحات أوردناها في ختام هذا العمل، آملين أن يتبع بتوضيحات أخرى في المجال سواء كان في نسقه النظري أو التطبيقي.

أولا: لسانيات التلفظ، محاورها وأسسها:

تعد لسانيات التلفظ أجلى صور التحليل المتقدم في علوم اللغة والمتوسل بالرؤى العبر لسانية وذلك لكونها مجالا ممتد الأطراف متعدد الأهداف ينطلق من الظاهرة اللغوية ولا يقف عندها، حيث يتجاوز مراحل الفهم والتحليل إلى مراحل التأويل وانفتاح القراءات، ويراعي هذا المجال عوامل إنتاج الخطابات من خلال استقصاء واضح لجملة من المعطيات؛ إذ تعرف بكونها: لسانيات تأخذ في اعتبارها المنتج للفعل الكلامي وأحواله والمنتج وظروفه والمنتج إليه وشروط القابلية لديه، وباختصار هي مجال يهتم بالجانب الحي والعملي في اللغة.

1- أسس لسانيات التلفظ:

لا يخفى على أي دارس أن أساسيات علم أو دراسة ماهي الكلمات المفتاحية للتمكن منه وأنها كذلك سبيل التعرف على خلفياته وآفاقه، وفي ما يلي سنحاول الجمع بين أسس لسانيات التلفظ والمبررات اللسانية لها من جهة وصلتها بآفاق ومستجدات الدرس اللساني والنقدي من جهة أخرى.

- كونها تعني بالفعل التلفظي وتولي له بالغ الأهمية: ففي الوقت الذي تدرس اللسانيات المادة التي تم إنتاجها، فإنها تهتم بدراسة كل عملية الإنتاج والعوامل

والعناصر المؤثرة فيها[1]، لأنها لسانيات الاستعمال ولسانيات الحديث والتخاطب وكل هذه المصطلحات كما جاء أمامنا تدل بوضوح تام على أنها عمليات وإنجازات وليست مجرد نتائج، ونلمس من خلال ما تقدم توسع أفق التحليل اللساني وامتداده[2].

- تعدد الظواهر: إن من يعتني بدراسة الملفوظات ويعتمد المقاربة الملفوظية ينبغي أن يدرك أنه أمام ظواهر لغوية لا حصر لها وهذه طبيعة اللغة عموما، فما بالك بما تدعو إليه لسانيات التلفظ من انفتاح على مجالات أخرى، التي أرسيت فيها دعائم هذا النوع من المقاربات، والتي ظهرت فيها صور التأويل اللغوي الأخرى في السيميولوجيا وغيرها[3].

- جهاز المصطلحي للسانيات التلفظ: يتصف الجهاز المصطلحي للسانيات التلفظ بما اتصف به المجال في حد ذاته فهو:

- يستمد بعض الأساسيات في مجالات سابقة أو مجاورة له فيجعل هذا جزءا من مصطلحاته مألوفا لا حاجة فيه للتعريف أو الفهم من ذلك مصطلحات (العلامة، السياق، الدلالة،...).
- يتفرد بجزء كبير من المسائل والمباحث التي ميزته عن غيره وجعلته يستقل بذاته، ونذكر منها (الملفوظ، التلفظ، المعينات، محور الأنا، الأنت، الهنا،...).

ولعل ما يوحي به مضمون هذه الثنائية أن لسانيات التلفظ كباقي المجالات تركيز على جهاز مصطلحي متين لكنه مع ذلك يعترف بتراكمية العلوم وتخادمها[4].

---

(1) ينظر: ربيحة برباق سارة جابري: لسانيات التلفظ أسسها وقضاياها. دار صناع التغيير. عمان-الأردن. عن المكتبة الوطنية الأردن ط1. 2017م. ص 32.

(2) ينظر: محمد الميلي دراسة في علم اللغة تونس. 2015. ص 3.

(3) ينظر: ربيعة برباق سارة جابري لسانيات التلفظ. ص 53.

(4) ينظر المرجع نفسه. ص 32- 33.

والجدير بالذكر أن ذلك الجهاز المصطلحي أخذ من مصطلحات المدارس اللسانية بقدر ما ينفعه ويقوي دعائمه، وهو دليل على استفادة لسانيات التلفظ من المدارس الأخرى كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1)

جدول توضيحي لدور اللسانيين في وضع أساسيات لسانيات التلفظ عبر المدارس المختلفة

المرحلة	اللسانيون	الأفكار
1	شارل بالي مدرسة جونيف	* الاستعمال اللغوي. * أساس الاستعمال اللغوي. * أهداف الاستعمال اللغوي.
2	أندري مارتيني	* الاهتمام بالكلام. * الاهتمام بدواعي بالكلام. * الاهتمام بقصدية بالكلام.
3	جون فيرث المدرسة الانجليزية	* العناية بالسياق. * العناية بمكانة الملفوظ من خلال الظروف المحيطة به.
4	تشومسكي	* الكفاءة والأداء. * قواعد التوليد والتحويل ودورها في إنتاج الملفوظ.

2- محاور وقضايا لسانيات التلفظ:

تسعى المقاربات الملفوظية في ضوء اللسانيات الجديدة أن تجد أكثر عدد ممكن من زوايا القراءة والفهم والتأويل، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال رصد مجموعة الظواهر اللغوية، وكذلك المتمظهرات المختلفة المميزة للمنتج اللغوي وتجتمع كل هذه التشكلات لتكون محاورا أساسية في لسانيات التلفظ وقضايا كبرى يتوسل بها إلى نتائج ثابتة ومضمونة ودقيقة، ونورد فيما يلي:

أ- الظواهر التلفظية:

إن منتج الفعل الكلامي أو الخطاب مكتوبا كان أم منطوقا يضع في اعتباره أن هناك قوة منطقية تفرض أن يكون بفعلها المنتج اللغوي على نحو دون الآخر، بصرف النظر أن كانت معرفته بهذه القوى نابعة عن معرفة لسانية (متسمة بالقصدية) أم كانت مجرد ممارسة لوظيفة التعبير والإبلاغ، وتتمثل هذه القوى الفعالة في شكل ظواهر ملفوظية يمكن للمحلل أو الدارس إلى -إذ أمعن فيها وتحرى أوليات البناء اللغوي وكذا الاستثناءات التي يمكن أن تعتريه- التوصل إلى نتائج ذات صلة بمختلف عناصر الملفوظ الداخلية وكل ما يحيط به أو يحفز في إنتاجه وسبر أغوار دلالته الباطنة والخفية، ونذكر من هذه الظواهر:

- **التوسع الملفوظي:** ويقصد به كل ما يستعمله المتكلمون أو الكاتبون من بنى (صرفية وصوتية ونحوية ودلالية) تزيد في اتساع البناء اللغوي واتساعه، ولهم في ذلك أغراض وتأويلات ودلالات تكشفها البنى السطحية للنصوص والخطابات[1]، فتعتبر أما عن الشرح أو التفصيل والتعليل أو تقريب الصور...الخ
- **الانضغاط الملفوظي:** هذه الظاهرة هي الوجه المعاكس للظاهرة السابقة، حيث تمثل ما يمكن أن يعمد إليه كل متلقي من وسائل اختصار وإفادة وإيجاز مثل (الحذف، النحت، القصر) وكل هذه الوسائل تعبر عن ما يمكن أن يقصده المتكلم[2] من استعجال أو خوف أو خجل أو اشتراك مع المخاطب في معطيات سابقة لا داع لتكرارها...
- **الترابط الملفوظي:** أول ما ينبغي توفره في صياغة ملفوظ تام الدلالة متجدد العناصر هو ظاهرة الترابط الملفوظي، التي تجمع بين العناصر اللغوية وتحقق اتساقها وانسجامها (أدوات الربط المختلفة والضمائر والتكامل المنطقي للمعاني كارتباط السبب بالنتيجة مثلا...)[3].

(1) ينظر: عبد الجليل مرتاض: الوظائف النحوية على مستوى النص. دار هومة. ط1. 2011. ص 60.

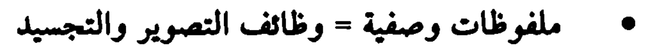
(2) ينظر: نبيل أشرف: النص وما له. دار الوفاء. بيروت لبنان 2016. ص 85.

(3) ينظر: الأزهر زناد: نسيج النص. المركز الثقافي العربي. د ط. ص 80.

- **بوليفونيا الملفوظ:** تعد هذه الظاهرة من بين الظواهر التي لا تختص بها لسانيات التلفظ وحدها، فهي متناولة بالدرس في مجالات السيمياء وتحليل الخطاب والنقد المعاصر، وتتعلق بكون المنتج وخاصة السردي منه، يتسم بارتفاع مستوى تفاعل الشخصيات (قليلة كانت أم كثيرة) في بناء مستويات معينة من الحوارات والوظائف التواصلية يحددها حسب (آرمينكوا) مركز ودو الشخصية في الخطاب[1].

ب- أصناف الملفوظات:

إلى جانب في يتشكل من ظواهر تلفظية مفضية إلى إصدار الأحكام اللغوية والتأويلية على الملفوظات وعناصر (عوامل تشكلها) تمثل سمة الملفوظات وخصائصها وصور وجودها (تمظهرها) عنصرا أساسا في الفهم والتأويل، إذ تحدد من خلال ذلك مجموعة من الخصائص والأغراض، وتعتبر من خلالها كذلك جملة من الأفعال الكلامية ذات الدافع القصدي والهدف الإبلاغي[2]، وأصناف الملفوظات كثيرة لكنها تتصل بشكل كبير بأفعال الكلامي وأنواع الخطابات فتكون:



- **ملفوظات وصفية = وظائف التصوير والتجسيد**
- **ملفوظات إسنادية = البناء اللغوي**
- **ملفوظات انزياحية = جمالية اختراق النظم**
- **ملفوظات قضوية = القرائن المنطقية**
- **ملفوظات متوازنة = التجانس اللغوي للوحدات**

أحادية التمظهر

---

(1) oswold ducrot: le et la dit editions du nunut paris 1984 p 32.

(2) ربيعة برباق سارة جابري: لسانيات التلفظ. مرجع سابق. ص 73، 84.

- ملفوظات ذاتية أو موضوعية
- ملفوظات صريحة أو ضمنية
- ملفوظات جسدية إيمائية
- ملفوظات حالة تحول
- ملفوظات زمانية أو مكانية

ثنائية

ج- العينات اللفظية والتلفظية وعملها:

لا يخفى على أي دارس أن العلامة اللغوية مطلقة في الفضاء لا يمكن أن تؤدي إلا حدا أدنى من الدلالة، وأن مجرد اتصالها في ما بينها يكون بمجموعة من العناصر المعينة على ذلك، وأن تلك العناصر عندما تخرج من مرحلة الإنتاج بتحقق الملفوظ ستصبح وسائل فهم وتحليل لأنها تعيد العمل إلى سياقاته وعناصرها المختلفة (زمان، مكان، أشخاص، سياقات نفسية واجتماعية وفكرية)، إذ يصبح العمل هنا عملا تداوليا، يعنى (بالسياق والإحالة والمرجع).

ومما لا شك فيه أن محاور لسانيات التلفظ متداخلة حيث يستفيد أنواع الملفوظات من الظواهر الملفوظية والعكس، مع إبانة من المعينات والعلائق وكذا ظواهر اللسانيات العامة ومستويات التحليل وهو ما يشير إليه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (2)

جدول توضيحي لعلاقة ظواهر التلفظ بأصناف الملفوظات

الظواهر	الأصناف	النقاط المشتركة
التوســـــع الملفوظي	- الملفوظ الوصفي - الملفوظ الجسدي والملفوظ الإيمائي - الملفوظ الإسنادي - الملفوظ الصريح - الملفوظ الحسي والجرد	• اعتمـاد مظـاهر التوسـع في التفـصيل والنقل الدقيق. • يتطلب الإضافات والأوصـاف ويـدقق في عملية التفصيل.
الانـــــضغاط الملفوظي		• يختصر محطات الشرح والتفصيل. • يتجاوز حدود التوسع. • يختصر المذكورات.

الجدول رقم (3)

الملفوظات والظواهر وعلاقاتها بمستويات التحليل اللساني

الملفوظات والظواهر	مستويات التحليل اللساني
- التوسع الملفوظي	- الصوتي والصرفي والنحوي
- الانضغاط الملفوظي	- الصرفي والنحوي والدلالي
- بوليفونية الملفوظ	- الدلالي والنحوي
- الترابط الملفوظي	- النحوي والدلالي
- الملفوظ الإسنادي	- النحوي
- الملفوظ القضوي	- النحوي
- الملفوظ الانزياحي	- النحوي الدلالي
- ملفوظ الحالة ملفوظ التحول	- النحوي الصرفي
- الإحالة	- الصرفي النحوي الدلالي



ثانيا: من لسانيات التلفظ إلى التحليل عبر اللساني:

لقد تحول الاهتمام اللساني تدريجيا من البنى اللسانية الصغرى إلى بنى أكبر، فالعناية بالجملة أو الكلمة لم يكن سوى من قبيل التمثيل الهادف إلى وضع الأسس النظرية، في حين سعت الدراسات اللسانية المتقدمة تباعا إلى بين أن المرمى الحق للتحليل اللساني هو (النص والخطاب والملفوظ

عن طريق ظهور (لسانيات التلفظ، لسانيات النص، تحليل الخطاب، السيميا والأسلوبية) وعلى الرغم ما أحرزته جميع هذه المجالات من تقدم منهجي في ممارسات القراءات التأويلية والتحليلية للمدونات من جانب لغوي يبقى عليها عبء ومهمة أكبر وهي مهمة الكشف عن الجوانب غير اللغوية وهي كثيرة، وكشفت عليها مختلف النظريات اللسانية، ولقد أصبحت الدراسات ذات الصلة بالوحدة الكبرى النص (خطاب ملفوظ) تمثل محطة فارقة ومهمة في تحليل جديد ومتطور يطلق عليه اسم (التحليل عبر اللساني) الذي اعتبر لسانيات التلفظ على وجه خاص حلقة واصلة بين اللسانيات العامة وبين القراءة التحليلية الخارج لسانية.

ولقد صور الأستاذ هواري بلقندور مراحل الوصول إلى التحليل العبر لساني في ورقة بحثية ونجملها على النحو الآتي:

- **منظور الوحدة الكبرى:** إن النحو بوصفه علم الجملة التي قد منها النص والخطاب يبقى دائما صورة عن استقلال تصوراته المنهجية التي تهتم باعتبار التجريد والفصل عن السياقات الفعالة التي تمثل بسبب إنتاج النصوص ونتاج تأويلها، لذلك كان لابد من الانتقال من أطر التنظير اللغوي النحوي خاصة إلى إطار العمل التحليلي للنصوص والخطابات(1).

1- **نظرية التلفظ والتعميق المنهجي:** أفرزت نظرية التلفظ زيادة في العمق المنهجي للدرس اللساني، وذلك من خلال امتداد مساره إلى ما يتجاوز مفهوم البنية، حيث يصح الحديث عن اللغة ودراستها لذاتها جزء أوليا من العمل اللساني، ويكون الجزء

---

(1) الأزهر زناد: نسيج النص: مرجع سابق. ص 17- 18.



الثاني اعتماد النتائج في التوصيف البنيوي من أجل البحث عن السياقات والمؤثرات من العوامل الخارجية (غير لغوية)[1].

2- **من الجزئية إلى الكلية:** لم تعد لسانيات التلفظ تكتفي بما اكتفت به اللسانيات العامة، حيث لا تمثل الظاهرة الصوتية صرفية نحوية... إلا وصفا عابرا وقيما كل هذه الظواهر عندما تمثل ظاهرة ملفوظية واضحة وملموسة قابلة للتأويل أو التحليل.

ومن هنا تطور البحث اللغوي وإنها مع ذلك محطة راهن عليها البحث والتحليل العبر لساني، ولعل أهم ما جعل التحليل العبر اللساني وثيق الصلة بلسانيات التلفظ اتصالها بباقي معارف ومجالات علوم اللغة ومناهج النقد كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4)

جدول يوضح علاقة لسانيات التلفظ بالميادين الأخرى

	الميادين الأخرى	العلاقات
لسانيات التلفظ	• اللسانيات التداولية	• اللغة في إطار الاستعمال • السياقات والملفوظ • الإحالات والمرجعيات
	• السيمياء	• مفهوم المرجعية • مفهوم الملفوظ • دور السياقات في التأويل
	• لسانيات النص	• مبدأ الترابط • اعتماد الملفوظ كوحدة تحليل • السياقات ودورها في إنتاج النصوص
	• الأسلوبية	• التلفظ أداء والاسلوبية درس الأداءات • الأسلوبية تدرس التجاوزات والملفوظ لا يمكن أن يكون دالا إلا من خلال تجاوز القالب النموذجي

(1) نادية مرابط: علوم اللغة العربية: المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر. 2010. ص160.

ثالثا: ملامح قضايا لسانيات التلفظ في قضايا علوم اللغة العربية:

إن المتأمل لعلوم اللغة العربية يجد يقينا أن هناك عدة ملامح للسانيات التلفظ في هذه العلوم مختلفة، ولا يعد هذا من قبيل التأصيل غير المؤسس، بل هو أمر ملاحظ بسيط من التدقيق والبحث، ويرجع السبب في توفر هذه الملاحظات ما يلي:

- كون العلوم العربية اللغوية تهتم بمستويات التحليل اللساني (نحو، صرف، دلال...) وهي ذاتها محور البحث في لسانيات التلفظ.
- إن العلوم العربية وخاصة البلاغة تعتني كثيرا بحال المتكلم والمخاطب وتراعي السياق ومقتضى الحال وهذا ما تهتم به لسانيات التلفظ، ونبحث في الكشف عنه.
- إن اللغة العربية تهتم بقصدية المتكلمين وأهدافهم ومبررات انتقاء التعابير والدلالات ووحدات اللغة، وهذا المحور أيضا مطروق لدى الباحثين في لسانيات التلفظ.

إلى جانب الكثير من القضايا الأخرى التي تحاول أن تسير اللغة المعبر بها لفظا ومعنى والتي اعتنى بها علماء اللغة العربية قديما وحديثا وخصصوا لها المؤلفات الواسعة والمفصلة، وسنحاول إيجاز بعض ما بدى من ملامح لسانيات التلفظ في علوم اللغة العربية حسب ما يلي:

1- قضايا علم الصرف:

إن علم الصرف مع اتساع قضاياه وتشعب محاوره بين مدى العناية العربية بالكلمة وبنيتها الصرفية وذلك راجع لقيمة هذه الوحدة في الأبنية اللغوية، ولعل أهم ما يلفت الانتباه خلال التحليل الملفوظي انتقاء وحدة صرفية بدل أخرى وهو ما تعنى به اللغة العربية، إذ ليس استعمال الصفات كاستعمال صيغة المبالغة، وليس استعمال الأفعال كاستعمال مصادرها، وليس استعمال صيغة من صيغ الجمع استعمال غيرها.

فكان من ذلك تخصيص فصول كبيرة في علم الصرف العربي يتحدد فيها الدور اللغوي للوحدات الصرفية، وتكشف فيها عن مدى الدقة في الانتقاء من طرف المتكلمين أو الكاتبين، وذلك لما اتصل به هذا المحور من دور دلالي وبعد تأويلي.

ويتجاوز الأمر انتقاء وحدة صرفية ذات بنية مميزة دون أخرى إلى الظواهر الصرفية التي يمكن أن تعتري الوحدة الصرفية في حد ذاتها وما يمكن أن تؤثر به في مجالي الإنتاج والتأويل معا.

ولقد نوهت نادية مزبط إلى أهمية المسألة ودقتها ودورها في نسيج اللغة الواحد وأن هذه البنى والصيغ الكثيرة ماهي إلا صورة عن تغيير بنى ذهنية ودلالية ذات مقاصد وأبعاد.

إلى جانب ذلك تعتني لسانيات التلفظ بدور الأدوات وهو ما وقف عليه علماء الصرف القدامى فصنفوا الأدوات والحروف إلى (حروف جر، عطف، شرط، نداء...)، وجعلوا لكل حرف أو أداة دورها الفعال في الأبنية والانتقاء يبقى سيد الموقف في عمليتي الفهم والإنتاج.

2- قضايا علم النحو:

إن تفحص الوحدات اللغوية في الملفوظ تنطلق مراقبة الجانب الصرفي الذي تناولناه سالفا لكنه غير كاف، ذلك لأن البنية الصرفية ليست مقصودة في حد ذاتها بقدر ما يقصد منها ما يمكن أن تنظم له من وحدات أخرى، حتى تكون البناء والصورة التي يتكون بها البناء سواء كانت متماشية مع القاعدة أو غير متماشية ماهي إلا المسألة الأساسية التي يحكم فيها علم النحو بمحاور مختلفة نذكر منها:

- العلاقات الإسنادية
- أنواع الجملة وتبرير استعمالها
- ظواهر التقديم والتأخير والحذف والزيادة
- دلالات الأبنية والتجاوزات والانزياحات

ولقد استغلت لسانيات التلفظ مثل هذه المحاور لتنفذ من خلالها إلى طبقات داخلية أعمق وإلى مستويات خارجية أوسع حتى يكون بها الكشف عن مسارات إنتاج أو تأويل الملفوظات، وكما مثل النحو العربي صورة من صور التعالق المدروس للكلمات والجمل فإنه يمثل كذلك صورة إلى ما يمكن أن يصل إليه التأويل المفصل للبنى النحوية وفق معايير

لسانيات التلفظ التي تدرس عمق الجملة ثم تعالق الجمل، وتبحث عن ما وراء الظاهرتين معا[1].

3- قضايا البلاغة العربية:

اهتمت البلاغة العربية منذ النشأة بالكشف عن مواطن وأسباب ونتائج الإبلاغ والبلوغ اللغوي، وعدته غاية سامية يسعى المتكلم إلى أن يرقي لها، ويهدف المخاطب إلى النقاط موجاتها أولا حتى لا يضيع منه فهم الخطاب أو تصل نكهته ناقصة.

فلم تكن البلاغة تضع قواعد يسير عليها المتكلمون، ولا تصوغ قوانينا بقدر ما كانت ترصد مواطن الجمال في التعابير العربية على أوجه ثلاث:

- وجه ما يحسن تذوقه من خلال بديع علاقات الكلمات وهو وجه المحسنات البديعية.
- وجه ما تبينه صور تعانق الواقع بالخيال والملموس بالمحسوس، وهو وجه الصور البيانية.
- وجه ما يقصد من صيغ أساليب الكلام المختلفة، وما تحدثه أضربه في نفوس المتلقين خبرا وإنشاء.
- ووجه ما يمكن أن يستشفه من كل هذه العناصر جميعها مجتمعة أو مستقلة، وما تقضي إليه من دلالات حول حال المتكلم وزمانه ومكانه وسياقه ومقاصده[2].

وما يمكن أن نقول أن الكثير من الظواهر اللغوية التي تطاردها لسانيات التلفظ وتحتفي بالعثور عليها وفهمها وتأويلها، ماهي ظواهر احتفت بها البلاغة العربية ووقفت وأمعنت النظر فيها، كما تلاحظ أن الصلة التي ربطت بين النحو والبلاغة كانت بمثابة آليات تأويل حقيقية يمكن أن نلمسها في لسانيات التلفظ في جوانب الإحالة والمرجعية.

---

(1) عبد العزيز عتيق: مدخل إلى علوم النحو والصرف. دار النهضة العربية. بيروت لبنان. 1974م. ص 134.

(2) ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب. دار التنوير. الجزائر. 2008. ص 168.

4- قضايا علم الدلالة:

اقتضى التدرج المعرفي أن نجعل مسائل الدلالة ذات الصلة بلسانيات التلفظ آخر محطات هذا التأصيل وذلك لكونها مشتركة مع جميع القضايا الأخرى الصرفية والنحوية والبلاغية، فكما تم ذكره آنفا لا يمكن رصد ظاهرة (صرفية أو نحوية أو بلاغية) إلا ويتم بالموازاة إيعازها إلى تبرير دلالي.

فما من بحث في قضايا النحو أو الصرف أو البلاغة إلا وتفرد مبحثا أو محورا حول ما تؤثر به وما تؤدي إليه جملة الظواهر اللغوية على مستوى الدلالة[1].

ولئن كان علم الدلالة في حد ذاته غير موجود في الدراسات العربية القديمة فإن قضية الدلالة وأنواعها وطرق الكشف عنها كان متأصلا في التراث اللغوي والديني، فمثلما احتفى به اللغويون احتفى به الأصوليون حين درسوا المنطوق المفهوم، وجعلوا للمفهوم البات يستنتج ويحدد بها من خلال الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية والأساليب البلاغية على اختلافها.

أما لسانيات التلفظ فلم تكن بعيدة عن هذا الأفق في الرؤية، حيث اعتنت بالكشف الضمني بدلالة الصريح، والمباشرة بدلالة غير المباشر، كما عولت على ما يمكن أن يصاحب عملية التلفظ من تعابير وإشارات قد تحمل في طياتها صورة عن هيأة المتكلم ومحيطه الخارجي وتجاوبه مع هذا المحيط.

وكخلاصة عامة لما تقدم يمكن أن نقدم الجدول الآتي:

---

(1) ينظر: نادية مرابط: مرجع سابق: ص 266.



قضايا اللغة العربية	حضورها في لسانيات التلفظ
- قضايا الصرف انتقاء الأفعال والأسماء والحروف وتوظيفها. - قضايا النحو العربي الأبنية وانتقاء الأبنية والعلاقات الإسنادية. - قضايا البلاغة العربية جماليات التعابير لفظا ومعنى وتأويلها. - قضايا الدلالة العربية والعناية بالمقامات والسياقات.	- الظواهر الملفوظية (انضغاط توسع ملفوظي). - أصناف الملفوظ (الملفوظ القضوي، الملفوظ الإسنادي، ملفوظ التضام، الإحالة). - أصناف الملفوظ الجمالي والتخيلي التصويري والمرجعيات. - عمل الدارس في لسانيات التلفظ وهو إرجاع دور الأبنية اللغوية إلى أجهزة دلالية وفكرية.

رابعا: دراسات عربية في لسانيات التلفظ:

إن المدونات والنصوص العربية سواء كانت أدبية أم علمية شعرية أم نثرية قديمة أم حديثة، تتمتع بنوع من الثراء اللغوي الراجع في حقيقة الأمر إلى تنوع أساليب التعبير والكتابة وثراء اللغة العربية بأنظمتها المحكمة، وهو الأمر الذي يجعل الدارسين أو النقاد والمحللين لا يتهيبون من قراءة هذه النصوص بمختلف أنواع المقاربات والمناهج ثقة منهم بما يمكن أن يتوصلوا إليه من نتائج وتأويلات.

وعلى الرغم من ندرة الدراسات العربية في حقل لسانيات التلفظ إلى نتائج مبهرة تبين صور جديدة للمقاربات اللسانية والعبر لسانية التي توصل لها الباحثون وأكسبوها صبغة عربية من خلال البحث في خصوصيات اللغة العربية، وتوظيف الزاد المعرفي القديم في مجال علوم اللغة، وفي ما يلي وقفة مع بعض هذه المقاربات التي كانت انطلاقتها مع جميل حمداوي، ثم تلتها عدة تجارب ومقاربات أخرى تدور في الفلك نفسه خلصت إلى نتائج عديدة ومتكاملة في المجالين النظري والتطبيقي، وسنعرض هذا على النحو الآتي:

1- تجارب ومقاربات جميل الحمداوي:

اشتهرت أعمال جميل الحمداوي في مجال المقاربات الملفوظية والعناية بلسانيات التلفظ بالتنوع من حيث نوع المادة أو النص المطلوب والمطروح للمقاربة من جهة ومن حيث نوع الجانب المعتمد في المقاربة، ومن بين تجارب حمداوي في المجال ما يلي:

- **مقاربة قصيرة نشيد الجبابر لأبي القاسم الشابي في ضوء لسانيات التلفظ**: وتهدف هذه الدراسة إلى قراءة النص الشعري في ضوء تحليل تلفظي من خلال الكشف عن القرائن اللغوية وعبر مؤشرات تحدد سياق الملفوظ اللغوي ولقد هدف من خلالها الباحث إلى إثبات مدى اندماجه حضوريا وسياقيا في الزمان والمكان بالصيغة الآتية (أنا هنا- الآن) مما أدى إلى اكتشاف وفهم القصيدة تركيبا وتفكيكيا ثم تأويليا[1].
- **لسانيات التلفظ في الشعر المعاصر**: كانت المقاربة لديوان جمال أزاغيد (غنج المجاز) لسانية، ثم البحث ارتكازًا على ما يمكن أن تحيل إليه الإشاريات والإحاليات من مرجعيات وملابسات خارج نصية تعكس طبيعة وصفات الإنسان المعاصر عموما وتركيبة الشاعر المعاصر على وجه الخصوص، إلى جانب استخلاص البنية التوليدية المنطقية التي تكون سببا في توليد النص الشعري أن تفكيكا أو تركيبا وإن سطحا أو عمقا[2].
- **أصناف الملفوظ السردي في القصة القصيرة جدا: قصيصات شيما الشمري أنموذجا**: ولقد اختار الدارس أن يحلل مجموعة قصصية لكن هذه المرة وفق أصناف الملفوظ السردي فكشف عن (ملفوظ سردي بسيط ومركب، ملفوظ وصفي، ملفوظ إسنادي، ملفوظ قضوي مكاني زماني إيمائي جسدي، متوازي، ضمني، حالة تحول)... وغيرها كثير رغم كون نصوصها قصصا قصيرة جدا، وكانت من نتائج المقاربة المزايا التي

---

(1) جميل حمداوي: النص بين النظرية والتطبيق. ص 129.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 48.

يمكن أن تقدمها مقاربات أصناف الملفوظ من جماليات النص واتساع أفق التأويل وتقاطع القدرات اللغوية في منطقة دقيقة على القدرات الفنية والإبداعية.

وخلاصة القول أن ما قدمه حمداوي في هذه المقاربات الثلاث أن نوع النص قد يقتضي انتقاء محور المقاربة الملفوظية وأنها مع ذلك صالحة في الغالب الأعم على الخطابات الشعرية والنثرية وغيرها.

ولقد جمع جميل حمداوي هذه المقاربات الثلاثة إضافة إلى مقاربات أخرى في لسانيات النص وتأصيلات نظرية للسانيات التلفظ ولسانيات النص في كتاب واحد بعنوان "النص بين النظرية والتطبيق".

2- كتاب لسانيات التلفظ: أسسها وقضاياها:

يقدم هذا الكتاب لمحة عامة ومركزة عن جملة القضايا النظرية في لسانيات التلفظ، ولقد كان دافع المؤلفتين (ربيعة برباق وجابري سارة) إلقاء الضوء على مبادئ هذا المجال وجمع شتات ما عرف فيه من محاور وردت في بعض المؤلفات المترجمة أو المقالات والورقات البحثية في العالم العربي، حيث تضمن الكتاب ما يلي:

- **تمهيد:** ولقد خصص بشكل مباشر إلى وضع أسس نظرية وعامة حول اللسانيات العامة منذ دي سوسير إلى ظهور الدرس التداولي، إذ يمثل هذا النتج التحليلي أرضية لابد منها سواء تعلق الأمر بمن يزاول التحليل اللساني أو التحليل العبر لساني.
- **تعريف لسانيات التلفظ ونشأتها:** هذا العنصر الذي يمثل خطوة بديهية في التأصيل والتأسيس لأي علم بتقديم ماهيته ومضمونه وهدفه وحدود الفعل التلفظي، الذي ينشأ منه الملفوظ الذي هو مادة لسانيات التلفظ، ولقد تم التدرج في عرض مراحل النشأة إلى جانب ربطها بجهود اللسانيين السابقين لبينفيست، حيث تمثل كل مدرسة لسانية خطوة نحو إفساح المجال لهذا الميدان الحديث في الدرس اللساني[1].

---

(1) ينظر: ربيعة برباق سارة جابري. مرجع سابق. ص 32، 38.

- **مبادئ لسانيات التلفظ**: إذ يمثل هذا العنصر عنصرا استنتاجيا أكثر منه نقل وذلك لأن مبادئ لسانيا التلفظ كثيرة وغير متفق عليها، تختلف من مرجع إلى آخر، ومن باحث إلى آخر، غير أنها في هذا الكتاب تؤسس لحوالي سبعة قواعد عامة لا يمكن الاستغناء عنها في البحث[1].
- **الظواهر الملفوظية**: وتمثل هذه الظواهر إشارات اللسانيين عربا وغربا إلى ما يمكن أن يعتري الملفوظات من ظواهر تغيرات أو ما يتمسك به ثوابت لغوية، حتى يؤدي جملة الوظائف التي يقصدها المنتج ويصل إلى المنتج إليه أو المستقبل[2].
- **أصناف الملفوظ**: في هذا العنصر بيان لأصناف الملفوظ وفيه مزج ودمج بين ما قام به جميل حمداوي في (دراسة أصناف الملفوظ السردي في القصة القصيرة جدا) من جهة، وما تعارفنا عليه في التراث العربي والدرس الحديث. فأصناف الملفوظ تمثل جملة ثوابت يمكن أن توصف به النصوص والتراكيب اللغوية بسبب ما يهدف إليه أو يقصده المنتج.
- **علاقة لسانيات التلفظ بالمجالات الأخرى**: يمثل هذا العنصر ربطا منطقي واستنتاجي بين محاور وقضيات لسانيات التلفظ وباقي المجالات اللسانية الأخرى التي تعني بتحليل الخطاب وتأويل النصوص (مثل السيمياء تحليل الخطاب الأسلوبية مناهج النقد المختلفة)[3].
- **عمل المعينات اللفظية ودورها**: يمثل هذا العنصر آلية عمل المنتج وهو يرصف العناصر الملفوظية وفق ما تقتضيه قواعد اللغة بمختلف مستوياتها، وكذا خلافا لها في حالة المغايرة المقصودة فنيا وجماليا ثم الكشف عن هذه التمظهرات والتمثلات من

---

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص 54.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 86.

(3) ينظر: المرجع نفسه. ص63.

قبل المحلل الذي يجد من خلالها معايير ومنافذ لفهم المنطوق والمفهوم وتأويله والكشف عن العناصر الملفوظية على عناصر أخرى غير ملفوظية[1].

الخاتمة

في نهاية هذا العمل نفضل أن تكون الخاتمة جملة من النتائج العامة والخاصة التي خلصنا عليها خلال عملية البحث في المجال، ونذكرها تباعا.

- اللسانيات البنيوية ليست خاطئة، بل تتصف بالجزئية لأنها كانت مرحلة أولى لابد منها لتأسيس مفاهيم دراسة الظاهرة اللغوية.
- لسانيات التلفظ هي واحدة من مراحل البحث المتقدم في علم اللغة المفضي إلى إعادة القيمة العلمية لعوامل ودواعي إنتاج الملفوظات وتأثيرها.
- تعدد اعتبارات تقسيم الملفوظ يرجع إلى طبيعته أو وظيفته أو صلته بالمنتج، وهذا ما يؤكد ما جاءت من أجله لسانيات التلفظ.
- تجاوز لسانيات التلفظ مفهوم الجملة كأكبر أو أقصى وحدة للتحليل ليكون النص والخطاب مجموعة ملفوظات متجاورة ومتخادمة.
- الظواهر الملفوظية المختلفة هي ما يجمع بين أجزاء المنتج اللساني والملفوظات، كما أنها ليست ظواهر اعتباطية ولا عشوائية، فمجرد توظيفها وانتقائها يمثل نظامية خاصة فرضتها حوافز داخلية وخارجية.
- المتأمل لعلوم اللغة العربية الحديثة والقديمة يجد أنها ليست بعيدة عن مبادئ لسانيات التلفظ ومحاورها، فالنحو والصرف والبلاغة وأصول النحو والفقه وعلم الحديث كذلك، راعت جميعها المادة اللغوي ولم تعزلها عن عوامل إنتاجها والمؤثرات العامة والخاصة.

---

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص64.

- ضرورة فهم الدارسين لأهم المبادئ التي جاءت بها اللسانيات العامة لأنها إما أن تكون تبريرا لضرورة ظهور اللسانيات العامة أو نقاط اتفاق بين ما دعا إليه مدراء اللسانية الكبرى وما اقتضاه هذا الحقل.
- وجوب التأمل في الدرس اللغوي العربي وخاصة النحو والبلاغة والكشف عن نقاط الاتفاق بينها وبين التداولية لأن الملفوظية كفرع من فروعها يشير إلى عناصر مهمة وموجودة في البحث العربي، مثل المتكلم والمخاطب ومقامات التواصل والقصدية وتغير الدلالات والمعاني واختلاف المعاني باختلاف المباني.
- عدم فصل ما توصلت إليه اللسانيات العربية الحديثة والمعاصرة من فصول نظرية عما يتم من تجريب الآليات والمناهج على المدونات، لأن هذا ما خلق فجوة تؤدي بالمطبق إما بالانحياز التام للبحث الغربي المعاصر أو للدرس اللغوي القديم.
- يمكن للدارس أن يطعم أعماله التطبيقية في لسانيات التلفظ على المدونات العربية بأمثلة من المؤلفات اللغوية القديمة، فالمقام والتقديم والتأخير والنظام والإحالة والتوسع والوصول والفصل والمنطوق المفهوم ظواهر موجودة في تلك الكتب وبكثرة، وهي أنسب للشرح من الأمثلة المترجمة، مما يجعل عملية التطبيق استحضارا للموجود لا للمتصور، ومنه نستنتج أن مبادئ لسانيات التلفظ والتداولية وغاياتهما حاضرة في الدراسات وعلوم اللغة العربية غير أنها في حاجة إلى تنظيم وترتيب وعناية، حتى تستفيد منها الدراسات وتواكب السيرورة المتسارعة للدرس اللغوي في العالم للعربية المعاصرة.

ثالثا: نقد الجهود اللسانية العربية:

1- النظرية الخليلية الحديثة، المنطلقات والغايات، محمد عمارني.

2- الخطاب العلميّ في الكتابة العربية الحديثة، قراءة وتحليل في مراجعات محمد عبد المطلب، د.عثمانيّ عمّار.

3- مستويات التحليل اللساني في نظرية النحو الوظيفي عند أحمد المتوكّل، أ.ياسر أغا.

4- فوضوية التلقي للمصطلح اللسانيِّ النَّصّيِّ، أ.مروان راغب حميد الربيعي.



النظرية الخليلية الحديثة، المنطلقات والغايات

أ. محمد عمارني

جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر

ملخص باللغة العربية:

تأتي هذه الورقة البحثية للتعريف بالنظرية الخليلية الحديثة، التي أرسى دعائمها العلامة الجزائري الراحل "عبد الرحمان حاج صالح"، والتي تعد امتداداً للنظرية النحوية العربية القديمة التي قدّمها علماء العربيّة المتقدّمون مراعين فيها خصوصيّة هذه اللّغة وتميّزها وقداستها، أمثال: الخليل، وسيبويه، وأبي علي الفارسي، والسّهيلي، والرّضي الأستراباذي...

فما هي معالم هذه النّظرية؟ وما هي الأسس التي تقوم عليها؟

تمهيد:

يحتل الدرس اللساني في الجزائر في الوقت الراهن حيزاً مهماً من الدراسات اللغوية واللسانية العربية خاصة والعالمية عامة، وذلك من حيث كونه ذا قيمة علمية رائدة بما حواه من مفاهيم إجرائية تجلت نتائجه في الميدان التطبيقي.

ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود الكثير من الباحثين، لعل أبرزهم المرحوم الأستاذ الدكتور "عبد الرحمان حاج صالح"، الذي قدم إضافات مهمة إلى الدرس اللساني العالمي والعربي على وجه الخصوص، من خلال نبشه في التراث اللغوي العربي، ومحاولة استثماره في الدرس اللساني الحديث، فقد استطاع أن يبرز المكامن العلمية لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سبويه ومن جاء بعدهما، وسعى إلى تقديم قراءة جديدة لهذا الموروث العلمي الكبير، وتمكن من وضع الأسس لنظرية عربية أطلق عليها اسم "النظرية الخليلية الحديثة".

عبد الرحمان حاج صالح، محطات وإبداعات:

عبد الرحمن حاج صالح من مواليد مدينة وهران بالغرب الجزائري في الثامن من شهر جويلية 1927م، وهو ينحدر من عائلة نزحت من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر، تلقى تعليمه باللغة الفرنسية في المدارس الحكومية الفرنسية، كما تلقى تعليمه باللغة العربية في إحدى المدارس الحرة الجزائرية التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

إن بداية العلاقة الحميمية بين حاج صالح واللغة العربية تعود إلى سنة 1954، وذلك عندما سافر إلى جمهورية مصر لإتمام دراسته، وهناك وجد جواً مناسباً للتوغل أكثر في أعماق اللغة العربية وسبر أغوارها، فالتحق بجامع الأزهر الشريف، وبدأ يحضر دروسه وحلقاته باهتمام كبر، مما ساعده على اكتشاف ذاته والتعرف على لغته العربية وتراثها العريق، فصرف اهتمامه إلى الدراسات اللغوية المعاصرة، وهناك اكتشف أهمية التراث العلمي اللغوي العربي من خلال ما اطلع عليه من كتب لغوية تراثية، واتضح له الفرق الكبير بين وجهات النظر الخاصة بالنحاة العرب الأقدمين، وما يقوله المتأخرون منهم، وكان هذا دافعًا مهمًا في حياته العلمية، ويبدو أن انخراطه في حزب الشعب الجزائري وهو في سن الخامسة عشرة، ثم التحاقه بثورة الفاتح نوفمبر المجيدة كان من بين الأسباب التي ربطته إلى تراثه العربي الإسلامي الذي كان منهلاً استقى منه معارفه، ومورداً غذى رصيده اللغوي الذي طوره بعد ذلك في نظريته اللسانية.

ولكن الظروف حالت دون إتمام العلامة "**عبد الرحمن حاج صالح**" دراسته في مصر، فسافر مرة أخرى إلى فرنسا، وانتسب إلى جامعة بوردو، ثم نزل بعدها بالمملكة المغربية الشقيقة، والتحق هناك بثانوية "مولاي يوسف" في الرباط كأستاذ للغة العربية، واغتنم الفرصة لمواصلة دراسته فتحصل على شهادة التبريز في اللغة العربية، ثم انتقل بعدها إلى جامعة الرباط اين اشتغل بتدريس اللسانيات سنة 1960[1].

---

(1) ينظر عبد المجيد رازق، نظريات اللسانيات الحديثة وأثرها في تحليل التراكيب النحوية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص16.

وبعد الاستقلال عاد العلامة إلى أرض الوطن، وعُين أستاذًا في جامعة الجزائر، التي صار بها رئيسًا لقسم اللغة العربية، وقسم اللسانيات سنة 1964، ثم انتخب عميدًا لكلية الآداب، وبقي على رأس هذه الكلية إلى غاية عام 1968، وفي السنة نفسها كان يمثل الجزائر والعرب كأستاذ زائر بجامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، أين التقى بالعالم اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، وكان بينهما حراك علمي ترجم في مناظرة حول المسائل اللسانية.

كان البحث العلمي الشغل الشاغل للعلامة عبد الرحمن حاج صالح الذي تفرغ للدراسة، والبحث في علوم اللسان بعدما دعا اللسانيين، والباحثين في العالم العربي إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي بمنظار علمي بعيد عن التعسف، والاعتباط في التأويل، وكانت الفترة التي شغل فيها الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزيرا للتربية والتعليم في الجزائر آنذاك أهم مرحلة في تاريخه العلمي، أين مكنه الوزير من إنشاء معهد كبير للعلوم اللسانية والصوتية، وجهزه بأحدث الأجهزة، وأوكل إليه تأسيس مجلة اللسانيات، وكان معهد العلوم اللسانية والصوتية المختبر الذي سمح للعلامة عبد الرحمن حاج صالح بالكشف عن "النظرية الخليلية الحديثة" التي طرحها في رسالته العلمية التي نال بها دكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة السوربون بفرنسا عام 1979.

عُيّن العلامة عبد الرحمن حاج صالح عضوًا في مجمع دمشق عام 1978، ومجمع بغداد عام 1980، ومجمع عمّان عام 1984، وعضوًا مراسلاً بمجمع القاهرة عام 1988، ثم انتخب عضوًا عاملاً به سنة 2003م في المكان الذي خلا بوفاة الدكتور إبراهيم السامرائي، وهو عضو في عدة مجالس علمية دولية وعضو أيضًا في لجنة تحرير المجلة الألمانية التي تصدر ببرلين، وله 71 بحثًا ودراسة نشرت في مختلف المجلات العلمية المتخصصة (بالعربية، والفرنسية، والإنجليزية) مما رشحه إلى الحصول على عدة جوائز تشجيعية تقديرا لنشاطه العلمي في الجزائر وخارجها، وكان أبرزها جائزة الملك فيصل للّغة العربيّة والأدب سنة 2010 تقديرا لجهوده العلمية المتميزة في تحليله النظرية الخليلية وعلاقتها بالدّراسات اللسانية المعاصرة، ودفاعه عن أصالة النحو العربي، وإجرائه مقارنات علمية بين التراث ومختلف

النظريات في هذا الموضوع، بالإضافة إلى مشاركاته في الدراسات اللسانية بحثا وتقويما وتعليما[1].

لمحة عن النظرية الخليلية الحديثة:

النظرية الخليلية الحديثة هي نظرية لسانية جديدة أرسى قواعدها العلامة الجزائري الراحل عبد الرحمان حاج صالح، وتعود هذه النظرية إلى الإرث النحوي العربي القديم الذي وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) وسبويه (ت 180 هـ) ومن بعدهما ابن جني (ت 392هـ) والرضي الاستراباذي (ت 686هـ)، وتعتبر هذه النظرية تأويلاً علمياً لما جاء به هؤلاء النحاة، وتسعى هذه النظرية جاهدة إلى الرجوع إلى التراث النحوي واللساني العربي القديم، والنظر في ما تركه هؤلاء العلماء وفهم ما قالوه، وما أثبتوه من الحقائق العلمية، وتعكس هذه النظرية بصفة مباشرة المفاهيم والأفكار التي جاء بها الفراهيدي، وتقر المبادئ والحقائق التي توصل إليها، وتعتمد عليها لتحليل اللغة تحليلاً بنيوياً تفريعياً، من خلال الاهتمام ببنية اللفظ ومحاولة الكشف عن البنى العامة الأصلية والبنى المندرجة فيها والمتفرعة عنها، وبهذا تعد اللسانيات الخليلية امتداداً لآراء ومفاهيم أثبتها النحاة العرب الأولون، وبخاصة الخليل بن أحمد، وقد سميت بـ "النظرية الخليلية" أو اللسانيات الخليلية وهي لا تعني الخليل وحده ولكن نسبت إليه، لأنه هو الذي سبق غيره إلى استعمال المفاهيم الرياضية لضبط نظام اللغة ووضع علم العروض واختراع الشكل ووضع الحركات على الحروف ووضع معجم العين، يقول الدكتور عبد الرحمان حاج صالح في هذا الصدد إن الخليل ليس وحده المسؤول عن كل ما أبدعه عباقرة العلماء الأولون فهناك من عاصره وكان عبقرياً مثله، ومن جاء بعده وكان عبقرياً مثله، وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي فهو في أصول الفقه بمنزلة الخليل في النحو وعلوم اللسان[2]، وقد أثرى سبويه ومن

---

(1) ينظر المرجع نفسه، ص17.

(2) عبد الرحمن حاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها وأسسها، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2007، ص 85، 86.

جاء بعده أفكار الخليل كالأخفش الأوسط، والمازني ثم ابن جني وبعدهم بكثير الرضي الاستراباذي.

المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة:

تستند النظرية الخليلية الحديثة إلى جملة من المفاهيم والمبادئ الأساسية لتحليل اللغة لا تقل أهمية عن المفاهيم التي أحدثتها اللسانيات العربية ونذكر من هذه الركائز ما يلي:

1- المثال:

وله مفهوم عربي أصيل إذ لا نجد له مقابلاً في اللسانيات الغربية الحديثة، ويطلق عليه الأستاذ عبد الرحمان حاج صالح مصطلح "الحد" وهو حد صوري تتحدد به العناصر اللغوية، لأنه فيه ترتسم جميع العلميات التي بها يتولد العنصر اللغوي في واقع الخطاب، والمثال له مفهوم رياضي ومنطقي حيث يطلق على كل المستويات في أدناها كمستوى الكلمة وفي أعلاها كمستوى التراكيب، فمثال الكلمة "هو مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه، وهو البناء أو وزن الكلمة، وفي مستوى اللفظة مجموع الكلمة الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه، وهو مثال اللفظة اسمية كانت أم فعلية"[1]، وينفرد النحو العربي بهذا العمل الإجرائي المذكور آنفاً ولا نجده عند علماء اللسانيات الغربيين، ربما يستثنى في هذا المجال ما كتبه بعض المستشرقين الغرب عن بنية اللغة العربية أخذاً على النحو العربي الأصيل.

2- الباب:

وتطلق هذه اللفظة عن المجموعات المرتبة للكلمة الثلاثية مثل: (ض ر ب) و(ر ب ض) وغيرها، وكذلك على أبنية الكلمة أي على أوزانها من باب (فَعَلَ) و(فَعِلَ) وغيرهما، وإن كان هذان البابان يخصان الكلمة كما يبدو، أي على مستوى المفردات، إلا أن مفهوم الباب ينطبق على اللفظ والمعنى إفراداً وتركيباً، ومع هو أعلى من هذه المراتب، فالباب "لا

(1) المرجع نفسه، ص92.

يخص مستوى من مستويات اللغة ولا جانباً واحداً من جوانبها، بل ينطبق على اللفظ والمعنى افراداً وتكبيراً وما هو أعلى من هذه المراتب"[1].

ويضيف الأستاذ عبد الرحمان حاج صالح بأن الباب "هو مجموعة العناصر التي تنتمي إلى فئة وصنف وتجمعهما بنية واحدة"[2].

ومفهوم الباب هنا ليس تجريداً بسيطاً يؤدي إلى كشف فئة بسيطة هي الجنس، ولكنها عملية منطقية رياضية تسمى قديما "حامل الشيء أو إجراؤه عليه أو اعتبار الشيء بشيء" وهذا ما يسمى في الرياضيات الحديثة تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى مما يؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها عناصرهما.

3- الأصل والفرع:

وهما عنصران أساسيان في التحليل اللغوي عند العرب، إذ بُني عليهما النحو العربي في مجمله، والأصل عند العرب هو ما بني عليه ولم يبنى عليه غيره، وهو ما يستقل ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه، أما الفرع عند النحاة العرب فهو الأصل مع زيادة إيجابية أو سلبية، أي مع شيء من التحويل[3]. ويحصل التحويل إما عن الأصل إلى الفروع فيكون التحويل طرديا، وإما رد الفروع إلى الأصل فيكون التحويل عكسيا وهذا التصور انفرد به النحو العربي الأصيل.

فالمذكر مثلا أصل والمؤنث فرع، والمفرد أصل والمثنى والجمع فرعان، والمكبر أصل والمصغر فرع، والجملة المبنية للفاعل أصل والجملة المبنية للمفعول فرع، والفعل المبني للمعلوم أصل والفعل المبني للمجهول فرع، وهكذا فالنحو العربي هو مجموع المثل والقواعد التي يمكن أن يتفرع منها جميع الإمكانات اللغوية الخاصة بالوضع العربي، فهذا الجانب

---

(1) عبد الرحمن حاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، مقال ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تطور اللسانيات في العالم العربي، الرباط، المغرب، 1987، ص 23.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في الوطن العربي، مجلة اللسانيات والصوتيات، ع4، 1984، الجزائر، ص32.

الديناميكي للغة تجهله اللسانيات البنيوية التقليدية لأنها تركز اهتمامها على تشخيص الوحدات في ذاتها، والاعتماد على تقابل الصفات الذاتية التي تميزها عن غيرها.

4- مفهوم الحركة:

وهو مفهوم غامض نسبيا في أذهان الكثير من المستشرقين واللغويين العرب الذين لم يتجردوا بعد من التصورات التي ورثها الغربيون عن الحضارة اليونانية، ووجه الغموض في هذا المفهوم راجع إلى عدم تمييز هؤلاء بين الحركة كصوت مسموع (Voyelle) لا يقوم مقام الحرف ولكن من جنسه ولذلك سميت حروف صغيرة، والحركة التي تمكن من خروج الحرف ووصله بغيره، والخروج منه إلى حرف آخر، وهذا هو المفهوم الذي يقصده القدماء من الحركة، إذ يشير الرماني إلى أن الحركة تمكن من اخراج الحرف، والسكون لا يمكن من ذلك....، وإذا تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر[1].

وعلى هذا الأساس فإن الحركة عند العلماء الأوائل هي الدفعة والنقلة العضوية والهوائية التي تهيئ المتكلم لما بعدها، إذ يحتاج إليها للانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر، وكذلك من كلمة إلى كلمة أخرى، فهي إطلاق بعد حبس عكس السكون الذي هو وقف لا يستلزم الانتقال إلى حرف آخر.

5- مفهوم العامل:

يعد العامل الفكرة الجوهرية التي تتأسس عليها نظرية النحاة العرب، ويقصد بالعامل العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظا ومعنا على غيره كجميع أفعال العربية، وما يقوم مقامها فكل حركة من الحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم، وكذلك على تغير يحدث في المعنى والمبنى إنما يجيء تبعا لعامل في التركيب فلا نجد معمولا إلا وتصور له العلماء الأوائل عنصرا لفظيا أو معنويا هاما هو العامل الذي يُكَون مع معموله زوجا مركبا،

---

(1) شريف بوشحدان، التفكير اللساني العربي القديم من خلال النظرية الخليلية الحديثة، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باجي مختار عنابة، 2006، ص46.

وتجدر الإشارة أن موضع العمل ليس له مكان معين في مدرَج الكلام، بل هو موضع في داخل المثال أو الحد فالعامل شيء ومحتواه شيء آخر، فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إن وأخواتها.

6- مفهوم الاستقامة:

يميز سبويه بين السلامة الراجعة إلى اللفظ المستقيم الحسن والقبيح، والسلامة الخاصة بالمعنى المستقيم والمحال ثم يميز بين السلامة التي يقتضيها القياس، أي النظام العام الذي يميز لغة عن لغة أخرى والسلامة التي يقتضيها الاستعمال الحقيقي للناطقين الحقيقيين بأي لغة ما، وهو ما عرف عند سبويه بالاستحسان أي استحسان الناطقين أنفسهم وهذا المفهوم كما يلاحظ قريب من مفهوم الحدس في النظرية التوليدية التحويلية، مع فارق أصيل عند سبويه الذي يدقق هذا المفهوم بالكيفية التالية:

أ- **مستقيم حسن**: مثل أن تقل: "أتيتك أمس" و"سآتيك غداً" فهو سليم في القياس والاستعمال.

ب- **مستقيم محال**: مثل أن تقول: "أتيتك غدا" و"سآتيك امس" فهو مستقيم اللفظ من جهة نحوية، محال المعنى من جهة عقلية.

ج- **مستقيم كذب**: مثل قولك: "حملت الجبل" و"شربت ماء البحر" فهو مستقيم اللفظ من الجهة النحوية، لكنه كذب من حيث المعنى أي من جهة الواقع.

د- **مستقيم قبيح**: مثل قولك: "قد زيد رأيت" فهو مستقيم لفظا لكنه قبيح وغير معقول من حيث ترتيب مواضع كلماته.

هـ- **محال كذب**: مثل "سوف أشرب ماء البحر أمس" فهو مستقيم لفظا من جهة النظام النحوي، لكنه محال عقلا[1].

---

(1) ينظر سبويه أبو البشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام هارون، ط1 دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991، ج1، ص103.

أهمية النظرية الخليلية الحديثة:

تقوم النظرية الخليلية الحديثة على تعريف الدارسين بخصائص علوم اللسان العربي، ومضامينه النوعية انطلاقا من مقولات اللسانيات الحديثة، وقد أثبتت هذه النظرية أهمية قراءة التراث العربي الذي يمثل مستخلصات ثمانية قرون أو تزيد من مخاض التفكير اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، وهذا يعني أن المفاهيم النظرية الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة اتجهت إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي الأصيل، والبحث في خفاياه، ليس انتصارا للقديم، ولا هدما للحديث في ذاته، ولكن بغية التنبيه إلى الطفرة التلقائية التي أحدثها سبويه وشيوخه وتلاميذه في تاريخ علوم اللسان البشري بعد أن تحامل عليهم كثير من الدارسين المحدثين الذي تأثروا بالمناهج الغربية الحديثة، ونظروا إلى النحو والصرف العربيين بمنظار قاصر بدعوى أنهما معياريان، وأنهما بعيدان عن التصور العلمي للغة[1].

لقد سعت النظرية الخليلية منذ ظهورها إلى بعث الجديد عبر إحياء المكتسب، فتجاوزت بذلك مرحلة الاقتباس السلبي عند نقلها عن الغرب، أو عند نشرها عن العرب، وبنت قراءتها للتراث وتأصيل أفكاره علميا، بعيدا عن العاطفة على أساسيين، أولهما: أن التراث العربي لا يفسره إلا التراث العربي، فكتاب سيبويه على سبيل المثال لا يفسره إلا كتاب سبويه لأنه من المحال أن نُسقط على التراث مفاهيم وتصورات لا تأخذ في الحسبان خصوصياته. وثانيهما: أن التراث العربي في العلوم الإنسانية عامة، واللغوية خاصة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع[2].

كما تعلقت النظرية الخليلية الحديثة بالتراث العلمي اللغوي الأصيل الذي خلفه أولئك العلماء العرب المبدعون الذين عايشوا الفصاحة اللغوية الأولى، وشافهوا فصحاء

---

(1) ينظر صفية مطهري، أهمية النظرية الخليلية الحديثة في الدرس اللساني العربي الحديث، مجلة التراث العربي، ع116، 2009، دمشق، سوريا، ص83.

(2) ينظر المرجع نفسه ص84.



العرب وجمعوا اللغة ودونوها خدمة للنص القرآني المقدس، الذي كان يحتاج إلى الفهم والتفسير والتعليل في ضوء اللغة العربية النقية.

إن المتأمل في التراث اللغوي العربي يشهد بوضوح اهتمام العلماء العرب القدامى في تحليلهم للظاهرة اللغوية على مفاهيم، ومبادئ لغوية كان لها دورها العظيم في تفسير العلاقات المعقدة المجردة الكامنة وراء اللغة، وكان لها أثرها في تطوير المفاهيم حول الظواهر اللغوية لأنه "من الغريب جدا أن تكون هذه الأعمال اللغوية التي لا تضاهيها إلا ما أبدعه العلماء الغربيون"[1].

مستويات التحليل في النظرية الخليلية الحديثة:

نميّز في النظرية الخليلية مستويات التحليل الآتية:

الفونيم: وهو فئة من الأصوات التي تجمع جميع متغيراتها. فهي الوحدة الفنولوجية التي يستحيل النطق بها وحدها المثال المولِد لهذا المستوى يتمثل في المصفوفة الفنولوجية مستوى الكلم في هذا المستوى تندرج الأسماء والأفعال. وقد عرف سبويه الوحدات في هذا المستوى معتبرا أن الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. والكلم نوعان: متمكنة وهي الأسماء والأفعال المتصرفة التي لا تحتاج إلى غيرها للدلالة على معناها، أما غير المتمكنة فهي حروف المعاني والأفعال الناقصة والغير متصرفة، والأسماء المبنية. وتتميزالكلم المتمكنة عن الكلم غير المتمكنة بكون الأولى تنفرد وتنفصل بنفسها في مدرج الكلام، فيبتدأ بها ويوقف عليها كما أنها تتركب من أصل وصيغة بينما تحتاج الكلم غير المتمكنة إلى غيرها من الكلم[2].

مستوى اللفظة: هي أقل ما ينطق به من الكلام المفيد، ممّا لا يقبل التجزئة إلى أصغر جزء وهو يقبل الزوائد على اليمين واليسار، يمكن أن يبتدأ بها ويوقف عليها، وتكون إما

(1) شريف بوشحدان، التفكير اللساني العربي القديم من خلال النظرية الخليلية الحديثة، مرجع سابق، ص48.

(2) ينظر علي آيت أوشان، اللسانيات والديداكتيك، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الشق، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص113.

أصلا أو فرعا، وهي نوعان: اسمية ولها حد واحد، وفعلية ولها ثلاثة حدود حدّ الفعل الماضي حدّ الفعل المضارع حدّ فعل الأمر مستوى التركيبة النحوية. وهو أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام بما هو فوق اللّفظة، وفي هذا المستوى نجد البناء وهو أن يكون عنصرا لغويا تابعا لعنصر لغوي آخر ممّا يكون تركيبا لغويًا أوسع، ولا يمكن حذف أي عنصر، لأن ذلك يؤدي إلى زوال البنية. هذا البناء لا يكون إلا بعامل يمكن صياغة المثال المُوَلِّد لمستوى البنى التركيبية ب: ع م1+م2+/ -خ حيث ع: يرمز للعامل، م1: يرمز للمعمول الأول ولا يتقدم أبدًا على العامل م2: ويرمز للمعمول الثاني وهو المَبْنِي ويكون إما خبرًا أو مفعولا به، خ: ويرمز إلى مُخَصِصَات البنية الأصلية (النواة التركيبية)، فهي عناصر ثانوية تتبع النواة التركيبية ولا تبنى عليها وإنما تخصصها ومن أنواعها: الحال، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول معه، التمييز، المستثنى الّلازم للنصب، الظرف[1].

خاتمة:

حاولنا في هذه المداخلة الوجيزة أن نقف على أهم أسس ومرتكزات النظرية الخليلية الحديثة التي أرسى دعائمها العلامة المرحوم عبد الرحمان حاج صالح، كما حاولنا أيضا أن نبرز أهميتها في الدرس اللساني الحديث.

ويمكننا أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن النظرية الخليلية الحديثة تمكنت من إعادة قراءة المفاهيم النظرية القديمة التي أنتجها جيل النحاة الأوائل، سعيا منها لاستثمار الموروث اللغوي القديم في بناء أسس لنظريات لسانية عربية حديثة.

---

(1) المرجع نفسه، ص114.

قائمة المصادر والمراجع:

- عبد المجيد رازق، نظريات اللسانيات الحديثة وأثرها في تحليل التراكيب النحوية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2013.
- عبد الرحمن حاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها وأسسها، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2007.
- المرجع نفسه، ص92.
- عبد الرحمن حاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، مقال ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تطور اللسانيات في العالم العربي، الرباط، المغرب، 1987.
- عبد الرحمن حاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في الوطن العربي، مجلة اللسانيات والصوتيات، ع4، 1984، الجزائر.
- شريف بوشحدان، التفكير اللساني العربي القديم من خلال النظرية الخليلية الحديثة، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باجي مختار عنابة، 2006.
- سبويه أبو البشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام هارون، ط1 دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991، ج1.
- ينظر صفية مطهري، أهمية النظرية الخليلية الحديثة في الدرس اللساني العربي الحديث، مجلة التراث العربي، ع116، 2009، دمشق، سوريا.
- ينظر المرجع نفسه ص84.
- علي آيت أوشان، اللسانيات والديداكتيك، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الشق، الدار البيضاء، المغرب، 2005.



الخطاب العلميّ في الكتابة العربية الحديثة
قراءة وتحليل في مراجعات محمد عبد المطلب

د.عثمانيّ عمّار

المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان-الجزائر

يندرج هذا البحث في مسعى دراسة مراجعات الباحثين المعاصرين للتراث ودورهم في التأسيس لخطاب لسانيّ عربيّ، يقوم الإجراء عندهم على معاودة قراءة التراث وفق معطيات الدرس اللسانيّ الغربيّ، إيمانا منهم أنّ هذه المزاوجة تمكن من حلّ معضلات فهم التراث بمقايسة حداثية، تسمح بإدراج المعرفة اللغوية العربية القديمة في مجرى الأسئلة والإشكالات الراهنة.

وبما أنّ التراث اللغويّ عند العرب متشعبٌ فإنّنا آثرنا أنّ نمثل في هذه المكاتبة على التراث البلاغي، باعتبار أنّ المثاقفة كانت شعار الباحثين المتخصصين في مراجعاتهم النقدية، أو كما يسمها بعضهم بمشروع "القراءة"، التي سمحت بإنتاج خطاب عربيّ، يجمع في خصوصياته بين الفهم التراثيّ والتصور الحداثيّ. وكان لنا في هذا السياق وقفة مع الاتّجاه التحويلي، الذي طبق آراء وأفكار تشومسكي في معاودة قراءة التراث البلاغي، وهي الجهود التي نراها أنّها سانحة للمشاركة في التأسيس لما أضحى يسمى بـــ "اللسانيات العربية".

مراجعات محمد عبد المطلب للتراث البلاغي ومحاولته في وضع خطاب لساني حديث

تنطلق مراجعة محمد عبد المطلب للتراث البلاغي من تصوّر أساسه تبنيّ النظرية التوليدية التحويلية قصد إنتاج خطاب لساني عربيّ، قوامه التراث البلاغي. وتشكل هذا الوعي لدى محمد عبد المطلب في مدونته الموسومة بـ "البلاغة العربية، قراءة أخرى"، وهو العمل الذي يندرج في سياق مشروع تجديد البلاغة العربية، الذي دعا إليه أمين الخولي.

والحقّ أنّ هذه المدونة تمثل في رأينا تجربة محمد عبد المطلب وخلاصة آرائه في التعامل مع الدرس البلاغي بشموليته، ولو أنّ هدف الكتاب كان في حقيقة أمره إعادة تقويم التراث البلاغي، والنظر في الطعنات التي وجهت إليه من لدن الدراسين المحدثين إلاّ نهج الرجل في مزاوجة بين المادة البلاغية القديمة والمعرفة اللسانية الحديثة مكن من إنتاج خطاب يمكن أن نصنفه ضمن التيار الذي يدعو إلى تأسيس ما أصبح يسمى باللسانيات العربية.

والذي لاشكّ فيه أنّ ممارسة تدريس البلاغة في الجامعات المصرية من لدن صاحب هذا الخطاب دفع به إلى تبني التجديد أساسا في تقويم التراث، وهو الذي لاحظ أنّ هناك فصلا بين الأداة البلاغية والنقد، ورأى "أنّ هذه الأدوات تقدّم للناشئة في قوالب جافة، حتى تحولت إلى أداة تفسيرية عقيمة، لأنّ من يتعامل بها لم يدرك وظائفها الجمالية الصحيحة"[1]، ومن ثمّ خلص محمد عبد المطلب إلى أنّ تعليمية البلاغة العربية لم تكن بالطريقة الصائبة، والتعريف بالأداة لم يوجه بالمنهجية السليمة، ولم ير الطلاّب فيها" إلاّ في جانبها المشوّه، الذي يعمل على تمزيق النصّ، وبعثرة مكوناته إلى عناصره مبتورة لا تجمعها وحدة شعورية أو موضوعية"[2].

ورغم أنّ محمد عبد المطلب كان من أصحاب تجديد العلوم إلاّ أنّه دعا إلى فهم التراث لتحقيق تلك الملازمة مع الحداثة، عندما وجد أنّ هؤلاء المجددين أساءوا للتراث البلاغي من خلال الاكتفاء بنقل أفكار الغربيين دون فهم أو يقظة فكرية أو إلمام ما بتراثنا القديم الخالد في البلاغة والبيان والنقد. وهذه الرؤية لتصورات التجديد دفعته إلى الثورة ضدّ المنهج الذي قدّمه أحمد الشايب في تدريس البلاغة، وهو المنهج الذي ألقى بظلاله على دوائر التربية في الوطن العربي[3].

إنّ محاولة محمد عبد المطلب في تجديد البلاغة العربية جاءت لغاية الاستفادة من الأبحاث اللسانية في معالجة قضايا هذا العلم. وهذا النهج في رأينا يعتبر أمرا ملحا في وقتنا

(1) محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، قراءة أخرى، ص 1.

(2) المرجع نفسه، ص 1.

(3) ينظر، محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، ناشرون، المكتبة المصرية اللبنانية، ط1، 1994، ص 117.

الراهن، بحكم أنّ القراءة اللسانية تسمح بالبحث عن تفسير للنصوص القديمة ودراسة دلالتها العميقة. والحقّ أنّ هذا النوع من القراءة انطلق مع حمادي الصمود في كتابه: "التفكير البلاغي، أسسه وتطوره إلى القرن السادس"، الذي نشره عام 1981. وبعد ستة عشر سنة نشر محمد عبد المطلب كتابه، مستفيدا من التقدّم الحاصل في المعرفة اللسانية.

ينطلق التصوّر في تجديد البلاغة العربية عند محمد عبد المطلب من خلال الكشف عن البنية البلاغية وتحوّلاتها، وفق ما تنهجه نظرية تشومسكي التوليدية والتحويلية.

جاء الاهتمام بهذه النظرية من طرف الدارسين المحدثين العرب، بعد الذي أحدثته. وفي سنة 1957 ابتدأت ثورة جديدة في الدرس اللغوي حين أصدر تشومسكي كتابه الأول "البنى النحوية"، أو "البنى التركيبية"، ومنذ ذلك الحين تغيّر اتجاه علم اللغة من المنهج الوصفي المحض إلى منهج آخر جديد، مثّل ثورة حقيقية على حدّ وصف الباحثين؛ "لأنّه قوّض الدعائم التي يقوم عليها علم اللغة الحديث، وأقام بناءً آخر يختلف في أصوله لاختلاف نظرته إلى طبيعة اللغة"[1].

هذا المنهج يُعرف الآن بالمنهج التحويلي وصار تشومسكي فيه بسبب دراسة عالمية الفكر الإنساني أبرز شخصية في تاريخ اللغويات أو اللسانيات الحديثة والمعاصرة إلى اليوم[2].

لعل الدافع وراء تبني الأنموذج التحويلي في تجديد البلاغة عند محمد عبد المطلب هو بروز الأبحاث البلاغية التي اهتمّ أصحابها بالبحث عن أصول هذا المنهج في التراث البلاغي العربي، ومنها النتائج التي توصلت إليه دراسته الموسومة بـ"قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني"، إذ توجه فيها إلى منطلقات الحداثة الوافدة بغية استحضارها تاريخيا، واسترجع من جهة أخرى الموروث اللغوي بطريقة انتقائية، ترصد الظواهر في قمّة نضجها، إذ أدرك محمد عبد المطلب أنّ المنهج العقليّ سيطر على فكر عبد القاهر ثم تشومسكي، فقادهما إلى اعتماد النحو التقعيدي أساسا لإدراك القيمة الحقيقية للصيّاغة، واعتمادهما لمستويي الأداء في البناء

---

(1) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988، ص 109.

(2) مجيد الماشطة: شظايا لسانية، دار اليقظة الفكرية، دار السياب، سورية، ط1، 2008، ص 49.

السطحي، والبناء الداخلي، وأنّ القواعد اللغوية ترجع إلى العقل الداخلي والمنطق عند تشومسكي، كما ترجع إلى الكلام النفسي عند الجرجاني[1].

تكون هذه النتائج التي توصل إليها محمد عبد المطلب سببا في تعميم المنهج التحويلي على مستوى البلاغة السكاكية التي كانت الحقل الذي مارس فيه القراءة الاستنتاجية.

نجد من هذه الأبحاث أيضا، المقال الذي كتبه عبد الحكيم راضي والموسوم بـ البحث البلاغي عند العرب من وجهة النظر التحويلية" 1984؛ إذ وقف الباحث على نصوص بلاغية تفيد بحرص البلاغيين على البدء من البنية الأصلية للغة، ثمّ التدرج معها في مراقبة تحوّلها إلى بنيتها الظاهرة التي تمثل المستوى البليغ، ولإثبات جوهر هذه النظرية التحويلية في البلاغة العربية، استنطق الرضي نصوص السكاكي والزمخشري، وخلص إلى نتيجة مفادها "قيام البحث البلاغي على رصد ظواهر التحوّل في العبارة وذلك بالنظر إلى أصلها أو بنيتها الأساسية التي تحولت عنها"[2]، ومثل هذه الإشارات فتحت الباب أمام الباحثين لتطوير التفكير البلاغي القديم ومقارنته بالبحث اللساني الحديث.

يبدو التأثير بآراء تشومسكي واضحا في إنتاج الخطاب اللساني العربي عند محمد عبد المطلب، فبرزت ملامح أعطت للخطاب البلاغي خصوصيته اللسانية، وانطلق من فرضية مفادها أنّ لكلّ تركيب بلاغي أصل، يكون الوصول إلى معناه معتمدا على ما تقدّمه اللغة من إجراءات كلامية، التي تقاس باعتماد مجموعة من القواعد التحويلية[3]، ومن ثمّ كان انشغل الرجل بالخلفية الفكرية التي وجهت البلاغيين إلى رصد مباحثهم الثلاثة: البيان، والمعاني، والبديع.

---

(1) محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1995، ص 86.

(2) عبد الحكيم الرضي: البحث البلاغي عند العرب من وجهة نظر تحويلية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، 1984، ص 130- 142.

(3) محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، قراءة أخرى، ص 89.

يظهر التقليد بمقولات النظرية الغربية عند محمد عبد المطلب من خلال إيثاره بالاهتمام بالبنية العميقة، معتبرا إياها المفسر الأول لمجموعة البنى البلاغية، التي يكون فيها الخروج عن المواضعة في مباحث البيان، أو ما اتّصل منها بانتهاك النمط التركيبي في مباحث المعاني، أو ما اتّصل منها بالتكرار في النمط التحسيني[1].

والحقّ أنّ اهتمام محمد عبد المطلب بالبنية العميقة غيّر من تلك القواعد التي كان يعتمد عليها المحلل في الوصول إلى تفسير لجمالية التركيب البلاغيّ، ولم يعد في رأيه تلك الجهود التي كانت تتعامل مع الإبداع من الدائرة البلاغية إلاّ وقوفا على الجانب السطحيّ الملموس فيها، وهو ما يعرقل الوصول إلى تفسير حقيقيّ للكيفية المثلى التي يتم بها إنتاج البنى البلاغية.

هذه الدعوة جاءت بعد رفض تشومسكي فكرة الاهتمام بالمستوى السطحي في المنهج الوصفي، ورأى أنّ البحث اللغوي بهذه الطريقة يكاد يعامل الإنسان بوصفه آلة تتحرك بحسب قوانين تحددها مواقف معينة، ولم يكن على الباحث اللغويّ إلاّ أن يطبق إجراءات معينة لكشف السلوك الإنساني، وهو التوجه الذي رفضه تشومسكي جملة وتفصيلا[2]. وهذه فكرة محمد عبد المطلب في تصوره لتجديد الخطاب البلاغي.

ومن مقولات محمد عبد المطلب في خطابه أنّ مفهوم التحويل هو عبارة عن الإجراء الذي ينطلق من أصل افتراضي يمكن تطبيقه على كل تركيب منطوق بهدف إبداعي[3]، حيث استقى مفهومه من تشومسكي الذي يستعمل التحويل ليحدد به أصناف القواعد التحويلية التي تقوم بالعمل بعد التوصل إلى المكون الخاص "بنية العبارة"، وهو المكون الذي ينتج المكون الخاص.

وبناء على ذلك يذهب محمد عبد المطلب إلى أطروحة مفادها أنّ محاولة الوصول إلى تحقيق التفسير البلاغي هو الذي جعل السكاكي يقسم مفتاحه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول

(1) المرجع نفسه، ص 91.

(2) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص 111.

(3) محمد عبد المطلب: المرجع السابق، ص 93.

في علم الصرف، والقسم الثاني في علم النحو، والقسم الثالث في علمي المعاني والبيان، ثمّ أتمّ القسم الثالث بعلمي الحدّ والاستدلال[1]. وهذه الغاية يحقق بها الكيفية التي يتمّ بها الوصول إلى الأدبية التي تعتمد على الاحتراز عن الخطأ أوّلا، وتحصيل ذلك يتأتى بدون معرفة جهات التحصيل واستعمالها[2].

وهذا المنهج المطبق في استنطاق النصوص البلاغية القديمة المشتملة للعلوم الثلاثة مكن للرجل من الوصول إلى خلاصة مفادها أنّ البلاغيين "امتلكوا حسّا توليديّا صحيحا يتحركون فيه من المثال الواقع التنفيذيّ حركة منتظمة عن طريق الإجراءات الإبداعية التي تعمل على تعليق الصفات لغير ماهي له"[3]. وهذه النتائج المحققة في سبيل إعادة بعث البلاغة العربية مرة أخرى لكي تكون ملائمة للتطور الحاصل في المعرفة اللغوية أنتج خطابا يملك الخصوصية في الجمع بين التراث والحداثة، وهو ما نريد أن نتعرف على خصائصه في هذا البحث.

الخطاب العلمي في مراجعات محمد عبد المطلب:

ينضم محمد عبد المطلب في قراءته للمدونة البلاغية إلى ما يعرف بـ "لسانيات التراث" أو "الكتابة اللسانية القرائية" وهذه التسمية أطلقها مصطفى غلفان على الدراسات التي تقرأ التصورات اللغوية القديمة وتأولها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث[4]. ومن ثمّ فإنّ هذا الاتجاه يتعامل مع التراث باعتباره مُحاورا أو جزءا من الجهد الإنساني في

---

(1) نفسه، ص 95.

(2) المرجع نفسه، ص94.

(3) نفسه، ص 100.

(4) مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء سبسبة أطروحات جامعية، ص92، نقلا عن حافظ إسماعيلي العلوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص133.

معالجة معضلات الخطاب، ولذلك ينزع أصحابه نحو لغة مقولية تتعامل مع "القضايا" أو يقدمون التراث تقديما نقديا حتى وان انطوى على إعجاب ومحاباة أحيانا[1].

ويتمحور الخطاب البلاغي عند محمد عبد المطلب حول الرصيد البلاغي العربي القديم باختلاف مشاربه وتوجهاته، منتهجا في دراسته ما يصطلح عليه بالقراءة أو إعادة القراءة.

تكمن مسوّغات القراءة عند لسانيات التراث في الأخذ بمجموعات من المعطيات التي شجعت في ظهور هذا الاتّجاه، ونجملها فيما يلي[2]:

- السّبق التاريخيّ والحضاريّ للعرب في مجال الدراسات اللغوية.
- العامل الديني: كان له بالغ الأثر في توجيه اللغويين العرب، فقد اهتدوا إلى أدق تفاصيل اللسانيات، وهم يرسون قواعد اللغة العربية، ويضعون قوانينها من خلال العمل اللغوي الجاد.
- الأصول التراثية للسانيات: معنى ذلك أنّ تأسيس اللسانيات كان المنطلق فيه التراث الغربيّ، على نحو ارتداد تشومسكي إلى اللسانيات الديكارتية.

حاول محمد عبد المطلب من خلال الخطاب الذي قدّمه في كتابه "**البلاغة العربية، قراءة أخرى**" البرهنة على أصالة الفكر البلاغي عند العرب، وبناء المنوال البلاغي على مبدأ "التحويل" الذي اشتهرت به النظرية التوليدية والتحويلية.

ويمكن دراسة الخطاب العلمي في الكتابة البلاغية الحديثة وفق المقاييس الآتية التي حددها مصطفى غلفان في دراسته للسانيات العربية:

1- من حيث الموضوع:

يُبنى الخطاب البلاغي التراثي عند محمد عبد المطلب على شكلين من التفكير: اللغوي البلاغي، والتفكير اللساني الحديث، وسعيا إلى ذلك، ومحاولة للبحث عن التوفيق

(1) العمري، محمد: أسئلة البلاغة في النظرية والتاريخ والقراءة، ص 175.

(2) حافظ إسماعيلي العلوي: المرجع السابق، ص 132 وما بعدها.

بينهما، يعتمد عبد المطلب في كتابه على بعض القراءات المتنوعة، وأهمها "القراءة القطاعية" والتي يراها مصطفى غلفان بأنّها "تتمحور حول قطاع معيّن من التراث اللغوي العربي كأنّ يتناول المستوى النّحوي أو الصّرفي أو الدّلالي باعتبارها مستويات تحليل تشكل في حد ذاتها نظرية محددة المعالم تقوم على مبادئ منهجية خاصّة بها"[1]. وعليه فقد أراد محمد عبد المطلب في كتابه تقديم تصوّر جديد لقراءة المدونة البلاغية، عنى بالكشف عن البنية البلاغية وتحوّلاتها، فهو يتناول في هذه القراءة مستوى واحدا، وهو المستوى البلاغي، ومن ثمّة يمكن تصنيف عمله ضمن القراءة القطاعية. كما يمكن إدراج كتابه ضمن القراءة الشمولية، التي تمحورت حول التراث اللغوي العربي؛ إذ حاول في هذا الكتاب البحث عن تلك العلاقة التي تجمع بين الصرف والنحو والبلاغة والمنطق وأصول الفقه، فكانت نظرته شمولية، التي مهدت له بإبراز موقفه من البلاغة العربية.

2- من حيث المنهج:

يختلف منهج قراءة التراث البلاغي عند الدارسين، وفق منطلقات كلّ باحث، ويرى مصطفى غلفان "أنّ الكتابات المندرجة في إطار لسانيات التراث لا تقدّم أيّ تصوّر للمنهج المتّبع في القراءة، بل إنّ لكل باحث طريقته وأدواته التي يسير عليها في قراءاته للتراث اللغوي العربي القديم في ضوء اللسانيات الحديثة"[2].

تتمّ العملية القرائية عند محمد عبد المطلب على تقديم قراءة جديدة بمعطيات لسانية للنظرية البلاغية القديمة، حيث يتجه في كتابه إلى المحافظة على أصالة المصطلح البلاغي، الذي نشأ في المجتمع العربي، فيقدّم تحليلا لسانيا لمفهومه، وفق ما استقرّ في النظرية التوليدية والتحويلية في مرحلتها الأولى، أي مع ظهور كتاب "البني النحوية" لتشومسكي. وهذا الكتاب يعدّ الدستور الأول للنظرية التي جاء بها تشومسكي، وأحدثت هذه النظرية ثورة في الدراسة

(1) مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص 136.

(2) المرجع نفسه، ص 140.

اللغوية في أمريكا، وأوربا[(1)]، فهو- أي محمد عبد المطلب- يعالج الاستعارة على أنها بنية. والبنية في الفكر الفلسفي تستعمل من أجل تعيين كل مكون من ظواهر متضامنة، بحيث يكون كل عنصر فيها متعلقا بالعناصر الأخرى ولا يستطيع أن يكون ذا دلالة إلاّ في نطاق هذا الكل[(2)].

وعليه، فهو يهدف إلى البحث عن التقارب بين التفكير البلاغي عند العرب، ونظرية تشومسكي اللسانية، في محاولة لتجديد البلاغة العربية، انطلاقا من الحاجة إلى "معاودة النظر في مباحث البلاغة، جملة وتفصيلا، للإمساك بتصوّر شموليّ يجمع بين مفرداتها من ناحية، والكشف عن تفسير عميق لتحوّلاتها الظاهرة والعميقة من ناحية أخرى"[(3)]. وهو بذلك لا يقصد المؤلف من العملية القرائية للدرس البلاغي أن يشارك في الهجوم على البلاغة العربية، وإنّما هدفه أن يوضح "كيف أنّ الإساءة إليها جاءت من أقرب النّاس لها، أساءوا إليها مرتين، مرة عندما أخذوها في عجلة من القراءة الأولى، ومرة عندما أعادوا طرحها مشوّهة عن وعي أو بغير وعي"[(4)].

يكون التفكير اللساني الحديث قد فرض سلطته على الباحثين العرب، وهو ما كان سببا في إعادة قراءة التراث البلاغي مرة أخرى عند محمد عبد المطلب، يقول فيما بيانه: "واللافت أنّ ازدياد العناية بالبلاغة كان بمنبهات طارئة، نتيجة لاتّصالنا بالتيارات النقدية الوافدة، وكأنّنا نحتاج إلى من ينبهنا – دائما- إلى الإفادة من تراثنا"[(5)]، والهدف من ذلك البحث عن شرعية الدرس البلاغي عند العرب.

---

(1) نعوم تشومسكي: البنى النحوية، ترجمة يؤيل يوسف عزيز ومراجعة مجيد الماشطة، منشورات عيوان، الدار البيضاء، ط2، 1987 (مقدمة المترجم).

(2) عمر مهيبل: البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 21.

(3) محمد عبد المطلب: المرجع السابق، ص 1.

(4) المرجع نفسه، ص 2.

(5) نفسه، ص7.

منهج المؤلف واضح الأبعاد والمنطلقات، إذ تراه يقول: "وما علينا إلا أن نعيد اكتشاف الدروب القديمة التي هجرها الباحثون بدعوى التحجر والجمود"[1]، مدافعا في ذلك عن البلاغة العربية، وكاشفا عن بعض المفارقات التي تستهدف البلاغة القديمة بهدم إجراءاتها في تحليل الإبداع وتذوقه. فهو بذلك يؤكد على شرعية الخطاب البلاغي القديم، الذي لا تزال أدواته صالحة في تطبيق المناهج النقدية الحديثة في النّص الأدبي.

تظهر دقّة المنهج الذي تبناه عبد المطلب في كتابه، من خلال معالجة موضوعات علم البلاغة وفق ما تصورته المدرسة البلاغية القديمة ليستخلص الآراء اللسانية التي تحتويها، ويبيّن معالم التفكير اللساني التراثي فيها. إذ تراه في الكتاب ينطلق من التعريف الذي استوت صورته في مدرسة السكاكي البلاغية، ثمّ يعقّب بالشرح والتحليل وفق ما توفّره النظرية التوليدية التحويلية من أدوات التحليل والتفسير.

ونشير إلى أنّ محمد عبد المطلب لم يقارن تفصيليا بين تفكير القدامى ورؤية المحدثين، ولم يكن هذا هدفه في الكتاب، حيث سعى لإعادة تفسير الدروب التي رأى بعض البلاغيين المحدثين أنّها تشكل جمود البلاغة العربية، محاولا الوصول إلى القول بأنّ هذا الجمود الذي نعتت به البلاغة يوافق ما وصلت إليه الأبحاث اللسانية الحديثة، في شيئه القليل أو الكثير، وأنّ هدفه الأسمى في ذلك إعادة "شرعية الدرس البلاغي" عند العرب، يقول فيما بيانه: "يمكن أن نتقدم لقراءة بلاغتنا القديمة قراءة جديدة تستوعبها أولا لتعيد إنتاجها في صياغة حداثية، قد لا تتوافق مع المقولات التراثية شكلا، لكنّها تعبر عن مضمونها تعبيرا صحيحا"[2].

---

(1) نفسه، ص 7.

(2) نفسه، ص 18.

3- من حيث الهدف:

يقسّم مصطفى غلفان القراءة التراثية باعتبار هدفها المنشود إلى ثلاث قراءات أساسية، وهي[1]:

- قراءة تحاول تأسيس مكانة للفكر اللغوي العربي في إطار الفكر اللغوي العام، وسمّاها قراءة تفاعلية.
- قراءة تنوّه بالتراث اللغوي العربي وتضعه فوق اللسانيات الحديثة، وسمّاها قراءة تمجيدية.
- قراءة هدفها تخليص النحو العربي من كل ما تعلّق به من شوائب كالتجريد والتعليل والحذف والعامل والنقد،... وسمّاها قراءة إصلاحية.

القارئ للإنتاج الذي قدّمه محمد عبد المطلب في كتابه"البلاغة العربية، قراءة أخرى" يجد أنّ عمله يمكن تصنيفه ضمن القراءة التفاعلية، التي تسعى إلى إبراز الجهد البلاغي العربي وارتقائه بالتفكير العلمي الحديث، وهو القائل: "أنّ معظم الجهد البلاغي القديم جهد معاصر بكلّ المقاييس، وأنّ اتهام السكاكي ومدرسته بتعقيد البلاغة اتهام ظالم"[2]. والحقّ إنّ محمدا عبد المطلب أراد رفع اللبس عن البلاغة القديمة، ورأى أنّها لم تفقد صلاحيتها في التعامل مع الواقع الإبداعي، وما أداره البلاغيون حول مصطلحي "الفصاحة والبلاغة"، ما زالت موادّ هذين المصطلحين ممثّلة لأدوات تحليليّة قابلة للتعامل مع الخطاب الأدبي الحديث بكل مستوياته.

ومحمد عبد المطلب في موقفه من التراث البلاغي لم يكن متعصبا بالدرجة التي تضع هذا التراث في تمام الكمال والحال، بل إنّ قراءته كانت علمية، ولعل ما يدل على ذلك أنّه رفض الصورة التي تمّ بها تقديم علم البديع. الذي لم يكن الهدف فيه تسليط الضوء على وظيفته داخل النّص الأدبي، ويرى أنّ التعامل مع هذا العلم كان فطريّا دون وعيّ بأبعاده

(1) مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، ص 137-139.

(2) محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، ص 14.



الوظيفيّة. ومن ثمّ فإنّ قراءة المدونة البلاغية القديمة عنده لم تهدف إلى تمجيد هذا التراث، ووضعه فوق المعرفة الإنسانية، تعصّبا له، وإنّما التزم الموضوعية العلمية التي تقرّ بالحقائق، وتنير الدروب التي تحتاج إلى جهود البلاغيين المحدثين.

4- وضعية القارئ في خطاب محمد عبد المطلب:

حاول محمد عبد المطلب قبل تقديم كتابه، أنّ يكوّن قارئا ملمّا بالثقافة اللسانية، حيث نشر كتابه: "**قضايا الحداثة بين عبد القاهر وتشومسكي**"، وآخر سمّاه "**البلاغة والأسلوبية**" إلى جانب كتب أخرى تحاول أن تقرأ المدونة العربية في جزئياتها. وهو بذلك ينمّ عن تفكير سديد النظرة، الهدف منه تكوين قارئ عربي يلمّ بالنظريات والمناهج الحداثية، التي فرضت نفسها في الساحة العلمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

يبيّن نهج محمد عبد المطلب بأنّ الرجل اتّبع في عمله اللساني عموما منهجا يقوم على تقديم الحديث ثم العودة إلى القديم في صورته العامة، وهدفه في ذلك حتى تصبح "عملية القراءة التراثية بعدها أحادية التركيز بالنسبة له، أي أنّه لن يكون مطالبا بدراسة وتحليل التراث واللسانيات الحديثة معا، ولكن سينصب تركيزه على قراءة التراث، باعتباره قارئا ممتلكا لمفاتيح القراءة اللسانية الحديثة"[1].

يغري المؤلف القارئ العربيّ للعودة إلى التراث البلاغي، والأخذ به، وينبهه على ذلك لأهميته ومعالجته لقضايا التفكير الحديث، فتراه يثمّن عمل عبد القاهر الجرجاني في كتابيه"دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"؛ إذ يقول: "ومن الممكن أن ندعيّ بأن الرجل قدّم نظرية مكتملة بكل أسسها الفكرية وإجراءاتها التطبيقية، دون أن نشعر لحظة بانفصاله عن النّص أو تعاليه عليه"[2].

(1) هبة خياري: خصائص الخطاب اللساني (أعمال ميشال زكريا نموذجا)، منشورات زين، بيروت، ط1، 2011، ص 224.

(2) محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، ص 97.

يوجه محمد عبد المطلب القارئ العربيّ، ويحذّره من الانقطاع عن القديم، ويدعوه إلى عدم التعصّب لهذا التراث، وضرورة الانفتاح على اللسانيات الحديثة، إذ يحرص على الإفادة من الوافد الجديد، ويثمن الجهود التي حاولت أن تفيد من جهد تشومسكي في البحث اللغوي، للكشف عن تحولات البنية البلاغية. ومثل هذا التوجيه ينمّ عن وعي عبد المطلب بمشكلة 'الحداثة'، التي كانت من أكثر التيارات تأثيرا في المثقف العربي.

5- بنية الخطاب التراثي عند محمد عبد المطلب

نهدف من خلال هذا الموضوع الوقوف عند البنية التي تشكل فيها الخطاب اللغوي التراثي عند محمد عبد المطلب في قراءته الجديدة، التي تدرس طبيعة العنوان، والمقدمة، وخصوصية الكتابة التي طرحها الرجل للقارئ العربي المتخصص.

أ- العنوان:

حمل كتاب محمد عبد المطلب عنوان: **'البلاغة العربية، قراءة أخرى'**. وهو عنوان يختزل محتوى هذا الكتاب الذي قدّمه صاحبه في سبيل تقديم تصوره لتجديد البلاغة العربية. والعناوين في حقيقة أمرها لا ترد خالية من خلفية ثقافية ترتبط بوظائف معينة[1].

لعل ما يغري القارئ للاطلاع على كتاب محمد عبد المطلب، العنوان الفرعي **'قراءة أخرى'**، حيث إنّ القارئ العربي ألف عناوين 'البلاغة العربية'، أو أنّه واكب ظهور مصطلحات بديلة عن المصطلح العربي، مثل 'الأسلوب'، و'فن القول'، لكنّ إضافة العنوان الفرعي تدفع القارئ للإطلاع على الكتاب ومعرفة جديده. وهو اختيار ذكيّ يقدّم تصوره من الوهلة الأولى بأنّه كتاب تختلف مقولاته عن الكتب البلاغية التي سادت زمنا سواء في مرحلة الشروح والحواشي، أو مرحلة تيسير البلاغة في العصر الحديث، أو تلك التي ادّعى أصحابها أنّها قدّمت صورة جديدة للبلاغة القديمة.

عنوان كتاب عبد المطلب لا يختلف كثيرا عن العناوين التي اتخذت 'القراءة' مشروعا لها في التعامل مع التراث البلاغي، ونخص بالذكر، كتاب حمّادي صمّود: **'التفكير البلاغي**

---

(1) حافظ إسماعيلي العلوي: اللسانيات في الثقافة العربية، ص 135.

عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)**، وكتاب محمد العمري: **البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها**. بل وصل الأمر إلى الاستفهام عن الكيفية المثلى التي يتم بها قراءة التراث البلاغي، مثلما نجد ذلك في كتاب محمد بركات أبو علي: **كيف نقرأ تراثنا البلاغي**، الذي حاول فيه بيان أوجه القراءة، واختلاف منطلقاتها، وأسباب معاودة قراءة التراث البلاغي.

العنوان الرئيسي في كتاب محمد عبد المطلب يحمل غاية تعليمية، فالرجل تعامل مع التراث البلاغي في الصورة التي استوى عليها في المدرسة السكاكية. وإضافة **العنوان الفرعي** إلى هذا الكتاب يوضح بأنّ الرجل يعتمد على قراءة غير مألوفة في مصنفات المدرسة السكاكية. والمتأمل في هذا الكتاب يرى أنّ عبد المطلب اعتمد على قراءة ثانية تعتمد على مقولات النظرية التوليدية والتحويلية، التي تكلمنا عنها في المنهج الذي تبناه الرجل في تجديد البلاغة العربية.

تعتقد هبة خياري أنّه كلما كان الموضوع عامًّا، يتمّ استخدام العنوان الرئيس، وكلّما مضى الموضوع في التخصّص زادت الحاجة إلى استخدام العنوان الفرعي[1]. والملاحظ في هذا العنوان الفرعي المضاف إلى العنوان الرئيس أنّ القراءة بوصفها آلية في التعامل مع التراث لم يتم الاتّفاق في منطلقها، والكيفية التي تكون بها، واعتقد أنّ هذا المشكل مازال مطروحا إلى اليوم، إذ تزيد الاستفسارات حول الكيفية المثلى التي يتمّ بها قراءة هذا الموروث البلاغي.

ب- المقدمة:

تعد المقدمة في أيّ تأليف بوابة الكتاب، وبها يقتنع القارئ، ويأخذ انطباعا حوله، إما بالولوج في استكمال القراءة، أو تركها، والمؤلف في ذلك يمارس نوعا من الإغراء، والاهتمام بها في حقيقة أمره ضروري لكسب ودّ القارئ، واقتناعه بفحوى العنوان الذي يحمله الكتاب.

---

(1) هبة خياري: خصائص الخطاب اللساني، ص 130.

في اعتقادي أنّ المقدّمة في المؤلفات حقل لممارسة الحوار النقدي مع القارئ من أجل أن يثير فيه جملة من الاستفهامات التي لا يجد حلاً لها إلاّ بمتابعة القراءة في فصول المؤلف، ومن ثمّ فإنّ الخطاب المقدّماتي يفصح عن الغاية.

اهتمام محمد عبد المطلب بالمقدمة دفعه لأنّ تكون فصلا في مستهل الكتاب،وحاول من خلالها إغراء القارئ العربي بتبني موقفه من الدرس البلاغي، الذي تعرض في عصره، وقبله، لانتقادات كثيرة، ومعالجة جملة من القضايا الأساسية التي طبعت الدراسات البلاغية في العصر الحديث والمعاصر.

المتأمل في طبيعة المقدمة التي جعلها عبد المطلب فاتحة كتابه، يدرك أنّ الرجل حاول من خلال ذلك أن يُذهب عن القارئ العربي مقولة بعض الدارسين من أنّ البلاغة علم جاف، ولم تعد قادرة على متابعة التطوّر الذي شهدته المعرفة اللغوية، بظهور تيارات نقدية حداثية، يقول فيما بيانه: "معظم الجهد البلاغي القديم جهد معاصر بكلّ المقاييس، وأنّ اتهام السّكاكي ومدرسته بتعقيد البلاغة، اتّهام ظالم"[1]. ومن ثمّ فالمقدمة في الكتاب عالجت جملة من الأفكار المتقاربة التي حاولت تثمين الجهد البلاغي القديم، خاصة في مرحلته السكاكية.

جـ- الطرح العام:

نحاول في هذا العنوان دراسة الطّرح العام للخطاب اللساني التراثي عند محمد عبد المطلب على شكل النصوص المقدّمة، من خلال تسليط الضوء على طريقة تقسيم المواضيع الأساسية إلى أفكار جزئية، والحديث عن الوسائل التبسيطية التي اعتمدها في تقديم مادته، وتحقيق أهدافه، للوصول إلى إقناع القارئ العربي بجدوى التصوّر الذي يقدّمه في سبيل تقديم صياغة جديدة للبلاغة العربية وفق النظرية التوليدية التحويلية.

---

(1) محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، ص 14.

1- الموضوع الرئيس:

كتاب محمد عبد المطلب "البلاغة العربية، قراءة أخرى" كما رأينا هو كتاب يندرج ضمن سياق المحاولات التي قدّمها الدارسون المحدثون في سبيل قراءة التراث البلاغي مرة أخرى بالاعتماد على اللسانيات الحديثة، ومنها على وجه الخصوص نظرية تشومسكي.

الدافع إلى تحقيق هذه الغاية، دعا محمد عبد المطلب إلى تقسيم مادة كتابه إلى ثمانية فصول، وفق أفكار متسلسلة، مترابطة ترابطا منطقيا، انطلق فيها ببيان موقفه من البلاغة، ثم حاول أن يبحث جسور التواصل بينها وبين اللسانيات، ليحاول في الفصل الرابع والخامس أن يؤكد الاتجاه التحويلي وأسلوبيته في تجديد البلاغة، فيما عالج في الثلاثة الأخيرة قضايا علم المعاني والبيان والبديع، والكيفية التي يقترحها في تحليل التراكيب البلاغية.

2- الموضوع الجزئي:

المطلع على كتاب محمد عبد المطلب يجد أنّ فصوله تتكون من مجموعة مقالات، يكمّل اللاحق السابق، ويعتبر السابق مقدمة للاحق. ويتضح ذلك في فصول هذا الكتاب، ففي الفصل الثاني الذي عنونه الرجل "مدخل إلى البلاغة"، وفي الفصل الثالث جاء تحت اسم "المدخل بين التراث والحداثة"، والواضح أنّ بين الفصلين علاقة حميمية، يمهد فيها الفصل الأول للثاني. وبعد أن يعرف القارئ العربي الشروط التي وضعها البلاغيون قديما لتحقيق الفصاحة والبلاغة، ناقش هذه الشروط في الفصل الثالث من خلال تجلياتها في الخطاب الإبداعي الحداثي[1]. ولو أنّنا في ذلك نحاول إبراز طريقة وضع النصوص في موضوعات جزئية، إلا أنّنا قدمنا بذلك لتأكيد أهمية هذه الخطة في إبراز الأفكار البلاغية التي أراد عبد المطلب أن يبلغها إلى المتلقي.

نأخذ على سبيل المثال لتوضيح حضور الموضوع الجزئي في الخطاب اللساني التراثي عند محمد عبد المطلب مادة الفصل الثالث، التي جاء تحت عنوان: "المدخل بين

---

(1) المرجع نفسه، ص 78.



التراث والحداثة". وناقش الرجل موضوعه بشكل جزئي، وتقسيمه إلى خمس مقالات، جاءت أفكارها الجزئية على النحو التالي[1]:

- شطر البحث البلاغي إلى الدوائر الثلاثة والوعي بشموليتها في التعامل مع النص الأدبي.
- شروط فصاحة الكلمة.
- مواصفات الدال الفصيح (عدم مخالفة القياس)
- شروط فصاحة التركيب.
- المواصفات الصوتية لفصاحة التركيب.

د- الوسائل التبسيطية المساعدة:

الخطاب العلمي في مدونة هذا البحث ينزاح إلى الجانب التعليمي، وكأنّ محمد عبد المطلب يحاول أن يوجه القارئ العربي، ويخلق فيه التأثير، وذلك من خلال الاعتماد على بعض الوسائل التبسيطية التي يرتكز عليها في توصيل أفكاره، سواء من حيث موقفه من البلاغة العربية، أو جدوى الوقوف على البنية العميقة في تحليل التراكيب البلاغية.

نقف في ذلك عند طبيعة الوسائل التبسيطية التي استعملها الكاتب في مؤلفه، من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود:

1- تحليل العنوان الرئيس إلى عناوين فرعية:

يبتعد محمد عبد المطلب عن الاسترسال في الحديث عن العنوان الرئيسي، إذ تراه في هذا المؤلف يعتمد على العناوين الفرعية من أجل توضيح فكرته جيّدا للقارئ، بغية تحقيق الفهم والإفهام.

محمد عبد المطلب عندما يتحدث عن موضوع "بنية التشبيه"، فهو لا يتعامل مع هذه البنية في شموليتها، بل يلجأ إلى العناوين الفرعية لتوضيح فكرته بشأن أهمية التحولات التي

---

(1) نفسه، ص 73-88.

تنتاب هذه البنية في صورها المختلفة، ويستقرئ حضور وغياب طرف من أطراف تكوين البناء التشبيهي، وتعامل مع الموضوع الرئيسي بالشكل التالي[1]:

- تشبيه مكتمل الأطراف.
- حذف الوجه والأداة.
- حذف وجه الشبه فقط.
- حذف المشبّه فقط.
- حذف المشبه به فقط.
- حذف جميع الأطراف ماعدا الأداة.

الحقيقة أنّ هذه الطريقة ألفناها في المؤلفات الأولى التي انتهجت طريقة التسيير لتقريب المفاهيم البلاغية للقارئ العربي، ولو أنّ تميّز عبد المطلب راجع إلى التبسيط حتى في العنوان الفرعي الواحد، وغايته إفهام المتلقي برؤية الرجل في موضوعات الدرس البلاغي.

2- الانتقال من العام إلى الخاص:

التأمل في طبيعة المنهج الذي يعتمد عليه محمد عبد المطلب في فرض أفكاره على القارئ ينطلق من خصوصية يتميز بها، فهو لا يلج الموضوع بشكل جزئي مباشرة، إذ يعتمد على طريقة الانتقال من العام إلى الخاص.

عندما تحدث عن الطبيعة التحويلية في تحليل التراكيب البلاغية، تحدث عن الموضوع بشكل عام، ولم يخصص فنّا على آخر، لينتقل في الفصول الثلاثة الأخيرة من الكتاب إلى تطبيق المنهج التحويلي على هذه الفنون، وفق تصنيفاتها المعهودة منذ السكاكي، من خلال تقسيم البلاغة إلى العلوم الثلاثة، المعاني، والبيان، والبديع.، وهو بذلك في هذه الطريقة يحاول أن يؤكد على أهمية الإدراك الكلي لموضوع المدونة، قبل التفصيل في الإدراك الجزئي.

---

(1) نفسه، ص 153 -156.

3- التمهيد بتقديم الملخصات:

التمهيد بتقديم الملخصات خاصية تميّز بها الخطاب العلمي عند عبد المطلب، من خلال تسبيق الموضوع المعالج بتلخيص له، إذ تراه في الفصل الذي سمّاه "بنية التحوّل"، وهو قبل أن يتحدث عن أنّ الدرس البلاغي قد انطلق من مفهوم "تحويلي" دقيق، تجده يتحدث عن تشومسكي وجهوده في دراسة اللغة، وعلاقة منهجه بالتراث اللغوي عند العرب، ويقول مثلا: "وصاحب النظريّة قد صرّح بأنّه قبل أن يبدأ دراسة اللسانيات العامّة كان مشغولا ببعض الأبحاث التي تدور حول اللسانيات السامية"[1].

4- استخدام الحروف:

الملاحظ في طبيعة الكتابة التي يوجهها عبد المطلب إلى القارئ، تحويل المفاهيم العلمية إلى أشكال تتضمن حروفا، بغية تبسيط وتوضيح رؤيته حول قضايا البلاغة العربية. ومثلا فهو يحوّل رؤيته حول تفكير البلاغيين للبناء التشبيهي إلى الشكل التالي[2]:

أ مثل ب في جـ بهدف د

مثل هذه الكتابة بلغة الرياضيات تساعد القارئ في فهم وظيفة أداة التشبيه في البلاغة العربية. واعتمد على هذا الشكل في شرح تعريف العلوي للتشبيه بغية تبسيط مفاهيم الكتابة التراثية. ولعل استعمال الرموز واحد من وسائل عدة تحقق "الاقتصاد" في الخطاب العلمي، إذ كلما كانت هذه الرموز مضبوطة معبرة عن تحليلنا للواقع من دون إطناب أو غموض كانت أكثر استحسانا"[3].

(1) نفسه، ص 89.

(2) نفسه، ص 137.

(3) الشريف بوشحدان: واقع الخطاب العلمي في التعليم الجامعي، الخطاب اللساني نموذجا، مجلة اللغة العربية، العدد 06، الجزائر، 2002، ص 270.

5- التلخيصات:

القارئ لكتاب محمد عبد المطلب يدرك خصوصية خطابه البلاغي ويجد أنّ الرجل يعتمد في بعض الأحيان على التلخيصات التي يراها وسيلة هامة لإيصال أفكاره في قراءة المدونة البلاغية القديمة، ومنها تلخيصه لمفهوم حسية طرفي التشبيه، على النحو التالي[1]:

- منطقة المبصرات: خدّ فاطمة كهذا الورد
- منطقة المسموعات: سمعت كلاما مثل طلقات المدفع
- منطقة المشمومات: رائحة ليلى كرائحة هذا المسك
- منطقة المذوقات: شربت ماء كالعسل
- منطقة الملموسات: جلد الفتاة كالحرير

هذا التلخيص في رأينا يساعد المتعلّم في إدراك الموضوع بشكل عام، يسهل تقبّله، وعدم نسيانه، إذ جاء بعد الاستفاضة في الحديث عن الحسيّة التي تخلقها الصورة التشبيهية، بناء على طبيعة طرفيها، المشبه والمشبه به.

يبدو أنّ الرجل كان واعيا بأهمية هذه التقنية في توصيل الفهم للقارئ، إذ اعتمد عليها في كثير من مواضع الكتاب، بل والأبعد من ذلك وبعد حديثه عن التحوّلات التي تطرأ على بنية التشبيه، تراه يلخص لها بالكتابة، إذ يقول مثلا: "وتتخلص تحوّلات عناصر التشبيه رأسيا وأفقيا على النّحو التالي". ونأخذ مثالا للتوضيح تتجسد فيه تقنية التلخيص في حديثه عن تحوّلات الطرف الأول، وهو المشبه، الذي جاء على الشكل التالي[2]:

(1) محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، ص 137.

(2) نفسه، ص 175.



راسيا	أفقيا
أ- محسوس	1 – أ – مفرد
أ – عقلي	2 – أ – متعدّد
أ – خيالي	3 – أ- مركّب
أ – وجدانيّ	5 – أ- حاضر
أ – معنى	6 – أ- غائب
أ – صورة	
أ – يؤدي وظيفة (ب)	

6- إجراء المقارنات:

الواضح في خطاب محمد عبد المطلب أنّه يلجأ لتوضيحه أفكاره بخصوص منطقة عمل علوم البلاغة، إلى استخدام تقنية إجراء المقارنات. وهو في توضيحه لعمل البلاغي يعمل على إجراء مقارنة بين اللغة الإبداعية واللغة الحيوانية، وهذه ميزة رأينا في عدة خطابات تهتم بالتأسيس للسانيات العربية. ويتضح وجه هذا الأسلوب أكثر في الحديث عن قضايا علم المعاني، إذ لجأ المؤلف من أجل توضيح منطقة عمل هذ العلم في الأسلوب الإبداعي، إلى الحديث عن الكلام المألوف.

من النصوص التي تدعّم وجود هذه التقنية في خطابه:قوله عن الكلام المألوف، بأنّه "يتميّز بشفافية عالية تسمح للمتلقّي باختراقها إلى مردودها الخارجي مباشرة، لأنّه جاهزٌ بصفة دائمة، وحاضر في المخزون الذّهني". وعن الكلام الأدبي، يقول: "أما لُغَةُ الخطاب الأدبي فإنّها تتميّز بكثافة شديدة، لا تسمح للمتلقّي بهذا الاختراق السريع، وإنّما تتطلّب منه أن يتوقف إزاءها"[1].

---

(1) نفسه، ص 204.

مثل هذه التقنية في رأينا تسمح بتحقيق المعرفة من خلال الاعتماد على طريقة المقارنة، التي توضّح جزئيات الموضوع المعالج، ومن ثمّ تساعد في تحقيق الفهم عند القارئ، وتجعله يعرف جيّدا ماهية علم المعاني.

7- استخدام المخطّطات:

يدعم محمد عبد المطلب الشروحات التي يقدّمها إزاء معالجته لقضايا البلاغة في علومها الثلاثة بالاعتماد على وضع مخططات تلخّص موقفه منها، مثلما فعل في حديثه عن التحوّلات التي تصيب المسند إليه، وبعد أن قال: "ومن الواضح أنّ البلاغيين قد تعاملوا مع ظاهرتي (الغياب والحضور) المتّصلة بالمسند إليه بوصفه الدّالّ الرّئيس الذي تتحرّك منه الدّلالة لتنتشر بين السياق"[1]، لخّص مفهومه بوضع مخطط يشرح طريقة تعامل البلاغيين مع ظاهرتي الغياب والحضور..

8- ضرب الأمثلة التوضيحية:

لجأ عبد المطلب محمد إلى ضرب الأمثلة التوضيحية، بحكم أنّ القارئ وجد نفسه أمام معرفة بلاغية جديدة بلغة لسانية، لم يألفها في تراثه العربي.

ويتضح ذلك في قوله: " فعندما أقول: (قائم) في جواب (كيف زيد؟)أجد داخل عدة دوائر على صعيد واحد. الدائرة الأولى: صوتية مستقلة (..) الدائرة الثانية: دائرة النبر العفويّ الذي يعلن الدخول في منطقة الحوارية. (..) الدائرة الثالثة: وهي تعتمد على الوعي الإرادي في بثّ انطباع محدّد بأهمية المسؤول عنه عند المتكلم"[2]. نخلص من هذه القراءة التحليلية والتي تركز عملها حول الكشف عن طبيعة الخطاب العلمي عند محمد عبد المطلب،

---

(1) نفسه، ص 204.

(2) نفس المرجع، ص 223.

أنّه كتب المقولات البلاغية القديمة بلغة لسانية، فكان خطابه بلاغيا لسانيا، حمل ثلاثة أبعاد، وهي[1]:

1- البعد الحجاجي، الذي قدّم فيه الحجّة على تأكيد أقواله، خاصة ما تعلّق منها بأنّ التفكير البلاغي انطلق منه مفهوم تحويلي لم يذكره البلاغيون بمصطلحه الحديث لكنّه كان وراء القراءة الثانية لأقوالهم. ويذهب محمد العمري إلى أنّ البعد الحجاجي مهمّ في الخطاب، بحكم أهميته في جعل الحوار الذي ينشئه المؤلف مع القارئ بنّاء.

2- البعد البيدغوجي: ورأيناه في تلك الخططات التي اعتمدها محمد عبد المطلب في توصيل قراءته الحداثية إلى القارئ العربي، وهو وصف يستعمل عادة عندما تكون قدرة المؤلف كبيرة في حديثه عن قضايا العلم، حيث يتم استخدام تلك الخطاطات والدوائر من أجل التسهيل وطي الصفحة.

3- البعد التأويلي: الذي كانت ميّزة واضحة من أجل مدارسة المنطقة التي وجدها سابقوه مستعصية في البحث عن تأسيس لغويّ للبلاغة العربية، تأسيس يجعل من القواعد البلاغية ذات صبغة صورية ذهنية، وفق ما تقوله النظرية التوليدية التحويلية.

والخطاب العلمي في حقيقة أمره يقتضي الوضوح، ويعني الابتعاد عن الغموض والإبهام بتوظيف لغة دقيقة واضحة لا تقبل الالتباس والإيحاء، ومن هنا يكون التركيز أولا على اللغة العلمية التي تميل إلى الدّقة وتتميز بمعجم خال من الإيحاء والتراكم، محدّد الدلالة غير قابل للاشتراك والترادف، وتراكيبه غير مكررة ولا تعيد نفسها[2]، ولا شك أنّ هذه اللغة العلمية ما لحظنا خصائصها في كتاب محمد عبد المطلوب الذي كان كتابا بلاغيا ولسانيا.

---

(1) محمد العمري: أسئلة البلاغة في النظرية والتاريخ والقراءة، ص 258.

(2) يوسف منصر: الخطاب العلمي (مرتكزاته وخصائصه)، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، العدد 06، الجزائر، 2000، ص 52.

نقد المنجز:

إنّ المتأمل في المنجز الذي قدّمه محمد عبد المطلب في سياق خلق نظرية لسانية عربية تهتم بالتحليل البلاغي للتراكيب الإبداعية وفق ما تقرّ به النظرية التوليدية التحويلية يطرح تساؤلا مفاده: هل مقولات تشومسكي بخصوص أهمية البنية العميقة في تحديد الدلالة بقيت ثابتة أم أنّها تعرضت إلى التغيير والتبديل؟.

الحقيقة العلمية التي يفيد بها المتابع لهذه النظرية اللسانية يجد أنّها تعرضت إلى تعديلات كثيرة، وأنّ تشومسكي أحداث تغيّرا على هيكل نظرية المعيار بافتراض جديد مؤداه أنّ البنية السطحية هي الأخرى تؤدي دورا في التأويل الدلالي[1].

وهذا التأمل يخلص إلى نتيجة مفادها أنّ التقليد بما تقدمه النظرية الغربية لا يخدم البتة الدراسات التي تصبو خدمة التراث البلاغي، وتراه جهدا حداثيا، اللهم أنّ التصور المطروح في منجز عبد المطلب يتطلب تعديل نتائجه هو الآخر لمحاكاة نظرية تشومسكي. ونعتقد أنّ هذا الإجراء لا يخدم علوم العربية، التي تبقى نتوسل إلى أدوات غربية لفهم مقولاتها.

منجز محمد عبد المطلب يصدق عليه قول حافظ اسماعيلي العلوي: "رغم سعي لسانيات التراث الحثيث إلى إقامة مماثلة شاملة بين اللغويات واللسانيات، فإنّ هذه المماثلة تبقى جزئية لصعوبة الإلمام بكلّ مجالات البحث اللغويّ من جهة، ومجالات البحث اللساني من جهة ثانية"[2].

وإذا كان النموذج الذي اعتمد عليه محمد عبد المطلب في سبيل تقديم قراءة لسانية للتراث البلاغي هو من المرحلة الأولى لنظرية تشومسكي – نموذج البنى التركيبية- فإنّ لا يصلح للتبني؛ باعتباره منجز للتجريب، ومن مرحلة متقدمة من عمر هذه النظرية، وهو ما حذّر منه حمّادي صمّود في قوله: "ويقيننا أنّ في ما خلّف الجرجانيّ خطرات لسانية لا يحترز من تبنيها اللسانيون المعاصرون إلاّ أنّنا نحذر من تأويلها بالاعتماد على نموذج معيّن ولاسيما

(1) مصفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص 158 وما بعدها.

(2) حافظ إسماعيلي العلوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 145.



إذا كان هذا النموذج لم يتخطّ عند أصحابه مرحلة البحث والتجريب شأن علم الدلالة التوليدي"[1].

يبدو أنّ تبني النظرية التوليدية التحويلية في تحليل التراكيب البلاغية من لدن صاحب هذا التصوّر التجديدي هو في حقيقة أمره محاولة لكي تكون البلاغة العربية نظرية للفهم، على شاكلة مفهوم البلاغة عند الغربيين، التي لم تعد تتعاطى على أنّها درس تعليمي، وإنّما هي على حدّ تعبير أوليفي ريبول فكر تأويلي كبير، لا يستهدف الإنتاج، بل نظرية للفهم[2].

عمل محمد عبد المطلب على البحث عن بعد أكبر من أن تكون عليه الفنون البلاغية شكلا بلاغيا يعمل على إضفاء الجمالية، بل كان سعيه أكبر من ذلك عندما ربط هذه الفنون بما يسمّى بـ"البنية"، وأضحى المصطلح البلاغي القديم عنده مسندا إلى هذه اللفظة. والبنية في النحو التوليدي بنيتان: عميقة وسطحية، ومواصفاتها أنّها بنية تجريدية صورية[3].

الملاحظ أنّ محمد عبد المطلب نظر إلى المصطلح البلاغي العربي على أنّه مادة معرفيّة قابلة للتجدّد ومستعدة للعطاء، كما أنّ اللغة العربية كذلك، ولذلك اعتبر "المصطلح من حيث هو بنية معرفية (خام)، أو المصطلح من حيث هو إمكان، لا المصطلح من حيث هو ممارسة قيل كذا قرن من سنين"[4]؛ لأنّ المصطلح البلاغي القديم في علومه الثلاثة المعروفة من استعارة وتشبيه وكناية، أو جناس، أو تضاد، إلى غير ذلك مما تنتهي إليه المصطلحات البلاغية، ما هو إلاّ وسيلة، وهو بنفسه لا يعني البلاغة القديمة، بل لا بدّ من إبراز قيمته وفائدته[5].

---

(1) حمّادي صمّود: التفكير البلاغي عند العرب، ص 455.

(2) أوليفي ريبول: طبيعة البلاغة ووظيفتها، ترجمة الغروس المبارك، مجلة نوافذ، النادي الأدبي الثقافي بجده، العدد 16، 2001، ص 77.

(3) مرتاض عبد الجليل: البنية اللسانية في رسالة الضّب للبشير الإبراهيمي، دار هومة، الجزائر، ط1، 2014، ص 16.

(4) عباس أمير: العمل الأدبي من المعنى إلى الشكل: (مدخل معرفي إسلامي)، دار الفكر، دمشق، ط1، 2005، ص 20.

(5) محمد بركات حمدي أبو علي: بلاغتنا اليوم بين الوظيفية والجمالية، دار وائل، الأردن، ط1، 2004، ص 15.

وإذا كانت البلاغة نظرية للفهم فإنّ محمد عبد المطلب حاول أن يظهر الجانب اللغوي في تراكيبها من خلال الوقوف على تلك الانزياحات التي تصيب البنية البلاغية بوصفها بنية مجردة ذات طبيعة صورية. والبلاغة لا تتعلق بشيء قدر تعلقها باللغة، ولا تتعلق الأخيرة بشيء قدر تعلقها بالفكر، ومن ثمّ يصبح تعلق البلاغة بالإنسان، وتكون البلاغة قضية إنسانية كبيرة بحكم أنّها درس في جدل النفس[1].

لكنّ الذي لا يستقيم- في رأينا - مع تصوّر محمد عبد المطلب هو اقتصاره على الأدبية في الدراسة البلاغية، في حين أنّ الأنموذج البلاغي أنموذج معرفي، وأنّ النظرية البلاغية نظرية معرفية، وأنّ الأنموذج والنظرية مدخلان لقراءة الحياة، ثم لقراءة الكون، لا قراءة المنجز الإبداعي حصرا. وهو ما أراد أن يؤسس له مشروع محمد العمري فيما يعرف بمشروع "البلاغة العامة"[2].

يكون محمد عبد المطلب بهذا التصوّر الذي قدّمه قد خالف قول عبد القادر الفاسي الفهري، وأبطل زعمه القائل: "من الخطأ الاعتقاد بأنّ الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة إلى الفكر النحوي العربي القديم، لقد بيّنا في عدّة مناسبات أنّ هذا التصوّر خاطئ، وأنّ الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيّ امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحيان"[3].

والحقّ أنّ محمد عبد المطلب استطاع أن يكشف عن هذه المفاهيم التراثية البلاغية، وأن يصل إلى أنّها لا تختلف عن التصوّر الذي وضعه تشومسكي، بل وجد بعضها يفوق ما قاله صاحب هذه النظرية اللسانية. وأعتقد أنّه بهذه المحاولة التي أتى بها محمد عبد المطلب يتأكد لنا ضرورة ارتباط التجديد بالمنطلقات القديمة، الأمر الذي يستلزم منا الانتباه إلى خصوصيات البلاغة العربية (الإيجابيات والسلبيات). ولا يكفي تمثّل المناهج الغربية الحديثة في خطواتنا الطامحة إلى تجديد الدرس البلاغي العربي.

---

(1) عباس أمير: المرجع السابق، ص 16.

(2) محمد العمري: المرجع السابق، ص 246.

(3) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص 60.

نفهم انطلاقا مما تمّ معالجته في هذا المقام أنّ مشروع تجديد البلاغة العربية لا يرتبط إطلاقا بالبحث عن شرعية للتراث أو الحداثة بقدر ما يرتبط التجديد بطبيعة التراث وخصوصيته القادرة على تطويره وتجديده وفق المعطيات المعرفية المستمرة مع العصر. وإذا كان البلاغيون القدماء قد اشتغلوا على إبداع زمنهم، وفق الأجناس الأدبية التي صنعها المبدعون، فإنّ الأجناس الأدبية التي خلق المبدع في العصر الحديث والمعاصر تتطلب بلاغة تمتلك الأدوات لتقويمها ونقدها، وهي بلاغة تنطلق من الأدوات القديمة، لكنّها مطوعة لروح هذا الإبداع الجديد.

وبناء على ذلك يمكن أن تكون البلاغة مدخلا في التأسيس للسانيات العربية، باعتبار أنّ المنجزات التي حاولت مقاربتها وصلت إلى نتائج تفيد بحداثة الجهد البلاغي القديم، وأنّ هذا التأسيس ينبغي أن يتوفر على خطاب علميّ يتماشى مع مقتضيات الحياة العصرية كما رأينا خصوصيته مع مراجعات محمد عبد المطلب للتراث البلاغي.

مستويات التحليل اللساني في نظرية النحو الوظيفي عند أحمد المتوكّل

أ.ياسر أغا

باحث من الجزائر

ديباجة:

حقّقت اللّسانيات إنجازات نظريّة وإبستيمولوجيّة مهمّة، سواءً على مستوى المنهج والرّؤية، أو على مستوى تقنيات وإجراءات التّحليل، وبفضل هذا الإنجاز العلمي تحوّلت إلى نموذج تمثيلي تتطلّع العلوم الإنسانية الأخرى إلى الاحتذاء به[(1)]، وهذا ما أبانَ عنه الفيلسوف الإناسي "كلود ليفي ستروس"، حينَ نشرَ مُصنّفه "الإناسة البنيويّة" سنة 1958[(2)]، مُشيراً إلى أنّ اللّسانيات بفضل توجّهها العلميّ ستصبح جسراً تعبره كلّ العلوم الإنسانيّة الأخرى[(3)]، وبفضل المقاربة الإبستيمولوجيّة الّتي تهتمّ بصورة المعرفة اللّسانية بُغيَةَ تقويمها مِن جهة أسسها ومبادئها المصرّح بها، أو المسكوت عنها، أصبح للّغة دور مركزيّ أنتجَ وعياً متزايداً بالدّور الّذي تلعبه[(4)] وذلك لتميّزها بالقَيْدَيْنِ؛ الأنطولوجي والإبستيمولوجي، تبعاً لهذا الجهاز المفهومي عرف البحث اللّساني تحوّلات نوعيّة كانت نتيجة الاهتمام بهذه الآلة المسؤولة عن التمظهرات اللّغوية، ولهذا يعدّ "السّؤال عن الكيفيّة الّتي استطاع بها الإنسان أن يطوّع جهازه اللّغوي ليجعله جهازاً مَرِناً نحو وظائف متعدّدة، سؤالاً إبستيمولوجياً

(1) إستراتيجيّة التأويل مِن النصيّة إلى التفكيكيّة، محمد بوعزة، منشورات الاختلاف، ط1، 2011، ص:13.

(2) مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدّي،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت-لبنان، ط1،2010، ص:10.

(3) يُنظر: أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، منشورات الاختلاف، ط1، 2009، ص:39.

(4) يُنظر، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي، محمد املاخ منشورات الاختلاف،ط1، 2009. ص:26.

بالأساس"[1] ومِن هُنا كانت ضرورة بناء نماذج لسانيّة لرصد مُختلف الظواهر اللّغوية، إضافةً إلى رصد بعض المفاهيم والتصوّرات وكيفيّة بنائها ذِهنياً وعلاقة المقولات النّحويّة بها، ونجد مِن ضمن هذه النّماذج اللّسانية "نظريّة النّحو الوظيفي" الّتي ظهرت في الثلث الأخير مِن القرن الماضي، الّتي أرسى دعائمها اللّساني الهولندي "سيمون ديك"، وتمّت صياغتها ونقلها إلى العالم العربي بفضل جهود اللّساني المغربي "أحمد المتوكّل"، حيث اعتمدها مشروعاً له في تقديم بعض المقترحات لوصف العربية، وقد ظهر ذلك في نماذجه الّتي استحدثها كنحو الطّبقات القالبي، والنّموذج الموسّع، حيث حاولَ مِن خلاله إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم، على مستوى مِن العمق وفق منهج مقارباتي، في سبيل عقد حوارٍ معرفيّ يمدّ جسورَ التواصل بين مُدَوّنتين مختلفتين، مُضيفاً تفسيراً لعديدٍ مِنَ قضايا اللّغة العربيّة منظوراً إليها مِن وجهةٍ وظيفيّة، ومقترحاً في الأخير نموذجاً اصطلحَ عليه بـ"الخطاب الموسّط" كنموذج إجرائي، يُمكن تسخير آلياته في مجالاتٍ عديدة، كالترجمة وتحليل النّصوص، وتعليم اللّغات.

الكلمات المفتاحية:

المستوى- التحليل اللساني- نظرية النحو الوظيفي.

أوّلاً: نظرية[2] النّحو الوظيفي: المبادئ المنهجية والأُسس النّظرية

إنّ الـمُتتبّع للتّحوّلات اللّسانية الكُبرىٰ، سيلاحِظُ أنّ هُناك تراكُمات معرفيّة عبر الزّمن، تشكّلت مِن افْتراضاتٍ أنطُولوجيّة[3] "وجودية" سعت لتقديم أجوِبةٍ عن سؤالٍ

(1) ينظر، المرجع نفسه، ص: 27.

(2) في ضوء هذا المصطلح "نظرية" الّذي يعدّ مِن إحدى ركائز الجهاز العلمي الواصف، يرى عبد الرّحمن الحاج صالح: أنّ العلم الجديد لا يفرض نفسه إلاّ إذا ظهر العديدُ مِن الاختصاصيّينَ فيه، واشتهروا بتآليفَ ذاتُ القيمة الكبيرة فينتفع المثقّفون عندئذٍ بما جاءَ فيها، ولا يحصل ذلكَ إلاّ إذا جاءَ هؤلاء بأدلّة، أو حجج مقنعة لتماسكها حِدّتها. يُنظر: أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات ص:84.

(3) يعودُ مصطلح [ontology] إلى اللّغة الإغريقية، وهو اسمٌ يطلق على نظرية الوجود، ويعرّفه أرسطو: "بأنّه علم ماهية الأشياء" حيث يسعى أساساً إلى تقديم أجوبة على نمطين مِن الأسئلة حسب تصوّر هايْدغر: ماهو الوجود وممّ يتكوّن؟ وسؤاله عن الكينوني أو الأنطيقي: ما هو الموجود ؟، يُنظر: فلسفة اللغة، سليفان أورو/ جاك ديشان/ جمال كولوغلي/، ترجمة بسام بركة، مراجعة: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة والعلوم،بيروت-لبنان، ط1، 2012 ص: 207.

السّيرورة اللّغوية، في طرحها لإشكال "اللّوغوس"[1] الّذي سعى هُوَ الآخرُ كمفهومٍ تقليديٍّ، إلى التّنقيبِ عن أحد مفاهيم الأنْشِطة التّميزيّة الـمَنُوطةِ إليْها آليةُ التّواصل البشري لتقديمِ وصْفٍ يكْفُل التّمثيل لمفهومِ الوظيفةِ، باعتِبارها نسقاً اعتِباطِيّاً وديناميّةً سوسيو لسانيّة تُطرح باستِمرار على الدّور الّذي تلعبه السّمات اللّغوية؛ كونها قيمةً مِن النّظامِ اللّساني التّواصلي من حيث وظيفتها، وذلك بُغْيَةَ فهم اللّغة الإنسانيّة ولعلّ مِن أبرز هذه التّحولاّت اللّسانية الكبْرى، نَجِدُ النّظريات اللّسانية الوظيفية، الّتي بدأت تنمو وتُجدّد أطروحاتها منذ الاستقبال الفرنكوفوني لكتاب دروس في اللّسانيات العامة" أي: بداية البنيوية مع سوسير"[2]، وقد عُدّت هذه النّظريات الوظيفيّة مِن حيث هي مجموعة رؤى؛ نمطٌ وتفكير يسعى إلى رصد العلاقة الجدليّة بين اللّغة وعلاقتها بالعالم الخارجي مِن حيث هو أيضاً أنظمة تساهم في تفسير الدّوال الخارجية وذلك إزاء

بحثها عن العلاقات الـمنظّمة لها، والقوانين المتحكّمة فيها.

صياغة النّظرية[3] عند أحمد المتوكّل:

انتقلت نظريّة النّحو الوظيفي مِن مسقط رأسها "جامعة أمستردام" إلى أقطار أخرى بفضل اغتنائها النّظري،الّذي انطلقَ مِن فكرة إنّ مقاربة خصائص العبارات اللّغوية، باعتبار وظائفها الدّلالية والتركيبيّة، وبعض المفاهيم التّداولية كالقوّة الإنجازية وغيْرها تتحقّق على أساس المقولات الشّجرية كالمركب الاسمي، والمركب الفعلي الّذي لا وُرودَ له إلاّ في بعض اللّغات، ويظهر ذلك مِن خلالِ مقاربة البِنْيات التّحتية للعبارة اللّغوية، حيثُ تحقّق مجموعاتها القاعديّة في بِنْيات وظيفيّة سطحيّة مُركّبة، يتمّ تطبيقها على لغاتٍ متباينة النّمط،

---

(1) نقصد به في الاستعمال: علاقة اللّغة بالفكر.

(2) يُنظر، النّظريات اللّسانية الكبرى مِن النّحو المقارن إلى التّرائيّة، ص:139.

(3) ينطلق بعض الباحثينَ أثناء قراءاتهم لمشروع احمد المتوكل الوظيفي، بإطلاق مصطلح [البرنامجْ الوظيفي] في مرحلة الصّياغة الأوّلية، وهذا خطأ معرفيّ، لأنّ مفهوم البرنامجَ في النّسق اللساني يختلف مدلوله مع مفهوم النّظرية، كونهُ تصميم تجريدي تتوقّف مهامه عند معالجة قضايا محدودة في إطار مخصّص؛ يُمثّل له في نظرية النّحو التوليدي التّحويلي بالبرنامج الأدنوي، ونحن نعلم أنّه ما يكون وظيفياً لا يقبل أن يكون توليدياً تحويلياً.

لتنتقل هذه المقاربة العِلاقية في مستواها الثاني إلى نظرية وظيفيّة قائمة الذّات[1]، وكانَ انتقالُ نظريّة النّحو الوظيفي إلى العالم العربي وفي المغرب خصوصاً، بفضل الصّياغة اللّسانية لهذا المنحى الوظيفي الّتي قامَ بها أحمد المتوكّل في السّنوات الأولى مِن الثّمانينات، فلم يكُن نقل النّظرية نقلاً مجرّداً وإنّما كانَ نقلاً مرَّ بمراحِل متدرّجة[2]:

1- مرحلة الاستِنْبات: حيث أخذت نظرية النّحو الوظيفي حين نُقِلت إلى المغرب، مكانها بيْنَ الاتجاهات اللّسانية الّتي كانت سائدة آنذاك، وعلى رأسِها الاتجاهُ البِنْيوي والاتّجاه التّوليدي التّحويلي، إضافةً إلى الدّرس اللّغوي العربي القديم نحوِه وبلاغته.

2- مرحلة التّأصيلْ: حيث تمّ ربط نظرية النّحو الوظيفي بالفكر اللّغوي القديم في ضوْء مقاربةٍ على أساس أنّ الفِكر اللّغوي القديم تاريخٌ يُرجع إليه في سبيل تأصيل ما اكتسب مِن هذه المعارف ومرجع نستطيعُ مِن خلالِه تقديمَ حُجّة تسوقُ لنا الدّعم، أثناء تحليل ظواهر نحوية أو بلاغية،و مصدراً كذلك في عدّه مرحلة يتمّ توظيفها لاستِثمار بعض المفاهيم كلّما دعت الضّرورة إلى ذلك.

3- مرحلة الإسْهامِ والتّطوير: حيث شرع اللّسانيون الوظيفيّون المغاربة تحديداً في الإسهام في تطويرِ نظرية النّحو الوظيفي نفسها، فابتدَع المتوكّل نموذج لحو الطّبقات القالبي، ثمّ أضافَ نموذج نحو الخطاب الوظيفي المُوَسّع، بالإضافة إلى إسهاماتِ عددٍ مِن الباحثِين الآخرين في إضافة مكوّنات إلى نماذج مِن النّظرية، كما فعل البوشيخي حينما أضافَ المكوّن التخيلي إلى مكوّنات نموذج مستعملي اللّغة الطبيعيّة، في إطارِ الدّفاع عن أطروحة أنّ الملكة الإبداعية مَلَكَةٌ مِن ملكات القدرة التّواصليّة العامّة الّتي يتمّ تفعيلها درجاتٍ متفاوتة بيْن مستعملي اللّغة الطّبيعية[3]، وتسنّى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محلّه في البحث اللّساني المغْربي إلى جانب مكوّناته الأخرى، وقد تمّ ذلك عن أربع طُرقٍ رئيسة؛ هي التدريس، والبحث الأكاديمي والنّشر وعقد ندوات دوْليّة

(1) يُنظَرْ، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، ص: 45،46.

(2) يُنظَرْ، نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص:15.

(3) نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص:15.

داخلَ المغرب نفسه[1].

وقد حاول المتوكّل مِن خلال تأسيسِه لنحوٍ وظيفي للّغة العربية أنْ يُحرِزَ هدفيْن اثنين وهما:

1- إغناء لسانيات اللّغة العربية، وذلك بتقديمِ أوصافٍ وظيفيّة لظواهر يعدّها وفق تصوّره مركزيّة، بالنّسبة لِدَلاليات وتركيبيات وتداوليّات هذه اللّغة.

2- كذا تطعيمِ النّحو الوظيفي كلّما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيمَ يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك[2].

مفهوم نظريّة النّحو الوظيفي:

نظرية النّحو الوظيفي "هي نظرية لسانية تعدّ اللّغة وسيلةً للتّواصل الاجتماعي، أي نسقاً رمزياً يؤدّي مجموعةً مِن الوظائف أهمّها وظيفة التّواصل، وهي نظريةٌ للتركيب والدّلالة منظوراً إليهما مِن وجهة نظر تداوليّة تسعى إلى وصفِ وتفسير خصائص الخِطاب، باعتبار بُعديه المقالي والمقامي"[3]، ويميّز أحمد المتوكّل بيْنَ تيّاريْنِ "تيّارٌ صوري" يقف في مقاربته للّغات الطّبيعية عِنْدَ بِنيتها ولا يكادُ يتعدّاها، و"تيّارٌ وظيفي" يسعى إلى وصف بِنية اللّغات الطّبيعية عبرَ ربطها بما تؤدّيه هذه اللّغات مِن وظائف داخل المجتمعات البشريّة، وهذا التمييز بيْن التّياريْن تيارٌ صوري وآخر وظيفي له مِن الوضوح والورود إبستيمولوجيا تجعله مِن أنسب التّنميطات للدّرس اللّساني الحديث[4]، وهنا تكمُن مهامُ اللّساني المشتغل بهذا النّموذج الوظيفي حيث يسعى إلى بناء نسقيْن مِن القواعِد؛ نسق القواعد التّداولية والمقصود به الجوانب الوظيفيّة الّتي تحكمُ التّفاعل الكلامي باعتبارِه نشاطاً تعاوُنياً مُبَنْيَناً، إضافةً إلى الجوانِب الصّورية وهو نسق القواعد الدّلالية والتّركيبية والصّوتية الّتي تحكم العبارة اللّغوية

---

(1) أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، ص: 46.

(2) ينظر، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ؛ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التّلقي وإشكالاته،حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الحديث، لبنان، ط1، 2009، ص: 348.

(3) نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص:146.

(4) المرجع السابق، ص: 19.



المستعملة بصفتها أدوات لذلك النّشاط[1]؛ لأنّه "مِن المعلوم أنّ التنظير في اللّسانيات كما غيرها مِن العلوم يستلزم عدم التوقّف عند مستوى الرّصد، والوصف المحض للوقائع موضوع الدّرس ومجاوزته إلى مستوى أعلى، مستوى تفسير هذه الوقائع"[2].

المبادئ العامّة لنظرية النّحو الوظيفي:

ترتكزُ المقاربة الوظيفيّة شأنها شأنُ كلّ نظرية لسانيّة على مبادئ أساسيّة تشكّل مرتكزاً للبحث وقد تمّت صياغة المبادئ العامّة الّتي تقومُ عليها نظرية النّحو الوظيفي في عشرة مبادئ يمكن لنا أن نُجملَ هذه المبادئ العشرة والرّكائز الّتي قامَت عليها نظرية النّحو الوظيفي، فيما يلي:

1- مقاربة اللّغة تقوم على أساس أنّها **أداةٌ للتّواصل** داخل المجتمعات البشرية
2- وظيفة اللّغة الأساس هي **وظيفة التّواصل** تتفرّع عنها وظائف أخرى"تعبيرية إقناعية...الخ".
3- **القدرة** الّتي يكتسبها مستعمل اللّغة الطبيعية **قدرة تواصلية عامة** تشمل كل المعارف اللّغوية والخطابية وغيرها، الّتي تمكنه مِن إنتاج أي خطاب وفهمه وتحويله، إمّا ترجمةً أو تفسيراً، أو شرحاً أو تأويلاً
4- **تحكم الوظيفة بِنيَة اللّغة** عامة وبنية ما يمكن أن ينتج داخلها مِن أنماط خطابية سواء في التّزامن أو في التّطور[3].

النّماذِج التّاسيسيّة لنظرية النّحو الوظيفي:

شهدت نظريّة النّحو الوظيفي على ما يُشبِه مبدأ "النّشوء، والارتِقاء" عدداً مِنَ النّماذِج المتعاقِبة شكّلت تطوّراً ملحوظاً في جهازِها الواصِف، الّذي قامَ على مجموعَةٍ مِن الأطروحات الإجرائيّة الّتي استفاذت هي الأخرى، مِنَ الوصْفِ والتّفسيرِ الكافِيَيْنِ مِن خلالِ

---

(1) ينظر: اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،ص:346.
(2) المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم.الأصول والامتداد، ص:53.
(3) نظرية النّحو الوظيفي؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص:19.

عرضِها لمكوّناتِ كلّ نموذجٍ، فالجِهازُ الواصِف في نظريّة النّحو الوظيفي مرَّ مِن حيثُ بِناؤه وصياغته بِمراحِلَ أفرزت عدداً مِنَ النّماذِج مِن أهمّها "النّموذج النّواة والنّموذج المِعيار، ونموذج نحو الطّبقات القالبي، ونموذج نحو الخِطاب الوظيفي المُوَسَّع"[1].

2-1: النّموذج النّواة، سيمون دك [SIMON DIC]1978 :

عرضَ اللّساني الهولندي "سيمون ديك" أوّل نماذِج نظرية النّحو الوظيفي في كتابه [FUNCTIONAL GRAMMAR]، وكانَ لبِنَةً أولى في صِياغة النّماذِج الّتي تَلَتْه على أساسِ ما توصّلت إليه نظرية النّحو الوظيفي، في سعيها نحو إحراز الكِفايات التّداولية والنّمطيّة والنّفسية[2].

مكوّنات هذا النّموذج الأوّلي، حسبَ ترتيبها في آلية الاشتِغال، أربعة مكوّنات: خزينة، قواعِد إسناد الوظائف، قواعد التعبير، القواعِد الصّوتيّة[3].

[أ]: الخزينةُ شقّان اثنان: **معجم** يؤوي المفردات والأصول، **وقواعِد تكوينٍ** تضطلع باشتقاق المفردات الفروع، كأفعال الانعكاس، وأفعال المطاوعة، والمصادِر وأسماء الفاعلين وغيرِها مِنَ المفردات الأصول، [ب]: تشكّل البِنْيَةُ التّحتيّة حملاً تُحدّد فيه كلّ الخصائص الدلالية المؤشر لها، في شكلِ مخصّصات وسِمات "جهية، وزمنية" ووظائف دلالية، ويُنقل الحمل إلى بنية وظيفيّة تامّة التّحديد عَن طريق إسناد وظيفتي الفاعِل والمفعول، ثمّ إسناد الوظيفتيْن التداوُليتين: "المحور والبؤرة"[4]، أمّا فيمَ يخصّ الشّق الأوّل "المعجم" ؛فإنّ للمتكلّم – السّامع قدرة معجميّة تتكون مِن صِنفَيْنِ اثنين مِنَ المعارف: معرفة مجموعة مِنَ المفردات يتعلّمها تعلّماً قبل استعمالها ومعرفة نسق مِن قواعد الاشتقاق، تمكّنه مِن تكوينِ مفرداتٍ جديدة لم يسبق له أن سمِعها أو استعملها، انطلاقاً مِنَ المفردات الأصول المتعلّمة، أمّا فيمَ يخصّ الشّق الثّاني "قواعد التكوين" فإنّ المفردات المشتقة تُكوَّن عن طريق نسق مِن القواعِد

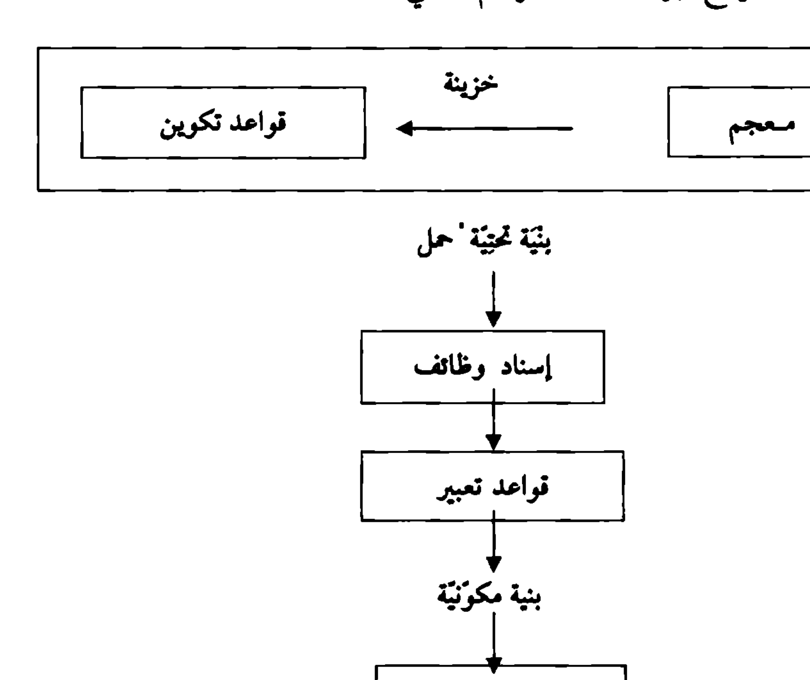
(1) يُنظر، نظرية النّحو الوظيفي؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص:20.

(2) المرجِع نفسه، ص:20.

(3) المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم الأصول والامتداد، ص:71.

(4) يُنظر، المصدر نفسه، ص:72.

المنتجة تزامُنِياً[1] [ج]: تتحدّد البِنْيَةُ الوظيفيّة، دخْلاً لِقواعِد التّعبير، وهي مجموعة القواعِد المسؤولة عن تحديد الخصائص الصرفيّة والتركيبيّة الرّتبيّة، والتطريزية النبرية والتنغيمية على أساسِ ما يُورَدُ في البِنْيَة الوظيفة، [د]: يأخذ خرج قواعِد التّعبير شكل بِنْيَة مكوّنيّة، تُنْقَلُ بواسِطَة القواعِد الصّوتية إلى تأويل صوتي للعبارة اللّغوية، ويُمْكِنُ توضيح اشتقاق العبارة اللّغوية في هذا النّموذج، بواسطة هذا الرّسم التّالي[2]:



(1) يُنظر:اللّسانيات الوظيفية ؛ مدخل نظري، ص:140،141.

(2) يُنظر، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم.الأصول والامتداد، ص:72،73.

2-2: النّموذج المعيار، سيمون دك، 1989.:

يتصدّر "نموذج مستعملي اللّغة الطبيعيّة" أهمّ ما أتى به النّموذج المعيار، ويُقصد به: "المنتج للخطاب والمتلقّي للخطاب، والمؤوّل له"[1]، وحسب اقتراح "سيمون دِك" يتكوّن هذا النّموذج مِن خمسَة قوالِب: القالب النّحوي، والقالب المنطقي، والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي، والقالب الإدراكي، وهذه القوالب تضطلِعُ بوصف المَلَكاتِ الخمس، ذلك أنّها تقومُ برصد ملكات القدرة التّواصلية، كما تبقى في الآن نفسهِ قائمة القوالب مفتوحَةً، بحيث يمكِنُ إضافة ملكات أخرى إذا ثبتَ ورود إضافتها، كما هُوَ الشّأن بالنّسبة للملكة الشّعرية[2]، والقالب التداولي الّذي اقترحه "كوفيت-1998". وطوّره المتوكّل 1999-2001. حيث ارتأى أن يتفرّد التّداوُل بقالبٍ مستقل، بعْدَ أن كانَ يُشكّلُ جُزْءًا مِن القالب النّحوي، ويُفترض في كلّ قالَبٍ مِن هذه القوالِب أن يتضمّن بدوْرِه قوالِبَ فرعيّة ؛ فالقالب المنطقيّ مثلاً يتضمّن خمسة قوالب فرعية هي: قالب الحدود، وقالب الحمول، وقالب القضايا، والقالب الإنجازي وقد اقترحَ المتوكّل إضافةً إلى قالبٍ فرعيّ آخر سمّاه "القالب النّصي" يتكفّل برصد الاستدلالات المنطقيّة القائمة بيْنَ معلومات تنتمي إلى قطع مختلفة في نفس النّص، وفي السّياق ذاتِه افترض المتوكّل أنّ القالبَ الاجتماعي يتضمّن ثلاثة قوالب فرعية: قالب العناصر الاجتماعية –الثّقافية الكليّة، وقالب العناصر الاجتماعيّة– الثّقافية العامّة/ الخاصة، وقالب العناصر الاجتماعية. ويسري هذا على سائر القوالب الأخرى إذ إنها قابلة لنفس التفريع[3] ونتبيّن هذا النّموذج مِن خلالِ المخطط الآتي[4]:

---

(1) نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص:22.

(2) يُنظر، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، ص: 30،31.

(3) يُنظر، التعجّب في اللّغة العربيّة مِن الفكر اللّغوي القديم إلى النّحو الوظيفي، ص: 153،144.

(4) نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج والمفاهيم،بتصرّف، ص:22.

نموذج مستعملي اللغة

القالب المعرفي

القالب المنطقي

القالب النحوي

القالب الاجتماعي

القالب الإدراكي

قوالب فرعية:
قالب العناصر الاجتماعية – الثقافية الكلية،
وقالب العناصر الاجتماعية – الثقافية العامة/
الخاصة، وقالب العناصر الاجتماعية.

قوالب فرعية:
قالب الحدود/
قالب المحمول/
قالب القضايا /

2-3: نموذج نحو الطّبقات القالبي، أحمد المتوكّل، 2003:

يُعدّ هذا النّموذج أوّل إسهامٍ عربيّ لنموذج كامل، عرضهُ المتوكّل سعياً مِنه نحو إحراز الكفاية النّمطيّة، أسماهُ "نحو الطّبقات القالبي" اقترحَ فيه بِنْيَة الخِطاب النّموذجيّة الّتي تتكوّن ملامِحُها مِن ثلاثةِ مُستوياتٍ:

2-3-1 مستوى بلاغي: حيث يُعدّ "محطّ التمثيلَ لخصائِص خِطابيّة أساسيّة كالمركز الإشاري، الّذي يُحدّد المتخاطبينَ، وما يقومُ بيْنهما مِنْ علاقات، وزمان ومكان التخاطب، والنّمط الّذي ينتمي إليْهِ الخطاب، والأسلوب المتخذ فيه"[1].

(1) يُنظر، الوظيفيّة بيْنَ الكليّة والنمطيّة، ص:29.



2-3-2 مستوى علاقي: يتضمّن طبقة الاسترعاء[1]، وطبقة الإنجاز[2]، وطبقة الوجه[3]. حيث يُعدّ "مجال تحديد علاقة المتكلّم بالمخاطب مِن ناحية، وعلاقته بفحوى خطابه مِن ناحية ثانية، ويُعَدّ هذا المستوى محطّ لرصد السّمات التّداوليّة الإنجازيّة، والوجهية، كما يُحدّد الوظائف التداوليّة المحورية والبؤرية"[4].

3-3-2 مستوى دلالي: يرتكز على الطّبقات الثلاث وهي الطّبقة التأطيرية الّتي تُعدّ " محطّ التمثيل للسّمات الزمكانية، الكمية والتعدّدية تتنوع بِمُقتضى طبيعة تحققها [معجم/ صرف/ تركيب] بين مخصصات ولوحِق"[5] والطّبقة التسويرية الدّالة على العدد أو الكمّ، الّتي تَرِدُ في شكل مخصّصات"[6]، والطّبقة الوصفية الّتي تَصِفُ المحالَ عليه مِن حيث جِنْسُه والسّمات الذاتيّة الّتي تميّزه عن ذواتٍ أخرى، مِن حيثُ الحالة أو الوضع أو اللّون، أو غيرِ ذلك[7].

الشّكل الآتي يُوضّح المستويات الثّلاثة، وما تحتويهِ مِن طبقات[8].

---

(1) طبقة استرعائية: محط التمثيل للسمات الّتي تقوم بدور لفت انتباه المخاطب إلى المتكلّم الّذي ينوي إمّا الشّروع في مخاطبته أو الاستمرار فيها أو إنهائها. [ميليطان:99]

(2) طبقة الإنجاز: طبقة من طبقات البنية التحتية المكوّنة للجملة، تتكوّن من طبقة القضيّة كنواة والمخصص الإنجازي حمولة الجملة الإنجازية واللواحق الإنجازية. [ميليطان: 98]

(3) طبقة الوجه: محط تمثيل للسّمات الوَجهية.، [ميليطان:101].

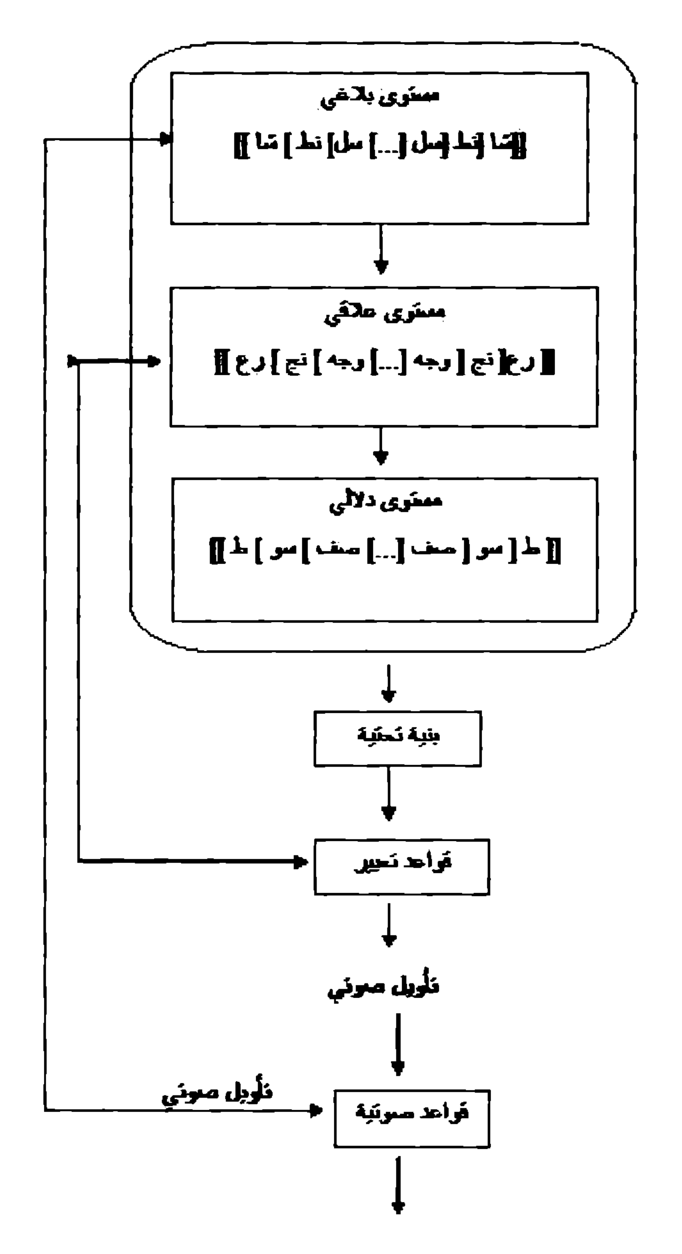
(4) المرجع نفسه، ص:137.

(5) المرجعُ نفسه، ص:99.

(6) المرجعُ نفسه، ص:99.

(7) المرجعُ نفسه، بتصرّف ص:101.

(8) المرجع نفسه، ص:23.



تؤشّر السّمات الإشارية [شا] للمتخاطبينَ وزمان ومكان التّخاطب، في حين تؤشّر السّمات النّمطية [نط]، والأسلوبية [سل] إلى صِنْف الخطاب "حديث، سرد، نص حِجاجي، أو فني..." وأسلوبه" رسمي/ غير رسمي، مهذب/ غير مهذّب..." وتؤوي الطّبقات [رع]

و[نج] و[وَجه] السّمات الاسترعائية الّتي تتحقّق بواسطة أدواتٍ كأدوات النّداء والسّمات الإنجازية الحرفية مِنها والمستلزمة إخبار، سؤال أمر، وعد، وعيد، والسّمات الوجهية الّتي تؤشّر لموقف المتكلّم مِنْ فحوى خطابه "شك يقين، انفعال، تعجّب، مدح/ ذم...أمّا طبقات المستوى الدّلالي [ط] و[سو] و[صف] فهي محط التأشير مخصّصات ولواحِق للسّمات الزمنية والجِهية المرحليّة "شروع، مقاربة، استمرار..." والجهية الكميّة، وتتّخذ السّمات المتوافرة في كل المستويات الثلاثة دخلاً على أساسِه تشتغِل قواعِد التّعبير الّتي تنقل البِنية التّحتيّة إلى بنية سطحيّة تؤوّل صوتِياً بواسطة القواعِد الصّوتيّة، ولعلّ مِن أهمّ ما أتى به هذا النّموذج مِن خلالِ استقراءِنا له، هو إرجاعُ اللّغات إلى نمطيْنِ رئيسيّيْنِ: نمط اللّغات الموجّهة تداولياً، المغلّبة للمستويَيْن البلاغي والعلاقي، ونمط اللّغات الموجّهة دلالِياً الّتي تغلّب المستوى الدّلالي على المستويَيْنِ الآخَرين[1].

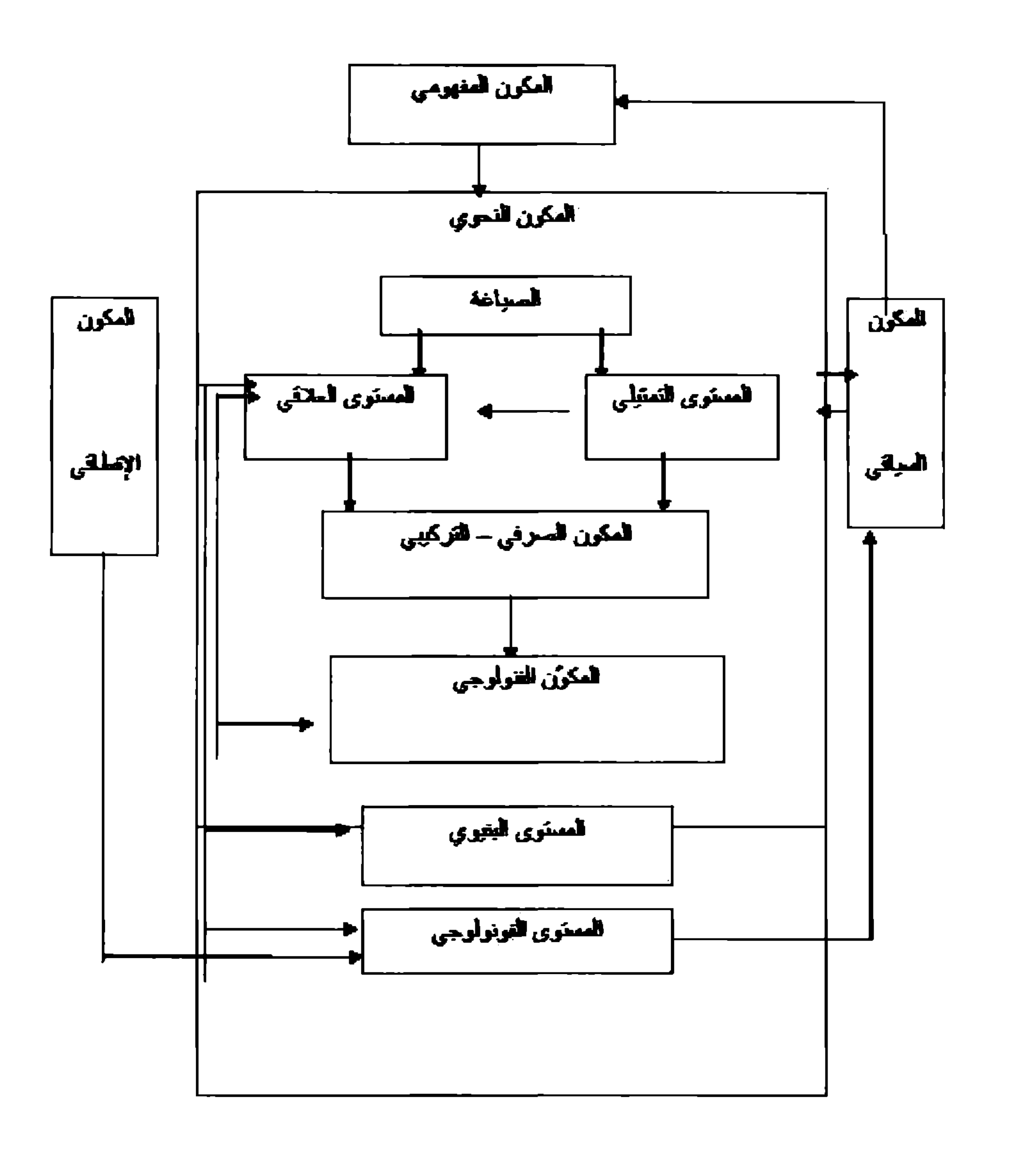
2-4: نموذج نحو الخطاب الوظيفي، هنخلفد، وماكنزي، 2008:

الجِهازُ الواصف في نحو الخطاب الوظيفي يشتمل على أربعة مكوّنات هي كالآتي: المكوّن المفهومي أو "المعرفي"، والمكوّن "النّحوي"، والمكوّن الإصاتي، وسنوضّح مِن خلال الشّكل الآتي مكوّنات جهاز نحو الخِطاب الوظيفي، وطريقة اشتغاله[2].

---

(1) يُنظر، نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص:25،28.

(2) المرجع نفسه، ص:30.



يرصدُ المكوّن المفهومي المعارف اللّغوية، وغير اللّغوية كما يرصد قصدَ المتكلّم مِنَ الخطاب المزمَع إنتاجُه، ويُعدّ هذا المكوّن مِن أبرز مكوّنات هذا النّموذج حيث يُعدّ "القوة الدّافعة" بالنظر إلى المكوّنات الأخرى، كما تُحدّد خصائص الخطاب في المكوّن النّحوي في ثلاثة مستويات: مستوى علاقي [تداولي]، ومستوى تمثيلي [دلالي]، ومستوى بِنيوي، أمّا

عَنِ المكوّن الإصاتي فيسعى إلى تحقيق طبقة المركب التنغيمي للبِنْيات الصّوتيّة المجرّدة مِن خلال تحويل قواعد التعبير [بنية صرفية-تركيبية] بإنطاقها في شكل عبارة لغويّة محقّقة، أمّا المكوّن السّياقي فيسعى إلى رصد العناصر المقاميّة والمقاليّة الّتي تُواكِبُ إنتاجَ الخِطاب ويقومُ بدور الرّبط بيْنَ المكوّنات الثّلاثة الأخرى(1).

2-5: نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع، أحمد المتوكّل، 2011:

يُعَدّ نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع، الإسهام العربي الثّاني في الفِكر اللّساني الوظيفي الحديث للساني المغربي أحمد المتوكّل، وقد تمّ تطويرُه ليصبحَ قادِراً على رصدِ مُختلف العمليّات الّتي تتمّ أثناء التّواصل، كما يرصُد مختلف العمليات الّتي يستلزمها الخطاب الموسّط كونهُ جهازاً يمكن تشغيله في كلّ الإنجازات الّتي يمكن أن يقومَ بها مستعمل اللّغة "تعليم اللغة/ الترجمة" ذلك أنّ هذا الجهاز الموسّع يعدّ نسقاً مجرّداً مِنَ القوالب المولّدة، والمحلّلة الّتي تمدّ الجسور بيْنَ أنساق التّواصل ومختلف قنواتِه(2).

التّحليل اللّساني في نظريّة النّحو الوظيفي:

قامَ أحمد المتوكّل في إطار النّحو الوظيفي، باقتراحِ جهازٍ واصف يُقدّمُ مِن خلالِه رصْداً لبعض قضايا اللّغة العربيّة، مُحاولاً وصفها وتفسيرها مِن وِجْهَةٍ وظيفيّة، حيث اقترحَ نماذِجَ مِنَ التّحليلات الوظيفيّة مُصنّفاً إيّاها إلى ثلاثة أقسام:

1- تحليلات مُعجميّة.

1- تحليلات تركيبيّة.

2- تحليلات تداوليّة.

---

(1) يُنظر، نظرية النّحو الوظيفي؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص:31،28.

(2) للتفصيل أكثر يُنظر إلى المرجع السابق، ص:31،34. وإلى كتاب: الخطاب الموسّط؛ نحو مقاربة وظيفية موحّدة لتحليل النّصوص والترجمة وتعليم اللّغات. صدر في 2011. عن الدار العربية للعلوم بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر، ودار الأمان بالرباط.

أمّا التحليلات المعجميّة فقد عالجَ المتوكّل مِن خلالها ظاهرة اشتقاق المحمولات الفعليّة في حين تناوَل في التّحليل التركيبي خصائص المُكوِّنَيْن: الفاعِل والمفعول وخصائص الجُمَل الرّابطيّة، وخصائص الجُمَل المُركّبة، كما عالجَ أيضاً في التحليل التّداولي ظواهِرَ مركزيّة، كظاهرة العطف والاستِفهام حاوَل فيها مِن منظور وظيفي، رصدَ خصائِص التّراكيب المُبتدئيّة، والتراكيب الذّيْلِيّة[1].

1- تحليلات مُعْجَمِيّة:

وضعَ أحمد المتوكّل ترسانةً أوّليّة للوُلوجِ في التنظير التَحْليلي للنّموذج المُعْجَمي حيث اقترحَ مدخلاً معجمياً، تنظّمُه مجموعةً مِن الأطر تكمُن مهمّتها في التمثيلِ لأحد أنماط الوقائع، كالإطار الحَمْلي مثلاً؛ الّذي يتكوّن مِن محمول، ومحلاتيّة المحمول، وذلك للتمثيل للخصائص البنيوية الّتي تميّز المُفرَدة الّتي يقومُ المتكلّم باشتقاقِها عن طريق قواعِدَ منتجة مِن المفردات الأصول، يُمَثّلُ لهاَ في قائمةٍ متناهية تُسمّى معجماً باعتباره المخزن الّذي يُمِدّ المكوّنات الأخرى بالمادة المُفرداتيّة، كَمُكَوّن أساسي مِن مكوّنات القالب النّحوي في نظرية النحو الوظيفي حيثُ تُرصد فيه سمات البنية التحتية والبنية السطحية تربطُ بينهما قواعد التعبير عبر المستوى العلاقي والتمثيلي ويتحقق الربط أيضاً عبر القوالب، في حين تُسنَد مهمّة اشتقاق المفردات الفروع إلى نسقٍ مِنَ القواعد تُسمّى بـ: "قواعد تكوين المحمولات" يتمّ وفقها مِن خلال المحلاتية[2] بشقيْها الكميّة والكيفيَة، -بعَدّهِما أحد السّمات الّتي يجب أن تتوافر في الوحدات المعجميّة- يتم تحديدُ الوظائف الدّلاليّة حينما تخضعان الكمّية والكيفية لمبدأيْ التّكييف الصّوري، ومبدأ التكييف الدّلالي وذلك قصد استجلاء موضوعات المحمول

---

(1) يُنْظر، اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري، ص: 183.

(2) المحلاتيّة: يُقصد بها عدد المحلات الّتي يأخذها المحمول الموضوعات، والحدود الّتي يأخذها محمولٌ ما، وتنقسم إلى: محلاتيّة كمّية؛ وهي عدد الموضوعات الّتي يستلزمها موضوعٌ ما، ومحلاتيّة كيفيّة؛ وهي نوع الموضوعات الّتي يأخذها المحمول، ومحلات لواحق؛ وهي محلات يأخذها المحمول خاصةً بالحدود اللواحق كالحد الأداة والمكان والزمان والمصدر والهدف، إضافةً إلى النّوع الأخير وهو: محلات موضوعات؛ وهي محلات يأخذها المحمول خاصة بالحدود الموضوعات كالحد المنفذ والمتقبل. [مليطان: 128].

الّتي تتضمّنها بِنْيَة الجملة مـن خـلال طبقاتِهـا الأربـع: الطبقـة الإنجازيّـة، والطبقـة القَـضَوِيَة والطّبقة الحمليّة الموسّعة، والطبقة الحملية المركزيّة[1].

ومِن خلالِ مكوِّنات هذا المدخل المعجمـيّ الّـذي سـعى المتوكّـل إلى تنظـيمِ أدوارِه، قدّم مجموعةً افتراضاتٍ تقومُ عليها التّحليلات المعجميـة، وتجلّـى ذلـك مِـن خـلالِ تحديـده للمفردات الأصول في اللّغة العربيّة، عن طريق قَوْلَبَة الجِذر الّذي أوزانه أصـولاً تقـتربُ مِـن المعنى النّوَوي، الّذي يدلّ عليهِ الجذر، وبنـاءً علـى مجموعـةٍ مِـن المعـايير قـدّمَ أحمـد المتوكّـل اقتراحاً مفادُه " أنَّ المفردات الّتي يُمكِن عدّها في اللّغة العربيّة مفردات أصـولاً، هـي المفـردات المصوغة على الأوزان الفعليّة الثّلاثة [فَعَـلَ]، [فَعِـلَ]، [فَعُـلَ]، هـذه المفـردات تُعَـدّ مـصادِرَ اشتقاق جميع المفردات الأخرى سواءَ الأفعال مِنها، أم الأسماء أم الصّفات[2]، كما ميّـزَ أحمـد المتوكّل بَيْنَ الاشتقاق المباشر والاشتقاق غير المباشر بواسطة المسطرة الاشتقاقيّة الّتي يـتمّ مِـن خلالِها تِبْيانُ المفردات الأصول أثناء عمليّة الاشـتقاق، مِـن خـلالِ النّـسق الاشـتقاقي الّـذي تظهرُ فيهِ مجموعةً مِنَ السّمات والخصائص المميّزة الّـتي يُمكِـنُ رصـدها كاشـتراكِ الأوزان أو ترادفها، وتضمّنها أحياناً لمجموعةٍ مِـن الثغـرات كحلقـات معجميّـة مُفْرَغـة، وهـذه الظـاهرة اصطلح عليها المتوكلّ بـ: 'السلسلة الاشتقاقيّة[3]؛ وهي الّتي تتألّف مِن مُفردات ذات أصليَّة مُطلقة أي: المفردات الفعليّة المصوغة على أحد الأوزان [فَعَلَ]، [فَعِـلَ]، [فَعُـلَ]، ومفـردات مشتقّة مِن المفردات الأصول تُشكّل في الوقت نفسِه، أصولاً بالنّسبة لمفـردات مـشتقّة أخـرى، وقد بيّنت كتاباتُ المتوكّل الوظيفيّة الكيفيّـة الّـتي يـتمّ بهـا تطبيـق قواعـد تكـوينُ المحمـولات الفعليّة في اللّغة العربيّة سواءً في صورتها العامّة، أم مِـن حيـث الثّغـرات الـصّرفية والدّلاليّـة الّتي تُحْدِثُها، ومظاهر الاختلاف والائتلاف بينَ قواعـد تكـوين المحمـولات الّـتي توسّـع مِـن مِحَلات المحمـول، بالزّيـادة في عـدد موضـوعاتِه كمـا هُـوَ الـشّأن بالنّسبة إلى قاعـدة تكـوين المحمولات العلية، وقاعدة تكوين المحمولات الطلبيّة، وقواعد تكوين المحمـولات الدّالـة علـى

(1) يُنظر، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفيّة، ص: 71،88.

(2) اللسانيات الوظيفية :مدخل نظري، ص: 185.

(3) ينظر، المصدر السابق، ص: 186.

المشاركة، ومقابل هذه القواعد المُوَسّعة توجد القواعد الّتي تقلّص محلاتية المحمول بحذف موضوعاته، كما هُوَ الشّأن بالنّسبة إلى قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية والعكسية، وقاعدة تكوين المطاوِع وقاعدة تكوين المبني للمجهول، وقاعدة تكوين المحمولات الانصهارية[1].

2- تحليلات تركيبيّة:

بَيَّنَ المتوكّل في هذا التّحليل ورودَ وظيفيتَيْن في اللّغة العربيّة [الفاعل/ المفعول]، لهما دورٌ كبير في الرّبط بين البِنْية الحمليّة والبنية المكوّنيّة، باعتبار الأولى "بِنْية دلاليّة منطقيّة تتكوّن مِنَ الإطار الحملي مضافاً إليه مخصّصات محمولِه، ومخصّصات حدودهِ وتشكّل مَصْدَرَ اشتقاق للعبارة اللّغوية "بَيْنما الثّانية ؛ تشكّل "بنيةً صرفيّة تركيبيّة تتموقع في النّموذج في موقع ما قبلَ التّمثيل الصّوتي للجُمْلة، وما بعد البنية الوظيفيّة يضطلع برصد قواعد التّغيير"[2]، وقد استدَلَّ المتوكّل على ورودِ هاتَيْنِ الوظيفيتَيْنِ باعتبارهما يحدّدان وظيفياً مستوى المنظور المنطلق مِنه لتحليل الواقعة الّتي يدلّ عليها المَحْمول[3] وتعرّف الوظيفتان التركيبيّتان **[الفاعل/ المفعول]** في النّحو الوظيفي، في إطار مفهوم "الوِجْهَة" فالوظيفة "الفاعل تُسْنَد إلى الحدّ الّذي يشكّل المنظور الأوّل للوِجهة المعتمدة في تقديمِ الواقعة الدّال عليها محمول الحمل، أمّا الوظيفة المفعول فتُسْنَدُ إلى الحدّ الّذي يشكّل المنظور الثّاني، للوِجهة المعتمدة في تقديمِ الواقعة الدّال عليها محمول الحمل "وقد بيّنَ المتوكّل أنَ الوظيفة الفاعل، تُسند في اللّغة العربية للحدود الحاملة للوظائف الدّلالية باعتبار حدود الحمل، بصنفيها "حدود موضوعات/ حدود لواحق" وذلك بالنظر إلى أهمّيتها بالنّسبة للواقعة الدّال عليها المحمول، فالوظيفة التركيبيّة **الفاعل** وفق هذا المنظور تُسند للحدود الحاملة للوظائف الدلالية

---

(1) يُنظر، اللّسانيات العربية الحديثة، مصطفى غلفان، ص: 269.، وينظر: اللسانيات الوظيفية؛ مدخل نظري، ص: 190-207.

(2) يُنْظر، نظرية النّحو الوظيفي؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 59-60.

(3) المحمول: "مقولة تنتمي تركيبياً إلى مقولة الفعل، أو مقولة الاسم أو مقولة الصّفة أو الظّرف، ويدلّ على واقعة في عالم مِنَ العوالم الممكِنة" [ميليطان:128].

[المنفد/ المستقبل/ المتقبّل/ المكان/ المتوضع/ الحائل][1]، وأضاف المتوكّل متناولاً هذه الوظيفة التركيبيّة بعض الأرآء كسُلّميّة إسناد الفاعل، وتسرّبها داخل الحمل المُدْمَجْ بالنّسبة للمحمول الرّئيس، ومِنْ منظور حالته الإعرابيّة المجرّدة العميقة، وكذا باعتبار الحَدْ المُسْنَد إليه نوعيّة الخصائص [الإعرابيّة، والرّتبيّة]، حيث يُمْكِنُ لهذه الوظيفة تحديد رتبة المكوّن المسندة إليه طبقاً للبنيات الموقعيّة، وذلك حسب الوظيفة الدّلاليّة المخصّصة له[2].

أمّا الوظيفة التركيبيّة **المفعول** فشأنها في ذلك شأن الوظيفة التركيبيّة الفاعل، تَرِدُ في الوصف الكافي لخصائص الجملة في اللّغة العربيّة، وممّا يروزُ ورود هذه الوظيفة بالنّسبة لنحو اللّغة العربيّة أنّها لا تُسند في هذه اللّغة إلى الموضوع المتقبل فحسب، بل كذلك إلى الموضوع المستقبل وإلى بعض الحدود اللّواحق. كما تُسنَد إلى الحدّ المستقبل والحد المُتقبِّل، وباعتبار الحدود الحاصلة للوظائف الدّلاليّة فتُسند إلى [المكان/ الزمان/ الحدث]، وقد بيّن المتوكّل مِن خلال الوظيفة التركيبيّة **المفعول** أنَّ التمييزَ بيْنَ [المفعول المباشر/ المفعول غير المباشر] غيرُ واردٍ بالنّسبة للّغة العربيّة، ذلك أنّ المفعول غير المباشر يحتَلُ الموقع الّذي يلي موقع الفعل حسب القاعدة العامّة، لكن احتلال المفعول المُباشر لهذا الموقع غيرُ ممتنع، وقد رجّحَ فرضية **المفعول المزدوج** القائمة على فكرة أنّ وظيفة المفعول تُسند في التراكيب إلى المُركّب الاسمي ذو الخصائص البِنْيوية، القائم مثلاً على القابليّة للإضمار واحتلال نفس المَوْقِع، وأخذ الحالة الإعرابية نفسها والصّلاحيّة الفاعليّة في الجُمَلْ المبنيّة للمجهول[3].

3- تحليلات تَداوُليّة:

تناول أحمد المتوكّل في هذا الجانب، الوظائف المُسنَدة إلى إحدى وحدات البِنْية الحمليّة، والمسندة أيضاً إلى إحدى وحدات المُستوى العلاقي مِن البنيّة التحتيّة في مقابل المستوى التمثيلي حيث اهتمَ بتحديد الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، مُقدّماً مجموعةً مِن

(1) يُنظر: مِنَ البِنْية الحملية إلى البنية المكوّنية؛ الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، أحمد المتوكّل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1987، ص:60-61.

(2) يُنظر: اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري، ص:215،212.

(3) يُنظر: مِنَ البِنْية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص: 95،96.

الاقتراحاتِ لِماَ تضمّنه نموذج سيمون دِكْ، وهو ما أسهم أيضاً في تطوير نموذجه، ذلك أنّ البِنية التداوليّة الّتي تحكمها طبيعة التّواصل، وشروط الآداء، يمثّل أحد أوجه عمليّة التّواصل الّتي يركّز عليها نموذج النّحو الوظيفي، واستناداً إلى مُقترح سيمون ديك يميّز المتوكّل بينَ نوعينِ مِن الوظائف[1] التّداوليّة: وظائف داخليّة/ وظائف خارجيّة، أمّا الوظيفتانِ الدّاخليّتان فهما: البؤرة والمِحْوَر، بكونهما تستندُ إلى مكوّناتٍ خارجة عنِ الحمل، أمّا الوظيفتانِ الخارجيّتان فهما: المبتدأ والذّيْلُ حيث تُسندان إلى عناصِرَ تنتمي إلى الجُملة ذاتها، وقد اقترحَ المتوكّل وظيفةً خامسة إضافةً إلى الوظائف المذكورة، وهي وظيفة "المُنادى" حيث يقول مُعَلِّلاً وُرودَ هذه الوظيفة وإدماجها إلى الجهازِ التّداوليّ: "ونرى مِن أن تُضاف إلى الوظائف التّداوليّة الأربع المقترحة، في إطار النّحو الوظيفي، وظيفةً خامسة "وظيفة المنادى، ويُزكّي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة، أنّ الوصف اللّغوي السّاعي إلى الكِفاية لا يُمكِن أن يُغفِلَ المكوّن المنادى لورودِه في سائر اللّغات الطّبيعيّة، ولغنى خصائصه في بعضها كاللّغة العربيّة، على سبيل المثال"[2].

أ- الوظيفتان الدّاخليّتان:

1- **البؤرة**[3]: التعريفُ السائد في النحو الوظيفي للبؤرة هُوَ ما اقترحه سيمون ديك، والّذي يقومُ أساساً على فكرة أنّ وظيفة البؤرة تُسنَدُ إلى المكوّن "الحامل للمعلومة

---

(1) تعرّف الوظيفة لسانيا حسب معجم ديبوا بأنّها الدّور الّذي تؤدّيه الوحدة اللّسانية في البنية التركيبيّة للملفوظ ومهمّة الوظائف تكمن في تحديد وضعيّات مكوّنات الجملة. يُنظر: في اللسانيات التداولية؛ محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بتصرف،ص:94.

(2) الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة، أحمد المتوكّل، دار الثقافة للنشر والتوزيع- الدار البيضاء/ المغرب،ط1، 1985. ص: 160.

(3) نذكر مِن الأعمال البحثية القيّمة الّتي قُدّمت في هذا المجال، وهي رؤية جديدة في وظيفة البؤرة: البؤرة في نظرية النّحو الوظيفي قراءة جديدة في تنميط أحمد المتوكّل، للباحثة سعيدة زيغد، حيث استهدفت هذا التنميط بالدراسة والتنميط للوقوف على مدى كفايته وتمّ ذلك وفق ثلاثة معايير: الترتيبُ والتجانس، وموافقة مقامات البؤرة المحدّدة في نظريّة النّحو الوظيفي.

والأكثر أهميّة، أو بروزاً في الجُملة"[1]. واقترحَ المتوكّل لوظيفة البؤرة، قسمين مِن حيث طبيعة وظيفتها، ومِن حيث مجالها، أمّا مِن حيث طبيعة وظيفتها فقسّمها إلى:

1-1: بؤرة جديد: هي البؤرة المُسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة الّتي يجهلها المخاطب ؛ هي المعلومة الّتي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بينَ المتكلّم والمخاطب.

مثل: أ- من قابلت هذا الصّباح

ب- [قابلتُ] هِنْداً

1-2: بؤرة مقابلة: هي البؤرة الّتي تُسنَد إلى المكوّن الحامل للمعلومة الّتي يَشُكُّ المخاطب في ورودِها، أو المعلومة الّتي يُنْكِر المخاطب وُرودها[2].

أمّا مِن حيثُ مجالها فتنقسمُ إلى:

1-1: بؤرة مكوّن: وظيفة تداوليّة تُسند إلى مكوّن مِن مكوّنات الجملة

1-2:بؤرة جملة: وظيفة تداوليّة تُسند إلى الجملة برمّتها، وليس إلى مكوّن مِن مكوّناته[3].

2- المحور: تُسند هذه الوظيفة حسب مقتضيات المقام إلى الحدّ الدّال على الذّات الّتي تشكّل محطّ الحديث داخل الحمل[4].

ب- الوظائف الخارجيّة:

1- المُبتدأ: "وظيفة تداوليّة تُسْنَد إلى ما يُحدّد مجال الخطاب الّذي يعتبر الحمل بالنّسبة إليه وارداً"[5]. ووظيفته تبرز في تحديد مجال الخطاب باعتباره الدّور المكوّن المعني بهذا الأمر[6]، وكمثال توضيحي لهذا التعريف، نأخذ ما يلي:

---

(1) المصدر نفسه، ص:28.

(2) يُنظر المصدر السابق، ص: 28،29.

(3) نظرية النّحو الوظيفي؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص57،58، ويُنظر: الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة، ص: 31،35.

(4) اللسانيات الوظيفية؛ مدخل نظري، ص:252.

(5) نظرية النّحو الوظيفي؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، ص124.

(6) يُنظر، الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة، ص: 115.

زيـدٌ قـامَ أبـوهُ.

يُمكِنُ أن يمثل لبنية هذه الجملة تمثيلاً أولياً كما يأتي:

زيـدٌ [مبتدأ] قـامَ أبوه [حمل]

الجملة تتركّب إذن مِن رُكنينِ أساسِيَّيْن:

- **حمل** [قامَ أبوه]
- **مبتدأ** [زيد] وهُوَ الّذي يُحدّد مجال الخطاب، الّذي يعتبر مجال إسناد مجموع الجمل إليه وارداً[1].

2- **الذَّيل:** يُعرّفه المتوكّل بأنّه المكوّن الّذي يقومُ بدور توضيح معلومةٍ واردة داخل الحمل قصد تصحيحها أو تعديلها[2]، وتقومُ هذه الوظيفة بتحديد الأدوار لمجموعة الوظائف الدّلالية، كما تُحدّد أيضاً الوظائف التركيبيّة الوجهية المُنطَلَق منها في وصف الواقعة الدّال عليها المحمول، وتحدّد في الآن نفسه العلاقات القائمة بينَ مكونات الجملة، بالنّظر إلى الوَضع التّخابري بين المتكلِّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة[3].

3- **المنادى:** "وظيفة تُسنَد إلى المكوّن الدّال على الكائن المُنادى في مقامٍ معيّن"[4] وما يميّز هذه الوظيفة عن الوظائف الأخرى، أنّها وظيفة تؤاسر المبتدأ والذيل والبؤرة والمحور فإسنادها مرتبط بالمقام، وليس **المنادى** وظيفة دلالية كالمتقبل أو الأداة، أو وظيفة تركيبيّة، لأنه لا يقوم بأي دورٍ بالنّسبة للواقعة الّتي يدلّ عليها محمول الجملة، كما لا تسهم هذه الوظيفة أيضاً في تحديد الوِجهة، الّتي يُنطلق منها في تحديد الواقعة[5].

وما يجب ذكرهُ في هذا المبحث التحليلي، أنّ المتوكّل اهتمَ في مشروعه اللّساني بمحاورة النّتاج اللّغوي العربي القديم وهي محاورةٌ اتّسمت بعلاقتين:

---

(1) المصدر السابق، ص: 115،116.

(2) اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري، ص:240.

(3) يُنظر، الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة، ص: 145،146.

(4) المصدر نفسه، ص:161.

(5) يُنظر، المصدر السابق، ص: 161،162.

1- علاقة العارض المقوم المقارن: حيث اهتم باستشفاف النّظرية الثاوية خلف ما وردَ في التراث، نحواً وبلاغةً، وأصولاً ومنطقاً وتفسيراً، في بابِ الدّلالة بأنماطها حيث حاولَ إعادة تنظيم ما توصّل إليه، وإعادة صياغته صياغةً تقرّبه ممّا يقابلـه في الفكـر اللّساني الحديث، وأن يقارنه بنظريات لسانية حديثة تؤاسره مِن حيثُ الموضوعات المبحوث عنَها، ومِن حيث نمط المقارنة المعتمدة.

2- علاقة المقترض: حيث مدّ بينَ الفكر اللّغوي العربي القديم، ونموذج النّحو الوظيفي جسراً مَكّنهُ وهُوَ بصدد معالجة قضايا تداوليّة في اللّغة العربيّة، أنْ يستعيرَ مِن مؤلفات اللّغويينَ القُدماء، ما مسّت الحاجَةُ إليها وما رآهُ وارداً مُناسِباً[1].

كما بيَّنَ أيضاً مِن خلالِ التحليل التداوُلي، وفق مقاربته الوظيفية الّتي أجراها على المدوّنة اللّغوية، أهمّ أرآء النّحاة مِن خلالِ دراستهم للمكوّنات الّتي تُسند إليها الوظائف التّداوليّة، حيث ذكر ملاحظاته حولَ الجمل الاستفهامية المُصدَّرة بأداة الاستفهام والجُمل الحَصْرِيّة الداخلة عليها أداة الحصر [إنّما]، حيث توصّل إلى أنّ أداة الاستفهام [هل] لا تدخلُ على الجُمَل الّتي تحتوي على مكوّن مُبَأرْ، على الجمل الّتي يكونُ أحد مكوّناتِها مُسندة إلى وظيفة البؤرة سواءً أكانَ مُصَدَّراً في الجملة أم كان غير مُصَدَّر، أمّا بخصوص أداة الحصر [إنّما] فقد أشارَ إلى رأي اللّغويينَ بصددها، فهي تدخل على الجُمَلِ لتأكيد مضمونها، أو لتقويَة الحُكْم، وهي إشارةٌ تُفيد أنّ هذه الأداة تدخُل على الجُمَل المُبَأرة، وعلى أحد مكوّناتها أيضاً، كما أثبتَ المتوكّل نفسُه في تناوله موقع المِحْوَر، أنَّ المُكَوِّن المُتَصَدِّر لهذا النَمط مِنَ البِنْيات مكوّن داخلي تُسْنَدُ إليه بهذا الاعتبار وظيفة دلالية، ووظيفة تركيبّة، ويأخذ حالته الإعرابية الرّفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل المُسندة إليه، وقد خلص من خلال بعض الأمثلة والقواعد الّتي ساقها أثناءَ عرضه لموقع المحور الفاعل وانتهى إلى أنّه يتنافى مع ما ذهب إليه النّحاة العرب القُدماء، في أنّ ما أسْمَوهُ بالمبتدأ في هذا النمط مِنَ البنيات، اسمٌ

[1] اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص:353.

معرّف بالضرورة، وغيرها مِن الآراء الّتي استدركها على النّحاة حول بعض المفاهيم المُتباينة عن وظائف المركبات الاسميّة[1].

خاتمة:

بإمكاننا القول إنّ نظرية النحو الوظيفي من خلال جهود أحمد المتوكّل تعدّ إسهاماً علمياً رائداً تنطلق من بؤرة منهجية إبستسيمولوجية الأفق، لها مبرّرها المعرفي الّذي يجعلها تلج الخطاب اللساني العالمي في وجهه العام، فقد أعادت هذه النظرية قراءة التصورات اللغوية لاسيما البعد الدلالي التداولي بمقاربات لسانية موفّقة تستمدّ أصولها النظرية والمنهجية من تصوّر لساني واضح المعالم من حيث موضوعه وأهدافه وأدواته المفاهيمية والإجرائية.

لكن على الرّغم مِن هذه الاستنتاجات الّتي تحمل صورة المزايا لهذه النّظرية، تبقى في الأخير مُجمَل مقولاتها نسبيّة تُوَجّه إليها أصابع الانتقاد، ونجد مِن جُملة النّقد المُوجّه لهذه النظريّة، ما يُمكن تسجيله في بعض التحليلات الوظيفيّة، ذلك أنّ الكتابة التجريديّة الّتي يعتمدها الوظيفيّون، وإن كانت تعكس دقّة في تناوُل جزئيات الملفوظ إلاّ أنّها تُغفل جوانب أخرى كالدّلالة الإيحائيّة؛ ذلك أنّ الانهماكَ الكبير في هذا التجريد يحصر الذهن ويُكبّله...، وهذا ما يجعلنا نقتنع بأنّ نظرية النّحو الوظيفي لم تحقّق كفايتها التطبيقيّة وهي بحاجة إلى مُراجعات كثيرة[2].

---

(1) يُنظر، المرجع السّابق، ص: 353،358.

(2) يُنظر، النحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي ؛ دراسة في نحو الجملة، الزايدي بودرامة، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014،2013،بتصرّف، ص: 440،439.

فهرست المصادر والمراجع

1- أحمد المتوكّل:

- الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط1، 1985.
- مِنَ البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنية ؛ الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة الدار البيضاء، دار الثقافة، ط1، 1987.
- بنية الخطاب مِنَ الجملة إلى النّص دار الأمان، الرباط-المغرب، ط1، 2001
- الوظيفيّة بين الكليّة والنّمطيّة، دار الأمان، الرباط-المغرب،ط1، 2003.
- التركيبات الوظيفيّة، مكتبة دار الأمان، الرباط-المغرب، ط1، 2005.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي؛ الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط-المغرب، ط1، 2006.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية؛ البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط-المغرب، ط2، 2006.
- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2009.
- اللسانيات الوظيفية؛ مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان،ط2010،1.
- الخطاب وخصائص اللغة العربية؛ دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1، 2010.
- الخطاب الموسّط؛ نحو مقاربة موحّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1، 2011.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1، 2013.



2- **أحمد مومن**: اللسانيات؛ النشأة والتطوّر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.
3- **جفري سامسون**: اللسانيات؛ التسابق والتطوّر، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، ط1، 1997.
4- **جرهاد هلبش**: تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة سعيد حسن بحيرى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003.
5- **دومينيك مانغونو**: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب،ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.
6- **حافظ إسماعيلي علوي**:
- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة؛ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2009.
- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009.
- التداوليات وتحليل الخطاب؛ بحوث محكّمة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع –المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2014.
7- **كاترين فوك**: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر، ط1، 1984.
8- **كريم عبيد علوي**: كليات المعرفة اللغوية عند الفلاسفة المسلمين في ضوء اللسانيات، منشورات الاختلاف- الجزائر، ط1، 2013.
9- **ماري آن بافو**: النظريات اللسانية الكُبرى مِن النحو المُقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، الحمراء- بيروت. لبنان، ط1، 2012.
10- **محمد الأوراغي**: اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، منشورات الاختلاف- الجزائر، ط1، 2010.
11- **محمد الحسين مليطان**: نظرية النحو الوظيفي؛ الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف-الجزائر، ط1، 2014.
12- **سليفان أورو**:

- فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، مراجعة ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ط1، 2012.
- مسألة أصل اللغات، ترجمة: دنيا العمري، مراجعة: عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2013.

13- **عبد السلام المسدي:** مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2010.

14- **عبد الرحمن الحاج صالح:** بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر-الجزائر، 2012.

[ب]: المخطوطات:

15- **زايدي بودرامة:** النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

فوضوية التلقي للمصطلح اللساني النصي

أ.مروان راغب حميد الربيعي

جامعة ديالى- كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة

المصطلحات هي مفاتيح العلوم، وقديما قِيل: فِهم المصطلح هو نصف العلـم، وتعـد دراسة المصطلح من الموضوعات الجوهرية والمهمة لأهميتهِ الكبيرة في بناء النظريات العلميـة، فلا يستقر أي علم إلا باستقرار مصطلحاته، وإدراك المصطلح وفهمه هو بمثابـة إدراكٌ للعلـم ذاته، وعلى الرغم من مرور أربعين عاما على نشأة لسانيات الـنص إلا أن مـصطلحات هـذه العلم لا زالت مضطربة ومعقدة ومتشابكة، وإن الناظر في الـدرس اللـساني المعاصـر يلحـظُ وبلا شك ذلك الركام المصطلحي الهائل الذي نجم عن الترجمات المتعددة للمصطلح اللـساني الغربي، وحاولت في هـذا البحـث تـسليط الـضوء عـن حـال المـصطلح اللـساني النـصي في الدراسات العربية عموما، والعراقية خصوصا، وإعطاء صورة واضـحة عـن إشـكالية التلقـي عند القارئ العربي في عملية إنتقاء المـصطلحات المترجمـة، والـضبابية الحاصـلة بـسبب كثـرة المردفات، وتعدد المفاهيم للممصطلح الواحد، وقد قسمتُ بحثي الموسوم بـ (فوضوية التلقـي للمصطلح اللساني النصي) على تمهيد ومحـورين، إذ حـددت في التمهيـد أبـرز المـصطلحات اللسانية النـصية المختلـف حـول ترجمتهـا وطبيعـة اسـتعمالها، ودرسـتُ في المَبْحَـث الأوَّل: المصطلح اللساني العام وأقصد بـه الاخـتلاف الحاصـل في ترجمـة عنـوان هـذه العلـم أهـو (Text Linguistic أم Text Discourse)، وفي المبحـث الثـاني المـصطلح اللـساني الخاص وأعني به: المصطلحات التي تندرج ضـمن إطـار المعـايير النـصية الـسبعة الـتي عـدها الهولندي دي بوكراند أساسا لمفهـوم الـنص، وحـددت ضـوابط علميـة ثلاثـة هـي: الجانـب (الشكلي والدلالي والتـداولي) أساسـا في إصـدار الحكـم علـى اختيـار المـصطلح المناسـب

للمقابل الأجنبي، وفي الخاتمة بينت أبرز النتائج التي توصل البحث لها، وطرزتُ عملي بكتب متنوعة شملت عددا من مصادر التراب العربي، ومراجع لسانية عربية ومترجمة، وبحوث ورسائل وأطاريح.

التمهيد

اضطراب المصطلح اللساني

شهدت الدراسات اللسانية موجة كبيرة من المصطلحات؛ بفعل التطورات المتلاحقة خلال القرنيين الأخيرين لهذا العلم، والمصطلحات هي: ((خلاصات العلوم، رُحاق المعارف ورحيقها المختوم، هي أبجدية التواصل المعرفي، ومفاتيحهُ الأوَّلى)) [1]، وهو يمثل نصف العلم؛ لأنه لفظٌ يُعبِّرُ عن مفهوم، وهو ضرورةٌ لازمةٌ للمنهج العلميِّ، إذ لا فِهمَ ولا معرفة من دونه[2]، فإنَّ بداية المصطلحات إيذانٌ علنيٌّ بوجود العلم وفي تطورها يتلخص تطوره، فهي التي تقيم سورهُ الجامع وحصنهُ المانع[3]، والواقع أنَّ وضع المصطلح اللسانيِّ العربيِّ معقدٌ جدا؛ لأن هذا العلم حمل على كاهله كل أسباب التشتت الاصطلاحي؛ واضطرابه راجعٌ إلى تعددية المناهج المتبعة عربيا في صياغة المصطلح، ولا سبيل لإنكار الحقيقة المتمثلة في غياب لأيٍّ اتفاق عربي، ولو نسبيا حول المصطلحات اللسانيَّة المتداولة حاليا في كتاباتهم[4]، والمتتبع للبحثِ اللسانيِّ العربيِّ يجد أنَّ جهازهُ المصطلحي يعاني معاناة كبيرة بسبب وضع المصطلحات وتعددها؛ لوجود مصطلحات متعدِّدة، تعبِّر عن مفهوم واحد، ممَّا أثر في بناء الدرس اللساني من جهتي القراءة أو التلقي، سواءٌ أكان الأمرُ متعلقا بالمصطلح اللساني الغربي الوافد، أم بالمصطلح العربيِّ المتأصل في عمق التراث[5]، فوضع المصطلح

---

(1) إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد: 11.

(2) ينظر: علم المصطلح أسُسه النظرية وتطبيقاته العلمية: 256.

(3) ينظر: مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب في كتاب دلائل الإعجاز (رسالة ماجستير):20.

(4) ينظر: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أيُّ مصطلحات لأيُّ لسانيات (بحث): 1- 2-3.

(5) ينظر: مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب (رسالة ماجستير): 35.

اللساني في الثقافة العربية، لا يزال يشكو من عقبات حقيقية؛ لغياب رصد اصطلاحي مشترك، يوحِّد اللسانيين ويؤلف بينهم، فرصيدنا المصطلحي في اللسانيات هو ضربٌ من الأهواء النابعة من الميول والابتكار الشخصي الذي لا يتقيَّد بمنهجية علمية دقيقية[1]، فكثير من اللسانين العرب من يؤمن بترادف المصطلحات وتداخلها، أمثال: لسانيات النص، ونحو النص، ونحو النصوص، وعلم اللغة النصي، وعلم النص، ونظرية النص، وعلم لغة النص، وتحليل الخطاب[2]، ممَّا ولَّد إرباكا واضطرابا يستدعي الوقوف عليه، وعلى الرُّغم من مرور أكثر من أربعين عاما على نشأة الدرس اللسانيّ النَّصّيّ إلَّا أنَّ مصطلحاته ما زالت تعاني من صعوبات يرجع أغلبها إلى إشكالية ترجمة المصطلحات اللسانية الوافدة علينا من الثقافة الأجنبية، ممَّا نتجَ عن ((ثروة من المصطلحات يغلِبُ عليها ملمحُ التداخل إنْ لم نقل الفوضى المفاهيمية؛ بسبب تقاطعها أو تداخل مجالات استعمالها)) [3]، من بلد إلى آخر، لا بل من متخصِّص إلى آخر، ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ هذا الاضطرابَ قد نجدهُ عند الباحث الواحد؛ لذلك نرى أن كثرة في المفاهيم الواردة إلينا يوميا؛ والسبب راجع إلى الانفتاح العلمي الواسع، وظهور التكنلوجيا الحديثة، فضلا عن الترجمة السريعة؛ وبالتالي فقد بدأت المصطلحات تتزايد يوما بعد آخر، ولم نجد لها المقابلات الملائمة؛ نتيجة الزخم المعرفي الهائل الذي يغزونا[4]؛ لذلك نبَّه الدكتور تمّام حسان على هذه المسألة قائلا: ((لو توحَّدت المصطلحات اللسانية لكان من الممكن لظاهرة الترجمة أنْ تكون كافية لإيجاد معرفة لسانية متقدِّمة في العربية)) [5]، وخلاصة القضية أن المصطلح عبارةٌ عن أداة تعبرية؛ هدفهُ نقل المفاهيم أو المتصورات العلمية والثقافية الى القارئ، بشرط أن يكون متَّفقا عليه عند أهل

---

(1) ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي: 74.

(2) ينظر: نسيج النص بحث في ما يكون به المنطوق نصا: 18، ومن لسانيات الجملة إلى علم النص (بحث):1، والبديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية: 66، ولسانيات النص بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية الحديثة (بحث): 262، ولسانيات النص وسيمياء اللغة (مقال): 4.

(3) لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء: 27.

(4) ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي: 72، 74.

(5) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 53.

الاختصاص، وله الشهرة والتدول في الاستعمال؛ لذلك ارتأيتُ في هذا العمل أنْ اختار نماذج من المصطلحات اللسانية الوافدة إلينا من الثقافة الأجنبية، وهي:

1- **Linguistic/Linguisitique**
2- **inguistic, Text Grammar, Text Science**
3- **Discourse Linguistics/ Discourse Analysis**
4- **Text, Discourse**
5- **Coherence, Cohesion**

ونثير حول هذه المصطلحات مجموعة من التساؤلات، وهي:

- ما حقيقة ثنائية المغرب والمشرق في تسمية المصطلحات؟
- ما أسباب الحقيقة التي تقف وراء الترادف الحاصل في المصطلحات اللسانية النصية؟
- هل استعمل الباحثون العرب آليات وضوابط علمية في اختيار المصطلحات المناسبة للمقابل الأجنبي؟

وقد أردفتُ عملي بجداول إحصائية للدراسات اللسانية النصية بنحو عام في الجامعات العراقية؛ لكي أعطي صورة واضحة ودقيقة في الحكم على المصطلحات التي هي أكثر استعمالا وتداولا عند الباحثيين العراقيين، ونظرا لاعتماد جميع الباحثين العراقيين في استعمال المصطلحات اللسانية على المترجين العرب؛ لذلك اسندتُ عملي بجداولَ خاصةٍ لأهم المؤلفات اللسانيَّة النَّصيَّة العربيَّة ونظرتها في ترجمة هذه المصطلحات، فأيٌّ خلاف عربي حول ترجمة مصطلح لسانيٍّ معيَّن، ينعكس ذلك سلبا على تلقي الباحث العراقي.

المحور الأول: المصطلح اللساني العام

إنَّ الدراسات اللسانية العامة والنصية بصورة خاصة ما زالتْ تعيش أزمة حقيقة في إيجاد المصطلحات المناسبة لها؛ فغياب التنسيق بين المترجمين العرب، واختلاف مصادر ثقافاتهم في تلقي إنتاج المصطلح جعلا المتلقي العربي في حيرة أمام حشد من المصطلحات



التي تتفق مدلولا وتختلف لفظا، وقد تتباين بين الاثنين[1]، وتفتقر الدراسات اللسانية العربية إلى الصرامة الاصطلاحية في تحديد متصوراتها، مما جعلها تعاني مشكلة وضع المصطلح اللساني الملائم للمقابل العربي"[2]، وهناك أسباب كثيرة أسهمت في إيجاد تراكمات في المصطلحات اللسانية العربية، مما أخرجها بمظهر العاجز عن مواكبة النشاط اللساني العالمي نوجزها على النحو الآتي:

1- ظهور ترجمات كثيرة عرفت بتعدد المقابلات العربية، التي توهم القارئ بتعدُّد المفاهيم، إذ ليس من اقتصاديات اللغة أنْ تكون لكل باحث أو فئة صغيرة من الباحثين مصطلحاتٌ متعدِّدةٌ ذات مفهوم علمي واحد[3].

2- الترجمة اللسانية العربية الواسعة النطاق، فقد حصلت بطريقة عشوائية فردية، إذ يقترح كل باحث قائمة من المصطلحات دون الاعتماد على طريقة علمية مدروسة، مكتفيا بالرجوع إلى المعجمات اللغوية التي لا تقدم له سوى جانب لغوي محض[4].

3- التعصب الفردي والقطري إلى المصطلح اللساني الذي تنتجه كل دولة، وعدم الاتفاق على منهجية محدَّدة، مصحوبا بغياب التنسيق بين الجهات العربيَّة.

4- اضطراب المصطلح اللساني في الغرب، واختلاف المناهج في النقل عن المدارس الإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، والهولندية[5]، كل هذه الأسباب وغيرها اسهمت بنحو مباشر في هشاشة المصطلح اللسانيِّ وتشتتهِ، وانقسم العلماء العرب في تأصيله، وإيجاد المقابل المناسب له على قسمين[6]:

---

(1) ينظر: إشكالية المصطلح اللساني في ترجمة النصوص اللغوية (رسالة ماجستير): 107.

(2) ينظر: المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات نقد وتحليل (رسالة ماجستير): 71.

(3) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح: 228.

(4) ينظر: اللسانيات والترجمة (بحث): 8.

(5) ينظر: المصطلح اللساني النقدي بين واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح (بحث): 253-254-255، وإشكالية صناعة المصطلح اللساني وطرق توليده عند المحدثين (بحث): 4.

(6) ينظر: معجمات المصطلحات اللسانية الحديثة في اللغة العربية دراسة منهجية موازنة (رسالة ماجستير): 62، واللسانيات النصية في الدراسات العربية الحديثة (أطروحة دكتوراه): 135، وأصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب (رسالة ماجستير): 55.

الأول: يدعو إلى العودة إلى التراث العربي للبحث عن المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي؛ لأنَّ التراثَ قد فطنَ إلى بعض المصطلحات النَّصيَّة ولاسيَّما في ميداني النقد والبلاغة، اللذان يضمان الأفكار الجوهرية التي عنيت الدراسات النَّصيَّة بالتوسع فيها، ومن ثم توجد جوانبُ اتفاقٍ بينها إلى حد يصعب معه إغفال الأثر[1]، ومن هؤلاء الدكتور مصطفى الشهابي[2]، والدكتور محمود فهمي حجازي[3]، والدكتور عبد العزيز العماري[4]، والدكتور غانم قدوري الحمد[5]، والدكتور وليد محمد السراقبي[6]، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة[7]، والمجمع العلمي العراقي[8].

الثاني: يرفضُ النظرَ إلى التراث العربيِّ لتأصيل المصطلحات اللسانية، وإيجاد مقابل للمصطلح الأجنبي، فهو يعتقدُ أنَّ هذا الحقل المعرفي الجديد نشأ وترعرعَ في احضان الثقافة الغربية، إذ أسهمت إسهاما واضحا في إنتاج هذه المعرفة الجديدة والخصبة، وعملت على إنتاج اصطلاحاتها، ثم شحنها بدلالاتٍ واضحةٍ محدَّدةٍ[9]، ومن أنصار هذا الرأي الدكتور عبد السلام المسدي[10]، والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري[11]، والدكتور محمد محمود داوود[12]، والدكتور خليفة الميساوي[13]، وغيرهم، والذي يبدو للباحث في هذه القضية أن

(1) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: 185.

(2) ينظر: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: 93، وعلم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية: 208.

(3) ينظر: الأسُس اللغوية لعلم المصطلح: 28، وقضية المصطلح اللساني اللغوي الحديث (بحث): 129.

(4) ينظر: قضايا لسانية: 85.

(5) ينظر: المدخل إلى أصوات العربية: 39.

(6) ينظر: فوضى المصطلح اللساني (بحث): 390.

(7) ينظر: المصطلح اللساني عند الفاسي (بحث): 39، المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية (بحث): 14.

(8) ينظر: بحوث لغوية: 221، وفي المصطلح النقدي: 12، وبحوث مصطلحية: 187.

(9) ينظر: لسانيات النص النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجا: 56.

(10) ينظر: المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية: 15.

(11) ينظر: المصدر نفسه: 15.

(12) ينظر: العربية وعلم اللغة الحديث: 83.

(13) ينظر: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: 26.

نظرتنا ينبغي أنْ تقتضي استيعابا مزدوجا للتراث اللغوي واللسانيات الحديثة، نستطيع من خلالها مزج مصطلحات اللسانيات مع مفاهيم التراث في حوار معرفي، نخرج عن طريقه بصورة متفردة ليست مشوهة للتراث، ولا هي منسلخة عن اللسانيات.

المصطلحان Linguisitique – Linguistics

تُرجِم هذان المصطلحان إلى: الألسنية، واللسانيات، والألسنيات، واللسانة، واللّسنيات، وعلم اللسان، واللغويات، وعلم اللغة، وعلم اللغة العام، والدراسات اللغوية الحديثة، وعلم اللغات، والدراسات اللغوية المعاصرة، وعلم اللغة الحديث، وعلم اللغويات، وغيرها[1]، وقد أحصى الدكتور عبد السلام المسدي ثلاثة وعشرين مصطلحا مقابلا للمصطلح الفرنسي (**Linguisitique**)، أو الإنكليزي (**Linguistics**)[2]، وهذه الكثرة من المصطلحات الدالة على الدراسات اللغوية، ليست داءً من أدواء لغتنا الضادية، وإنما هي من أدواء الباحثين الذين تأخذهم العزة في التعصب لمصطلاحتهم، ولا يتبعون ما يصدر من المجاميع العلمية[3]، وهذا أوضح مثالا على الفوضى، والإرباك، الذي يَعْصفُ بالمصطلح اللسانيٍّ بدءا من عنوان هذا العلم.

إنَّ مسألة المصطلحات معقدة جدا، وتزداد تعقيدا كلما درسناها في ضوء ثنائيتي المشرق والمغرب، نظرا لاختلاف البنيتين الفكرية والعلمية، ومصطلح اللسان كان له أثرٌ كبيرٌ في قيام إشكالية بينه وبين غيره من المصطلحات السائدة في البلاد العربية[4]، فغلب على أكثر دراسات علماء المشرق العربي استعمال مصطلح (علم اللغة)، في حين نجد أنَّ المصطلح السائد عند المغاربة (اللسانيات)، فهو أقدمُ المصطلحاتِ تأريخا، إذ ورد أوّل استعمال له في

---

(1) ينظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث: 62، والمصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية: 155، ومعجم المصطلحات اللسانية: 145، وأضواء على الألسنية: 11، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: 153، واللسانيات والمصطلح (بحث): 8.

(2) ينظر: قاموس اللسانيات: 72.

(3) ينظر: بحوث مصطلحية: 174.

(4) ينظر: اللغة العربية واللسانيات المعاصرة (بحث): 36.

فلسطين عام 1937م، عندما نشر الأب مرمرجي الدومنيكي عدَّة أبحاث بعنوان: (المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية)، ثم لاقى هذا المصطلح انتشارا في لبنان[1]، أما في دول المغرب العربي، فأكثر ما اشتهر عندهم مصطلحا (الألسنية واللسانيات)[2]، ففي الجزائر أنشأ معهد متخصص سُمي بمعهد العلوم اللسانية والصوتية، واصدرت عنه مجلة اللسانيات لأوّل مرة عام 1971م[3]، وأما في مصر؛ فاستعمل مصطلح (علم اللغة) منذ أنْ وضع الدكتور علي عبد الواحد وافي أوّل كتاب فيه عام 1941م، واختار هذا المصطلح عنوانا له، وفي سوريا انتشر استعمال مصطلح (اللسانيات) بفضل جهود الأستاذين الدكتور مازن الوعر، والدكتور منذر عياشي[4]، وقد بدأ انتشارهُ منذ أنْ احتضنت جامعة دمشق الدورة العلمية للسانيات عامي 1980-1981م، وفي العراق استُعمِل مصطلحا (الألسنية واللسانيات)[5]، وهذا الأخير أخذ طريقه للانتشار بجهود الدكتور مجيد الماشطة[6]، أما في المملكة العربية السعودية؛ فالفضلُ يعودُ إلى الدكتور حمزة المزيني في إسباغ الكفاية المعرفية في استعمال مصطلح (اللسانيات)، وإلى الكتاب الدوري (علامات في النقد الأدبي) الذي يصدرهُ النادي الأدبي بجدة بإدارة الأستاذ عبد الفتاح أبو مدين[7]، أما فيما يتعلق باختيار المصطلح اللساني لهذا العلم؛ فقد ارتأى الباحث استعمال آليات وضوابط محددة، هي:

(1) مما ظهر في ذلك الوقت: الألسنية ولغة الطفل لجورج كلاس، والألسنية العربية لريمون طحان، والألسنية لميشال زكريا، والألسنية والنقد الثقافي لموريس أبو ناضر، ورواد الألسنية الحديثة لمتري بوليس وغيرها.

(2) مما ظهر في ذلك الوقت: الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات، ومجلة اللسانيات، وقاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، والملتقى الثالث للسانيات، واللسانيات واللغة العربية لعبد القادر الفاسي الفهري، ومفاتيح الألسنية ترجمة الطيب البكوش، ودروس في الألسنية العامة ترجمة صالح الفرماوي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة وغيرها.

(3) ينظر: الإشكالية في المصطلح اللساني (بحث): 17 – 18، ونقد اللسانيات عند الدكتور رشيد العبيدي (بحث): 229، والمصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية (بحث): 8.

(4) مما ظهر في ذلك الوقت: قضايا لسانية وحضارية، واللسانيات والدلالة للدكتور منذر عياشي، وقضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ودراسات نحوية دلالية فلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة للدكتور مازن الوعر وغيرها.

(5) ينظر: البحث اللساني الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين: 54، 63.

(6) ينظر: بحوث مصطلحية: 174، وعلم اللغة أم اللسانيات (مقال): 3.

(7) ينظر: الإشكالية في المصطلح اللساني: 19، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: 20.



1- المعيار الشكلي: نقصد به الكلمة وصيغتها، أيْ يُستحسنُ أنْ يكون المصطلح جامعا مانعا، بأقل عدد ممكن من الكلمات، وبأوسع دلالة على المعنى(1).

2- المعيار الدلالي: نقصد به وجود مشابهة قوية بين مدلوليه اللغوي والاصطلاحي، أيّ دقة المفهوم ووضوح الدلالة(2).

3- المعيار التداولي: نقصد به شيوع المصطلح، وكثرة استعماله(3).

وفي ضوء هذه الآليات والضوابط نستطيعُ أنْ نصل إلى المصطلح الذي نراهُ أكثر قربا، ودقة للمقابل الأجنبي، والباحث يحترمُ جميعَ الترجماتِ وإنْ كان بعضها اجتهادات فردية خالفت المشهور، وعليه وفقا للمعيار الأوّل (الشكلي) استبعدت كل مصطلح مركب من جزئين أو ثلاثة، أمثال: علم اللغة العام، وعلم اللغة الحديث، والدراسات اللغوية الحديثة، وعلم اللغة، وعلم اللسان...الخ، وتبقى المصطلحات غير المركبة، أمثال: اللغويات، واللسانيات، والألسنية، وغيرها، ويبدو لي أنَّ هذه المصطلحات الثلاثة هي المقاربة والمناسبة للمصطلح الأجنبي **(Linguisitique)** أو **(Linguistics)**، وبالاحتكام إلى المعيار الثاني (الدلالي) فهذه المصطلحات متداخلةٌ متشابكةٌ في الاستعمال، والمعنى، والاصطلاح، وقد ميَّز رائد الدرس اللسانيّ دي سوسير بين هذا الثالوث (اللغة، اللسان، الكلام)(4)، فاللسان **(Langu)**، يقصد به أنواع الأنظمة وأنماط الأبنية، التي تعود إليها منطوقات اللغة، وبعبارة أخرى: فهو نظام من المواضعات والإشارات التي يشترك فيها جميع أفراد مجتمع لغويّ معيَّن، تتيح لهم الاتصال اللغوي فيما بينهم، ويشمل الجانبين معا الفردي (الكلام)، والاجتماعي (اللغة)(5)، وأما اللغة **(Langu)**، فهي جزءٌ مُحَدَّدٌ من اللسان، ونتاجٌ جماعيٌّ للملكته وسلوكٌ لفظيٌّ عند الأفراد والجماعات، أو هي مجموعةٌ من التقاليد الضرورية التي يتبناها

---

(1) ينظر: المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث: 17.

(2) ينظر: بحوث مصطلحية:9.

(3) ينظر: لسانيات النص النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجا: 27.

(4) ينظر: مدخل إلى اللغة: 12، والقاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: 264 - 265 - 266.

(5) ينظر: علم اللغة العام: 27، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 184، وأضواء على الألسنية: 12، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: 21.

مجتمعٌ ما؛ ليساعد أفراده على هذه الملكة، أو هي كيانٌ موحدٌ قائمٌ بذاته، يخضع للتصنيف ويشغل المركز الأول بين عناصر اللسان، وبعضهم يَعُدُّها نظاما من علامات وصيغ وقواعد، تنتقل من جيل إلى آخر، وليس لها تحققٌ فعليٌّ؛ لأنَّ الناس لا يتكلمون القواعد، وإنَّما يتكلمون على وفقها[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ كلمة (لغة) لم تكن في الاستعمال القديم بمعناها المعروف الآن، وإنَّما كانت تستعمل بمعنى اللهجة، فكان اللغويون يطلقون كلمة (لغة) على لهجات القبائل أمثال: (قريش، وتميم، والحجاز)، وهي كلمةٌ يونانيةُ الأصل، لم يرد ذكرها في القرآن الكريم، وأما اللسان، فيرجع استعماله إلى أقدم اللغات السامية، ويشمل اللغة بكل عناصرها ومقوماتها، فلسان العرب لغتهم[2]، وعليه جاء قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ...... ﴿٤﴾﴾، وفي سورة الشعراء: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾، وفي سورة القصص: ﴿وَأَخِى هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا ...... ﴿٣٤﴾﴾، وبعد هذا العرض المفصَّل يتبيَّن لنا أنَّ مصطلح (اللسان) أكثر انسجاما مع االدراسات اللسانية القرآنية، وأنسبُ من غيره وأقربُ إليها؛ لذلك اسبعدت مصطلح اللغويات، وبقي لدينا مصطلحا (اللسانيات والألسنية)، وبالاحتكام إلى المعيار الثالث (التداولي) يتبيَّن لنا أنَّ مصطلح اللسانيات هو أكثر شهرة، وتداولا واستعمالا في الوطن العربي الآن، وإنْ كان الدكتور أحمد مختار عمر في ثمانينيات القرن المنصرم فضَّل استعمال مصطلح الألسنية؛ لكونه أكثر تصرفا، وأخف نطقا، من نظيرتها اللسانيات، فحين نأخذ الصفة من الأوّل نقول: دراساتٌ ألسنيَّةٌ، وعندما نتحدث عن المشتغل بهذا العلم نقول: عالِم ألسني، أما اللسانيات، فإذا أردنا أنْ نأخذ الوصف منها، فليس من المستساغ أنْ نقول: دراسات لسانياتية أو لسانياتي، لذا يرد الجمع إلى المفرد، فيقال: دراسات لسانية، وحين النسبة نقول: لساني، فلا

(1) ينظر: علم اللغة العام: 28، وعلمُ اللغة: 129، والنظرية اللغوية عند فردينان دي سوسير (بحث): 134، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: 21.

(2) ينظر:علم اللغة العربية:310 – 311 – 312، والمصطلح الألسني وضبط المنهجية: 7، وأصول الألسنية عند النحاة العرب (بحث): 59 – 60، وبحوث مصطلحية: 175.

ندري أهي إلى اللسان أم إلى اللسانيات[1]، ولو احتكمنا إلى المعايير اللغوية الصارمة، لكان مصطلحُ الألسنية هو أجدرُ أنَّ تُناط به مهمة إطلاقه على هذا العلم[2]، إلا أنَّ كفة الشهرة، والتداول، والاستعمال كلها تميل إلى جهة مصطلح اللسانيات[3]، فاللسانيات مصطلحٌ آتٍ من اللسان، أُضيف له (الياء، والألف، والتاء)، فأصبح علما يبحث في اللسان، أي في اللغة، فاللسانيات إذن هي: الدراسة العلمية للغات البشرية، عن طريق لغة كل قوم من الأقوام، وعندما نقول علمية: فإننا نعني بها الملاحظة، ووضع الفرضيات وفحصها، والتجريب، والدقة، والشمولية، والموضوعية، وهي الخصائصُ التي تميِّز الدراسة اللغوية الحديثة عن الدراسات اللغوية القديمة[4]، وبعد كل ما تقدم نكرر مرة أخرى بقولنا الداعي إلى أنَّ مصطلح اللسانيات هو أكثر قربا وانسجاما للمقابل الأجنبي (**Linguisitique**)، أمَّا بخصوص اختلاف مصطلحات عنوان العلم الذي يُعنى بالدرسات النصية فهي:

- علم النص - **Text Scenic**-
- نحو النص - **Text Grammar**-
- لسانيات النص - **Text Linguistics** -
- علم الخطاب - **Discourse Scenic**-
- لسانيات الخطاب - **Discourse Linguistics** -

نرى كثيرا من الباحثين والأكاديمين يستعملون هذه المصطلحات في البحوث والرسائل والأطاريح الجامعية، لكن تبقى بعض التساؤلات المحيِّرة التي تحوم حول هذه المصطلحات، والتي تتطلب جوابا شافيا، وهي:

- هل هذه المصطلحات مترادفة حقا؟ أو إن الاختلاف في التسميات فقط؟

---

(1) ينظر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية: 6 - 7 - 8.

(2) ينظر: قراءة في كتاب طوق الحمامة في ضوء لسانيات النص (رسالة ماجستير): 57.

(3) ينظر: إشكالية المصطلح في تصنيف المناهج اللسانية (بحث): 10، وخصائص الخطاب اللساني أعمال ميشال زكريا نموذجا: 446 – 447.

(4) ينظر: اللسانيات والشعر (حوار): 113، والأسلوبية وتحليل الخطاب: 10 - 11.

- من المسؤول عن هذا الترادف؟ المترجم أم المتلقي؟
- هل مفاهيم المصطلحات واحدة أو مختلفة؟
- أيوجد تداخل في معايير هذه المصطلحات؟

إن هذه المصطلحات غير مترادفة عند من يؤمن بأن النص والخطاب مختلفان، ومصطلحات مترادفة عند من يعتقد أن النَّصَّ والخطابَ متشابهان، والمسؤول الرئيس عن هذه الضبابية الحاصلة في استعمال المصطلح هو المتلقي أو القارئ العربي، فأغلب الترجمات هي ترجمات فردية، غير خاضعة للضوابط العلمية في صياغة المصطلحات؛ لذلك ليس من الحكمة الأخذ بكلٍّ ما يصدر عن أفواه المترجمين العرب، وكل ما لحظناه من فوضى مصطلحية في الدراسات اللسانية العربية، وتعدد تسميات هذا العلم في البحوث العلمية والأكاديمية يستدعي منا الوقوف عندها، ومن أبرز هذه المصطلحات، هي:

- لسانيات النص.
- نحو النص.
- نحو النصوص.
- علم لغة النص.
- علم اللغة النص.
- نظرية علم النص.
- علم النص.
- نحو آجرومية النص، وغيرها.

إنَّ لكُلِّ باحِثٍ مصطلحاتِه الخاصة به، وهذا ناتجٌ عن عدم التنسيق العلمي بين الباحثين في البلاد العربية، واختلاف نظرتهم العلمية[1]، ويبدو أن كثرة الاختلاف تظهر جلية في المستوى الأول من المصطلح؛ وهذا عائدٌ إلى اختلاف المدارس الغربية التي اعتمد

(1) ينظر: أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي (بحث): 83.

عليها الدارسون العرب، فهي ترجماتٌ للمصطلحات الإنكليزية، أو الفرنسية، أو الألمانية، أو الهولندية[1]، وسوف أبدأ بترجمات علماء العرب إلى هذا المصطلح، معرجا إلى استعمالات الباحثين العراقيين له في دراساتهم، معتمدا النظام الألفبائي أساسا في ترتيب المصطلحات المترجمة، مشيرا بالحرف (م) إلى كتبهم المترجمة، منتقلا بعد ذلك إلى مفهوم كل من هذه المصطلحات.

المقابل العربي	اسم الباحث	عنوان الكتاب
أجرومية النص	سعد عبد العزيز مصلوح	نحو أجرومية النص الشعري
تحليل الخطاب	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي
	مُحَمَّد يحياتن	المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب (م)
علم اللغة النصي	صبحي إبراهيم الفقي	علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق تطبيقات على السور المكية
	جمعان عبد الكريم	إشكالات النص دراسة لسانية نصية / 19
	فالح بن شبيب العجميّ	مدخل إلى علم اللغة النصي (م)
علم النص	يوسف نور عوض	نظرية الترجمة وعلم النص
	مُحَمَّد الأخضر الصبيحي	مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه
علم لغة النص	سعيد حسن بحيري	علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات
	سعيد أحمد بيومي	لغة القانون في ضوء علم لغة النص دراسة في التماسك النصي
	عزة شبل مُحَمَّد	علم لغة النص النظرية والتطبيق
لسانيات الخطاب	نعمان بوقرة	لسانيّات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء
	عبد الفتاح أحمد يوسف	لسانيّات الخطاب وأنساق المعرفة
لسانيات النص	محمد خطابي	لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب

(1) ينظر: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: 196.



المقابل العربي	اسم الباحث	عنوان الكتاب
	سعيد حسن بحيري	لسانيات النص عرض تأسيسي (م)
	أحمد مداس	لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري
	جميل عبد المجيد	البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية
	عبد القادر الفاسي الفهري	معجم المصطلحات اللسانية / 335
نحو النص	سعد عبد العزيز مصلوح	العربيَّة من نحو الجملة إلى نحو النَّصِّ
	عمر أبو خرمة	نحو النص نقد نظرية وبناءُ أخرى
	أشرف عبد البديع	الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم
نسيج النص	الأزهر الزناد	نسيجُ النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا
نظرية علم النص	حسام أحمد فرج	نظرية علم النص رؤية منهجية...
نظرية النص	إبراهيم خليل	الأسلوبية ونظرية النص
علم لغة النص	مؤيد عبيد آل صوينت	تفسير من وحي القرآن دراسة في ضوء علم لغة النص
	مرتضى مزيِّد جبر	مفاهيم علم لغة النص عند سيبويه
	معروف عبد الرحمن	التأويل النحوي وأبعاده في علم لغة النص دراسة في القصص النبوي الشريف
	خالد سعد جبر	سورة البقرة في ضوء علم لغة النص
	وسن عبد علي عطية	خطاب الضَّعف في القرآن الكريم دراسة في ضوء غلم لغة النص
علم النص	عبد الكاظم محسن الياسري	عهد الإمام علي بن أبي طالب (ع) لمالك الأشتر دراسة تحليلة في ضوء علم النص
	أحمد جاسم آل مسيلم	الأشكال البديعية في القرآن الكريم دراسة في ضوء علم النص
لسانيات النص	خالد حميد صبري	اللسانيات النصية في الدراسات العربية الحديثة



المقابل العربي	اسم الباحث	عنوان الكتاب
	موفق محمد جواد	أسس لسانيات النص (م)
		النص والخطاب (م) / 11
	هناء محمود إسماعيل	النحو القرآني في ضوء لسانيات النص
	أحمد هادي شمام	المقابسات لأبي حيان التوحيدي دراسة في ضوء لسانيات النص
	خالد حويِّر شمس	النثر الصوفي في ضوء لسانيات النص
	حازم رشك حسوني	الاتساق في العربية / 15
	رائدة كاظم فياض	الاتساق في نهج البلاغة دراسة في ضوء لسانيات النص
	مطلك رزيج عطشان	خطب سيدات البيت العلوي في ضوء لسانيات النص
	منتهى مجيد عجيل	تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي دراسة في لسانيات النص
علم اللغة الحديث	جبار سويس حنيحن	الاتساق في العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث
نحو النص	محمد عبد الرضا فياض	تفسير جوامع الجامع للطبرسي دراسة في نحو النص
	رافد حميد سويدان	نحو النص نظرية وتطبيق سورة آل عمران أنموذجا

وبالاحتكام إلى المعيار الشكلي ضمن معايير اختيار المصطلح اللساني وآلياته التي اعتمدناها؛ لذلك نستبعدُ كُلَّ المصطلحاتِ المركبةِ تركيبا ثلاثيا، أما مصطلح (علم النص)؛ فهو علمٌ متداخلُ الاختصاصات كما ذكر فان دايك، وأوسع المصطلحات موضوعا؛ إذ إنه يدرس النص من جوانب متعدِّدة، بعضها لغوي والآخر غير لغوي[1]، وتدخل ضمنه فروع

(1) ينظر: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات: 17 - 38.

بعيدة عن اللسانيات، أما مصطلح (نحو النص)، فهو فرع من قواعد النص، ومجاله يقتصر على الوسائل اللغوية المتحققة نصيًا[1]، والمساواة بين نحو النص ولسانيات النص يعد مغالطة كبرى في حق الدرس اللسانيِّ النَّصيِّ؛ لأن الأول جزء من الثاني، فنحو النص: هو البحث في القضايا الشكليَّة النَّحْويَّة، في حين لسانيات النص: تعنى بالبحث في جميع الجوانب الصوتية، النحوية، والدلالية، والبلاغية، والتداولية[2]، فضلا عن أنَّ مصطلح نحو النص ما زال غامضا فهو يشير تارة إلى المسار التقليدي في دراسة اللسان عند بعض العلماء، وتارة مكافئا للسانيات النص عند بعضهم الآخر[3]، وفيه تقييد، وتحجيم لهذا العلم[4]، ولاسيما بعد إعراض الدكتور سعد مصلوح عنه، الذي استعمله لمدة من الزمن.

المصطلحان Text - Discourse

اتفق أغلب الباحثين العرب على أن المصطلح الأجنبي (Text) يقابله في العربية مصطلح (النص)، ومصطلح (Discourse) يقابله مصطلح (الخطاب)، إلا أنهم اختلفوا في الآتي: فريق يرى أن النص والخطاب مترادفان، وهم أغلب البنيويين ودارسي السرديات، أمثال: فاينريش، جنيت، وتودورف، وماكس ستابس، وغريماس، والدكتور عبد الملك مرتاض، والدكتور محمد الشاوش، وغيرهم، الذين لا يضعون حدودا فارقةً بينهما[5]، وفريق ثانٍ: يرى أنَّ النَّصَّ أعمُّ وأشملُ من الخطاب، أمثال الدكتور سعيد يقطين، والدكتور خلود العموش، وغيرهم[6]، وفريق ثالث: يرى أن الخطاب أعم وأشمل من النص، أمثال دي بوكراند، ومايكل ستابس، وميشال آدام، وبنفنست، والدكتور محمد مفتاح، والدكتور

---

(1) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص مشكلات بناء النص: 69.

(2) ينظر: المصطلح اللساني واضطراب التداول (بحث): 7.

(3) ينظر: المصطلح المفاتيح في اللسانيات: 56.

(4) ينظر: السبك النصي في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة الأنعام (رسالة ماجستير): 36.

(5) ينظر: أصول تحليل الخطاب النقدي الجديد: 105، ولسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري: 12، ونظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال: 59.

(6) ينظر: تحليل الخطاب الروائي: 26 - 27، وانفتاح النص الروائي: 10 - 11، والخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق: 24.

أحمد المتوكل، والدكتور محمد العبد، وغيرهم[1]، والباحث يميل إلى الفريق الثالث؛ بسبب تعدد مجالاته واستعماله.

شغلت قضية تباين المصطلحات اللسانية وتداخلها الغربيين طويلا، وقد انتقل هذا التباين إلى الدراسات اللغوية الحديثة عند العرب؛ واختلف الباحثون في تحديد مفهوم الخطاب شأنه شأن أيِّ مصطلح منقول عن الثقافة الغربية، ويتداخل مفهوما النص والخطاب في الدرس النقدي الحديث تداخلا يصعب التمييز بينهما، إذ يستعمل النص غالبا مقابلا لمصطلح الخطاب[2]، وظل ملازما له في المعنى، ومرادفا له في الاستعمال، فقد يسمع أحد هذين المصطلحين فيظن أن النص هو الخطاب، وأنَّ الخطاب هو النص، فتختلط عليه المفاهيم والتصورات[3]، والحق يوجد تداخل بينهما، ((فكل خطاب يتميَّز بمقوِّمات نصية وأخرى خطابية، تنحصر الأولى في اللسانية المكوِّنة لجنس النص من معجم، وتركيب، وطرق انتظام، وعلاقات ربط، وتنحصر الثانية في العناصر الماوراء خطابية، مثل: المقوِّمات الاجتماعية، والنفسية، والسياقية، وبصفة عامة العناصر البرغماتية المقيَّدة لإنتاج الخطاب والمكوِّنة لعالمه المعرفي)) [4]، على الرغم من هذا التداخل؛ فإنه يوجد فرق بينهما، فالنص في الدراسات اللغوية يمثل مجمل القوالب الشكلية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، بغض النظر عمَّا يكتنفه من ظروف، أو ما يتضمنه من مقاصد، في حين يحيل الخطاب على عناصر السياق الخارجي وتشكيله اللغوي، وفي تأويله ممَّا يفترض معرفة شروط إنتاجه وظروفه[5].

إنَّ مصطلح الخطاب بدأ بالظهور في الستينيات من القرن المنصرم، مع نشأة الدراسات النَّصيَّة بافتتاحية العدد الثالث عشر من مجلة (اللغة / **Languages**) في بحث

---

(1) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص: 9، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص: 82، ولسانيات النص النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجا: 44، والعنوان وسيموطيقا الاتصال: 139، والنص والخطاب والاتصال: 12.

(2) ينظر: الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق: 24.

(3) ينظر: لسانيات النص النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجا: 34.

(4) المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: 182.

(5) ينظر: استراتيجات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 39.

للأمريكي زليخ هاريس عام 1952م، بعنوان (تحليل الخطاب/ DiscoursAnalysis)[1]؛ لذلك حصل التباس وخلط بين المفهومين، فإنَّ مصطلح الخطاب من حيث معناه العام المتداول في تحليل الخطابات يُحيْلُ على نوع من دراسة اللغة، أكثر ممَّا يُحيْلُ على حقل بحثيٍّ محدَّدٍ، فاللُّغةُ في الخطابات لا تعد بنية اعتباطية، بل نشاط لأفراد مندرجين في سياقات معينة، والخطابُ بهذا المعنى لا يحتمل صيغة الجمع، وبما أنه يفترض تداخل اللغة مع معايير غير لغوية؛ فإن الخطاب لا يمكن أن يكون موضوع تناول لساني صرف[2]، وعناصر تحليل الخطاب هي:

1- المخاطب (السامع): وهو الذي يستمع ويتلقى الخطاب.
2- المخاطب (المتكلم): وهو الذي يرسل الكلام ويحدث الخطاب.
3- مقام الخطاب: وهو مجموعة من العوامل التي تحيط بالكلام، وتسهم في إيضاحه، وتساعد على فهمه وتفسيره.
4- الخطاب: هو الحدث اللغوي الذي يرسله (المُخاطِب) نحو (المُخاطَب).
5- قناة الخطاب: هي الوسيلة المستعملة في العملية التواصلية.
6- وضع الخطاب: وهو تواضع بين المُخاطِب والمُخاطَب لا يعرفه غيرهما.
7- التناص: مدى إفادة صاحب الخطاب من نصوص أخرى.
8- الإقناع: هو غاية الخطاب وهدفه[3].

هذه أهم الركائز التي تقوم عليها عملية تحليل الخطاب، وإنْ كانت العناصر الأساسية هي: المُخاطِب، والمُخاطَب، والإقناع، فالخطابُ أساسا يستندُ إلى الإقناع والحجة من أجل تحقيق أهداف المرسل النفعية، على الرغم من تفاوتها تبعا لتفاوت مجالات الخطاب أو حقوله، فقد يستعملها التاجر لبيع بضاعته، ويستعملها المرشح لرئاسة الدولة لحمل الناخبين على انتخابه، ويمارسها الطفل مع أحد والديه من أجل الحصول على قطعة من

(1) ينظر: تحليل الخطاب الروائي: 17.
(2) ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: 38.
(3) ينظر: مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب في دلائل الإعجاز (رسالة ماجستير): 120.

الحلوى، أو السماح له باللعب، وهكذا[1]، أمّا النَّصُّ: فهو حدثٌ تواصليٌّ اتفق أغلبُ الباحثين العرب على معايير دي بوكراند آليات له[2]، وذكر الدكتور محمد الأخضر الصبيحي فرّقا جوهريا بينهما بقوله: ((يكاد يجمع أغلب اللغويين أنَّ النَّصَّ يمثل المظهر الشكلي المُجرّد للخطاب، بينما يعني الأخير الممارسة الفعلية الاجتماعية للنص)) [3]، فضلا عن أن النص قد لا يكون تفاعليا، ولا يكون الخطاب إلّا كذلك[4]، وعليه يكون الخطابُ أوسع من النص[5].

إنَّ هذا الاضطراب والتداخل في توظيف المصطلح وتحديد مفهومه، يرجعُ إلى الاختلاف في المنطلقات الفكرية والفلسفية للدارسين، وحسم جون ميشال آدام الإشكالية المتعلقة بالعلاقة التي تربط النص بالخطاب، إذ يرى أنَّ الخطاب وحدة لغوية أعم وأشم من النص، على وفق هذه المعادلة فإن:

الخطاب= النص + شروط الإنتاج.

النص= الخطاب- شروط الإنتاج[6]، فـ((الخطاب مساوٍ للنص مع شروط الإنتاج، أما النص؛ فهو خطاب خالٍ من شروط الإنتاج)) [7]، وممّا تقدّم نلاحظ تداخل الآراء بين المصطلحين، ويمكن لنا تمييز الخطاب من النص بالآتي:

1- وجود ضمائر الخطاب فيه.
2- استعمال أسلوب النداء في الغالب.
3- وجود المتلقي بصورة مباشرة يسمع الخطاب.

---

(1) ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 445، والخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق: 23.

(2) ينظر: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة: 225، وعلم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: 146، ونحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 75، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق 1/ 33، ونحو النص بين الأصالة والحداثة: 82، وعلم لغة النص النظرية والتطبيق: المقدمة ح.

(3) مدخل إلى علم لغة النص ومجالات تطبيقه: 73.

(4) الإعلامية في الخطاب القرآني دراسة في ضوء نظرية التواصل (أطروحة دكتوراه): 36.

(5) ينظر: النص والخطاب والاتصال: 12.

(6) ينظر: لسانيات النص النظرية التطبيق مقامات الهمذاني أنموذجا: 44.

(7) المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: 182.

4- يركز الخطاب دائما في أسلوبي الحجاج والإقناع.

وعليه فإنَّ النَّصَّ هو: مجموعة من القوالب الشكلية، الصوتية، والصرفية، والنحوية، بعيد عما يكتنفه من ظروف، أو ما يتضمنه من مقاصد، ولا يحيل على ما هو خارج بنيته من عناصر سياقية، وظروف إنتاجه، ولا يتغير بتغير الظروف والملابسات، وبذلك يكون شكلا نهائيا، في حين يحيل الخطاب على عناصر السياق الخارجية في إنتاجه، وملابساته، وتأويله، ولاسيما في الخطابات الشفوية، أما الخطاب اللغوي، فيمكن حده: بأنه منطوق موجه إلى مرسل إليه مع نية إفهامه بطريقة ما، ولا يقتصر توجيهه إلى مرسل حاضر عيانا فقط، بل يتعدى ذلك إلى مرسل إليه حاضر في الذهن، أو ما يمكن أن يسمى بالمتلقي الافتراضي[1].

المحور الثاني: المصطلح اللساني الخاص

المصطلحان (Coherence / Cohesion)

ذكرنا فيما تقدم أن المصطلح اللساني الخاص نعني به اختلاف الترجمات المتعلقة بالمعايير النصية وما يندرج ضمنها، وأغلب اللسانيين العرب لم يذكروا مقاييس اختيار المصطلحات اللسانيَّة وضوابطها إلا ما ندر[2]، والحال نفسه مع الباحثين العراقيين[3]، ومن ثم أصبحت مفاهيم لسانيات النص ومصطلحاته تتداخل مع مفاهيم تحليل الخطاب، فأخذ هذا من ذاك وبالعكس، حتى صار الأمر يتداخل على الباحث المبتدئ، أينسبُ هذا المصطلح إلى تحليل الخطاب أم إلى لسانيات النص؟ ومن تلك المصطلحات:

- الانسجام **Coherence**.
- الاستحسان **Accptabilite**:هو مدى استجابة المتلقي لما يتلقاه.
- القصد **Intention**: هو ما يقصده المرسل من خطابه أو نصه.

---

(1) ينظر: الأدوات النظرية في تحليل الخطاب (مقال): 1.

(2) أمثال: د. لينذة قياس وغيرها.

(3) أمثال: د. لواء عبد الحسن عطية، وغيره.

- التناص **Intertexte**[1].

فهذه المصطلحاتُ تستعمل في ميدان تحليل الخطاب، وفي الوقت نفسه هي من الشروط والمعايير المحققة لنصية النَّصِّ، ولعل السر وراء هذا التداخل هو عدمُ تحديد آلياتٍ مُحَدَّدةٍ، وعدم اتباع منهجيةٍ واضحةٍ، ولاسيَّما ونحن نعيش الآن في خضم بحر المصطلحات ما بين مصطلح أصيل نجدُ جذورهُ في تراثنا العربي، وآخر أنتجتهُ ترجماتُ حضارة الغرب، وإن كانت لهما جذور في التراث العربي أيضا[2]. ومصطلحا(**Cohesion/ Coherence**) هما من المصطلحات الأساسية في لسانيات النص، وبهما تتحقق نصية النص كله، ولم يتفق أغلب الباحثين على المصطلح المناسب المقابل لهما، إذ استعملوا مصطلحاتٍ متعددةً سنوضحها من خلال الجداول الإحصائية الآتية، وسوف نبدأ بترجمة علماء العرب لمصطلح (**Cohesion**)، لنرى الاضطراب الحاصل عندهم مما انعكس على استعمالات الباحثين العراقيين له، متخذين التسلسل الهجائي أساسا في ترتيب المصطلحات، ومشيرين بالرمز (E) إلى اللغة الإنكليزية، وبالرمز (F) إلى اللغة الفرنسية، وبالرمز (G) إلى اللغة الإلمانية.

---

(1) ينظر: مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب في دلائل الإعجاز (رسالة ماجستير): 45.

(2) ينظر: سورتا آل عمران ومريم دراسة نصية: 7.

ترجمة المصطلح (Cohesion) يوضحه الجدول الآتي:

المُصطلحُ الأجنبي G	المُصطلحُ الأجنبي F	المُصطلحُ الأجنبي E	الترجمة العربيّة	اسم الباحث	اسم الكتاب	رقم الصفحة
Kohasion	Coh esion	Cohesion	الاتساق	مُحَمَّد خطابي	لسانيّات النّصِّ مَدخلٌ إلى انسجام الخطاب	16
			السبك	تمّام حسان	النص والخطاب والإجراء	103
			التماسك	الأزهر الزنّاد	نسيج النص	15
			الترابط	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص	236
			الربط	أحمد عفيفي	الإحالة في نحو النص	3
			التماسك الشكلي	خليفة الميساوي	المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم	96
			الترابط الرصفي	أحمد مداس	لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري	83
			التماسك اللفظي	سعيد أحمد بيُومي	لغة القانون في ضوء علم لغة النص	36
			الترابط القواعدي	موفق محمد جواد	أسس لسانيات النص	151
			الربط النحوي	سعيد حسن بحيري	علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات	166
			الربط اللفظي	عزة شبل محمد	علم لغة النص بين النظرية والتطبيق	99
			الربط الرصفي	أحمد محمد عبد الراضي	نحو النص بين الأصالة والحداثة	101



ترجمة المصطلح (Coherence) يوضحه الجدول الآتي:

المُصْطلحُ الأجنبي			الترجمة العربيّة	اسم الباحث	اسم الكتاب	رقم الصفحة
E	F	G				
Coherence	Cohaerentia	K0haerenz	الانسجام	محمد مفتاح	دينامية النص تنظيرا وانجازا	44،52
			انسجام/ اتساق	إبراهيم خليل	في نظرية الأدب وعلم النص	221
			انسجام/ تماسك	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص	236
			الالتحام	تمام حسان	النص والخطاب والإجراء	103
			التعليق		إجتهادات لغوية	370
			التقارن	إلهام أبو غزالة وعلي خليل	مدخل إلى علم لغة النَّصِّ	11
			التناسق	فالح بن شبيب العجمي	مدخل إلى علم اللغة النصي	93
			حبك	سعد مصلوح	في البلاغةِ العربية واللسانيات النصية	228
			الترابط الفكري	أحمد مداس	لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري	83
			التماسك الدلالي	سعيد حسن بحيري	علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات	145
			التماسك المعنوي	عزة شبل محمد	علم لغة النص	200
			الترابط النصي	جمعان عبد الكريم	إشكالات بناء النص دراسة لسانية نصية	221
			الانسجام/ التلاحم/ التناسق/	خليفة الميساوي	المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم	96
			حبك/ التحام/ تماسك/ انسجام	أحمد محمد عبد الراضي	نحو النص بين الأصالة والحداثة	109

ترجمة مصطلح (cohesion) عند الباحثين العراقيين يوضحه الجدول الآتي:

المُصْطلحُ الأجنبي			الترجمة العربيّة	اسم الباحث	اسم الكتاب	رقم الصفحة
G	F	E				
Kohasion	Coh esion	Cohesion				
			الاتساق	خالد حميد صبري	اللسانيات النصية في الدراسات العربية الحديثة	50
			التماسك	جبار سويس حنيحن	دراسة لسانية للعلاقات النصية في مطولات السياب	105
			السبك	عبد الخالق فرحان شاهين	أصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب	45
			السبك / الربط	مؤيد عبيد آل صوينت	تفسير من وحي القرآن دراسةٌ في ضوء علم اللُّغة النصي	35
			التماسك الشكلي	تارا فرهاد شاكر	التماسك النصي بين التراث والغرب	1330
			التماسك التركيبي	شيماء رشيد حمود	التماسك النصي آلياته وصوره عند مفسري القرن الثامن الهجري	8
			الربط الشكلي	نياز محسن عبد العزيز	الربط وأثره في تماسك النَّصِّ	12



الباحثون العراقيون الذين استعملوا مصطلح (Coherence) يوضحه الجدول الآتي:

المصطلح الأجنبي			الترجمة العربية	اسم الباحث	اسم الدراسة	رقم الصفحة
G	F	E				
K0haerenz	Cohaerentia	Coherence	الالتحام	خالد حوير شمس	النَّثرُ الصوفي في ضوء لسانيات النص	87
			الانسجام	معروف عبد الرَّحمن مُحَمَّد	التأويل النحوي وأبعاده في علم لغة النص دراسة في القصص النبوي	151
			الحبك	محمد عبد الرضا فياض	تفسير جوامع الجامع للطبرسي دراسة في نحو النص	94
			الترابط	عبد الزهرة إسماعيل	الترابط والتماسك في شعر الجواهري دراسة لغوية	25
			التماسك الدلالي	شيماء رشيد حمود	التماسك النصي آلياته وصوره عند مفسري القرن الثَّامن الهجري	72
			التماسك المعنوي	تارا فرهاد شاكر	التماسك النصي بين التراث والغرب	1330
			الربط الدلالي	نياز محسن عبد العزيز	الربط وأثره في تماسك النص	12

وبالرجوع إلى آليات اختيار المصطلح اللساني التي اعتمدناها، وبالاحتكام إلى مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي استحسنه علماء المصطلح؛ لذلك ينبغي الابتعاد عن المصطلحات المركبة، وعن طريق هذا الإحصاء نصل إلى نتيجة مفادها أن مصطلحي(الاتساق والانسجام) و(السبك والحبك)، هي أقرب للمقابل الأجنبي وأنسب؛ لشهرة تداولها واستعمالها في الدراسات اللسانية النصية[1]؛ لأن من شروط صياغة المصطلح الاتفاق عليه، والاكتفاء

---

(1) ينظر: السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمكتوب: 4.

بأقصر الألفاظ، وشيوعه في الاستعمال[1]، والباحث يميل إلى استعمال مصطلحي (الاتساق والانسجام).

مما تقدم يتضح لنا أن الترجمة الفردية تقفُ وراء تراكم المصطلحات اللسانيات واضطرابها، يزاد على ذلك عدم تنسيق الباحثين العرب فيما بينهم من أجل الاتفاق على توحيِ المصطلحات اللسانية المقابلة للأجنبية؛ ممًّا نتج عنه عدم تحديد الأسس التي اعتمدوها في صياغة المصطلح اللساني النصي، وهذه الفوضى المصطلحية انعكست سلبا على دراسات الباحثين العراقيين، والمعايير التي اعتمدناها في اختار أنسب المصطلحات وأقربها للمقابل الأجنبي، هي آلياتّ، وضوابط علمية دقيقية، غير متعصبة للماضي التليد، ولا للحاضر الجديد؛ وإنما تضع نصب أعينها معايير الشكل، والدلالة، والتداولية ميزانا للاختيار، فالمصطلح الذي تنطبق عليه شروط المفاضلة تلك هو أجدر بأن يستعمل ويعتمد عليه في مجال الحقل اللساني.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الممتعة والشيقة في رحاب إشكالية التلقي للمصطلحات اللسانية النصية لابد من ذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها، وهي:

1- أثبت البحث أن أفضل ترجمةٍ للمصطلح الأجنبي **linguisitique**، هو مصطلح اللسانيات، وأن مصطلح لسانيات النص هو أنسب ترجمة للمقابل الأجنبي **Text Linguistics**، والآن أصبح هذا المصطلح هو السائدة في الاستعمال عند أغلب اللسانيين العرب، والأكثر انتشارا من غيره من المصطلحات المرادفة له.

2- إن مصطلحي (الاتساق والانسجام) و(السبك والحبك) هما الأقرب للمقابل الأجنبي والأنسب؛ لكثرة أستعمالهما وتداولهما عند المتخصصين، والباحث يفضل استعمال مصطلحي (الاتساق والانسجام).

---

(1) ينظر: بحوث مصطلحية: 9، والأسس اللغوية لعلم المصطلح: 10، وإشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد: 69 - 70.

3- الترجمة الفردية العشوائية، وإشكالية التلقي في اختيار المصطلحات المناسبة، هما من أبرز الأسباب التي أدت إلى فوضى المصطلح اللساني النصي.



مظان البحث

أولا: المصادر والمراجع

- اجتهادات لغوية: د. تمّام حسان، عالم الكتب الحديث - عمان، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتب الجديد، ليبيا، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م.
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح: د. محمود فهمي حجازي، دار غريب، مصر، الطبعة الأولى، 1416هـ-1995م.
- أسس لسانيات النص: ماغوت هاينمان، وفولفغنغ هاينمان، ترجمة: د. موفق محمد جواد، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
- الأسلوبية وتحليل الخطاب: د. منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، سوريا - حلب، الطبعة الأولى، 1424 هـ-2002م.
- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية: د. حافظ إسماعيلي عليوي، دار الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
- إشكالات النص دراسة لسانية نصية: د. جمعان بن عبد الكريم، النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي، الطبعة الاولى، 1430هـ-2009م.
- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربيِ الجديد: د. يوسف وغليسي، منشورات الاختلاف - الجزائر، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
- أضواء على الألسنية: د. هيام كريدية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
- انفتاح النص الروائي النص والسياق: د. سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الثانية، 1422هـ-2000م.



- البحث اللساني الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين: د. حيدر محمد جبر، مطبعة عدنان - بغداد، الطبعة الأولى، 1433هـ-2012م.
- بحوث لغوية: د. أحمد مطلوب، دار الفكر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م.
- بحوث مصطلحية: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1429هـ-2006م.
- بلاغة الخطاب وعلم النص: د. صلاح فضل، عالم المعرفة - الكويت، 1413هـ-1992م.
- تحليل الخطاب الروائي الزمن، السرد، التبئير: د. سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة الرابعة، 1426هـ-2005م.
- التداوليات وتحليل الخطاب: د. جميل حمداوي، مكتبة المثقف، الطبعة الأولى، 1436هـ-2015م.
- التداولية اليوم علم جديد في التواصل: لآن روبول - جاك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس، ود.محمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م.
- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي: د. محمود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ-2005م.
- التداولية من أوستن إلى غوفمان: لفيليب بلانشيه، ترجمة: د. صابر حباشة، دار الحوار، اللاذقية- سوريا، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
- خصائص الخطاب اللساني أعمال ميشال زكريا نموذجا: د. هبة خياري، دار الوسام العربي - الجزائر، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م.

- الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق: د. خلود العموش، عالم الكتب الحديث، الأردن، 1429هـ-2008م.
- دينامية النص تنظيرا وانجازا: د. محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، 1987م.
- السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمكتوب، د. محمد سالم أبو عرفة، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.
- سوسير رائد علم اللغة الحديث: د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر، القاهرة، 1409هـ-1989م.
- العربية وعلم اللغة الحديث: د. محمد محمد داوّد، دار غريب- القاهرة، 1422هـ-2001م.
- علم اللغة العام: لفردينان دي سوسير، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق، بغداد، 1985م.
- علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي، دار غريب، 1431هـ-2010م.
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية: د. صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
- علم اللغة: د. حاتم الضامن، مركز جمعة الماجد، بغداد، 1427هـ- 2006م.
- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية: د. علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
- علم النص مدخل متداخل الاختصاصات: لفان دايك، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب- مصر، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.
- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: د. سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الثانية، 2003م.

- علم لغة النص النظرية والتطبيق، د. عزة شبل محمد، مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة الثانية، 2009م.
- في أصول الحوار وتجديد علم الكَلام: د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة الثانية، 1421هـ-2000 م.
- في أصول الخطاب النقدي (مجموعة مقالات): ترجمة: د. أحمد المديني، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، 1420هـ-1999م.
- في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة: د. سعد مصلوح، مجلس النشر العلمي، الكويت، (د. ط)، 1424هـ-2003م.
- في المصطلح النقدي: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي.
- لسانيات النص النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجا: د. ليندة قياس، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426هـ-2009م.
- في نظرية الأدب وعلم النص: د. إبراهيم خليل، دار الاختلاف- الجزائر، الطبعة الأولى، 2009م.
- قاموس اللسانيات: عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى - 1984م.
- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: أوزوالد ديكرو وجان ماي سشايفر، ترجمة: د.منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1428هـ-2007م.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص: د. أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، (د.ط)، 1422هـ-2001م.
- اللسان العربي وإشكاليات التلقي: د. حافظ إسماعيل عليوي وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
- لِسانيّاتُ الخِطاب مباحث فِي التّأسيس والإجراء: د. نعمان بوقرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 1433هـ-2012م.

- لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري: د. محمد مداس، عالم الكتب الحديث- الأردن، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
- لغة القانون في ضوء لسانيات النص دراسة في التماسك النصي: د. سعيد أحمد بيرمي، دار الكتب القانونية - القاهرة، الطّبعة الأولى، 1431هـ-2010م.
- المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد، منشورات المجمع العلمي - بغداد، 2002م.
- مدخل إلى علم اللغة النصي: فالح بن شبيب العجمي، مكتبة النشر العلمي- جامعة الملك سعود، 1419هـ-1999م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
- المدخل إلى علم اللغة: د. محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، (د.ت) 1979م.
- مدخل إلى علم لغة النص مشكلات بناء النص: لزتسيسلاف وأورزنياك: ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الثانية، 1431هـ-2010م.
- مدخل إلى علم لغة النص ومجالات تطبيقه: د. محمد الأخضر الصبيحي، منشورات الاختلاف، بيروت، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
- مدخل إلى علم لغة النص ومجالات تطبيقه: د. محمد الأخضر الصبيحي، منشورات الاختلاف، بيروت، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
- المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية: د. أحمد مختار عمر، مجلة الفكر، المجلد 20، العدد 2، الكويت، 1989م.
- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: د. خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، 1434هـ-2013م.
- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية: د. نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1429هـ-2009م.

- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: د. مصطفى الشهابي، مجمع اللغة العربية، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1416هـ-1991م.
- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات: لماري نوال غاري بريور، ترجمة: د. عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعاس- الجزائر، الطبعة الثانية، 1428هـ-2007م
- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: لدومينيك مانغونو، ترجمة: د. محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم، الجزائر، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م
- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث: د. إيناس كمال الحديدي، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1426هـ-2006م.
- المعايير النصية في السور القرآنية دراسة تطبيقية مقارنة: د. يسري نوفل، دار النابغة - مصر، الطبعة الأولى، 1436هـ-2014م.
- معجم السيميائيات: د. فيصل الأحمر، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.
- معجم المصطلحات اللسانية: د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديدة، (د.ت)، (د.ت).
- معجم تحليل الخطاب، باتريك شارودو - ودومينيك منغنو، ترجمة عبد القادر المهيري - وحمادي صمُّود، المركز الوطني للترجمة - تونس، 2008م
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث: د. محمد حسن باكلا وآخرون، مكتبة لبنان، بيروت، (د. ط)، 1404هـ-1983م.
- النحو القرآني دراسة في ضوء لسانيات النص: د. هناء محمود إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ-2011م.
- نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2001 م.

- نحو النص بين الأصالة والحداثة: د. أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م
- نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: د. الأزهر الزنّاد، المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م
- النص والخطاب والاتصال: د. محمد العبد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426هـ-2005م.
- النظرية البراجماتية اللسانية دراسة في المفاهيم والنشأة والمبادئ: د. محمود عكاشة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1434هـ-2013م.
- نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال: د.حسين خمري، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
- نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري: د. حسام أحمد فرج، مكتبة الآداب للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.

ثانيا: الرسائل والأطاريح

- إشكالية المصطلح اللساني في الكتابات العربية الحديثة، رسالة ماجستير، مريم بودرهم، بإشراف: د. عزيز كعواش، كلية الآداب - جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 1434هـ-2013م.
- إشكالية المصطلح اللساني في ترجمة النصوص اللغوية ترجمات كتاب دروس دي سوسير أنموذجا: رسالة ماجستير، كبير زهيرة، بإشراف: أ.د بوروية المهدي، كلية الآداب واللغات - جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر 1435هـ-2014م.
- أصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب: رسالة ماجستير، عبد الخالق فرحان شاهين، بإشراف: أ.م.د عقيل عبد الزهرة مبدر، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 1433هـ-2012م.

- التأويل النحوي وأبعاده في علم لغة النص دراسة في القصص النبوي الشريف: رسالة ماجستير، معروف عبد الرحمن محمد، بإشراف: أ.م.د نشأت علي محمود السنجاري، كلية اللغات - جامعة صلاح الدِّين - أربيل، 1434هـ-2014م.
- الترابط والتماسك في شعر الجواهري دراسة لغوية، أطروحة دكتوراه، عبد الزهرة إسماعيل آل سالم، بإشراف: أ.م.د. عبد الإله إبراهيم عبد الله، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، 1432هـ-2011م.
- تفسير جوامع الجامع للطبرسي (ت 548هـ) دراسة في نحو النص: أطروحة دكتوراه، محمد عبد الرضا فياض، بإشراف: أ.د ندى عبد الرحمن الشايع، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، 1435هـ-2014م.
- تفسير من وحي القرآن دراسة في ضوء علم اللغة النصي، مؤيد عبيد آل صوينت، بإشراف: د. نوال كريم زرزور، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية - 1427هـ-2006م.
- التماسك النصي آلياته وصوره عند مفسري القرن الثامن الهجري: أطروحة دكتوراه، شيماء مجيد حمود، بإشراف: أ.م.د حسين عودة هاشم، كلية التربية - جامعة البصرة، 1435هـ-2014م.
- التناص في رواية الجازية والدراويش لأبن هدوقة دراسة في ضوء لسانيات النص: رسالة ماجستير، موسى لعور، بإشراف: أ.د بلقسم دفة، كليَّة الآداب - جامعة محمد خضير- بسكرة، 1430هـ- 2009م
- دراسة لسانية للعلاقات النصية في مطولات السياب: أطروحة دكتوراه، جبار سويس حنيحن، بإشراف: أ.د نهاد فليح حسن، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، 1430هـ-2009م.

- الربط وأثره في تماسك النص: رسالة ماجستير: نياز محسن عبد العزيز، بإشراف: أ.م.د كوليزار كاكل عزيز، كلية اللغات -جامعة صلاح الدين - أربيل، 1428هـ-2007م.
- السبك النصي في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة الأنعام: رسالة ماجستير، أحمد حسين حيال، بإشراف: أ.م.د محمد عليوي الشمري، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، 1432هـ-2011م.
- سورتا آل عمران ومريم دراسة نصية: أطروحة دكتوراه، وسن عبد الغني مال الله، بإشراف: أ.د بشرى حمدي البستاني، كلية التربية للبنات - جامعة الموصل، 1427هـ-2006م.
- قراءة في كتاب طوق الحمامة في الألفة والألاف في ضوء لسانيات النص: رسالة ماجستير، سعد رفعت سرحت، بإشراف: أ.د خالد عبد حربي، أ.م.د حسين نوري محمود، كلية التربية - جامعة تكريت، 2013م.
- اللسانيات النصية في الدراسات العربية الحديثة: أطروحة دكتوراه: خالد حميد صبري، بإشرافِ: أ.م.د مشتاق عباس معن، كلية التربية (ابن رشد) - جامعة بغداد، 2014م.
- المصاحبات المعجمية المفهوم، والأنماط، والوظائف، رسالة ماجستير، لواء عبد الحسن عطية، بإشراف: أ.م.د مشتاق عباس معن، كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كربلاء، 1431هـ - 2010م.
- المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات نقد وتحليل: رسالة ماجستير، أطروحة دكتوراه، فريدة ديب، بإشراف: د. لبوخ بو جملين، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، 1434هـ-2013م.
- معجمات المصطلحات اللسانية الحديثة في اللغة العربية دراسة منهجية موازنة: رسالة ماجستير، محمد محمود حميد، بإشرافِ: أ.م.د مكي نومان مظلوم، كلية التربية - جامعة ديالى، 1434هـ-2013م.

- مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب في دلائل الإعجاز لعبد الجرجاني دراسة في ضوء علم المصطلح: رسالة ماجستير، سمية إبرير، بإشرافِ: أ.د الشريفة بوشحدان، كلية الآداب - جامعة باجي مختار - الجزائر، 1432هـ-2011م.
- النثر الصوفي في ضوء لسانيات النص: خالد حوير شمس، أطروحة دكتوراه، بإشراف: أ. د طه محسن عبد الرحمن، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1434هـ-2013م.

ثالثا: البحوث والمقالات

- أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي: د. مازن الوعر، مجلة المعرفة، العدد 251، سوريا، 1983م.
- إشكالية المصطلح في تصنيف المناهج اللسانية الوصفية، البنيوية والتوليدية، واللسانيات" أنموذجا: د. حيدر غضبان محسن، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية- جامعة بابل ، العدد 24، 1435هـ-2015م.
- إشكالية صناعة المصطلح اللساني وطرق توليده عند المحدثين: د. راضية بن عربية، كلية الآداب واللغات.
- أصول الألسنية عند النحاة العرب: د. صبحي الصالح، مجلة الفكر العربي، العدد 8 + 9، (د.ت).
- آليات التداولية في الخطاب الأدبي أنموذجا: عبد القادر عواد، مجلة علامات، الجزء 74، المجلد 19، 1432هـ-2011م.
- التداولية بين اللسانيات والدراسات الأدبية: د. معمر حجيج، مجلة الأثر، كلية الآداب - جامعة ورقلة - الجزائر، العدد 2، 1424هـ-2003م.

- التداولية قراءة في النشأة والمفهوم: د. مؤيد عبيد آل صوينت، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والنقد ضمن كتاب (التداولية في البحث اللغوي والنقدي) د. بشرى البستاني، مؤسسة السياب - لندن، الطبعة الأولى، 1433هـ-2012م.
- التماسك النصي بين التراث والغرب، تارا فرهاد شاكر، مجلة جامعة بابل - العلوم الإسلامية، المجلد 22، العدد 6، 1434هـ-2014م.
- علم اللغة أم اللسانيات: مقال، د. عبد السلام المسدي، جريدة الرياض، العدد 13457، 2005م، alriyadh.com.
- فوضى المصطلح اللساني: د. وليد محمد السراقبي، مجلة اللغة العربية، المجلد 83، دمشق، 2008 م.
- قضية المصطلح اللغوي: د. محمود فهمي حجازي، مجلة مجمع اللغة، الجزء 57، القاهرة، 1985م.
- لسانيات النص بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية الحديثة: د. خليفة الميساوي، بحوث محكمة في لسانيات النص وتحليل الخطاب، المؤتمر الدولي الأول، دار كنوز للمعرفة والنشر- الأردن، 2013م.
- لسانيات النص وسيمياء اللغة: مقال، مبروك يونس عبد الرؤوف، شبكة الألوكة، www.alukan.net.
- اللسانيات والترجمة: د. عمر حسن، مجلة الآداب الأجنبية، العدد 115، سوريا، 1424هـ -2003م
- اللسانيات والشعر: حوار مع د. مازن الوعر، حاوره خالد الأنشاحي، (د.ت).
- اللسانيات والمصطلح: د. أحمد قدور، مجلة اللغة العربية، المجلد 81، الجزء 4، دمشق، (د.ت).
- اللغة العربية واللسانيات المعاصرة: د. مجيد الماشطة، مجلة الأقلام، العدد 3، العراق، 1408هـ - 1987م.

- المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية: د. أحمد مختار عمر، مجلة الفكر، المجلد 20، العدد 2، الكويت، 1989م.
- المصطلح اللساني النقدي بين واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح: محمد النويري، مجلة علامات، المُجلد 8، العدد 2، 1414هـ-1993م.
- المصطلح اللساني عند الفاسي: د. خالد عبد الكريم بسندي، مجلة التواصل، العدد 25، الرياض، 2010م.
- المصطلح اللساني واضطراب التداول، د. نعيمة سعدية، مجلة حوليات - جامعة بسكرة، العدد الأول، 2014.
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أيٌّ مصطلحات لأيٍّ لسانيات: د. مصطفى غلفان، الدار البيضاء، المغرب، (د.ت).
- من لسانيات الجملة إلى علم النص: د. بشير إبرير، مجلة المَوقف الأدبي، الجزائر، (د.ت).
- النص يفسر بعضه بعضا التناص عند الدكتور تمام حسان: مقال، سعد رفعت مدحت، موقع الحوار المتمدن، 2015م، http://www.ahewar.org
- النظرية اللغوية عند فردينان دي سوسير: د. سعد العبد الله الصويان، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد 2، جامعة الملك سعود، 1413هـ-2010م.
- نقد اللسانيات عند الدكتور رشيد العبيدي: د. وائل عبد الأمير خليل الحربي، مجلة كلية التربية الأساسية- جامعة بابل، العدد 11، 1434هـ-2013م.



يمثل هذا الاكتتاب الموسوم بـ(اللسانيات العربية، رؤى وآفاق) موسوعة لغوية حاوَلتْ أن تغطي مساحات اشتغال الدراسات اللسانية العربية الحديثة؛ ترجمة، وتوصيفا، ونقدا، وإجراء. وقد ضمت أربعا واربعين دراسة رائدة، لباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية في البلدان العربية، توزعت -بحسب مضامينها- في أربعة أجزاء. حملت في طياتها اجتهادات وآراء ومقترحات مهمة، نأمل أن تسهم في النهوض بواقع الدرس اللساني العربي اليوم، وأن تفتح آفاق البحث اللساني العربي على مساحات بِكر لم تدشن بعدُ. وتضمر ما بين دفتيها دعوة للسانيين العرب إلى العمل الجماعي الموضوعي، وتوحيد الجهود وتنسيقها.